التعليم

١٩٩٧

٢١


بسم الله الرحمن الرحيم

التعليم (١٩٩٧)

المجلد ٢١

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
د. شهاب الجامعات الخاصة وجدت لتستمر ودعمها ضرورة			
لبيب السباعى	الاهرام الاقتصادى	٤٦٩٤	٩٧/١١/٠٣
المبادئ الحاكمة فى تطوير التعليم الجامعى			
حلمى نمر	الاهرام	٤٦٩٧	٩٧/١١/٠٣
ضحايا الدروس الخصوصية يبحثون عن اب بديل !			
احمد عبد العزيز	العربى	٤٦٩٩	٩٧/١١/٠٣
ليس ضد التحسين .. ولكن !			
حسن شحاتة	الاخبار	٤٧٠٢	٩٧/١١/٠٣
.. وبدأت مذبحة التزوير فى الانتخابات الطلابية بالجامعات			
هانى المكاوى	الاحرار	٤٧٠٣	٩٧/١١/٠٣
م ثقب الباب			
كامل زهيرى	الاخبار	٤٧٠٤	٩٧/١١/٠٣
المراكز التعليمية وحش يهدد التعليم فى مصر !			
طارق عبد الحميد	الاسبوع	٤٧٠٥	٩٧/١١/٠٣
اجازة نصف العام بالمدارس ٣٥ يناير ولمدة اسبوعين			
محمد حبيب	الاهرام	٤٧٠٨	٩٧/١١/٠٤
التجارة فى التعليم .... كارثة !			
اهداف البندارى	الاهرام	٤٧٠٩	٩٧/١١/٠٤
رؤية فى عمل اللجان العلمية الجامعية			
مينا بديع عبد الملك	الاخبار	٤٧١٣	٩٧/١١/٠٤
تطوير مناهج الدراسة باقسام وكليات الجامعات لمواكبة تطورات الحياة التنموية فى القرن القادم			
احمد الاسوانى	الاهرام	٤٧١٥	٩٧/١١/٠٤
كى نتجنب الطامة الكبرى !			
فهمى هويدى	الاهرام	٤٧١٧	٩٧/١١/٠٤
جرس الفسحة			
محمد خليفة	الجمهورية	٤٧٣٠	٩٧/١١/٠٤

مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الفصل النهائى لاى طالب يعتدى بالضرب على معلمه			
يوسف عز الدين	الجمهورية	٤٧٣١	٩٧/١١/٠٤
قبول ١٨٠٠ طالب بالتدريب المهنى للانتاج الحربى			
جميل عفيفى	الاهرام	٤٧٣٢	٩٧/١١/٠٤
نظام التحسين اضر بالسياحة والاقتصاد الوطنى			
عبد الجواد على	الاهرام	٤٧٣٣	٩٧/١١/٠٤
الانتخابات والثقافة فى الجامعة			
ياسر العدل	الاحرار	٤٧٣٤	٩٧/١١/٠٤
استمرار مذبحة التزوير فى الانتخابات الطلابية			
	الاحرار	٤٧٣٥	٩٧/١١/٠٤
انقسامات بمجلس الشعب حول تعديلات قانون الثانوية العامة			
جهاد عبد المنعم	الوفد	٤٧٣٦	٩٧/١١/٠٤
التعليم قضية .. ميزان العدل فيها مقلوب !!			
ابراهيم القرضاوى	الوفد	٤٧٣٧	٩٧/١١/٠٤
فصل الطالب نهائيا من المدرسة فى حالة الاعتداء على المدرسين			
زكى السعدنى	الوفد	٤٧٣٩	٩٧/١١/٠٤
الحقوا المدارس قبل انهيارها !			
	الوطن العربى	٤٧٣١	٩٧/١١/٠٤
نظام التحسين مسخرة وغير مطبق فى دول العالم			
محمود غلاب	الوفد	٤٧٣٣	٩٧/١١/٠٥
مدارس الفيوم يجتاحها الاهمال !!			
سيد الشورة	الوفد	٤٧٣٤	٩٧/١١/٠٥
قبول حملة الثانوية العامة بالتدريب المهنى الحربى العام المقبل			
	الاهرام	٤٧٣٦	٩٧/١١/٠٥
من المسئول عن استمرار مهزلة الفروع الوهمية للجامعات الاجنبية ؟			
سامى فهمى	الاهالى	٤٧٣٧	٩٧/١١/٠٥
المطالبة بوضع نظام تعليمى جديدة يلبى احتياجات المجتمع			
عبد الجواد على	الاهرام	٤٧٣٨	٩٧/١١/٠٥

مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مشروع الانشاء معهد لدراسات القانون لخريجى الثانوية			
ماجدة حسنين	الاهرام	٤٧٣٩	٩٧/١١/٠٥
رئيس المركز القومى للامتحانات يطلب الغاء المستوى الرفيع			
	الاحرار	٤٧٤٠	٩٧/١١/٠٥
من يفض الاشتباك بين وزير التعليم والمنقبات ؟			
امال عبده	الاحرار	٤٧٤١	٩٧/١١/٠٥
وقف انتخابات جامعة الازهر بسبب استبعاد الطلاب المعارضين			
مجدى سالم	الاحرار	٤٧٤٤	٩٧/١١/٠٥
مشاكل الجامعات الاقليمية ومستوى الخريجين !			
احمد يحيى عبد الحميد	الجمهورية	٤٧٤٥	٩٧/١١/٠٥
سورية تستفيد من التجربة المصرية فى التعليم			
ايمن المهدى	الاهرام	٤٧٤٧	٩٧/١١/٠٥
التاكيد على المشاركة الايجابية فى انتخابات الاتحادات الطلابية			
محمد حبيب	الاهرام	٤٧٤٨	٩٧/١١/٠٥
توابع قانون ترقيع الثانوية العامة			
سامى فهمى	الاهالى	٤٧٤٩	٩٧/١١/٠٥
مخاوف طلابية من تكرار تصفية قوائم المرشحين فى الانتخابات			
	الاهالى	٤٧٥٠	٩٧/١١/٠٥
فصل الطلاب بسبب المصروفات			
شفيق الطاهر	الاحرار	٤٧٥١	٩٧/١١/٠٦
مدارس المستقبل .. تتحدى !			
طارق السنوطى	الاهرام المسائى	٤٧٥٢	٩٧/١١/٠٦
التعليم سياسة دولة .. ومهمتى تنفيذها			
محمد ابو الحديد	الجمهورية	٤٧٥٣	٩٧/١١/٠٦
اساتذة جامعة .. وحرامية كتب !			
زين ابراهيم	صباح الخير	٤٧٥٩	٩٧/١١/٠٦
مجالس الاباء .. سد خانة ؟ !			
شعلان عبد الصادق	الجمهورية	٤٧٦٤	٩٧/١١/٠٧

مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
جامعات عشوائية ومناهج بعيدة عن الرقابة !			
مصطفى عمارة	المسلمون	٤٧٦٧	٩٧/١١/٠٧
ابلاغ وزارة التعليم رسميا بالنظام الجديد للثانوية العامة !			
زكى السعدنى	الوفد	٤٧٧٠	٩٧/١١/٠٧
جامعة ازهرية جديدة على ٥٠٠ فدان بمدينة نصر			
الفت الخشاب	الاخبار	٤٧٧١	٩٧/١١/٠٧
١٠ الاف طالب جامعى يناشدون المسئولين وقف مذبحة الديمقراطية			
خالد يونس	الشعب	٤٧٧٣	٩٧/١١/٠٧
ندرس تطبيق نظام التعليم المفتوح بالمجان .. فى كليات جامعة الازهر			
احمد عمر هاشم	المساء	٤٧٧٥	٩٧/١١/٠٧
ازالة واجبة لعشوائيات التعليم			
	الاهرام	٤٧٧٧	٩٧/١١/٠٧
عن رسالة الوزير (٣)			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	٤٧٧٩	٩٧/١١/٠٧
سيد عبد التواب عميد الكلية الدراسات الاسلامية للمرة الثالثة			
	الاهرام	٤٧٨٠	٩٧/١١/٠٧
المدرسة الثانوية الشاملة .. تحت الدراسة			
	الاهرام	٤٧٨١	٩٧/١١/٠٧
الوسائل والاهداف وعلاقة فى خطر			
يحيى عبد الحميد ابراهيم	الوفد	٤٧٨٣	٩٧/١١/٠٧
حكاية المجرم الضحية محمود			
موسى جندى	الاحرار	٤٧٨٥	٩٧/١١/٠٧
طلبة الجامعة !! والتغذية النافعة !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	٤٧٨٧	٩٧/١١/٠٧
اجتهادات			
لطفى الخولى	الاهرام	٤٧٨٨	٩٧/١١/٠٨
د. حسين كامل بهاء الدين : ارفض الاستقالة			
اسامة سرايا	الاهرام العربى	٤٧٨٩	٩٧/١١/٠٨

مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التعليم العالى يحتاج الى وقفه			
وليم ويصا	اخبار اليوم	٤٧٩٨	٩٧/١١/٠٨
وزارة التربية تغتال مدرسة نموذجية			
محمد امبابى	اخبار اليوم	٤٨٠٣	٩٧/١١/٠٨
القراءة فى حياة الانسان ..			
فتحى مرعى	الاهرام	٤٨٠٥	٩٧/١١/٠٨
الجامعة والمجتمع			
احمد تيمور	الاهرام	٤٨٠٦	٩٧/١١/٠٨
مواجهة بالصوت والصورة !			
عزت السعدنى	الاهرام	٤٨٠٨	٩٧/١١/٠٨
الامن يمارس ضغوطا لاجبار المعارضين على التنازل			
	الاحرار	٤٨١٣	٩٧/١١/٠٨
الاستياء يسود اوساط المتقدمين لمعهد التعاون			
	الاحرار	٤٨١٤	٩٧/١١/٠٨
ثنائية التعليم !! ام وحدة التعليم !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	٤٨١٥	٩٧/١١/٠٨
نقطة فوق حرف ساخن			
رافت الخياط	المساء	٤٨١٦	٩٧/١١/٠٨
سرعة استكمال المنشات والتجهيزات فى الجامعات الخاصة			
محمد حبيب	الاهرام	٤٨١٧	٩٧/١١/٠٩
رئيس جامعة القاهرة يطالب باداء الطلاب حقهم الانتخابى فى هدوء وجود ديمقراطى			
	الاهرام	٤٨١٨	٩٧/١١/٠٩
غدا .. انتخابات طلابية ساخنة بالجامعات			
زكى السعدنى	الوفد	٤٨١٩	٩٧/١١/٠٩
درجات السلوك .. تعود !			
جمال حمزة	الجمهورية	٤٨٣١	٩٧/١١/٠٩
قضية الثانوية العامة			
	الاخبار	٤٨٣٤	٩٧/١١/٠٩

مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تلاميذنا اصبحوا فئران تجارب			
نبيل لوقا بباوى	الاخبار	٤٨٢٥	٩٧/١١/٠٩
التربية اولا ثم التعليم			
وفيق عامر	صوت الامة	٤٨٢٦	٩٧/١١/٠٩
معزلة تعليمية ببورسعيد بطلها وكيل وزارة			
خالد العيسوى	صوت الامة	٤٨٢٧	٩٧/١١/٠٩
هل يتدخل وزير التعليم العالى لانقاذ طلاب جامعة نورث ايستون ؟			
هشام عاطف	السياسى المصرى	٤٨٢٩	٩٧/١١/٠٩
مناقشة قضايا التعليم الاربعاء فى المنتدى الفكرى للجنة القومية للمراة			
	الاهرام	٤٨٣٢	٩٧/١١/٠٩
سنة اولى تزوير فى انتخابات الجامعة			
نجوى لطفى	النبا الوطنى	٤٨٣٣	٩٧/١١/٠٩
الرئيس يطلب وضع سياسة تعليمية متكاملة تربط بين التعليم واحتياجات التنمية			
	الاهرام	٤٨٣٦	٩٧/١١/٠٩
تخريج الدفعة الاولى بمشروع مبارك - كول العام الدراسى الحالى			
السيد شفيق	السياسى المصرى	٤٨٣٧	٩٧/١١/٠٩
التعليم الجامعى الخاص ...			
سعد الراجحى	الاهرام	٤٨٣٨	٩٧/١١/١٠
مصر : توقع سيطرة انصار الحكومة على الانتخابات الطالبية فى ١٢ جامعة			
	الحياة	٤٨٤٣	٩٧/١١/١٠
طلبت اغلاق فروع الجامعات الاجنبية منذ عامين			
سناء السعيد	الاسبوع	٤٨٤٤	٩٧/١١/١٠
الحرب ضد مافيا الدروس الخصوصية ينقصها دور الاسرة			
سناء السعيد	الاسبوع	٤٨٤٥	٩٧/١١/١٠
اليوم انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات			
احمد حسان	الاسبوع	٤٨٤٨	٩٧/١١/١٠
اسواق مفتوحة للدروس الخصوصية !!			
فتوح سالمان	الوفد	٤٨٤٩	٩٧/١١/١٠

مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ـ وافيشات فى كل مكان للاعلان عن الدروس			
نادية صبحى	الوفد	٤٨٥٣	٩٧/١١/١٠
وزارة التعليم ترد : ليست مسئوليتنا .. وعلى اجهزة الامن اتخاذ الاجراءات			
	الوفد	٤٨٥٤	٩٧/١١/١٠
النواب يؤيدون اصلاح التعليم العالى			
	الاهرام الاقتصادى	٤٨٥٦	٩٧/١١/١٠
تعديل نظام الدراسة والامتحان بالثانوية العامة			
عبد الجواد على	الاهرام الاقتصادى	٤٨٥٧	٩٧/١١/١٠
الحكومة ترد على اسئلة النواب			
	الاهرام الاقتصادى	٤٨٥٩	٩٧/١١/١٠
التعليم المشروع القومى الاول			
	الجمهورية	٤٨٦٠	٩٧/١١/١٠
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٤٨٦١	٩٧/١١/١٠
درجات السلوك .. تعود			
جمال حمزة	الجمهورية	٤٨٦٣	٩٧/١١/١٠
شعار على فراغ			
ثروت اباظة	الاهرام	٤٨٦٥	٩٧/١١/١٠
٧٠٠ الف طالب وطالبة يدلون باصواتهم لاختيار ممثليهم فى ٦ لجان واجراء الاعادة غدا			
محمد حبيب	الاهرام	٤٨٦٧	٩٧/١١/١٠
مبارك .. وتطوير التعليم			
	الاهرام المسائى	٤٨٦٨	٩٧/١١/١٠
مشروع قانون بخفض الثانوية الازهرية الى ٣ سنوات			
ابو سريع امام	الاهرام	٤٨٦٩	٩٧/١١/١٠
الجنزورى يراس اجتماعا اليوم للتنسيق بين التعليم والبحث العلمى			
	الاهرام	٤٨٧٠	٩٧/١١/١٠
استثمار طاقات الجامعات فى فتح افرع بالخارج			
	الاهرام	٤٨٧١	٩٧/١١/١٠

مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

المؤلف / العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تحاول الالتحاق بالجامعة رغم رسوبها فى الثانوية العامة			
حنان بكرى	الاهرام	٤٨٧٢	٩٧/١١/١٠
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٤٨٧٣	٩٧/١١/١٠
المختبر الاستراتيجى رؤية مستقبلية حتى عام ٢٠٣٠			
محمد ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٤٨٧٤	٩٧/١١/١٠
تطوير التعليم العالى غير الجامعى			
لبيب السباعى	الاهرام الاقتصادى	٤٨٨٠	٩٧/١١/١٠
انتخابات الاعادة اليوم للاتحادات الطلابية بالجامعات			
محمد حبيب	الاهرام	٤٨٨٢	٩٧/١١/١١
لفتة انسانية ولكن			
مديحة النحراوى	الاهرام	٤٨٨٣	٩٧/١١/١١
معهد للتمريض المتميز !			
سيد على	الاهرام	٤٨٨٤	٩٧/١١/١١
برنامج جديد للتعليم المفتوح بحقوق اسيوط			
	الاهرام	٤٨٨٥	٩٧/١١/١١
مشاكل معهد ابو العينين فى جولة لقيادات المنتزة			
	الشعب	٤٨٨٦	٩٧/١١/١١
الانتخابات الطلابية مذبحة للديمقراطية .. شطب الاف الطلاب الاسلاميين ومنعهم من الترشيح			
خالد يونس	الشعب	٤٨٨٧	٩٧/١١/١١
الجامعات الاجنبية ونغمة غير مقبولة			
عارف الدسوقى	الوفد	٤٨٨٩	٩٧/١١/١١
الرئيس يتلقى ثلاثة تقارير خاصة باستراتيجية التعليم			
	الاهرام	٤٨٩١	٩٧/١١/١١
٦١ طالبا وطالبة حائرون بين الاسكندرية وكفر الشيخ !			
سهيلة نظمى	الاهرام	٤٨٩٢	٩٧/١١/١١
الطلاب قاطعوا الانتخابات واتحادات الطلاب بالتزكية او التعيين			
سامى فهمى	الاهالى	٤٨٩٣	٩٧/١١/١٢

مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تعليم التاريخ للمقهورين			
فريدة النقاش	الاهالي	٤٨٩٤	٩٧/١١/١٣
التاكيد على مجانية التعليم وانشاء المدارس الثانوية الشاملة			
ايمن المهدي	الاهرام	٤٨٩٥	٩٧/١١/١٣
الاتحادات الطلابية .. ومسئولية المشاركة			
احمد يحيي عبد الحميد	الوفد	٤٨٩٦	٩٧/١١/١٣
المظاهرات تجتاح الجامعات احتجاجا على تزوير الانتخابات			
هاني المكاوي	الاحرار	٤٨٩٧	٩٧/١١/١٣
عاجل الى وزير التربية والتعليم			
عبده فضل	الاهالي	٤٨٩٩	٩٧/١١/١٣
الغاء قرارات استبعاد الطلاب من الانتخابات			
مجدي سالم	الاحرار	٤٩٠٠	٩٧/١١/١٣
فضيحة في الانتخابات الطلابية بالجامعات			
	الوفد	٤٩٠١	٩٧/١١/١٣
اسرار جديدة في قضية اغلاق فروع الجامعات الاجنبية			
احمد الدسوقي	الاحرا	٤٩٠٣	٩٧/١١/١٣
الوزير .. الشهاب			
ابراهيم سالم	الدستور	٤٩٠٥	٩٧/١١/١٣
التعليم الجامعي ووجدان الامة			
سعيد سلامة	الوفد	٤٩٠٦	٩٧/١١/١٣
اعلان النتائج في ٣ جامعات .. واليوم انتخاب امناء اللجان			
محمد حبيب	الاهرام	٤٩٠٧	٩٧/١١/١٣
الاعيب الامن في مسرحية انتخابات الطلاب			
سعيد العبيدي	الاحرا	٤٩٠٨	٩٧/١١/١٣
كل يوم			
مصطفى بلال	الاخبار	٤٩١٣	٩٧/١١/١٣
ليس بالجامعة وحدها يتفوق الانسان			
فايز فرح	الاخبار	٤٩١٤	٩٧/١١/١٣

مجلد رقم : ٢١ التعليم ١٩٩٧ (المجلد الحادى والعشرون)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مدرسة الجدعان			
يونان لبيب رزق	الاهرام	٤٩١٥	٩٧/١١/١٣
هدوء في انتخابات الامناء بكليات جامعة اسيوط			
	الاهرام	٤٩٢٠	٩٧/١١/١٣
بهاء الدين : رؤية مستقبلية للاجيال القادمة ورفع ميزانية التعليم الى ١٤ مليار جنيه			
سيد مصطفى	الاهرام المسائى	٤٩٢١	٩٧/١١/١٣
١٠٠ مجموعة دراسية لطلاب بورسعيد			
حامد الالفى	الاهرام المسائى	٤٩٢٢	٩٧/١١/١٣
تصاعد ازمة الانتخابات الطلابية بالجامعات			
هانى المكاوى	الاحرار	٤٩٢٣	٩٧/١١/١٣
انتقال البلطجة للمدارس كارثة لابد من مواجهتها			
عصام هادى	الاحرار	٤٩٢٤	٩٧/١١/١٣
دعم وتطوير التعليم الفنى لتشجيع الطلاب على الالتحاق به			
ايمن المهدى	الاهرام	٤٩٢٥	٩٧/١١/١٤



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١١/١٩٩٧



ودعمها ضرورة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٣

حول التعليم الخاص حدد تقرير الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى أوضاع هيكل التعليم الخاص حيث يضم:

- المعاهد الخاصة
- الجامعات الخاصة

أولا: المعاهد الخاصة: يقول الدكتور شهاب فى تقريره أن التجربة تثبت ضرورة تقييم المعاهد الخاصة القائمة حاليا، من مدى نجاحها فى تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها، ومستوى الدارسين، وأعضاء هيئة التدريس بها، وغيرها من المقومات اللازمة لنجاح العملية التعليمية. وكذلك أهمية تقييم التوسع الذى تم فى إنشائها، فى السنوات الأخيرة، ومراعاة نتائج هذا التقييم عند التفكير فى انشاء معاهد جديدة.

ويبلغ عدد المعاهد حاليا ٤٨ معهدا عاليا فى مختلف التخصصات، بالاضافة الى ١١ معهدا متوسطا.

وفى مجال تطوير هذه المعاهد، يمكن طرح الافكار التالية:

١- مراجعة القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ نظرا لمضى فترة طويلة على صدوره، بما يتشمى مع التوجهات الحالية للدولة لتشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره المطلوب منه فى هذه المرحلة.

٢- انشاء المجلس الأعلى للمعاهد الخاصة ليتسنى له القيام بمهامه فى عملية التطوير، ومتابعة العملية التعليمية، والترخيص بانشاء معاهد جديدة.

٣- تنشيط دور لجان القطاعات النوعية للمعاهد الخاصة، بحيث تقوم باجراءاتها فى دراسة الخط والمناهج الدراسية، وغيرها من المسائل الفنية التعليمية والبت فيها قبل الترخيص النهائى لأى معهد بمزاولة نشاطه.

٤- يكون انشاء المعاهد الجديدة على أساس السياسة التعليمية التى تضعها الوزارة، ووضع خريطة تعليمية لمواقع هذه المعاهد ونوعياتها، طبقا لحاجة سوق العمل محليا وعربيا، وبحيث لا تتركز نوعية معينة من المعاهد فى منطقة جغرافية بعينها.

٥- دراسة دور القاع الخاص، ووضع استراتيجية واضحة لمساهمته فى تطوير المعاهد القائمة التى تحتاجها الدولة، وفقا لاحتياجات سوق العمالة المحلية والعربية.

ثانيا: الجامعات الخاصة:

صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، الخاص بالجامعات الخاصة، من أجل تشجيع دور القطاع الخاص فى انشاء جامعات خاصة، تخفف العبء عن الجامعات الحكومية، وتكون رافدا اضافيا للتعليم العالى، بحيث تستجيب لمتطلبات التنمية، فى ظل تنافس مطلوب للارتقاء بالمستوى التعليمى.

وفى ١٩٩٦/٧/٢٧ صدرت القرارات الجمهورية بانشاء أربع جامعات خاصة هى:



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٣

١- جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والاداب

٢- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا
٣- جامعة مصر الدولية
٤- جامعة ٦ اكتوبر
وفى مجال تقييم التجربة بعد مضى أكثر من عام على انشاء هذه الجامعات، يمكن الاشارة الى ما يلى:
١- أن ما ورد فى قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة الجامعات الخاصة الصادر فى ١٩٩٦/٧/٢٠ واللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة الصادرة فى ١٩٩٦/١١/٢٧، يهدف إلى توفير كافة الضمانات اللازمة لمستقبل الطلاب، والحرص على استمرار العملية التعليمية بها إلى نهايتها، والتأكد من تجهيزها بالمعدات الحديثة، وتوفير هيئات التدريس اللازمة لها.. وغيرها من المقومات اللازمة للعملية التعليمية.
٢- أثبتت هذه الضمانات جديتها عن اثارة موضوع كليات الطب بالجامعات الخاصة، والتى تصدت لها لجنة الجامعات الخاصة، وشكلت لجنة لتوفيق أوضاع كليات الطب، وانبثق عن اللجنة الأخيرة لجنة قامت بتفقد الأوضاع بهذه الكليات على الطبيعة، وطلبت لجنة توفيق أوضاع كليات الطب على ضوء ذلك من الجامعات الخاصة استيفاء بيانات محددة قبل السماح لكليات الطب بها بقبول دفعة جديدة فى العام ١٩٩٨/٩٧.
٣- تستعين كليات الجامعات الخاصة بعدد من أعضاء هيئة التدريس، بعضهم تم تعيينه بهذه الجامعات، والبعض الاخر على سبيل الاعارة الكاملة من الجامعات الحكومية، وتشير البيانات المتاحة إلى أن أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات مازال أقل بكثير مما هو لازم لحسن قيامها بأعمالها
ومن منطلق الحرص على دعم تجربة الجامعات الخاصة، وتلافى السلبيات التى مرت بها خلال العام الماضى، تقوم الوزارة حاليا بتقييم التجربة، وبحث وسائل دعمها، ودراسة المطالب التى تقدمت بها هذه الجامعات فيما يتعلق بالسماح لها بالانتداب الجزئى لاعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية، ومعادلة الشهادات التى تمنحها، ومجالات التنسيق والتعاون الأخرى، وتلك من خلال لجنة الجامعات الخاصة، ولجنةخاصة تم تشكيلها فى المجلس الأعلى للجامعات، فضلا عن اللقاءات المستمرة بين وزير التعليم العالى ولجنة الجامعات الخاصة مع رؤساء مجالس أمناء ورؤساء هذه الجامعات.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ١١ / ١٩٩٧

المبادئ الحاكمة فى تطوير التعليم الجامعى

د. حلمى نمر
نقيب التجاريين

فى مقالنا السابق تناولنا المحور الاول من محاور تطوير التعليم الجامعى وهو تطوير مدخلات التعليم العالى-اى مخرجات الثانوية العامة.

وفى هذا المقال نحدد المبادئ العامة الحاكمة لتحقيق جودة التعليم الجامعى والتى تحتاج إلى تعديلات فى قانون تنظيم الجامعات أو فى اللوائح المالية والإدارية للكليات كما أن هذه المبادئ الحاكمة تتطلب بالضرورة إعادة صياغة الفلسفة الاساسية والاهداف لنظام التعليم الجامعى. فلابد من التحول من المنطق التقليدى الذى يقوم على التلقين إلى منطق التعليم المعاصر الذى يؤكد نولحى الخلق والابتكار، وتاكيد الشخصية العلمية المستقلة، وايضا ضرورة الاهتمام بمجالات العلم الاساسية التى تشكل محاور التقدم الاقتصادى والتكنولوجى واهمها الرياضيات، وعلوم الحاسبه وبحوث العمليات، ودراسات الكمية، والعلوم الطبيعية، وايضا ضرورة الاخذ بمنهج تزاوج وتكامل المعلومات والغاء الانفصالية التى تقسم بها مناهج التعليم الجامعى حاليا، وهذا التزاوج يؤدى إلى الاتصال والتفاعل بين الكليات والاقسام العلمية المختلفة، واخيرا لابد من اعتبار التعليم الجامعى عنصرا اساسيا فى خطة الانتاج-خطة التنمية البشرية-وعدم اعتبارة ضمن قطاع الخدمات وذلك حتى تتسع وتتنوع قنوات التمويل مع عدم تجاهل اهميته باعتباره منارة فكرية وثقافية وحضارية.

اما عن المبادئ الحاكمه لتحقيق العليم الجامعى فتتمثل فى الآتى:-

المبدأ الأول:- تحقيق استقلال الجامعة: ويتفرع إلى استقلال مالى، وإلى استقلال علمى ادارى وعن الاستقلال المالى فإننى ارى انه من المفيد أن تخضع موازنة الجامعة إلى مبادئ الحسابات التجارية دون مبادئ الحسابات الحكومية. أى أن تعد موازنة الجامعة كموازنة اداء وليس موازنة اعتمادات. ومعنى ذلك ان يكون لكل جامعة اعتماد واحد يكون لإدارة الجامعة سلطة توزيعه على الكليات المختلفة حسب احتياجاتها. ويكون للجامعة حق نقل فائض الاعتمادات فى نهاية العام إلى العام التالى، وكذلك مرونة الصرف والنقل من باب إلى باب أو من فصل إلى فصل ولاشك أن هذا الأسلوب يؤدى إلى ترشيد النفقات وتوجيه الاعتمادات حسب الأولويات التى تحددها الجامعة. وبذلك لا تواجه الجامعة أى اختناقات مالية.

أما عن الاستقلال العلمى والإدارى فيعنى أن القرارات الخاصة بالشئون العلمية والادارية تنبع من الجامعة كشخصية معنوية مستقلة ولاتتاثر بتعليمات من خارج الجامعة وتنتهى هذه القرارات عند مجلس الجامعة. وهذا التصور يقتضى تغيير اختصاصات المجلس الاعلى للجامعات الذى يجب أن يقتصر على السياسات المتعلقة بالتخطيط والتنسيق والمتابعة.

المبدأ الثانى:- ديمقراطية الادارة الجامعية: وهى تعنى تحقيق تكافؤ الفرص فى شغل المناصب القيادية. وفى رأيى أن الانتخاب هو وسيلة الديمقراطية الوحيدة لاختيار القيادات الجامعية. وباستثناء منصب رئيس الجامعة الذى يعتبر منصبا سياسيا يصدر به قرار من رئيس الجمهورية، فيجب أن يكون تعيين القيادات الجامعية عن طريق الانتخاب المباشر الحر.

وهذا يتطلب إعادة النظر فى قانون تعيين العمداء الذى صدر اخيرا والذى اعتقد انه لم يحقق النجاح المطلوب وله كثير من السلبيات.

وفى رأيى انه يجب انتخاب العمداء وكذلك الوكلاء من الاساتذة فقط، وكذلك انتخاب رؤساء الاقسام من اقدم ثلاث اساتذة كما أرى أن يكون حق الانتخاب مكفولا لجميع اعضاء هيئة التدريس ولايقتصر على الاساتذة بل يجب أن يشارك فيه الاساتذة المساعدون والمدرسون حتى تتسع قاعدة المشاركة، ويكون لكل عضو هيئة تدريس صوت واحد فى العملية الانتخابية. ولعلنى اؤكد أن عملية انتخاب الوكلاء ورؤساء الاقسام سيقضى على ظاهرة الصفقات الانتخابية لتوزيع المناصب والتى تحدث عند انتخاب العميد، كما أن ذلك يشعر اعضاء هيئة التدريس جميعا بالولاء والانتماء للموسسة التعليمية وليس للأشخاص، كما انه يقضى على ظاهرة التمايز بين اعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق باختيار القيادات.

المبدأ الثالث:- لامركزية الادارة الجامعة: وهذا المبدأ يعنى اعتبار الكلية وحده علميه وادارية مستقلة مع ضرورة توسيع السلطات التنفيذية للكليات والحد من سلطات ادارة الجامعة التى يجب أن تقتصر فقط على المسائل العامة المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات والتنظيم والمتابعة والتقييم.

كما أن لامركزية الادارة الجامعية تقتضى توسيع التمثيل النسبى داخل المجالس الجامعة ولعل ذلك يقتضى التفكير فى زيادة تمثيل الاساتذة المساعدين والمدرسين فى كليات، وتمثيل نوادى اعضاء هيئة التدريس فى مجلس الجامعة، وتمثيل رئيس اتحاد الطلاب فى مجلس الكلية، وتمثيل احد المدرسين المساعدين واحد المعيدين فى مجالس الكليات، وتمثيل احد المدرسين المساعدين واحد المعيدين فى مجالس الاقسام.

المبدأ الرابع:- توفير الحصانة لاعضاء هيئة التدريس: وهذا المبدأ يتطلب عدم تنحية أى قيادة جامعية الا بناء على قرار من مجلس التأديب، وعدم نقل أى عضو من اعضاء هيئة التدريس خارج الجامعة الا بناء على طلبة او بناء على قرار تأديبى، وكذلك التأكيد على حصانة هيئة التدريس أو المدرسين المساعدين أو المعيدين ضد الابعاد عن مكانة عن غير الطريق التأديبى الجامعى أو تطبيقا لنصوص اللوائح الادارية فى الجامعة

المبدأ الخامس: الاستقرار المادى لاعضاء هيئة التدريس: وهذا يتطلب اعادة النظر فى كادر الجامعات ليتماشى مع الكادرات الخاصة الاخرى ككادر القضاء، وحتى يتماشى مستوى الاجور والحوافز مع الارتفاع المستمر فى تكاليف المعيشة. ولاشك ان قصور دخل عضو هيئة التدريس يؤدى الى عدم التفرغ للجامعة وهذا يؤثر سلبيا على العملية التعليمية او على رعاية شباب الجامعة كما ان الاستقرار المادى يتطلب توفير الاعتمادات اللازمة والكافية للتامين الصحى الشامل لاعضاء هيئة التدريس.

المبدأ السادس: تحقيق ديمقراطية التعليم الجامعى: ديمقراطية التعليم الجامعى تعنى ضمان حق الطالب فى التعليم الجامعى ولكن هذا الحق لايجب ان يكون حقا مطلقا. فكل حق يقابله التزام. وحق الطالب فى التعليم الجامعى يرتبط بشروط تتمثل فى جدية الطالب



في الدراسة والتحصيل الاكاديمي، وتوافر القدرات الذهنية، وحماية المال العام. وهذه الشروط تتطلب تحديد مدة بقاء الطالب في الفرقة الدراسية، كما تتطلب اعادة النظر في مجانية التعليم لا بقصد الغائها ولكن بقصد ترشيدها - فالمجانية الكاملة يجب ان تقتصر على غير القادرين ماليا، أو على المتفوقين، ولكن المصروفات الفعلية تفرض على القادرين ماليا. كما يجب اعادة النظر في الرسوم مقابل الخدمات الجامعية كرسوم المدن الجامعية والمكتبات والمعامل....

كما ان ديمقراطية التعليم الجامعي تقتضي تاكيد حرية الطالب في ممارسة الانشطة الجامعية سواء الاجتماعية، أو الثقافية، او الرياضية والتعبير عن رأيه بحرية تامة مادام لايتعارض ذلك مع النظام العام او القيم والتقاليد الجامعية.

وفي رأيي ايضا لابد من السماح للطلاب بمساحة معقولة وبضمانات جامعية للعمل السياسي حتى تتفاعل جميع الاتجاهات السياسية المختلفة وحتى لا تقتصر على اتجاه واحد فقط وحتى يمكن تكوين كوادر للعمل السياسي بعد التخرج، ويزيد روح الانتماء الوطني. ولا شك ان هذا الاتجاه يتطلب ضرورة توعية وثقافة سياسية عن طريق المناهج الدراسية في جميع الكليات الجامعية.

المبدأ السابع: ربط الجامعة بالمجتمع: من الملاحظ وجود انفصال او شبه انفصال بين الجامعة والمجتمع مما يؤثر على المستوى العلمي والعملي للخريجين. فخريج الجامعة معرفته محدودة بالمشاكل العملية في تخصصه خاصة بالنسبة لخريجي الكليات النظرية. وكذلك معرفته محدودة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع مما يؤثر سلبيا على انتمائه الوطني. ولابد ان نؤكد في هذا العام ان فلسفة العلم للعلم اصبحت بعيدة عن التطور المعرفي في العصر الحديث.

ان ربط الجامعة بالمجتمع يتطلب تطوير المناهج العلمية لتضم ساعات معملية وعملية في الوحدات الاقتصادية، وكذلك يتطلب منح عضو هيئة التدريس إجازة يقضيها في الوحدات الاقتصادية لاكتساب الخبرة العملية، وكذلك يجب الاهتمام بتنظيم الدورات التدريبية للطلاب في الإجازات الصيفية في الوحدات الاقتصادية وضرورة التزام الواحدات الاقتصادية بتكليف مراكز البحوث في الجامعات بدراسة مشاكلها العملية، كما قد يكون من المفيد في هذا الخصوص ضم نخبة من رجال الاعمال ذوى الثقافة والخبرة والدراسة الى مجالس الجامعات.

المبدأ الثامن: ضوابط للجامعات الخاصة:

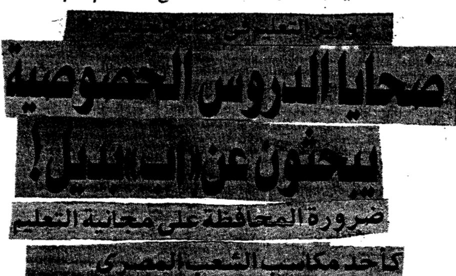
الجامعات الخاصة اصبحت حقيقة . وقد تكون ذات فائدة ونفع للمجتمع فهي تخفف العبء المالي على موازنات الجامعات الحكومية، كما انها تعطي اهتماما الى التخصصات الدقيقة المطلوبة لسوق العمل، كما قد تؤدي الى تحسين وتطوير جودة الاداء في التعليم العالي. ومع ذلك فانني ارى ضرورة وضع ضوابط لانشاء هذه الجامعات الخاصة للاطمئنان على توافر الامكانات المادية والبشرية اللازمة لاداء مهمتها، ولابد ايضا من استمرار المتابعة والرعاية على اداء هذه الجامعات حتى لا تخرج عن الهدف التي انشئت من اجله وحتى لا تنجرف نحو الكسب المالي فقط.

واخيرا لعلني أؤكد ان المبادئ السابقة هي مبادئ حاكمة وضرورية وتمثل الحد الادنى لضمان جودة التعليم الجامعي.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/١١/١٩٩٧



ضحايا الدروس الخصوصية يبحثون عن البديل!

ضرورة المحافظة على مجانية التعليم كأحد مكاسب الشعب المصرى

التعليم و المستقبل



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ / ١١ / ١٩٩٧

يعد كتاب "التعليم و... المستقبل" للدكتور [illegible] واحداً من الكتب [illegible] والمستقبل لتعليم [illegible] إلى ثورة علمية تمكنها من [illegible] التطور العلمي والمعرفي والتكنولوجي في المستقبل القريب ويتضمن الكتاب ستة فصول تناولت التعليم كبوابة للتقدم وأزمة التعليم ويناقش الثالث التحديات التي تواجه التعليم المصري أما الفصل الرابع فيتناول الموجة الثالثة أو الألفية الثالثة الخاصة بثورة المعلومات والتكنولوجيا أما الفصل [illegible] التعليم من خلال [illegible] المطروحة أما الفصل [illegible] فيقدم رؤية مستقبلية.

ففي الفصل الأول يناقش الدكتور [illegible] التعليم كبوابة للتقدم ودوره المؤثر في قيادة الأمم والشعوب نحو التقدم مستعرضاً التنافس العلمي الشديد بين دول العالم المتقدم ومن بينها أمريكا واليابان وأوروبا، كما لفت النظر إلى الدور الذي توليه الدول المجاورة والمنافسة لنا لعملية التعليم مشيراً إلى ما قال شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في حديث تليفزيوني من أنهم أي الإسرائيليين يكرسون الدولة اليهودية وإن دولاً قريبة منهم تكرس الدولة الإسلامية وقال مضيفاً إذا كانت الدول التي تكرس الدين الإسلامي في هذه المنطقة تملك الثروات الطبيعية والبترولية فإننا نستطيع أن نحسم الصراع لصالح إسرائيل عن طريق التعليم وعن طريق الثروة البشرية التي نملكها وإتاحة التعليم الجامعي لكل فتى وفتاة إسرائيلية ويعلق المؤلف على هذه المقولة بتساؤل يقول فيه: هل توقظ هذه المقولة أمتنا العربية من المحيط إلى الخليج من غفوتها التي طالت ومن فرقتها التي هانت.

ويضيف المؤلف في نفس السياق إننا في عالمنا العربي بما يملكه من ثروات ضخمة وإمكانات هائلة ومقومات طبيعية لتشكيل وحدة عربية يجب أن نهيئ لتواجد مؤثر وقوي في العالم اليوم مؤكداً أنه قد آن الأوان لتحويل موارد وثروات العالم العربي من ثروات متآكلة مع الزمن في الخزائن أو أقبية البنوك أو ودائع تضيع إلى العملة الجديدة النادرة القابلة للاستثمار المتجدد وهي عملة القرن الحادي والعشرين المتمثلة في العلم والمعلومات والتي تمثل الرصيد الحقيقي القومي في القرن القادم.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى مناقشة أزمة التعليم المصري بعد استعراض تاريخي للعملية التعليمية حيث أكد على أن الأبنية التعليمية كانت إحدى أضعف حلقات العملية التعليمية خاصة [illegible] عددها كان [illegible] على [illegible] من الأرض بالإضافة إلى غياب فصل المستقبل كل هذا أدى إلى ضعف ثقة الأسرة في المدرسة مما جعلها تتجه للدروس الخصوصية والتي لعبت فيها الهجرة إلى دول الخليج والانفتاح الاقتصادي دوراً خطيراً تمثل في غياب إشراف الأسرة في كثير من الأحيان على أبنائها في مرحلة التلمذة وكان الاتجاه إلى الدروس الخصوصية أحياناً نوعاً من الأب البديل أو انعكاساً [illegible] حتى تحولت هذه الدروس الخصوصية [illegible] مطلباً من المقتدرين أو من الذين حرمتهم موجة الانفتاح لأبنائهم خاصة وأن الدولة لأسباب كثيرة لم تستطع أن تعطي المعلمين أجورهم العادلة فاضطروا بدورهم إلى البحث عن مصدر الدخل خارج المدرسة، فضلاً عن تفشي ظاهرة الكتب الخارجية التي كان من أهم أسبابها عدم تطوير الكتب الدراسية وإبعادها عن مسايرة الأساليب الحديثة في الطباعة وجمود المحتوى وترويج بعض الفئات المستفيدة منها من محترفي الدروس الخصوصية.

ثم انتقل الدكتور وزير التعليم ومؤلف الكتاب إلى التحديات التي تواجه التعليم المصري والمتمثلة في التحديات الدولية والمحلية وقسم التحديات الدولية إلى عدة محاور منها العالمية نحو ثورة التكنولوجيا والمتمثلة في الثورة الثالثة التي أحدثت تغييرات خطيرة في العالم حيث اندثار مهن قديمة وظهور مهن جديدة ومن هنا يطالب المؤلف بتطوير التعليم كضرورة حتمية باعتباره الآلة القادرة على تطوير إمكانات المواطن المصري بما يمكنه من التعامل مع تكنولوجيا العصر.

ويشير المؤلف إلى المنعطف التاريخي وما تواجهه من تحديات خطيرة متمثلة في التكنولوجيا الحديثة وسيطرتها على الحضارة والثقافة والتي أدت إلى مشاكل اجتماعية وأسرية وأخلاقية ومجتمعية، وفي هذا الإطار يؤكد المؤلف على أنه يجب ألا نفقد جذورنا في ظل هذه التحديات خاصة ونحن في بلد يفخر بجذوره وتاريخه ويؤكد المؤلف على صعوبة المعادلة المتمثلة في الاستفادة من هذه التطورات والحفاظ على الهوية في الوقت نفسه وكذلك الانتماء والولاء لهذا الوطن.

ثم ينتقل المؤلف إلى [illegible] أوروبا [illegible] وكذلك التكتلات مع الشرق [illegible] مؤكداً أنه لا يمكن أن تترك أي دولة في أي وقت بمستقبلها وراءها [illegible] وفي هذا السياق يطالب بتحقيق [illegible] حيال هذه التطورات التي تحدث حولنا.

ويشير أيضاً إلى التحديات الإقليمية مؤكداً على أن هناك دولاً تقف أمامنا وكيف أن نحل لها [illegible] وهناك منافسة مع كل دول العالم متمثلة في ظل هذه الحرية التجارية وثورة الاتصالات والمعلومات كل هذا يجبرنا على مواجهة عالم يشكل قرية كونية صغيرة تحكمها قوانين العرض والطلب، والتساؤل في هذا السياق من وجهة نظر المؤلف هو القدرة التنافسية التي بلدنا في مواجهة أطراف أخرى ولا نستطيع أن ندخل هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التي يتمتع بها أبناء الدول الأخرى.

ويرى الوزير أن التحدي الأكبر حالياً هو تحدي التمويل في سوق عالمية واحدة منطقها الوحيد التنافس ويرى أنه يجب علينا أن نواجه التحدي وأن ننافس دولاً تملك مقومات الموجة الثالثة ومعرفة متطلبات السوق واحتياجات المستهلكين والتسويق.

وينتقل المؤلف إلى التحديات المحلية والمتمثلة في مواجهة العنف والتطرف والإرهاب مؤكداً صعوبة القضاء عليه إلا بتطوير المناهج الدينية والتركيز على السلوكيات والأخلاق بالإضافة إلى استثمار طاقات الأطفال والشباب في الأنشطة التربوية وتعويدهم العمل الجماعي والولاء للوطن وكذلك الإعداد الجيد للمعلمين كما يرى المؤلف أن التحدي البيئي له دور مهم أيضاً خاصة في ظل التلوث البيئي الحالي الذي يواجه مصر والعالم أجمع وبالتالي يجب مراعاة ذلك في مناهجنا التعليمية، ثم ينتقل المؤلف إلى التحدي الثالث المحلي والمتمثل في الانفجار السكاني والذي يمثل تحدياً خطيراً له أثره الملموس على التعليم والنظام التعليمي والذي يعرقل تقدمه ويجعل اليوم الدراسي الكامل عدة فترات قصيرة فضلاً عن انتشار وباء الدروس الخصوصية. ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك في الفصل الرابع إلى الموجة الثالثة والتي أدت إلى تغير المجتمع وكذلك تغير طريقة الإنتاج وكذلك التكتلات والتحالفات الاقتصادية كإحدى سمات

٠٠٤٧٠٠

[illegible] [illegible] تأتي أشكالنا ومشاهد [illegible] التطورات وكذلك [illegible] [illegible] النظم وضرورة وجود [illegible] [illegible] على مستوى على كثير [illegible] هذه المشكلات و [illegible] بحلها ثم يناقش السيد العزيز في كتابه موضوع التطوير بين المفاهيم والعبارات متناولا استراتيجية التطوير والتى لابد أن تراعى تقاليدنا وتراثنا ومعتقداتنا مؤكدا على أن التنمية التى نسعى اليها تتمثل فى تنمية متوازنة متكاملة فى اطار [illegible] [illegible] لكل مواطن [illegible] على [illegible] ويحقق الرخاء والسعادة والرخاء لكل المواطنين مؤكدا على ضرورة المحافظة على الريادة الثقافية والحضارية لمصر.

ويطالب المؤلف باستراتيجية عربية لتطوير التعليم فى الوطن العربى ويرى أن الاستراتيجية العربية التى وضعت فى عام ١٩٧٢ تعد متأخرة لمدة قرنين من الزمان نظرا للتطورات المتلاحقة والسريعة وانه لابد من وضع استراتيجية جديدة تراعى هذه التطورات ويطرح المؤلف عدة ملامح ومبادئ للاستراتيجية العربية لتطوير التعليم وتتمثل فى رؤية التعليم كأمن قومى وبالتالى ضرورة اشتمال التعليم على عدة محاور وهى السياسى والاقتصادى والعسكرى ثم يتطرق الى مبدأ استثمار التعليم وضرورة ذلك فى الوقت الحالى لنا التسبيا [illegible] فيتضمن عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية خاصة وانها أصبحت من المكاسب التى يحرص عليها هذا الشعب ويتمسك بها ولايمكن لأحد أن يفرط فيه ويرى انه يجب توفير فرص متكافئة تحقق المساواة والعدالة بين افراد المجتمع فى الالتحاق والقبول بالمؤسسات التعليمية ويؤكد المؤلف على ارتباط هذا المبدأ بمجانية التعليم وضرورة المحافظة على هذا المبدأ.

كما يرى المؤلف ضرورة تحديد سياسة واضحة للتعليم فى اطار ديمقراطى. ثم ينتقل المؤلف الى مفاهيم العملية التعليمية ومعاصرها والتى يجب أن تنطوى على مفاهيم حديثة وضرورة تطوير المناهج وكذلك الاهتمام بالمعلمين واستخدام تكنولوجيا التعليم وكذلك الاهتمام بالانشطة التربوية والرياضية ومحو الأمية.

ثم يطرح الدكتور العزيز رؤية مستقبلية فى الفصل الأخير للتعليم ما قبل الجامعى مؤكدا على ضرورة أن يكون هناك تلميذ قادر على البحث الذاتى عن المعلومات فى الكتب والمكتبات والكمبيوتر متلهفا على المعرفة وملما بالمفاهيم التى تعكس التحديات المحلية التى تواجهنا والأمن القومى وبالنسبة للمدرس فنحن نحتاج الى المدرس النشط والايجابى والذى يشارك فى تطوير العملية التعليمية وكذلك لابد أن نمد مدارسنا بالتكنولوجيا الحديثة المستخدمة فى مجال التعليم فى البلدان المتقدمة.

وبالنسبة للتعليم الجامعى لابد أن تكون رؤيتنا الجامعة على انها قاطرة التقدم ومنارة التنوير والقوة العقلية والدعامة الفكرية وان يتأتى كل ذلك الا من خلال ابتكال مكون المستقبل فى التعليم وضرورة تدريب شبابنا على البحث عن المعلومة وعلى معالجة المشاكل التى تطرأ فى واقع الحياة وكذلك تغيير المناهج وادخال اللغات الاجنبية وكذلك ادارة الأعمال و ضرورة التوسع فى القبول بالجامعات والمعاهد العليا وانشاء تخصصات جديدة وتشجيع الاساتذة على التفرغ وانفتاح الجامعة على المجتمع.

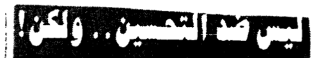
عرض

أحمد عبد العزيز



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١١/١٩٩٧



بهدوء. وقبل أن يقول مجلس الشعب الموقر كلمته فيما انتهى اليه مجلس الوزراء فى قضية فنية لا سياسية هى قضية تحسين التحسين فى امتحان الثانوية العامة المفترى عليه ـ أود أن أضع هذه الإشكاليات أمام المجلس الموقر فى دورته الجديدة، وهى أن تطوير امتحان الثانوية العامة جزء من تطوير المرحلة الثانوية كلها وبديهى أن تطوير الامتحان لا يتقدم على تطوير التعليم وهو أمر لا يحسب لوزارة التعليم ولكن يحسب عليها حيث طورت امتحان الثانوية العامة قبل أن تطور التعليم الثانوى كله. ووزارة التربية والتعليم تعد الآن ـ على قدم وساق ـ لمؤتمر قومى رابع لتطوير التعليم الثانوى العام والفنى على السواء.

●●●

فماذا يمكن أن يحدث لو أقر مجلس الشعب الموقر بطريقة الهرم المقلوب قرار مجلس الوزراء ثم حدث أن جاءت نتائج وتوصيات مؤتمر تطوير التعليم الثانوى تقر نظام المدرسة الثانوية الشاملة أو نظاما بديلا آخر غير النظام الحالى؟ الأمر الذى يترتب عليه بالضرورة وضع نظام جديد لامتحانات الثانوية العامة يتفق مع المرحلة الثانوية العامة المطورة؟!

ماذا يمكن أن يفعل مجلس الشعب فى هذه الاشكالية؟ هل يصدر قرارا بإلغاء قراره هذا الذى لن يحول عليه الحول أم أنه سيبقى عليه ويجمع بين نظام للتقويم لا علاقة له بنظام جديد للتعليم الثانوى؟!

ثم ما موقف طلاب المرحلة الأولى من الثانوية العامة هذا العام وقد يمضى ثلث العام الدراسى ولما تظهر معالم امتحانهم الذى سيحدده قرار مجلس الشعب فى بداية دورته القادمة؟

وماذا يمكن أن يفعل مجلس الشعب لو أن أحد السادة أولياء الأمور قد لجأ الى القضاء المصرى الحر ليقول كلمته فى نظام الامتحان الشرعى لطلاب المرحلة الأولى من الثانوية العامة؟

●●●

لسنا ضد تحسين التحسين فى امتحان الثانوية العامة، ولكن توابع إلغاء التحسين تشكل علامات استفهام أمام التربويين وأولياء الأمور والطلاب على السواء لأن القرار الشرعى لا يزال فى رحم الغيب، وأنه يفتقد التوقيت المناسب، ويفتقد الرؤية التربوية الشاملة.

فهل التربية صناعة من ليست له صناعة كما يقولون؟ أم أن القرار التربوى سيظل هو الوليد الشرعى للمؤسسات التربوية ولأصحاب الفكر والرأى والرؤى؟!

ثم ما رأى المجلس الموقر فى قول بعض الدهاة من أن قرار إزالة التحسين يتصادم مع ضرورة التوسع فى التعليم الجامعى ويتناغم مع افكار البنك الدولى؟ وهل ارتفاع نسبة الطلاب المتفوقين فى نتيجة الثانوية العامة قد أحرج الحكومة؟

إنها إشكاليات لا تزال تتردد فى الشارع المصرى حتى يقول مجلس الشعب كلمته.

دكتور حسن شحاتة

استاذ المناهج بكلية التربية

جامعة عين شمس



المصدر : الأحـــــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١١ / ١٩٩٧

.. وبدأت مذبحة التزوير فى الانتخابات الطلابية بالجامعات

كتب هاني المكاوي

شهد اليوم الاول لفتح باب الترشيح لانتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات امس بداية صارخة لعمليات التزوير.

قام ضباط الحرس الجامعي بعرقلة دخول عدد كبير من الطلاب المعارضين من البوابات الرئيسية لمنعهم من تقديم اوراق ترشيحهم للانتخابات فيما قامت إدارات رعاية الشباب وشئون الطلاب برفض قبول اوراق بعض الطلاب بدعوي عدم وجود نشاط طلابي سابق لهم رغم انهم اعضاء سابقون في الاتحادات الطلابية!!

ففي جامعة القاهرة قام ضباط الحرس بمنع الطلاب المشتبه في انتمائهم للتيار الاسلامي من دخول حرم الجامعة فيما قام الدكتور محمود صادق بالزرعة عميد كلية التجارة بتحويل ١٨ طالبا للتحقيق بدون أسباب.

وفي جامعة عين شمس رفضت ادارة رعاية الشباب قبول عدد كبير من الطلاب بدعوي عدم استكمالهم لاوراق الترشيح لتسهيل المهمة للطلاب الذين رشحهم الامن.

وفي جامعة حلوان منع الحرس الجامعي بعض الطلاب المعارضين من دخول حرم الجامعة ورفضت ادارات رعاية الشباب قبول اوراق ترشيح عدد منهم.

وفي جامعة الأزهر تجاهلت إدارة رعاية الشباب قبول اوراق ترشيح عدد كبير من الطلاب بدعوي انه تم احالتهم للتحقيق في سنوات ماضية رغم أن من بينهم طلابا مستجدين.



المصدر : الأخبـــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١١ / ١٩٩٧

من ثقب الباب

لا يصح أن نؤجل قضية التعليم أو ان نعطل قضية البحث العلمي. مهما كان السبب. أو كانت الأعذار. لأن التعليم والبحث العلمي من قضايا الأمن القومي ويؤثران على مستقبل مصر ومصيرها. وبقدر عدد خريجي الجامعات المصرية تصبح قوة مصر العلمية. وبقدر عدد الباحثين العلميين في كل المجالات ـ النظرية والتطبيقية ـ تصبح قدرة مصر على الدفاع والانتاج والتصدير والمنافسة. والقضية لم تعد قضية أمن وطني فقط لانها أيضا قضية أمن قومي وعربي ولهذا لابد ان تنتقل القضيتان ـ التعليم والبحث العلمي ـ في العقل السياسي إلي رأس قائمة الاولويات. بل لابد أن يهتم الرأى العام بهما ولابد أن يقف وراء مطالب العلماء والباحثين لانهم مستقبل مصر وضمان أمنها القومي.

ولابد اذن ان نخطو خلال سنوات قليلة خطوات جريئة وكبيرة وخاصة بعد أن تقرر ـ للأهمية ـ ان يترأس الرئيس مبارك المجلس الاعلى للبحث العلمي. وقد قرأت منذ يومين مقالاً زادني اقتناعا بالدعوة إلي مواجهة التحدى الكبير من حولنا.

ولست وحدى. لأن قضية التعليم والبحث العلمي المطروحة منذ سنوات. ولا يتوقف علماؤنا ـ المقيمون والزائرون عن الالحاح عليها في مقالات أو ندوات كثيرة.

وفي مقال زانيف تمور رئيس التكنيون الاسرائيلي فى العدد الاسبوعي الاخير من مجلة «جيروزاليم بوست» ينبه فى هدوء إلي حقائق هامة قائمة وقادمة. وفيه يقول ان عدد العلماء والباحثين العلميين في اسرائيل تضاعف خلال أقل من خمسة أعوام بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. لأن أغلب اليهود السوفيت المهاجرين كانوا من حاملى الشهادات العلمية والتكنولوجية. ويتحدث الكاتب في مقاله عن تطوير الاقتصاد أيضا بالتكنولوجيا المتطورة.

وهذا التحدى العلمي الكبير القائم والقادم مدنى وعسكرى معاً. وقد تأكد الخطر منذ تطور الأسلحة فى حرب الخليج الثانية، لأن تلك الحرب بالذات كانت حقل تجارب لأحدث الأسلحة التكنولوجية. وليس سراً ان أمريكا فى ظل التحالف الاستراتيجي تضمن تفوق إسرائيل الكمي والكيفي عسكريا. وليس سراً ان أمريكا لا تبخل على اسرائيل بأغلب أسرارها العلمية والتكنولوجية.

ولا نستطيع ان نجلس القرفصاء أمام هذا التحدى. لأننا نملك امكانيات بشرية ضخمة. وجامعات كثيرة. ومراكز بحوث عديدة. ونملك تغيير الأولويات. حتى نضع البحث العلمي والتعليم على رأس الأولويات.. وعلى رأس القائمة.

كامل زهيرى

٠٠٤٧٠٤



المصدر : الأسبـــــوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١١ / ١٩٩٧

المراكز التعليمية «وحش» يهدد التعليم فى مصر!



«القبض على ١٧ طالبة ثانوى بمدينة نصر اشتركن فى شبكة دعارة تديرها امرأة مطلقة . الطالبات غُررَ بهن عن طريق وجودهن ببعض مراكز الدروس الخصوصية »..

هذه القضية تفجرت العام الماضى بمدينة نصر ولكنها لم تكن قضية عادية بل كانت أول إشارة حقيقية نبهت إلى ظاهرة جديدة انتشرت كالسرطان وهى ظاهرة المراكز «التعليمية» التى هى فى الحقيقة ترجمة مبتكرة للدروس الخصوصية . وهى مؤشر لتحول التعليم الموازى من نمط الدكاكين إلى السوبر ماركت. وخلال العام الماضى لم تكن هذه المراكز يتعدى عددها «٣٠» مركزا فى مختلف انحاء القاهرة ولكن هذا العام أصبح الرقم مخيفا حيث وصل إلى «٢١٦» مركزا «٢٤» منها فقط يعمل بترخيص» منتشرة فى جميع انحاء العاصمة ، فما هى قصة هذه المراكز؟

فى البداية تجب الإشارة إلى الاستفزاز الشديد الذى تمارسه هذه المراكز فى الإعلان عن نفسها .. إعلان نشر مؤخرا فى بعض الصحف عن أحد المراكز يقول : «نحن نوفر لك المدرس الأمين بأقل الأسعار ومستعدون لإحضار المدرسين إلى المنازل»!! وكأن المدرس تحول إلى سلعة فى دكان!

وإعلان آخر استفزازى يقول : «شركة «.......» للخدمات توفر لك المدرس الأمين وتضمن لك النتائج. وتوفر لك الخادمة والمربية بأسعار خيالية!!

ولأن القضية جد خطيرة ... فقد كانت الرؤية الميدانية هى السبيل الوحيد لرصد حركة هذه المراكز.. وكانت منطقة الهرم هى بداية الجولة حيث درج أحد هذه المراكز على عمل إعلانات فى الصحف لتوصيل المدرسين الأكفاء إلى المنازل والأدهى أنه طور إعلاناته لتنتقل إلى التليفزيون فى وقت الذروة مع تقديم خدمة مميزة وهى أن تكون الحصة الأولى مجانية وإذا شعر الطالب بكفاءة المدرس يستمر معه ، وإذا لم يشعر بذلك عليه أن يطالب بتغييره ؟!

الغريب أن هذا المركز يقوم ليس فقط بتوصيل المدرسين إلى المنازل ، ولكن يقوم كذلك بتسويق بعض كتب محترفى امتحانات الثانوية العامة خاصة فى المواد الفلسفية .

«إعلانات مستفزة»

وبالانتقال إلى الأحياء الراقية نجد ظاهرة مراكز الدروس الخصوصية أكثر انتشارا خصوصا مع اقتراب امتحانات نصف العام «حيث لجأ أحد المراكز بمدينة نصر إلى الإعلان عن نفسه بطريقة مبتكرة عن طريق استحضار

فتيات الإعلان ذوات المظهر الجذاب وأسعار المركز تبدأ من «٣٥» جنيها إلى «٤٠» جنيها للحصة الواحدة .

يضاف إلى ذلك أن هذه المراكز لا تمارس اى رقابة على الطلاب والطالبات الذين ينتظمون فى الدروس الخصوصية وهم فى سن المراهقة وهى أخطر مراحل العمر خصوصا أن المركز يعمل فى فترة بعد الظهر والفترة الصباحية مما يشجع الطلاب على الهرب من المدرسة أو ربما عدم الذهاب إليها من الأساس ؟!

أما فى الأحياء الشعبية كالأميرية والدرب الأحمر فتجد الإعلانات تنتشر عن مدرسين يقومون بالتدريس فى هذه المراكز عن طريق ملصقات على الحوائط فضلا عن العبارات المبتذلة الواردة فيها من نوعية «عملاق الفيزياء.. وامبراطور الرياضيات» وعبارة تلفت الأنظار : «لا تقول ولا تعيد الأستاذ فلان هو الوحيد» فى دلالة على أن المدرس أصبح يعرض نفسه فى السوق .. والأغرب أن إعلانات هذه المراكز يتم توزيعها فى إشارات المرور وأمام المساجد مما أضفى مشروعية خطيرة على مراكز الدروس الخصوصية .

«طلب إحاطة»

محمد يوسف عضو مجلس محلى محافظة القاهرة تنبه لخطر هذه المراكز فى شهر اغسطس الماضى بطلب إحاطة عن الـ«٣١٦» مركزا التى أسماها «مراكز بئر السلم» ولكن المجلس لم يدرجها فى جدول الأعمال فتقدم مؤخرا بطلب استعجال للمجلس فى محاولة لوضع حد لهذا الطوفان من مراكز الدروس الخصوصية.

ويطالب محمد يوسف بتعاون أجهزة الأمن مع وزارة التربية والتعليم والمحليات من أجل الحفاظ على الثروة القومية المتمثلة فى شباب هذا الوطن من براثن أخطبوط الدروس الخصوصية المتمثل بحدة فى هذه المراكز.

أما ناجى الشهابى نقيب معلمى مصر الجديدة فيرى أن هذه المراكز أكذوبة كبرى ولا تقدم الخدمة التعليمية المطلوبة فهى وسيلة للربح السريع وللأسف الشديد فإن معظمها يأخذ ترخيصا من الشئون الاجتماعية عن طريق أحد المساجد أو الجمعيات الدينية.. والغريب ان عدد طلاب الفصل فى هذه المراكز وصل إلى اكثر من ٥٠ طالبا حيث يلجأ أصحاب هذه المراكز لأساليب رخيصة تهدر كرامة المعلم لجذب الطلاب إلى الاشتراك فيها بشكل هدد مجموعات التقوية المدرسية التى قررها د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم لمعالجة ارتفاع كثافة الطلاب داخل الفصول من ناحية ولزيادة دخول المعلمين من ناحية أخرى. ويضيف ناجى الشهابى أنه فى الوقت الذى تطارد فيه الضرائب المدرسين وتقدمهم إلى القضاء بتهمة الدروس الخصوصية فإنها تترك هذه المراكز فى حالها ولا تحاسبها ضرائبيا بسبب الثغرات الموجودة فى القانون والخاصة بمنح المساجد والجمعيات الأهلية إعفاء من الضرائب .. ولذا يجب تعاون الأجهزة المحلية والشعبية ووزارتى التعليم والشئون الاجتماعية للقضاء على هذه المراكز التى باتت سبّة فى جبين النظام التعليمى..

والبعد الآخر فى القضية هو غياب وزارة التعليم عن رقابة ومتابعة هذه المراكز فى الوقت الذى تخوض فيه الوزارة حربا شديدة ضد الدروس الخصوصية التى يبلغ حجم التعامل بها «٨» مليارات جنيه .

ولبيان خطورة هذه المراكز باعتبارها جزءا هاما من منظومة الدروس الخصوصية يشير د. فايز رشاد الشناوى أستاذ التربية بجامعة حلوان فى دراسته الهامة «العلاقة بين المعلم والمتعلم فى التعليم قبل الجامعى فى مصر - دراسة تحليلية» إلى أن الدروس الخصوصية فضلا عن أنها تمثل معوقا أمام مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، فإنها تدعم قيما هابطة وتكرس الطابع اللفظى الغالب على تعليمنا . والتحدى الذى تفرضه هذه المشكلة يتمثل فى إضعافها لقيمة المدرسة الرسمية للدرجة التى توشك معها هذه المدرسة أن تحتل وجودا هامشيا لا يبرره إلا احتفاظها بحق إصدار الرخصة أو الشهادة حيث يعتمد ثلاثة أرباع تلاميذ الثانوية العامة على الدروس الخصوصية لتأمين نجاحهم فى الامتحان.

معنى ذلك - كما يقول د. الشناوى وجود تعليم مواز «مدرسة موازية» للتعليم الرسمى وربما لا نخطئ كثيرا إذا قلنا إن نتيجة الثانوية العامة قد لا تتغير كثيرا إذا ما أوصدت المدارس الرسمية أبوابها لتترك المهمة بأكملها على عاتق الدروس الخصوصية ..

وخطورتها لا تنصب فقط على إضعافها لقيمة المدرسة ، وإنما لدلالتها على عدم كفاءة العملية التعليمية التى تجرى داخل الفصول بالمدارس الحكومية!!

«ثلاثة بدائل للمدرسة»

ويثور التساؤل المهم : لماذا انتشرت هذه المراكز بهذه الصورة السرطانية ؟ وهنا يشير د. حسين شحاتة أستاذ التربية بجامعة عين شمس إلى أنه فى ضوء تفريغ المدرسة من دورها التربوى والتعليمى فإن أولياء الأمور لجئوا إلى البحث عن بديل للمدرسة.. وهذا البديل أخذ أشكالا متعددة أولها المدرس السوبر «المدرس الخصوصى» الذى لا يقدر على ثمنه إلا المقتدرون ، والبديل الثانى تمثل فى المجموعات المدرسية التى كانت فى ذاتها تقنينا من الوزارة لهذه الدروس فى شكل قانونى وقد فشل هذا البديل بسبب كثرة الطلاب من ناحية وقلة كفاءة المدرس من ناحية أخرى مما دفع أولياء الأمور إلى البديل الثالث الجديد وهو المراكز التعليمية التى هى عبارة عن اتفاق بعض المدرسين من تخصصات مختلفة على أخذ مكان ما شقة مثلا لممارسة الدروس الخصوصية عن طريق «مقاول» .

ويضيف د. شحاتة ان أولياء الأمور وجدوا بعض الجدية فى هذه المراكز حيث يتقاضى المدرس أجره كاملا ، يضاف إلى ما سبق أنه مما شجع على انتشار هذه المراكز نمط الامتحانات السائد فى نظامنا التعليمى وهو نمط يشجع على الحفظ والتركيز على الأسئلة العامة التى لا تقيس تميز الطالب وذلك مقابل رضاء أولياء الأمور وعدم إثارة الطلاب والصحافة وقد ساعد تقاعس وزارة التعليم بالطبع على انتشار هذه الظاهرة لدرجة أن هناك «٢٥» ألف ملف ضريبى لمدرسين يتعاملون فى الدروس الخصوصية خلال العامين الماضيين.

«ما هو الحل؟»

ويطرح شيخ عمداء كليات التربية فى مصر د. إبراهيم عصمت مطاوع بعدا جديدا فى قضية هذه المراكز حيث يرى أن سبب انتشارها الارتفاع الكبير فى كثافة الفصول بالمدارس -٦٠ طالبا على الأقل - ووجود أكثر من فترة دراسية تصل إلى ثلاث فترات فى بعض المدارس وبالتالى فإلغاء ظاهرة الدروس الخصوصية وضمنها المراكز التعليمية مرهون بإلغاء الفترات الدراسية المتعددة ، وهذا يستلزم إنفاق ثلث المنفق على التعليم فإذا كانت الدولة تنفق «١٢» مليار جنيه على التعليم ، وهناك «٨» مليارات أخرى يدفعها أولياء الأمور من جيوبهم على الدروس الخصوصية فإنه يجب التوسع أكثر وأكثر فى بناء المدارس للقضاء على الفترات الدراسية

ويضيف د. مطاوع إن القضاء على الدروس الخصوصية وعلى هذه المراكز يستلزم إصدار تشريع حاسم يجرم هذه الظاهرة السرطانية وإعطاء وزير التعليم سلطة الضبطية القضائية لتصفية هذه الظاهرة.



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١١/١٩٩٧

بسرعة

■ بعض هذه المراكز بالأحياء الشعبية خاصة في مصر القديمة أصبح مرصودا من عيون أجهزة الأمن بعد أن تكررت ظاهرة بيع «البانجو» بين الطلاب والشباب أمام هذه المراكز.

■ مصلحة الضرائب قامت مؤخرا بفتح عشرات الملفات لمدرسين يقومون بإعطاء الدروس الخصوصية عبر مراكز غير معلنة بالفنادق ذوات النجوم الثلاث كما في أحياء الهرم والمهندسين والعجوزة.

■ في محافظة الغربية وتحديدا في مدينة المحلة قام أحد مدرسي الرياضيات بإنشاء مدرج كامل بالدور الأرضي بعمارته التي يمتلكها للدروس الخصوصية ، ومدرس إنجليزي قام بتقسيم شقته إلى «حرملك» للبنات «وسلاملك» للأولاد لإعطاء الدروس الخصوصية بالاشتراك مع مدرسين من تخصصات أخرى.

طارق عبدالحميد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١١ / ١٩٩٧

أجازة نصف العام بالمدارس ٢٥ يناير ولمدة أسبوعين



حسين بهاء الدين

كتب ـ محمد حبيب :

أعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم أن أجازة نصف العام الدراسي بالمدارس ستبدأ يوم السبت ٢٥ يناير المقبل لمدة أسبوعين على أن تكون العودة واستئناف الدراسة ٧ فبراير المقبل.

وأكد الوزير خلال اجتماعه مع مديري التربية والتعليم بالمحافظات: أن الدولة حريصة على صحة التلاميذ في المدارس حيث ضاعفت ميزانية الأغذية المدرسية، وأن تصل الى التلاميذ دون اصابتهم بأية أضرار. وقال انه من الضرورى أن تهتم المناطق التعليمية بالاختبارات الشهرية في المدارس وابلاغ أولياء الأمور بالنتائج.

وأشار الى أن القضاء على الفترة الثانية بالمدارس لن تكون على حساب الجودة التعليمية أو زيادة الكثافة فى الفصول أو ارهاق الأسرة المصرية ، وأنه سيتم التأكيد على المتابعة الميدانية المستمرة بجميع جوانب العملية التعليمية.

وأكد أهمية التدريب المستمر للمعلمين خاصة في اللغة الانجليزية من خلال التوسع فى البعثات الخارجية للمعلمين والاستفادة من المدرسين العائدين من البعثات الخارجية كنواة والاستفادة منهم فى نقل التكنولوجيا الحديثة، والالتزام بالزى المدرسي وعدم فرض الحجاب حيث ايدت المحكمة الدستورية العليا هذا وأوضح أن الوزارة لن تسمح بالتطرف من أجل حماية الجيل الجديد من أية اختراقات .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١١/١٩٩٧

د. مفيد شـــهاب فى حـــوار مـــع «الأهـــرام»:

التجارة فى التعليم.... كارثة!

تدرج فى مناصب علمية قانونية عديدة.... بدءا من حصوله على ليسانس حقوق الإسكندرية بتقدير ممتاز - ودبلوم القانون العام من جامعة باريس ١٩٦٠ - مرورا بالعمل معيدا ومدرسا بالكلية الدولية للقانون بإستراسبورج فى فرنسا من ١٩٦١ - ١٩٦٣ ومدرسا للقانون الدولى بحقوق القاهرة ١٩٦٤ حتى أصبح رئيسا لجامعة القاهرة فى ١٩٩٣. ولأن صاحب هذه المناصب كان قاضيا بالمحكمة الدائمة للتحكيم فى لاهاى منذ ١٩٨٨ ومعد مشروع النظام الأساسى لمحكمة العدل العربية فى ١٩٧٤ - ورئيس اتحاد الحقوقيين المصريين منذ ١٩٩١.فان اى قرار يصدره او تصريح يدلى به.. نضعه لا اراديا فى ميزان الحق والمستحق.

رفع يد الدولة عن التعليم خطر على الأمن القومى

الدكتور بهاء وأنا نعمل فى وزارة واحدة لتنفيذ السياسة التى يقرها مجلس الوزراء

إغلاق كلية فى جامعة طنطا
منذ شهرين لتنظيمها
دورات تدريبية للموظفين
مـــقـــابـل
ألف جنيـــــه!



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

ولو كان صاحب قرار «الإغلاق» الخاص بمنشآت تعليمية شخصية أخرى غير الدكتور مفيد شهاب.. لمر القرار.. دون زوابع.. لكن لأنه بتاريخه القانوني الحافل صاحب القرار.. كان لابد من وقفة معه.. لنسمع وجهة نظره في هذا القرار الذي أكد انه مقتنع به. وقد طلب أن يرد على كل تساؤلات الطلاب وأولياء امورهم والتي عرضتها «تحقيقات الأهرام» أثناء وجود الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي في باريس.

● وجهت كثير من الانتقادات لأسلوب تنفيذ قرار «الاغلاق». ماهو ردك على ذلك؟

- د. مفيد شهاب: القرار نفذ بأسلوب متحضر فقد طلبت من مديري الجامعات المخالفة الحضور إلى مكتبي وأبلغتهم بالقرار. وعندما طلب مني مدير جامعة سيتي تركه ليوم أخر بعد القرار وافقت وعندما طلب يوما ثانيا رفضت.

وقد تم الاغلاق بموجب محضر تم التوقيع عليه من مسئولي الجامعات المعنية.

● تردد أن سبب الأغلاق قد يكون لخلاف بين وزيرين أو لمصلحة مديرة جامعة خاصة؟

- وزير التعليم العالي: - أولا لا يصح أن يكتب في الصحف ان هناك شائعات - بكذا وكذا .. إلا بعد التأكد من صحتها - فكتابتها معناها الترويج لها.

والدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم العالي السابق - سبق ووجه تحذيراته لهذه الجامعات - لكن لم يتم اتخاذ قرار بغلقها واستمرت ٦ سنوات - وبصفة عامة فانني والدكتور حسين كامل نعمل في وزارة واحدة وننفذ سياسة واحدة - هي التي يقرها مجلس الوزراء.

لاتشكيك في الاكاديمية

أما عن مصلحة الجامعات الخاصة الأربع في هذا القرار - فكان لابد من سؤالهم؟

وإنني أحذر الجامعات الخاصة

أجرت الحوار:

أهداف البنداري

الأربع من ان لو نما إلي علمي أن أيا منها استقبلت طالبا غير متوافر فيه الشروط المتفق عليها في لجنة الجامعات الخاصة بالوزارة - ساتخذ ضدها الاجراءات القانونية. وتضم كل جامعة منها مستشارا مهمته متابعة عدم وجود أية مخالفة في نظام القيود والدراسة.

وسيتم عقد اجتماع هذا الأسبوع - في لجنة الجامعات الخاصة التي أراسها مع المستشارين الأربعة في الجامعات الخاصة لأتابع معهم سير العملية التعليمية في هذه الجامعات ومدى احترامها للقواعد الموضوعة.

● هناك اتفاقية بين الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. وجامعة سيتي تم بموجبها تنفيذ برامج للدراسة عن بعد بمقر الاكاديمية بالدقي - فالدراسة من خلال اتفاقية - وليست من خلال مجهود فردي؟

- د. مفيد شهاب: هناك مثل شائع (من لايملك يعطى لمن لايستحق) الاكاديمية العربية لاتملك أن تبرم اتفاقا بتحويل منشأة تعليمية تعمل في مصر تحت مظلتها بغير ترخيص من الحكومة المصرية.

ويضيف: أية منشأة تعليمية تقدم برامج تعليمية سواء كانت معهدا - أو فرعا لجامعة او مجموعة برامج - ليس من حقها تنظيم مجموعات طلابية في فيلا أو حتى شقة - او حتى حجرة إلا من خلال تصريح خاص من الوزارة - وإلا ستنتشر مجموعة هائلة من العشوائيات التعليمية.

ويشرح الدكتور مفيد شهاب: أنا معترف بالاكاديمية العربية وببرامجها وبشرعيتها وأنا لا أشكك فيها - لكن التشكيك في انها تجاوزت اختصاصاتها بعقدها هذا الاتفاق - والذي يخالف أحكام القانون المصري.

● هل اتفاقيات الأكاديمية غير ملزمة لمصر؟

- وزير التعليم العالي: الأكاديمية العربية لا تستطيع عقد اتفاقية تعليمية على أرض مصر - مع أية جامعة خارج مصر إلا بعد استئذان الجهات المصرية فالاتفاقيات مع مؤسسات تعليمية غير مصرية - متعلقة بشبابنا - واستئذان الجهات المصرية - هدفه - حماية ومتابعة والاشراف على تربية الشباب.



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

محظور على الجامعات الخاصة قبول أى طالب بشروط مخالفة للمتفق عليه

تضييع مستقبل الطلاب

● صرحت أن بواعث قرار «الاغلاق» كان بسبب اعلانات نشرتها الصحف عن فروع لجامعات أجنبية بالقاهرة تمنح الدكتوراه فى ٢٧ يوما مما اثار قلقك - وطلبت تقريرا عن هذه الفروع وشكلت لجنة ظلت تعمل لمدة شهرين حتى تصل إلى هذا القرار - فما الذى اتخذته حيال هذه الاعلانات؟

د. مفيد شهاب: حماية للمصريين من الاعلانات المضللة فى مجال التعليم وجدت أن دولة مثل فرنسا - لديها قانون يحظر نشر أية اعلانات عن التعليم إلا بموافقة الجهات المختصة - وقد شدنى هذا الإجراء وبدأت فى طرحه على لجنة التعليم بالحزب الوطنى فالعقلية التجارية بدأت تسيطر على كثيرين ممن يعملون فى الحقل التعليمى وذلك مؤشر مخيف لأن العقلية التجارية مطلوبة فى انشطة السوبر ماركت أما فى التعليم - فهى كارثة.

وسأتبنى مشروع قانون حظر الإعلانات عن معاهد تعليمية فى أية صحيفة إلا بعد موافقة الجهات الرسمية المختصة فالمنشآت التى تتبع وزارة التعليم تحصل على موافقتها والتى تتبع التعليم العالى تحصل على موافقتها ومجلس الشعب هو صاحب القرار الأخير الذى أرجو أن يتبناه اذا اقتنع به.

● تساءل البعض هل من حق وزير - بحكم منصبه التسبب فى ضياع مستقبل أبنائهم؟

- د. مفيد شهاب أنا ليس من حقى تضييع مستقبل الطلاب لكن من مسئوليتى أن أعمل على تنفيذ القانون وأمنع أية مخالفة ويتم ذلك بأسلوب انسانى وهذا ماقمت به بالفعل عندما سمحت لهؤلاء الطلاب بالاستمرار فى الدراسة «فى نفس يوم الاغلاق» على الرغم من اعتراض رجال القانون على السماح للطلاب مرة أخرى بالعودة للدراسة إستنادا إلى (مابنى على باطل فهو باطل).

إلا الذين تتوافر فيهم شروط الالتحاق بالجامعة المصرية، وقد أفاد المستشار القانونى للوزارة - باننا ليس لنا دخل بهؤلاء الطلاب لكن حرصا منى على تنفيذ القانون بروح انسانية وبعدم الاضرار بمصالح الطلاب، وأولياء الأمور خصوصا اننى أشعر ان هناك مسئولية على الدولة بتركها هؤلاء الطلاب على هذا الوضع الخاطىء بضع سنوات وكان يجب أن تمنعهم منذ بداية هذه المنشآت فى العمل لكن أيضا لم يكن ممكنا أن أترك المخالفة مستمرة فمنع المخالفة ولو متأخرا أخف من السماح باستمرارها مع الوضع فى الاعتبار أن استمرار المخالفة ليس مبررا لتحولها إلى الشرعية.

انا كنت حريصا على مستقبل الطلاب عندما أغلقت المنشآت غير القانونية وكنت حريصا على الطلاب عندما حرصت على إيجاد حل لمواصلة دراستهم.

فهذه المنشآت لاتقدم تعليما حقيقيا إنما مجرد دراسات حرة - تتم بالمراسلة عن بعد ولاترقى إلى مستوى البرامج والمناهج الدراسية التى تدرس فى الجامعات والتى تؤهل للحصول على مؤهل جامعى.

● الاتفاقات التعليمية موجودة بين مركز القادة التابع لمركز معلومات مجلس الوزراء والمعهد الهولندى - وبين جامعتى السوربون والقاهرة فماذا يعيب اتفاقية الاكاديمية البحرية مع جامعة سيتى؟

د. مفيد شهاب: مركز معلومات مجلس الوزراء وجامعة القاهرة مؤسسات لها كيان قانونى - فإذا كان لدى كيان قانونى وفى حدود اختصاصى فالاتفاقات شرعية لكن إذا أبرمت جامعة القاهرة اتفاقا مع شركة فرنسية لتصدير البطاطس يعتبر الاتفاق باطلا لأنها تعاقدت على شىء خارج اختصاصها.

لماذا القلق

●ما الذى يقلق الدكتور مفيد شهاب - من كون طلاب جامعة سيتى حاصلين على شهادة الـ I.G. C. S. E بخمس مواد او أربع- طالما أن هؤلاء الطلاب لن



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

يطلبوا معادلة شهاداتهم عند التخرج بشهادات الجامعات المصرية.

وما الذي يضير الجامعات المصرية إذا فرضنا أن جميع طلاب سيتي من راسبي الثانوية العامة ـ طالما أنها دراسة خاصة ولن ينافسوا طلاب الجامعة المصرية في أماكنهم؟؟

ـ وزير التعليم العالي: احترام القانون المصري ضرورة على كل منشأة تعليمية. فالجامعة الأمريكية قائمة باتفاقية دولية لكنها تقبل طلابها بشروط الجامعة المصرية ، فالدولة مسئولة عن التعليم في جميع مراحله، والتعليم من المسائل السيادية ، ومن حق أي مواطن الدراسة خارج مصر ـ أو في داخلها ـ عن طريق الإنترنت، لكن إذا كانت هناك نظم معينة خاصة بالتعليم، وتشترط هذه النظم موافقة الدولة ،فيجب احترامها ، فالدولة لن تسمح بأية أنشطة تعليمية إلا بشروط معينة ، لأنها مسئولة عن ذلك.

ماتبنى مشروع قانون أمام مجلس الشعب لمنع الإعلان عن المعاهد التعليمية الا بعد موافقة الجهات المختصة

ويتساءل د. مفيد شهاب : عندما تدخلت الدولة لوقف نشاط شركات لتوظيف الأموال.

(قال البعض ـ نحن أحرار نضع أموالنا لدى لصوص وليس من حق الدولة التدخل !!) هل هذا منطق؟ هل تسمح الدولة بنظام لاستثمار أموال المواطنين تشوبه السرقة بحجة أن المواطنين أصحاب الأموال موافقون؟؟ وهل تترك الدولة منشآت تعليمية مخالفة ـ بحجة أن الأولاد ـ «مبسوطين»؟ هذا منطق خطير ـ فالدولة مسئولة عن النظام العام والآداب في المجتمع ـ ووضع الضمانات ومسئولة عن حماية النشء من تصرفات خاطئة.

ويضيف : اذا أرادت احدى الكليات فتح شعبة جديدة فلايمكن أن تنشأ إلا بموافقة القسم ثم الكليةثم الجامعة ثم المجلس الأعلى للجامعات لأن الدولة مسئولة عن تنظيم التعليم وقد تم اغلاق احدى الكليات في جامعة طنطا لأنها نظمت دورات تدريبية تأهيلية لحصول الموظفين على شهادات عليا مقابل رسم ألف جنيه وعندما طلبوا موافقتنا اغلقنا الكلية وكان ذلك منذ شهرين.

نحن مع الحرية لكن طالما هناك تنظيم للتعليم لاتوجد حرية مطلقة فلابد من تدخل الدولة في التعليم والحرية لاتعني ترك التعليم بدون ضوابط أو أن تخلع يد الدولة عنه لأن ذلك سيؤدي إلى خطورة على الأمن القومي المصري وبرامج التعليم القومية ومستقبل الطلاب ولايمكن أن نترك أولادنا ـ بناء على رغبتهم ـ عرضة لمنشآت تستهويهم بإغراءات أو اعلانات مضللة ، فنحن مسئولون عن هذا الشباب لأن القضية تربية عقول وهي لاتقل أهمية عن أكل الهامبورجر.



رؤية فى عمل اللجان العلمية الجامعية

لا يمكن لمنصف ان ينكر المجهود المضني الذي بذله الاستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم فى فترة توليه وزارة التعليم العالى فى سبيل الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي.

ومن مظاهر اهتمامه بالنهوض بمستوى التعليم الجامعي والارتقاء بمستوى الاستاذ الجامعي هو اعادة تشكيل اللجان العلمية لترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ووضع قواعد جديدة لعمل هذه اللجان.

كذلك لا يمكن لمتابع مخلص لما يدور فى ساحة التعليم العالى حاليا بعد اسنادها للاستاذ الدكتور مفيد شهاب ان ينكر اهتمامه الصادق بربط التعليم العالى بالبحث العلمى الذى هو فى الواقع الوضع الطبيعى للنهوض بالمستوى العلمي بالجامعات للوصول الى استاذ جامعى ذى كفاءة حقيقية وليست وهمية.

لذلك ما أود ان اسجله ـ مخلصا ـ فى هذا المقال هو بعض الآراء فى عمل هذه اللجان من منطلق ثمرة مناقشاتى مع بعض أساتذة الجامعات المصرية وايضا بعض الاساتذة بالجامعات الأوربية والامريكية والكندية الذين تقابلت معهم خلال مهماتي العلمية بانجلترا وفرنسا وايطاليا أو المؤتمرات الدولية بامريكا وكندا والمانيا وبلجيكا ـ لعل هذه الآراء أو بعضها تجد قبولا لدى المجلس الاعلى للجامعات من أجل ترقية استاذ جامعي حقيقى نرجوه.

بداية اقول انه لا يمكن الاكتفاء بالبحوث العلمية كمستند وحيد لترقية استاذ الجامعة. فأستاذ الجامعة شخصية متكاملة العناصر من جميع النواحى العلمية والثقافية والاجتماعية فهو مسئول عن تلمذة جيل من الطلاب على المبادىء الانسانية السامية. والتفكير العلمي الجاد، والوعى الثقافي المستنير، والحس الوطنى المرهف. لذلك قيام اللجان العلمية الجامعية باعداد التقارير النهائية والجماعية من واقع التقارير الفردية للسادة المحكمين والخاصة بكل بحث متقدم به



بقلم الدكتور:
مينا بديع عبدالملك

عضو هيئة التدريس للترقية، هذا العمل لن يفرز استاذا جامعيا حقيقيا انما سيفرز بالضرورة باحثا مؤقتا بغرض الترقية.

من هذا المنطلق ارى ان تقييم عمل الاستاذ الجامعى له ثلاثة جوانب: جانب بحثي، جانب تدريسى، جانب ثقافى.

اولا: الجانب البحثى له أربعة بنود اساسية وهى:

١ ـ النشر فى الدوريات العلمية العالمية وهذا يتطلب الاهتمام بمعرفة التخصص الدقيق لكل دورية علمية. فالدوريات العلمية غير المتخصصة تنشر بحوثا ضعيفة المستوى، كما ان الدورية العلمية المتخصصة يشار الى ملخصات البحوث المنشورة بها مع بعض الملاحظات والتعليقات فى الـ Abstracts والـ Reviews لذلك فالدورية العلمية التى لا تتوافر فيها المواصفات الاكاديمية السابقة لا يمكن تقييمها أو اخذها فى الاعتبار اطلاقا. ايضا جدارة البحث تتضح من عدد مرات تداول هذا البحث عالميا، واحصائية هذا التداول تظهر فى ما يسمى بفهرست التعداد CitatiQn In-dex. العالمى والذى يصدر شهريا بالولايات المتحدة الامريكية فى مختلف العلوم. لذلك ينبغى ان يتوافر لدى اللجان العلمية هذا المرجع الهام للوقوف على جدارة



المصدر : الأخبـــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١١ / ١٩٩٧

البحوث المقدمة للترقية. كما انه يمكن عن طريق الاستعانة بشبكة الـ Inter net العالمية الحصول على معلومات عن كل بحث وايضا عن كل باحث ان كان له وجود على خريطة البحث العلمي.

٢ ـ عدد مرات اشتراك الباحث فى عرض ومناقشة بحوثه بالمؤتمرات العلمية الدولية مما يؤكد نشاطه العلمي الحقيقي.

٣ ـ اسهامات الباحث فى الاشراف على الرسائل العلمية الجامعية من ماجستير ودكتوراه وجدارة الرسالة العلمية تتضح من عدد البحوث المستخرجة من الرسالة والمنشورة بالدوريات العلمية.

٤ ـ اسهامات الباحث فى تحكيم بحوث مقدمة للنشر فى الدوريات العلمية العالمية، وهذا يؤكد ان سيرته العلمية متداولة عالميا استنادا على جدارة البحوث التى قام بنشرها. بالاضافة الى قيامه بتحكيم رسائل علمية جامعية.

ثانيا: الجانب التدريسى له بندان اساسيان وهما:

١ ـ مدى اهتمام الاستاذ الجامعي بالطالب فى قاعة المحاضرة وخارجها، وهذا يتضح من خلال عملية تقييم يقوم بها الطلبة المتفوقون (الحاصلون على تقديرات: ممتاز ـ جيد جدا ـ جيد). هذا التقييم ينبغى ان يتم تحت اشراف القسم العلمي بالكلية فى نهاية كل فصل دراسي وقبل بدء الامتحانات النهائية. ثم تقوم لجنة خاصة بكل قسم بتفريغ هذه البيانات فى سرية تامة وارسال نسخة منها للاستاذ ونسخة اخرى تحفظ فى الكلية التابع لها. ويمكن الاستعانة بالحاسب الآلى فى تفريغ هذه البيانات واستخراج الاحصائيات المطلوبة. وعند تقدم الباحث بأوراقه للجنة العلمية يجب ان يرفق نسخة من هذه الاحصائيات.

٢ ـ مدى اسهامات الاستاذ فى تطوير المقررات الدراسية، وباكثر دقة فى مرحلة الدراسات العليا، وذلك من خلال لجان علمية يشكلها القسم او الكلية تتكون من أعضاء مشهود لهم بكفاءتهم العلمية الحقيقية وليست الوهمية. وهذا يعكس مدى متابعته المستمرة لما يتم تدريسه بالجامعات الاجنبية ذات الطابع العلمي المتميز من خلال المراجع العلمية التى يطلع عليها واسفاره المتكررة للندوات والمؤتمرات العلمية بالخارج.

ثالثا: الجانب الثقافى له بندان اساسيان وهما:

١ ـ مدى اهتمام الاستاذ الجامعي بالقضايا الثقافية المتعددة تنعكس فى حرصه الشديد على حضور الندوات والمحاضرات الثقافية العامة التى تنظمها المراكز الثقافية المختلفة.

٢ ـ مدى حرص الاستاذ الجامعي على نشر الثقافة العامة تنعكس فى اهتمامه بعضوية الجمعيات الثقافية واهتمامه بالمشاركة فى تقديم محاضرات عامة.

الاستاذ الجامعي الحقيقى ـ ذو الكفاءة الحقيقية ـ الذى نرجوه هو الذى يستطيع ان يحقق توازنا سعيدا بين البحث والتدريس والثقافة العامة. لذلك يجب ان يكون من المتبحرين فى العلم والمبتكرين فيه، وايضا له أسلوب تربوى فى العملية التعليمية وله معلومات ثقافية غزيرة تمكنه من مناقشة القضايا الثقافية بموضوعية. فالخطأ بل الخطر يكمن فى تعيين أناس من انصاف العلماء، هؤلاء يكونون حربا شديدة على الجامعة وعلى العلم وعلى التعليم وايضا على المجتمع. الجامعة مكان خصب لتدريب المعلم والطالب على منهاج خاص فى طلب الحقيقة ونشر العلم وخدمة المجتمع. غياب هذه المفاهيم فى اطار النهوض بمستوى التعليم العالى هو بمثابة حكم على فشل التجربة الصادقة التى تخوضها جامعاتنا المصرية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

في مؤتمر ببورسعيد حول تحديات الإعلام

تطوير مناهج الدراسة بأقسام وكليات الجامعات لمواكبة تطورات الحياة التنموية في القرن القادم

عن التحديات الإعلامية التي تواجه الأمة العربية والإسلامية عقدت رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة قناة السويس بمدينة بورسعيد مؤتمرا لمدة يومين اشترك فيه نخبة من اساتذة وخبراء ورجال الإعلام والصحافة حيث تمت مناقشة مجموعة من الابحاث الإعلامية في غاية الأهمية على المستويين المحلي والعالمي وركزت على معالجة المشكلات والمعوقات التي تواجه التحرك الإعلامي في أداء رسالته ، وكذلك أهمية العمل على تخريج كوادر إعلامية مدربة ومؤهلة للعمل في مختلف المجالات التنمويه والسياسية والاقتصادية ومواجهة التطرف الفكرى ، كما ركزت على عملية تطوير مناهج الدراسة بأقسام وكليات الإعلام بالجامعات الاقليمية والمركزية حتى يمكن تحقيق الهدف ومواكبة تطورات الحياة الحديثة والتكنولوجيا وعصر انتشار الاقمار الصناعية في بث المعلومات وبذلك يمكن مواجهة التحديات الاعلامية التي تواجه الأمة في القرن الحادى والعشرين

وفي بداية المؤتمر أشاد الدكتور أحمد عامر نائب رئيس جامعة قناة السويس بأهمية دور الإعلام في التنمية، وتطوير مناهج الدراسة بأقسام وكليات الإعلام لمواكبة تطورات الحياة التنموية في القرن المقبل وأشار إلى أهمية الكوادر الإعلامية وكيفية اعدادها بالتدريب حتى يمكنها ان تخوض جميع مجالات التنمية الشاملة لتحقيق الأهداف التي تسعى اليها الدولة مشيرا إلى أن دور الإعلام وكوادره الشابة المدربة من حيث التوعية لايقل أهمية عن أي من المؤسسات العاملة في المجال التنموي، مؤكدا ان الموضوعات المطروحة للمناقشات مهمة وملحة جاءت في وقتها المناسب لمواجهة التحديات الإعلامية في الدول العربية والإسلامية وينبغي ان تترجم إلى استراتيجية عمل اعلامي متكامل حتى تمكن اقسام وكليات الإعلام بالجامعات من اداء رسالتها الإعلامية في القرن الحادى والعشرين.

ثم تحدث الدكتور محيي الدين عبد الحليم مقرر الإعلام برابطة الجامعات الإسلامية والعربية رؤية لاصول العمل الإعلامي التنموى الذى يقوم على الثوابت في العقيدة الإسلامية واستثمار المتغيرات وتوظيف التقنيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصال المعاصر لتنمية انماط الحياة في الدول الإسلامية والعربية والتي تقوم على اسس علمية في القرن المقبل يمكن ان تشكل اساسا سليما لاستراتيجية اعلامية وتحقق التنسيق والتكامل بين أجهزة الإعلام التنموية بمختلف البلاد العربية والإسلامية لمواجهة البث الوافد من الخارج، ثم تحدث عن ملكية واصدار الصحف بمختلف الوانها، وأنشاء محطات اذاعية وقنوات فضائية شريطة ان تخضع هذه الوسائل لما تقرره الشريعة الإسلامية من قواعد في هذا الصدد، كما طالب بضرورة تضافر جهود رجال الإعلام والثقافة والتربية والتعليم لمواجهة التحديات الإعلامية التي تواجه الأمة في القرن المقبل.

أحمد الأسواني

وقال: الدكتور حسن مكاوى استاذ الاذاعة والتليفزيون في كلية الإعلام بجامعة القاهرة لابد من تشجيع الانتاج الثقافي والإعلامي الذى يروج للفكر الإسلامي والذى يمكن انتاجه بشكل مشترك من خلال التعاون بين الدول الإسلامية بتخصيص بعض القنوات الفضائية المشتركة لنشر الثقافة الإسلامية على المستوى العالمي.

كما طالب بضرورة الدخول بقوة في مجتمع المعلومات بكل منجزات العصر العلمية، وضرورة التحاور مع الثقافات الأخرى من منطلق التربية لا التبعية وكذلك ضرورة اعطاء وسائل الإعلام دورا أكبر في عمليات التربية والعمل على زيادة معدلات الصحف والدوريات وقنوات الراديو والتليفزيون ايضا التطوير المستمر للعاملين في مجالات الإعلام والدعوة وذلك بالتدريب ومدهم بالاحصائيات والمعلومات واتاحة الفرص الكافية امامهم حتى يمكن مواجهة التحديات الإعلامية التي تواجه الأمة في القرن المقبل.

وعرض الدكتور سامي محمد ربيع الشريف الاستاذ بكلية الإعلام بجامعة القاهرة، المشكلات التي تواجه الاقليات في اوروبا الغربية بامريكا منها انخفاض المستويات الاقتصادية وضعف الثقافة الإسلامية، وكذا تبعثر جهود الافراد والمؤسسات والمنظمات الإسلامية التي يقوم بها افراد، أو منظمات من أصل مسلم في الغرب، بالاضافة إلى معوقات التحرك الإعلامي، التي يجب تجاوزها وكذلك الجهل بتعاليم الإسلام وعلومه بين عدد كبير ممن يمارسون العمل الإعلامي المتحدث باسم الإسلام في الغرب وكذلك واقع التعاطف العميق الجذور بين الضمير الغربي في اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمصالح الصهيونية ممايعوق النشاط الاعلامي في الغرب ثم عرض اسس التخطيط لاستراتيجية اعلاميا لمخاطبة الاقليات الإسلامية في المجتمع الغربي كما تحدث عن أهم محاور الصراع الدولي في القرن المقبل.

وأكد الدكتور محمد نجيب التلاوى بآداب المنيا ان الأعلاميين قادرون على تحجيم المحاولات المتطرفة وقادرون على الترويج للغة العربية الفصحى الصحيحة، لأن التنمية في افضل تعريفاتها هي: تحويل العلم إلى ثقافة، ومانطمع فيه هو ان يتحول العلم بالفصحى إلى ثقافة عامة والإعلام والاعلاميون لهم الدور الاساسي في هذا المجال. في النهاية اقتراح ان تتبنى وسائل الإعلام ،عاما للغة العربية، كشعار يخطط لغاية ويسعى لأمل ان تسيطر الفصحى على الأداء الإعلامي في وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية ولاسيما في المواد الاعلامية التي تحظى بشعبية عالمة وكذلك



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

الدعوة لاقامة صداقة بين الإعلاميين ومعاجمنا العربية من أجل دقة تعبيريه والقضاء على أكثر الاخطاء اللغوية الشائعة، ثم تمديد جسور التواصل بين وسائل الإعلام ومجامع اللغة العربية حتى تنتشر الاجتهادات القيمة والآراء السديدة لعلماء مجمع اللغة العربية، وكذا التخطيط لمستقبل الفصحى فى الإعلام ويبدأ بخطوات اجرائية تتمثل فى ان تتبنى وسائل الإعلام المنهج الفطرى فى تعليم السليقة اللغوية ولاسيما فى برامج الأطفال وايضا العناية بتبسط درجات الفصحى دون التوغل فى غريبها وشاذها أو البحث عن بعث بعض الألفاظ من مرقدها الآمن فى معاجم اللغة، والارتفاع فوق مفهوم «نحو الكلمة المقروءة» والاعتماد على اكتساب واتقان المهارات بالممارسة والتكرار.

وتحدث الدكتور محمود عبد القادر عميد كلية الهندسة ببورسعيد عن التطور الملحوظ فى تكنولوجيا الاتصال بالنسبة للاعلام المصرى فقال إن قنواتنا الفضائية تملك من الامكانيات ما يؤهلها لتكون أقوى القنوات الفضائية العالمية.

وانتهت المناقشات بوضع توصيات اعلنها الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية منها:

- يجب تطوير مناهج الدراسة بكليات الإعلام بالجامعات الإسلامية، وقد رأى المؤتمر حث أمانة رابطة الجامعات على تشكيل لجنة علمية من بعض اعضائها تكون مهمتها القيام بهذا التطوير وعمل وصف تفصيلي كامل بالمواد الواجب تدريسها لتأهيل الطالب لمواجهة المشكلات الإعلامية المتجددة التى تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل.
- العمل على تدريب مختلف الكوادر الإعلامية سواء التى تعمل فى الصحافة أو فى الاذاعة المرئية والمسموعة على استخدام الوسائل الاعلامية والعلمية الحديثة حتى لاتتخلف عن حقائق العالم المتغير.
- ضرورة تكوين مجموعة من الاعلاميين واساتذة الجامعات والقيادات الجامعية، تكون مهمتها الاتصال بالمسئولين ورجال الأعمال لاقامة قناة فضائية تعنى بقضايا العالم الإسلامى وضعف مستوى الخريجين فى اقسام الصحافة والإعلام فى الجامعات الإسلامية، ونقص التدريب المؤهل للعمل الإعلامى الجيد سواء فى مجال اعداد البرامج أو فى مجال استخدام الوسائل والتقنيات، وطالب المؤتمر بالبدء من الآن لمواجهة هذه التحديات، ووضعها امام الجامعات والمؤسسات العلمية والإعلامية فى العمل الإسلامى لتتخذ ماتراه كفيلا بمواجهة هذه التحديات.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

كى نتجنب الطامّـة الكـبرى !

فهـمى هـويــدى

حينما تقع كارثة، فتلك طامة لا ريب. أما حين تصبح الكارثة خبرا عاديا، لا يحرك ساكنا ويقابل بهز الأكتاف والرؤوس، فتلك هي الطامة الكبرى ! - والكارثة التى اتحدث عنها تحديدا تتمثل في انهيار العملية التعليمية فى مصر، ذلك الانهيار الذى ظل زميلنا الأستاذ عزت السعدنى طيلة الأسابيع الأخيرة يسوق إلينا شواهده كل سبت، على الصفحة الثالثة من «الأهرام»، دون ان يحدث الكلام الخطير الذى أورده صدى يذكر، حتى الآن على الأقل.

لقد شاءت المقادير أن يقترن عرض المسلسل الصحفى بوقوع حادث مروع، يجسد على نحو صارخ مدى عمق الأزمة التعليمية. فقد نشرت الصحف المصرية صبيحة يوم ١٠/٢٤ أن ثلاث تلميذات باحدى المدارس الاعدادية في مدينة السلام بضواحى القاهرة، أقدمن على الانتحار بالسم فى دورة المياه، لأنهن عجزن، بسبب ضيق ذات اليد، عن مقاومة ضغوط مدرسة الفصل، التى أصرت على أن يتلقوا على يديها دروسا خصوصية!

اختفت القضية بعد ذلك من الصحف، وان كنت لا أستبعد أن تكون أجهزة الوزارة قد تحركت لمعاقبة المدرسة على مافعلته، وهى التى سبق لها أن وقعت جزاءات على عدد من المدرسين الذين خالفوا قرارها بمنع الدروس الخصوصية. أما الذى استبعده تماما فهو أن يذهب البحث إلى أبعد من مجرد توقيع الجزاء، أعنى أن تسأل الوزارة : لماذا يضطر الطالب إلى اللجوء للدروس الخصوصية، ولماذا استشرت الظاهرة على نحو نقل العملية التعليمية الحقيقية من المدارس إلى البيوت ؟ - ولماذا يضطر المدرس أو المدرسة إلى ملاحقة التلاميذ لكى يعطوا لهم دروسا خصوصية ؟! - ذلك أن طرح السؤال «لماذا» من شأنه أن يبرز الجزء المغمور من جبل الثلج ويدفع به إلى السطح والضوء، الأمر الذى يؤدى إلى فتح الملف عن آخره، ويبرز حقيقة الكارثة.

شهادات التراجع والانهيار

ماهى معالم «الكارثة» التي اتحدث عنها ؟

فى شهر يوليو الماضى نشرت الدكتورة نعمات فؤاد عدة مقالات على صفحات «الأهرام» تحت عنوان «ماذا يراد بمصر»، صدمتنا فيها بما أثارته من تساؤلات، وبما أوردته من معلومات تعلقت أساسا بالتعديلات التى أدخلت على مناهج التعليم، وشملت أحوال التدريس والمدارس. وللتذكرة فقط فإننى إستدعى فى هذا السياق ماتضمنه مقالها المنشور فى ٢٣ يوليو ٩٧، الذى أثارت فيه الأسئلة الثلاثة التالية :

- كيف ولماذا صار الدين مادة هامشية يتساوى فيها الرسوب والنجاح، وكان قبلا مادة أساسية من يرسب فيها يعيد السنة ؟
- لماذا خفضت درجة اللغة العربية من ٦٠ إلى ٢٥ درجة ؟ وكيف يجوز أو يعقل أن من يرسب فى اللغة العربية فى السنة الثانية الثانوية لا يعيد السنة بل ينقل إلى السنة الثالثة ؟
- كيف يضع المركز الأمريكى منهج التاريخ لمصر ؟، ثم يقال لنا إن التاريخ يدرس مضمنا فى الشعر مرة، ويدرس مرة أخرى مضمنا فى الإحصاء، والفلسفة والمنطق والاجتماع.. الخ.

عن المدارس عرضت الدكتورة نعمات فؤاد لبعض النتائج التى خلص فيها المركز القومى للامتحانات فى تقرير رسمى أعده بعد عملية مسح لسبعة آلاف مدرسة فى مصر، وماأثبته التقرير مايلى :

- انحدرت اللغة العربية فى المدارس، حتى صعدت لغة الشارع إلى الفصول.
- يجرى تسهيل أساليب الغش بين التلاميذ، لحل مشكلة ضعف تدريس اللغات.
- ثمة مدارس بلا أسوار، ونوافذ بلا زجاج، بل إن بعض الفصول بلا أبواب، مما يعرض التلاميذ للمرض، ويؤدى إلى أن يجلس ثلاثة تلاميذ على مقعد واحد، بينما يظل بعضهم واقفا طوال الحصة !
- تبين أن هناك ١٨٦ مدرسة ليس بها دورات مياه (أين يقضى التلاميذ حاجتهم، خصوصا إذا كانوا صغارا فى السن).

تساؤلات الدكتورة نعمات فؤاد سبقتها أجراس انذار أطلقها عدد من الاكاديميين حاولت لفت الانتباه إلى تدهور المستوى العلمى للطلاب المصريين، من ذلك ماكتبه الدكتور الشافعى بشير، وهو استاذ مرموق فى جامعة المنصورة، تحت عنوان «انهيار فى نظام التعليم» - (الوفد ٩٧/٤/٢)، تحدث الدكتور بشير عن تجربته كأستاذ بكلية الحقوق وملاحظاته على أداء الطلاب فى الفصل الدراسى الأول. بعد الانتهاء من تصحيح أوراق عينة ضمت ثلاثة آلاف وسبعمائة طالب. متوسط أعمارهم ثمانية عشر عاما، وقد التحقوا بالفرقة الأولى فى كلية الحقوق كمنتظمين ومنتسبين. وكان نصيبه من تلك الأوراق تصحيح أكثر من ألف ورقة. وحين اجتمعت لجنة الممتحنين للنظر فى نتائج تصحيح المواد الثلاث التى كانت موضوعا للامتحان، خلصوا إلى مايلى :

- متوسط نجاح الطلاب المنتسبين فى المواد الثلاث ٢١٪. وبعد اجراء «الرأفة» واضافة درجتين أى من حصل على ٨ درجات من عشرين، زادت نسبة النجاح إلى ٣٢٪، أى أن نسبة الراسبين وصلت إلى ٦٨٪. وكان مستوى الرسوب سيئا للغاية، اذ حصل ٥٢٪ من مجموع الطلاب على تقدير «ضعيف جدا». أما الطلاب المنتظمون فقد كان متوسط نجاحهم فى المواد الثلاث ٣٥٪ قبل إجراء «الرأفة» ، وبعدها زادت النسبة الى ٤٥٪، أى أقل من النصف.
- فيما يتعلق باللغة العربية التى يكتب بها الطلاب فان وضعها بائس للغاية. وعلى حد تعبيره، يبدو أن التليفزيون ساهم فى ابداع لغة جديدة يتلقاها الأولاد سماعيا ويكتبونها كما يسمعونها.

فنسبة كبيرة من الطلاب والطالبات كتبوا البرلمان هكذا : البلمان. و «حيث» كتبوها حيس، أما كلمة نحن فكتبوها نحنو. وبعض الطلاب تحدثوا عن التصويت بالأغلبية والجماع بدلا من الاجماع، والحصانات كتبوها تحصينات، والحظر النووى كتبوها الحذر النووى، أما سارعت فقد كتبوها صارعت وأى فرد ظهرت أى فرض... وهكذا.

- الخطأ فى النحو شنيع ويوصم التعليم فى المدارس بوصمة الاهمال الشديد أو التخلف الأشد. وقد وجد الكاتب فى تلك الأخطاء الفادحة دليلا يوحى بأن الطلاب لم ينجحوا فى اللغة العربية إلا بالغش أو بالتمرير، لإظهار النتائج بمظهر طيب خادع.
- الأخطاء فى التاريخ والجغرافيا لا تقل بؤسا. فمن قائل أن محمد النحاس وزير خارجية مصر هو الذى دعا لاجتماع الاسكندرية لإنشاء جامعة الدول العربية، غير عارف بالاسم الصحيح لمصطفى النحاس ومركزه الزعامى والوطنى فى مصر، إلى آخر كتب أن الرئيس الفرنسى «تشرشل» دعا إلى تكوين مجلس أوروبا. وثالث ذكر أن مقر جامعة الدول العربية فى أديس أبابا. ورابع ألحق اليابان والولايات المتحدة بالقارة الأوروبية ... الخ.

يكمل هذا الشق من الصورة ماسمعته قبل أيام عن العلاقة بين تدنى مستوى ذكاء التلاميذ فى ظل نظام التعليم الحالى، من الدكتور طارق على حسن، الاستاذ بكلية الطب ورئيس إحدى جمعيات التنمية البشرية. اذ شاركنا سويا بالاسكندرية فى الجلسة الختامية لمؤتمر جماعة الادارة العليا، وكان موضوع حديثنا، كل من زاويته، عن الانسان والتنمية والتحديث. ولفت انتباهى فى محاضرته أنه أشار إلى أن ثمة دراسة أجريت حول مستوى ذكاء التلاميذ فى مصر، انتهت إلى أن هناك مايمكن أن يسمى بالغباء الناشئ عن التعليم. وحين شرح فكرته التى بدت مناقضة لما هو مستقر فى الأذهان من أن التعليم يوسع المدارك ومن ثم يرفع من مستوى الذكاء، قال أن نظم التعليم المطبقة منذ عدة عقود تؤدى إلى تراجع مستوى الذكاء، فهى قائمة على التلقين والحفظ، ولا تربى لدى التلميذ مادة التحليل العلمى والاستنباط. فضلا عن أنها تصادر قدرته على التفكير فى البدائل والخيارات. الأمر الذى يضغط بشدة ويضيق إلى حد كبير بل ويحاصر عقل الطالب، الامر الذى يؤدى إلى اضعاف قدرته العقلية وافقار ملكاته الذهنية، ومن ثم تضييق أفقه ودفعه بالتدريج الى محيط الغباء. بل تفرض الغباء عليه، عن طريق اقناعه عمليا بانه ليس مطالبا باستخدام عقله، ولا باجهاد نفسه فى التفكير والاختيار.



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

مأساة المدرسين والطلاب

هذه الكتابات والمعالجات تسلط أضواء من زوايا مختلفة على بعض جوانب الكارثة، وكما لاحظت فانها انصبت أساسا على التحصيل والمعارف التى يتلقاها الطلاب. اعنى أنها تدور فى فلك التعليم وليس التربية. وهذا الجانب الأخير - الذى به تكتمل حلقات الكارثة هو ماأبرزته كتابات زميلنا الأستاذ عزت السعدني. ولا أخفى أن المعلومات التى ساقها فى هذا الصدد كانت مفاجئة بالنسبة لى، حتى أصابتني بالدهشة والذهول. وساكتفى هنا بعرض موجز لما أورده فى تحقيقه المنشور يوم السبت ٢٥ أكتوبر، الذى نبه فيه الى مايلى :

● تدهور المستوى الاخلاقى للتلاميذ. حتى أصبح بعضهم يعتدى بالضرب على الأساتذة، محتمين بما يتوافر لهم من نفوذ وجاه. وقد روت إحدى الرسائل المنشورة قصة طالب اعتدى على مدرس اللغة الفرنسية، وحين اتخذ مدير المدرسة الاجراء القانونى اللازم ضد الطالب. فان المدير عوقب بالنقل إلى الصعيد، لان الطالب كان من اقارب عضو مجلس الشورى. وفى حالة مماثلة لم يكتف تلميذ أخر بالاعتداء على المدرس، وإنما قام مع آخرين باحراق الفصل، وحين أحال المدير الأمر إلى جهات الأمن، عوقب هو بالنقل إلى أقاصى الصعيد، حيث اصيب بذبحة صدرية من جراء ذلك، ومات بسببها !

فى الرسالة المنشورة (صاحبها موجه بالثانوى) حديث عن طلاب مدرسة المعادى الثانوية للبنين، الذين يخرج مئات منهم يوميا لتعاطى البانجو والمخدرات والحبوب المخدرة، وأكثرهم يحملون المطاوى والسنج - كما ان المعارك تدور يوميا بينهم بالأسلحة البيضاء !

وفى التحقيق اشارة إلى تعدد نموذج الطالب «البلطجى» الذى يفرض سطوته على المدرسة بالتدخين وتعاطى المخدرات أحيانا !

● تفشى مثل هذه الظواهر أدى إلى ضياع هيبة مديرى المدارس وبقية المدرسين، الأمر الذى أعجزهم عن القيام بأى دور فى التربية، ولا تسأل عن التعليم.

● بؤس المدرسين وتدهور أوضاعهم المادية، الأمر الذى يحول دون استقرارهم ويجعلهم يتطلعون إلى زيادة دخولهم بأية وسيلة، مشروعة أو غير مشروعة. وبسبب أوضاعهم المادية فان أكثرهم يعانى من العزوبة ويعجز عن الزواج، الأمر الذى جعل بعضهم يحل مشكلته عن طريق إقامة علاقات مع الطالبات، وهناك ٢٠٠ قضية مرفوعة أمام المحاكم بسبب تلك العلاقات غير المشروعة.

ولزيادة دخولهم، فان بعض المدرسين لا يتردد فى إعطاء الدروس الخصوصية ويضغط ويلح فى ذلك. وهناك آخرون يمتهنون مهنا آخرى. حتى ذكر التحقيق ان من المدرسين من يلتحق بفرق «الكومبارس» التى تمثل فى التليفزيون، ومنهم من يعملون سائقين على سيارات الركاب (السرفيس)، أو بائعين للفول والطعمية. وقد عمل احدهم طبالا مع راقصة. وقد نشرت رسالة ذكرت صاحبتها أنها تسكن أمام مدرسة اعدادية وان أحد المدرسين يعمل بائعا للالبان فى متجربجوار المدرسة التى يعمل فيها !

وكما ظهر الطالب البلطجى والفتوة، حدثت نفس الظاهرة بين المدرسين، فمنهم من ضرب طالبة حتى الموت، ومنهم لكم طالبا وقلع عينه، ومنهم من صفع مدرسة على وجهها (الصحف نشرت حوادث اعتداء بالضرب بين مديرين ومدرسين، وضبط مدرسين ضمن تشكيلات عصابية للسطو والسرقة).

إزاء هذا الوضع فقد شاعت على السنة المطلقين من أهل الاختصاص عبارة تقول ان التعليم أصبح مهنة من لا مهنة لهم !

(ملحوظة : من الظلم أن تعمم هذه النماذج، حتى يوصف كل المدرسين او الطلاب بالانحراف. ولاشك ان بين هؤلاء وهؤلاء شرفاء وأسوياء، لكن المؤسف ومايحتاج إلى تدارك سريع أن أولئك الشرفاء والأسوياء اصبحوا صورا شاحبة فى الادراك العام، وان نماذج المدرسين البائسين والمنحرفين وامثالهم من الطلاب فى ازدياد مستمر)

● إنهيار المؤسستين المكملتين للمدرسة التقليدية. اللتين تتمثلان فى البيت ووسائل الاعلام. فالبيت تخلى عن مسئوليته فى التربية خصوصا فى ظل استغراق الآباء والأمهات فى السعى وراء لقمة العيش أو وراء قيم الثراء والوجاهة واضطرارهم للاغتراب خارج البلاد أو خارج البيت. ثم ان وسائل الاعلام أصبحت تكرس السلبية والسطحية وفقدان الهوية، إضافة الى بروز صحافة الابتذال والجنس التى تصاعدت موجتها فى الآونة الأخيرة (وهذه الجملة الأخيرة من عندى).

التربية لازمة للأمن لقومى

لا يستطيع المرء أن نمرر المشهد دون أن تتداعى الملاحظات والتساؤلات، التى منها مايلى :

● ان الانهيار الحاصل ليس مسئولية وزير بذاته للتربية والتعليم، وإنما هو ثمرة أوضاع تراكمت عبر عدة عقود، ولذلك أرجو ألا نستسهل فكرة تحميل شخص المسئولية، والحكم بإعدامه سياسيا وأدبيا. غير أنه اذا كانت تبرئة وزير التربية من وزر الانهيار واجبة، فان اعفاءه من مسئولية البحث عن حلول جذرية للمأساة - لا سطحية ولا اعلامية - يظل خطأ كبيرا.

● ان ذلك الانهيار وثيق الصلة بالخلل الذى أصاب منظومة القيم فى المجتمع. فالمدرسون والطلاب ليسوا قادمين من كوكب آخر، ولكنهم جزء من واقعنا خارج من رحم تربتنا، ومن ثم فالشق الأخلاقى فى المسألة هو مسئولية المجتمع، ويتعين عند اجراء أى مناقشة موضوعية له ان نتحرى مصادر الغلط ومظانه فى المجتمع، وأن نجد وسيلة لتصحيح ذلك الغلط، ثم لكى نتجنب الوقوع فى محظور الطامة الكبرى.



● ان الانهيار فى العملية التربوية ليس فريدا فى بابه، ولا هو استثناء فى قطاع الخدمات. لأننا اذا تتبعنا مايجرى فى المستشفيات والسكة الحديد مثلا، فسنخرج بنتيجة مماثلة فى درجة التردى والبؤس. الأمر الذى يدعونا الى الالحاح على ضرورة توجيه قدر أكبر من الاهتمام إلى قطاع الخدمات، الذى يمس بشكل مباشر حياة ومصالح القطاع الاعرض والاوسع من الجماهير. ولا يفوتنا ان نلاحظ فى هذا الصدد ان الاهتمام بالاستثمار وبالتسهيلات التى تعطى للأثرياء، يتقدم كثيرا على الاهتمام المنشود بالخدمات التى توجه للمجتمع ككل.

● ان تكثيف الأضواء على الخلل الحاصل فى ميدان التربية والتعليم واعطاء الأولوية لذلك القطاع الحيوى له مايبرره. فنحن هنا لا نتحدث عن تدهور أحد مرافق الخدمات فحسب، ولكننا نتحدث عن المستقبل بالدرجة الأولى. وقلقنا الحقيقى هو على ذلك المستقبل، لان الذين تخرجهم المدارس اليوم هم قادة البلاد ومسئولوها فى الغد. بل لعلى أذهب الى أبعد من ذلك، منبها إلى أن التربية أصبحت تعد في النظر الحديث أحد المقومات الأساسية للأمن القومي. وأذكر فى هذا الصدد بان الرئيس كلينتون فى خطاب ولايته الثانية (القاه فى فبراير الماضى) وضع الاصلاح التربوى فى مقدمة برنامجه الداخلى خلال السنوات الأربع القادمة، وبرر ذلك بالصلة الوثيقة بين التربية والأمن القومي. حيث لا خير ولا أمن ولا استقرار اذا بقى المجتمع عليلا مختلا، جسدا وعقلا وخلقا.

من هذه الزاوية فإننا لا نبالغ اذا قلنا انه مادام التعليم والتربية فى خطر، فان أمننا القومي سيظل بدوره فى خطر. ومن أسف فإن القائمين على ذلك المرفق الهام في حياتنا مشغولون بالأمن السياسى بأكثر من انشغالهم بالأمن القومي!



جرس الفسحة

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم فى مجلس مديرى التعليم بالمحافظات ضرورة فصل أى طالب يعتدى على مدرسه ومعلمه وهو تصريح او قرار او توجيه هام واصبح مطلبا ملحا بعد تكرار هذه الحوادث المؤسفة.. صحيح ان بعض المدرسين يستفزون الطلاب ولكنى لا اوافق ابدا على ان يعتدى المتعلم بالضرب على معلمه.ومنذ اسبوع جاءتنى مدرسة بمدرسة السادات التجريبية بالجيزة شاكية من لطم ولية امر لها على وجهها وقالت ان الادارة والمديرية وقفت الى جانبى وجاء ولى الامر واعتذر فى مكبر الصوت فى طابور الصباح ولكن الحسرة فى قلبى لاتتوب لان هذه الام معلمة مثلى فى مدرسة اخرى فهل ترضى ان يلطمها أحد على وجهها خاصة من أولياء الامور.وقالت ان ولى الامر استاذ بكلية طب الاسنان والام معيده بطب الاسنان وحاصلة على اجازة بدون مرتب للعمل بمدرسة علوى للغات.. فهل هذا المستوى الاجتماعى والثقافى يصدر منه مثل هذه التصرفات!!

وفى العام الماضى ضرب ولى أمر بالجيزة مدرسة التربية الرياضية على وجهها امام التلاميذ زملاء ابنته وكان رأى د. عبدالرحيم شحاته فصل الطالبة وهو ماوصل اليه الراى الان وسبق لوكيل وزارة التربية والتعليم بالعريش فصل ابن عضو مجلس الشعب لتعديه «باللكم» على وجه معلمه وارجو ان يتكرر ذلك حتى يعرف الطلاب العاقبة الوخيمة لهذا السلوك المنحط.

محمد خليفة

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير التعليم فى مجلس مديرى التعليم بالمحافظات

الفصل النهائى لأى طالب يعتدى بالضرب على معلمه

مطلوب تقارير عن حرية انتخابات مجالس الآباء والمعلمين حتى لاتكون صورية

كتب - يوسف عز الدين:

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم انه فى اطار الديمقراطية التى يرسى قواعدها الرئيس حسنى مبارك كان لابد ان تهتم الوزارة بآراء الناس وأولياء الامور فحص ا ى شكوى وعدم الاستهانة بما ينشر فى الصحف فاذا ثبت جديته تتخذ الاجراءات المناسبة واذا ثبت العكس تبلغ دور الصحف لتوضح الصورة للناس جاء ذلك فى اجتماع مديرى التعليم عبر الفيديوكونفرنس.

وطلب الوزير ان يوضح كل وكيل وزارة ماتم خاصة حول مانشر فى الصحف فى الفترة الأخيرة فقال وكيل وزارة التربية والتعليم بالغربية ا ن موضوع اعتداء طالب بالضرب على المدرس تم خارج المدرسة وتم تحرير محضر شرطة بها وانتهى بالصلح.

وعقب الوزير رافضا ذلك وقال حتى لو انتهى الموضوع بالصلح فهو امر غير مقبول وكيف نسمح لطالب بضرب معلمه ثم يبقى فى المدرسة انها اهانة لكرامة جميع المعلمين ويجب فصل هذا الطالب فصلا نهائيا.

واضاف ان الوزارة تمنع ضرب المدرس للتلاميذ وتوقع على المعلمين جزاءات شديدة فهل نسكت ونرضى بمحضر صلح بين طالب اعتدى على معلمه؟!

وحول مانشر عن انتخابات مجالس الاباء التى تمت فى المدرسة الثانوية العسكرية بدمياط وانها كانت صورية وبعيدة عن نظم الانتخابات المتعارف عليها قال وكيل الوزارة المختص ان حقيقة هذا الامر هو ان الانتخابات تمت فعلا فى نفس ا لمكان وكانت خاصة بمجلس الاباء الخاص بالادارة التعليمية ولم يكن له صلة بمجلس اباء المدرسة.. وكان عدد المرشحين هو نفس العدد المطلوب انتخابه وبذلك تم اختيارهم جميعا بالتزكية.

عقب الوزير بانه حريص كل الحرص على جدية الانتخابات بمجالس الاباء والمعلمين، حيث ا ن هذه المجالس عليها واجب ضخم فى متابعة العملية التعليمية.. ودعم الصلة بين المدرسة والمنزل.. وطلب تقريراً مفصلا عنها فى كل محافظة اذ ان هناك عددا كبيراً من المحافظات لم ترسل تقاريرها.

د. حسين كامل بهاء الدين

وذكر الوزير ان الصحف نشرت شكوى لبعض المعلمين عن ضآلة مرتباتهم، وتخلفهم عن زملائهم فى الوزارات الاخرى.. وقال الوزير ان ذلك بعيد عن الواقع وكان من المكن ان يناقش مثل هذا الموضوع فى الماضى ولكن الدولة الآن لاتبخل بأى امر يتعلق بتحسين حال المعلمين ورفع مستواهم المادى والادبى.

وعلى سبيل المثال قال الوزيران المدرس حديث التخرج يحصل على ٩٦ جنيها كمرتب ويضاف اليه ٧٠ جنيها كحوافز ومكافآت امتحان، والمدرس الذى يمر عليه خمس سنوات بالتدريس يصل مرتبه الى ١٦٠ جنيها علاوة على ١٩٠ جنيها بدل امتحانات وحوافز..

اما المدرس الذى امضى فى العمل مدة تزيد على ثلاثين عاما يصل مرتبه الى نحو ٧٥٠ جنيها علاوة على الحوافز ومجموعات التقوية التى تهتم بها الوزارة باعتبارها البديل الشرعى للدروس الخصوصية.

وأعلن الوزير انه علم ان بعض الكتب لم تصل الى احدى المدارس فى نجع حمادى حتى الآن.. وهذا امر خطير بالرغم من ان الكتب طبعت بالكامل قبل بدء العام الدراسى وقد تم تشكيل لجنة تحقيق لبحث هذا الموضوع وطلب الوزير من وكيل الوزارة المختص العمل على التاكد من ان جميع الكتب وصلت فعلا وسلمت للطلاب دون انتظار لنتيجة التحقيق.

وفى محافظة الجيزة اشار الوزير الى ما نشر عن المدرسة السعيدية من عدم انتظام طابور الصباح وعدم انتظام حضور الطلاب فى اليوم المدرسي وتسلق بعض الطلبة سور المدرسة والوقوف امام المدرسة فى الطريق.

واجاب وكيل الوزارة أن السعيدية تضم اكثر من خمسة الاف طالب وكان فناء المدرسة غير صالح لانتظام هذا العدد الضخم فقامت الجهات المختصة بعمل اصلاحات فى الفناء حتى تم توسعته وتمهيد الارض الخاصة به حتى اصبح صالحا لطابور الصباح الذى بدأ فعلا فى الانتظام بنفس القواعد التى وضعتها الوزارة.

اما بالنسبة لاستقرار الطلاب فى المدرسة فانها تنفذ السياسة المتبعة فى جميع المدارس ويتم تسجيل الغياب والحضور مرتين يوميا الاولى فى بداية اليوم المدرسى والاخرى فى منتصفه.

ومنذ العام الماضى والمدارس تلتزم بتنفيذ نظام الغياب المتبع بمعنى ان الطالب اذا تغيب ١٥ يوما متصلة او ٣٠ يوما منفصلة يفصل من المدرسة ولم تقم مديرية التربية والتعليم فى العام الماضى باعادة القيد للطلاب المفصولين.. وهذا ما سيتبع هذا العام.

وبالنسبة للتغذية فى المدارس.. أكد الوزير ان هناك مسئولية لاتقبل المناقشة وهى اتباع النظم التى وضعت للتغذية والوجبات التى حددتها اللجنة الوزارية المشكلة من التربية والتعليم والصحة والتموين بالنسبة لنوعية الوجبة الغذائية التى تقدم للتلاميذ.

وعن الضوابط التى التزمت بها وزارة التعليم فانها التزمت بتمويل التغذية حتى نهاية العام والتأكد من سلامة اجراءات تقديم التغذية وتخزينها فى المدارس لمدة لاتزيد على اسبوع.

وبالنسبة لوزارة التموين التزمت بالتاكد من اختيار الشركات التى ستقوم بتوريد التغذية وان تكون الشركات من ذوى السمعة الحسنة والامكانات الضخمة.

وبالنسبة لوزارة الصحة فمن واجبها ان تتابع الشروط الصحية ومواصفات نوعية التغذية التى تقدم وبعدها عن اى تلوث او استنفاد المدة المقرر للاستخدام الشخصى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/ ١١/ ١٩٩٧

قبول ١٨٠٠ طالب بالتدريب المهنى للانتاج الحربى

كتب ـ جميل عفيفى :

أعلن الدكتور محمد الغمراوى وزير الانتاج الحربى أنه تم قبول ١٨٠٠ طالب من الحاصلين على الاعدادية العامة بمركز التدريب بوزارة الانتاج الحربي وبزيادة ٩٠٠ طالب عن الطاقة الحالية ليتضاعف عدد المقبولين وذلك للاقبال الشديد للالتحاق بالمركز لوجود تخصصات فنية وتكنولوجية حديثة تمت اضافتها.

وأضاف الوزير أن سياسة التعليم فى هذا المركز تهدف إلى تقديم خدمة لسوق العمل في الدولة فى مجال الصناعة سواء لقطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص بالاضافة إلى مطالب الانتاج الحربي، حيث تمت اضافة ٦ تخصصات فى مجالات الحاسبات الآلية والمعدات الطبية والصناعات الكيماوية الجديدة والمعدات الهيدروليكية والاكترونيات الدقيقة والتصميم والتصنيع بالحاسب الآلى بالاضافة الى ١٥ تخصصا وهى التخصصات الحالية.



في لجنة التعليم بمجلس الشعب:

نظام «التحسين» أضر بالسياحة والاقتصاد الوطني

كتب ـ عبد الجواد علي:

أكدت لجنة التعليم والبحث العلمي في مجلس الشعب برئاسة أحمد فؤاد عبد العزيز خلال مناقشاتها أمس لمشروع قانون بتعديل قانون التعليم في شأن الثانوية العامة أن نظام التحسين الحالي أدى الى ظهور كثير من السلبيات منها زيادة الأعباء النفسية على الطالب والأسر وحرمها من الأجازة الصيفية، مما أدى الى تراجع السياحة الداخلية، والحق ضررا كبيرا بالنواحي الاقتصادية.

وأكد الأعضاء في مناقشاتهم أن تطبيق نظام التحسين قد أصاب الناس بصدمة نتيجة الأعباء التي تثقل كاهل أولياء الأمور عندما يصل أبناؤهم الى المرحلة الثانوية، وأن هذا حدث لأن مشروع القانون لم يحظ بالدراسة الكافية قبل احالته الى مجلس الشعب. وطالب الأعضاء بتدارك هذا الخطأ في المشروع الجديد، وأن تكون هناك مساحة أوسع من الوقت لدراسته داخل مجلس الشعب مع مشاركة الخبراء، والمسئولين والمهتمين.

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

الانتخابات والثقافة فى الجامعة

الامر عاجل -يا اهل البلد- فنحن فى موسم الانتخابات الطلابية داخل الجامعات المصرية وبعض من الخبثاء العالمين ببواطن الامور وكثير من الطيبين ايضاً يعرفون كيف تتم عملية الانتخابات داخل اى جامعة فى مصر.. ولمن لا يعرف من الطيبين فان الانتخابات تجرى بين فريقين رئيسيين من الطلاب فريق تحتضنه جماعات سرية لا يسمح لها بالعمل العام ومن ثم يلجا للاساليب غير المعلنة وان كانت لا تخفى على الكثير. اما الفريق المنافس فهو فريق تحتضنه الاجهزة الادارية بالجامعة ويتبع اساليب مفضوحة بافتضاح ضعف الاجهزة الادارية وتخلفها فى الوعى السياسى.ان اى انتخابات -حتى التى تجرى بين الاطفال- تحتاج الى وعى ثقافى كى تبدأ كما تسعى هذه الانتخابات فى النهاية لتعميم وعى ثقافى معين بين الافراد ذوى المصلحة الا ان الوضع الحالى للعملية الثقافية داخل الجامعات المصرية يتمثل فى علميات ادارية مرسومة ياكلها الاحباط واللامبالاة ليكون الناتج فى النهاية مزيداً من طوابير البشر الهامشيين فى مصرنا المحروسة حيث لاانتماء ولا طموح يؤرق وجدان أحد.. ويرجع ما نحن فيه من هامشية العمل الثقافى بالجامعات للاسباب الاتية:

اولاً: الجامعات المصرية كمؤسسات تعليمية تحكمها لوائح ادارية تنظر وبتخلف شديد للاقدمية بين العاملين كمعيار اولى لقياس الكفاءة فى العمل.. تلك اللوائح لا تضع فى الحسبان الظروف التى احاطت بمصر فى الفترات الماضية فجعلت اصحاب الاقدمية فى وظيفة ما يغلب عليهم انهم من اهل الثقة وليسوا من اهل الكفاءة.. لوائحنا الادارية مليئة بالتعقيدات وتحتاج كل عقدة لعدد كبير من الموافقات حتى ينظر فى امر حلها! وهكذا اصبحت الفرص مهياة لمن يرغب -وهم كثير- فى تعطيل العمل.. اى عمل.

ثانياً: الجامعات المصرية تحكم اداراتها فى الاغلب الاعم عقلية موظف الحكومة ذلك الذى يتم تعيينه بمعرفتها ليصبح همه -كى يبقى فى وظيفته- ان يقوم بتنفيذ التعليمات المكتوبة والشفهية التى يتلقاها من رؤسائه باكبر جهد من التملق والمجاراة والمواءمة... فهذه طبيعة الموظف البيروقراطى «اللى تشوفه سعادتك ياباشا».. ابتسامة سعادتك ورضاك علينا هى أملنا فى الدنيا ياباشا.. هكذا بالرغم من ان لقب



بقلم :

ياسر العدل

الباشوية التركى قد الغى ورقيا من زمن لكنه الآن معمول به وعلى مستويات كثيرة كى يرصد لاى مراقب ان السوس مازال ينخرنا فى عصر العبيد.

ثالثاً: بالرغم من ان الجامعات تضم عشرات من الاساتذة المتخصصين عن حب ومقدرة فى كل فروع العلم ما كان منها معروفا لدى العامة وما كان منها مستترا لدى خاصة الخاصة الا ان القضايا الحيوية التى تعنى مجتمعنا ليست مطروحة للنقاش على المستوى العلنى داخل الجامعات وهكذا ينسحب الكثير ممن لديهم المقدرة على الافادة تاركين الساحة لانصاف المثقفين وبقايا ما صنعه زماننا من ادران بشرية.ومما سبق اصبح مجال العمل التثقيفى فى الجامعات ملعباً للمصارع الوحيد وهو الاجهزة الادارية التى تتولى الحكم على جدوى الثقافة والمثقفين من خلال تطبيق العفن الادارى على الجميع حين تقوم تلك الاجهزة وفى المواسم المعروفة عند بداية العام الدراسى او قرب انتهاء الاعتمادات المالية بمغازلة اولى الامر وتستجلب بعض المحترفين والمسموح لهم اداريا بدخول الحرم الجامعى فى ان يلقوا فى الآذان كل ما يحفظون من «الكلمتين العسل.. والسلام ختام» .. وفى مواسم الغزل تلك تمتلئ بعض القاعات بمن يمكن حشده من الطلاب لمشاهدة حضور السيد صاحب كل الالقاب العلوية الاستاذ اللواء المحافظ الدكتور المستشار.. وان كان الكثير من محترفى حضور تلك الانشطة الدعائية السانجة لا يحرمون ذلك السيد من بعض الالقاب السفلية. الامر اذن يحتاج لاعادة النظر فاذا سلمنا بان الجامعة هى الراس الاكثر امتلاء بالفكر فى المجتمع وبانها منوطة بتربية اجيال الطلاب كقيادات بشرية لهذا المجتمع فان هذا الدور الجاد والفاعل للجامعات فى مجال العمل التثقيفى يمكن تحقيقه بشكل اساسى فى ان تتاح للآراء المختلفة امكانية التحاور العلنى داخل المدرجات التى تخصص للعمل التثقيفى مع ضرورة مشاركة الطلاب من كل الاتجاهات لا ان يقتصر الامر على فريقين احدهما يعمل فى الانشطة المحظورة فيحمل كمية من العصابية الذهنية والحقد غير المبرر اما الفريق الاخر ترعاه الادارة -فى اسر حورس وقطارات الشباب ويحمل قدراً كبيرًا من السذاجة والنرجسية.وقد يتناول البعض اشكالية التمويل المالى للعمل الثقافى داخل الجامعات وهنا يمكن طرح ثلاثة محاور للتمويل يمكنها ان تعمل معا او منفصلة.

اولاً: اذا اعتبرنا الجامعات تابعة للدولة وتحمل طموحاتها فى تربية اجيال الطلاب فلماذا لا يمول النشاط الثقافى من بعض الاجهزة مثل صندوق التنمية الثقافية التابع لوزارة الثقافة بدلاً من قصر التمويل على المجلس الاعلى لرعاية الشباب الذى ينصب اهتمامه على رحلات قطار الشباب وحفلات التصفيق الجماعى والمنظم!!

ثانياً: اذا اعتبرنا الجامعات راسا فكرياً لكل المجتمع بكل فئاته وبكل عيوبه ايضاً فلماذا لايترك الباب مفتوحاً امام كل من يرغب فى تمويل النشاط الثقافى فى الجامعة سواء فى ذلك صاحب الحزب ذو الفكر او صاحب المتجر ذو المال او حتى بعض رجال الاعمال الذين يملكون القدرة والرغبة فى مغازلة الدولة تسهيلاً وتعظيماً وتخفيضاً للاستثمارات والاعلانات والضرائب وبهذا تكون الغلبة فى النهاية للقيم السائدة فى المجتمع التى قد تنتصر لعموم الفكر او لعموم المال.

ثالثاً: اذا اعترض البعض ممن لديهم الحمية والخبرة على استقلال الجامعات فلماذا لا تمول الجامعات انشطتها بمواردها الذاتية ففى الجامعات اساتذة مثقفون ومدرجات تصلح كمسارح مسائية وملاعب رياضية وبشر كثير كما ان فى الجامعات ايضاً من يقومون على راس العمل ويعرفون تماماً بان ثمن جهاز تكييف واحد فى مكتب واحد لاحد اعضاء هيئة التدريس هذا الثمن يكفى لاقامة خمسة مهرجانات فكرية او مسرحية واحدة تحط بالوعى على عشرات الطلاب طوال عام دراسى كامل.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

استمرار مذبحة التزوير في الانتخابات الطلابية

استمرت امس مذبحة تزوير الانتخابات الطلابية بالجامعات. قامت ادارة
جامعة الأزهر باستبعاد الطلاب المعارضين من قوائم الترشيح ووافقت على
ترشيح الحرس الجامعى لاحد طلاب تنظيم حورس.. رغم اعتراض جموع
الطلاب عليه. كما قامت ادارة الجامعة باختصار مدة الانتخابات الى ٤
ايام بدلاً من اسبوعين كما تنص على ذلك اللائحة الطلابية.
اصدر طلاب الجامعة بيانا ادانوا فيه قيام الحرس الجامعى وادارة
الجامعة بفرض اعضاء فى تنظيم حورس عليهم.
على صعيد آخر واصلت ادارات رعاية الشباب فى الكليات امس رفضها
قبول اوراق ترشيح الطلاب المنتخبين لاحزاب واتجاهات معارضة
مستندين لتصريحات رؤساء الجامعات بحظر العمل الحزبى على الطلاب.
وقد بدأ عدد كبير من الطلاب امس فى رفع دعاوى قضائية ضد
الجامعات للمطالبة بعودتهم الى قوائم الترشيح.

انقسامات بمجلس الشعب حول تعديلات قانون الثانوية العامة

رئيس لجنة التعليم ينتقد غموض نظام الامتحانات المقترح

الأعضاء يطالبون بالعودة للنظام القديم ووقف إجراء التجارب على الطلاب

كتب ـ جهاد عبدالمنعم:

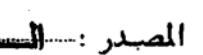
وقعت خلافات وانقسامات شديدة امس، بين اعضاء لجنة التعليم بمجلس الشعب حول التعديلات التي تقترحها الحكومة على قانون الثانوية العامة الجديد ونظام الامتحانات.

طالب عدد كبير من اعضاء اللجنة، بالعودة إلى نظام الثانوية العامة القديم لحسم الخلافات حول نظام التحسين الحالي وتعديلاته المقترحة. انتقد الاعضاء التخبط في السياسات التعليمية، وحذروا من استمرار التجارب على طلاب الثانوية العامة.

اقترح أحمد فؤاد عبدالعزيز رئيس اللجنة عقد جلسات استماع مطولة للتعرف على آراء خبراء التربية والتعليم في مشروع القانون المقترح. وانتقد رئيس اللجنة عدم وضوح نظام الامتحان المقترح في مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة إلى مجلس الشعب.

وحذر اعضاء آخرون من الالغاء الكامل لنظام التحسين وطالبوا بتقنينه والاستفادة من مميزاته وتلافي عيوبه التي ظهرت عند التطبيق خلال السنوات الثلاث الماضية. كما طالب الاعضاء باشتراك أولياء الامور والمعلمين في مناقشة التعديلات.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

التعليم قضية .. ميزان العدل فيها مقلوب !!

لطالما نبه كاتب هذا المقال الى خطورة التبابديل والتوافيق المكررة والمتكررة في العملية التعليمية سواء في نظمها أو مناهجها بدعوى التطوير والتحديث والذى ما هو بتحديث ولا بتطوير وإنما بتغيير يستند في المقام الأول والأخير الى خلفية عقائدية بعيدة كل البعد عن تخلفية الأكاديمية ولعل أبرز هذه الحقائق وأبلجها هو أن النظام الجديد للثانوية العامة ما هو إلا مسخ مشوه لنظام الثانوية الانجليزية سواء المسماة بـ "G.C.E" أو المعدلة منها "IGCSE" إن هدف التغيير - لا التطوير- كان قطع الطريق على فئة في المجتمع تعرف من أين تؤكل الكتف وبطريقة الدبة التى حطمت رأس صاحبها لتنقذه من بقة أو نملة! وبالرغم من أنه كان ينبغي ومنذ البداية إما عدم قبول هذه الشهادة المنزلية الانجليزية المستوردة أو على الأقل تحجيم الدخول للجامعات بها بضوابط صارمة.. إلا أن العكس هو الذى حدث فضوابطها صارت منافذها للعلية وللاستثناءات التى صيغت بأعتى التبريرات لتبريرها!! فلم يكن لقرار النظام الجديد خلفية تطوير علمية ولا يحزنون وإنما لضرب هذه الفئة فجاءت النتيجة وبالا على الكافة وعلى التعليم والتربية وهدم المعبد على الجميع.. لقد كان تطويق هذه الشهادة المنزلية المستوردة ذات الخمس مواد فقط والنجاح فيها بالتقسيط المريح ميسرا ومتيسرا وللأسف لم يتم في حينه وحتى الآن وفاتت على الجميع أشياء كما غاب عن البعض أشياء أخرى! ل. لقد كانت الوزارات المختلفة فيما قبل أحداث ٢٣ يوليو ٥٢ لا يتولاها إلا الراسخون في العلم من عظام الساسة ورجال الفكر والعلم والأدب والصحافة فوزارة المعارف العمومية - على سبيل المثال - تولى أمرها عباقرة كبار أمثال الدكتور طه حسين والدكتور عبدالرزاق السنهورى والدكتور محمد حسين هيكل وهو أديب وصحفي ومؤرخ.. الى آخر هذه القائمة من العظماء.. وعندما هل علينا ضباط الخلايا السرية اضطلع أحدهم برتبته العسكرية المتواضعة جدا بمهام الوزارة وجلس على الكرسي الذى اعتلاه الأولون ونظراؤهم من السابقين علما بأن دفعته التحقت بالكلية الحربية بالثقافة دون التوجيهية! لقد كانت هذه هي البداية فجعلوا النجاح - لا التعليم - كالماء والهواء وبنسبة ١٠٠٪ بمعنى أن صار النقل أوتوماتيكيا وبطريقة شرشر حتى الإعدادية لتعود الأوتوماتيكية بعدها حتى الثانوية!! فإذا ما وصلنا لمحطة الشهادة الثانوية أتحفنا النظام الثوري بباكورة التطوير بإلغاء النظام التعليمي السابق عليه كله من الابتدائي الى الثانوي حتى الجامعي ليحل محله نظام آخر أتاح النجاح فيه للراسبين في ثلاث.. مادتين والمجموع الكلي وبمقتضى هذا النظام الأعجوبة أصبح الراسب في علمين ومجموعه الكلي لا يتجاوز ٤٠٪ ناجحا بقوة قوانين الثوار الأحرار!! وعندما اصطدم السيد الصاغ - الرائد حاليا - الوزير بأحد كبار أساتذة الجامعات الذى أيده مجلس الأمة وقتها اعتكف بمنزله فخرج علينا كبيرهم عبدالناصر معلنا أن سياسة الوزير هي سياسة الثورة وعلى من لا ينصاع أن يحمل عصاه ويرحل!! هذا ما قيل أما الفعل ورد الفعل فغني عن ذكرهما البيان!! لقد بلغ السيل الزبى والمهزلة قمتها بأن مهرت أعلى الشهادات الجامعية بخاتم الصاغ رئيس المجلس الأعلى للجامعات!! إن هذا العار لا يمحوه إلا محاكمة كل الذين قاموا بهذه الفتنة في مطلع ٢٣ يوليو ٥٢ فإنها لا تسقط بالتقادم ولا ينبغي لها ذلك!! لقد حولوا الأزهر الشريف عن مساره الأصلي الي مسارات بعيدة كل البعد عن الرسالة الأصلية الخالدة له. وفي أهرام ٣١/١١/٩٥ تحت مقال للأستاذ ثروت أباظة بعنوان بطل المنابر والهزائم يقول الأستاذ حليم تادرس مستشار الفلسفة بمركز تطوير المناهج في موضع من المقال ما نصه «.. غيب عبدالناصر الأزهر الجامع والجامعة عن ساحته منذ أن حوله بقرار جمهورى من جامعة إسلامية كبرى توجهها جماعة من كبار العلماء ينتخبون من بينهم الإمام الأكبر ويراقبون شئون الدين والدنيا - والإسلام دين ودنيا - الى جامعة مدنية يدرس فيها الطب والصيدلة والهندسة والزراعة والمحاسبة وألغيت هيئة كبار العلماء!!. وتوالت الابتكارات والاختراعات بدس طريقة شرشر في التعليم الابتدائي واتبعها إلغاء سنة به ثم إعادتها وغير ذلك من ابتداع الية وأوتوماتيكية النجاح من سنة لأخرى ثم تعديلها ثم العدول عنها!!

كان نظام التعليم الثانوى قبل الثورة المباركة عاما للجميع حتى شهادة الثانوية العامة «الثقافة» وفي السنة الأخيرة الخاصة «التوجيهية» تتفرع الى ثلاث شعب الرياضة والعلوم والآداب.. ولكن ضباط الخلايا السرية ومن جاء بعدهم ألغوا التشعيب



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١١/١٩٩٧

الثلاثى ليكون شعبة للآداب وأخرى للعلوم تؤهل لدخول الطب والهندسة وباقى الكليات بمعنى إلغاء شعبة الرياضة أو ادماجها فى شعبة العلوم واستمر الوضع على هذا المنوال زمنا ثم عادوا للتشعيب بالثلاث!! وأخيرا وليس آخرا الكارثة الحالية الفوضوية بنظام المرحلتين واختيار المناهج وتعدد فرص التحسين ومزاحمة المتخلفين للمتفوقين فى جميع المجالات.. اشتراكية يا سادة!! واليوم يلغى نظام التحسين ويعلو تساؤل لماذا أبيح؟! ولماذا يلغى؟!

أما أغرب بدائع الزمن الثورى فهو ما سبق من أسباب إقرار نظام الثانوية الانجليزية المنزلية المستوردة المسماة بالـ "G.C.E" والتى حصل عليها ألوف مؤلفة واقتحموا جميع الكليات بما فيها كليات القمة بعد سنة واحدة من الشهادة الاعدادية ومنهم من لم يحصل حتى عليها! عدد العلوم التى تدرس بهذه الشهادة خمسة فقط ولا يضاف الى مجموعها درجة اللغة العربية التى لو أضيفت لبعضهم لهبط تقديرهم للحد الذى يمنع التحاقه بهذه الكليات! وفى عهد وزارة الدكتور أحمد فتحى سرور حدث الآتى ولأول مرة فى تاريخ الجامعات المصرية وعلى عكس ما صرح به فى أحاديث مسجلة له تليفزيونيا وإذاعيا..

١ - أعلى نسبة من الطلبة والطالبات من حملة شهادة "G.C.E" نظام المنازل دخلوا الجامعات المصرية تحديدا منذ عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

٢ - أعلى نسبة من هؤلاء اقتحمت كليات الطب والهندسة والاقتصاد والعلوم السياسية بأعداد لم يسبق لها مثيل أيضا فى العام الجامعى ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

٣ - لأول مرة فى تاريخ الجامعات المصرية فى عام ٨٩ - ٩٠ يقبل الطلبة والطالبات الحاصلون على تقدير E أو D فى بعض المواد حيث كان يعتبر راسبا فى هذه المواد.. بالرغم من أن مدة الدراسة بهذه المنظومة الهزلة كانت لا تتجاوز للطالب المتوسط مدة عام واحد بعد الشهادة الإعدادية - وأحيانا بدونها! وبالرغم من أن عدد المواد كان لا يزيد على خمس مواد بها تنجز امتحاناتها ونتائجها بالتقسيط المريح إلا أن مخالفة خطيرة حدثت لم ينتبه لها أحد من القائمين على أمرها ألا وهى حتمية إضافة درجات اللغة العربية التى يمتحن فيها الطالب أثناء دراسته بالجامعة الى مجموعه الكلى بحيث يتحتم ألا يهبط المجموع بعد اضافتها عن الحد المسموح به لدخول هذه الكلية فى نفس سنة الالتحاق بها.. ولكنهم للأسف الشديد اكتفوا فقط بمجرد النجاح فى هذه المادة الأم للدولة وهى لغتها العربية.. ولكنها لم تكن المخالفة الوحيدة ولا الأخيرة!!

إبراهيم القرضاوى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١١ / ١٩٩٧

«بهاء الدين» فى اجتماعه مع مديرى التعليم بالمحافظات

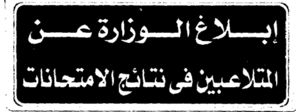
فصل الطالب نهائيا من المدرسة فى حالة الاعتداء على المدرسين

منع المنقبات من دخول المدارس وحظر الإجبار على ارتداء الحجاب

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم فصل اى طالب نهائيا من المدرسة فى حالة الاعتداء بالقول او بالفعل على المدرسين داخل وخارج المدرسة واكد الوزير انه لن يسمح بوجود البلطجة داخل المدارس وسيتخذ موقفا حاسما ضد اى محاولة للاعتداء على المدرسين حفاظا على كرامة المدرسين. واضاف انه رفض الضرب كوسيلة للتربية داخل المدارس ولن يسمح بنفس القدر بالتطاول على المدرس بالقول او بالفعل. وطالب الوزير فى اجتماعه امس مع مديرى التعليم بالمحافظات بالابلاغ عن الطلاب الذين وقع منهم اعتداء على المعلمين لاتخاذ اجراءات الفصل نهائيا ضدهم. كما طالب بعدم قبول اى صلح فى واقعة الاعتداء على المعلمين. واوضح الوزير انه لن يسمح بوجود التطرف داخل المدارس. واكد ان مصر لن تكون جزائر اخرى. وشدد الوزير على عدم التهاون فى تطبيق قرار الزى المدرسى الذى ايدته المحكمة الدستورية العليا. واوضح الوزير خلال اللقاء الذى حضره المهندس محمد احمد الهريدى رئيس عام الامتحانات انه لن يتردد فى اتخاذ اجراءات عقابية مشددة ضد كل من يحاول الاخلال بامن الوطن. واضاف ان الشك فى اى واقعة سيكون فى مصلحة مصر والجيل الجديد. واكد الوزير منع المنقبات من دخول المدارس والالتزام بقرار الزى المدرسى الذى تحول الى قانون. كما اكد على عدم اجبار الطالبات على ارتداء الحجاب. واشار الى رفض اى محاولات لتبرير ارتداء الحجاب والضغط من خارج المؤسسة. وكشف الوزير عن وجود قصور فى المتابعة الميدانية لقضايا ومشاكل التعليم بالمحافظات. واكد ان بعض المدارس لايوجد فيها انضباط فى العملية التعليمية وسيتخذ ضدها عقوبات

د. حسين كامل بهاء الدين

قصور شديد فى
المتابعة الميدانية لقضايا ومشاكل التعليم بالمحافظات



تابع اللقاء:
زكى السعدنى

رادعة. وشدد الوزير على ضرورة تنظيم طابور الصباح لانه يعمل على تنمية الولاء والانتماء فى نفوس الطلاب. واضاف ان عدم احترام الطابور يعنى وجود قصور وضعف فى شخصية بعض المديرين. وطالب الوزير بعدم طرد التلاميذ فى حالة تأخرهم عن اليوم الدراسى. واكد على اخطار اولياء الامور فى حالة تأخرهم عن الدراسة حفاظا على الطلاب من الانحراف والتردد على الأماكن المشبوهة، واكد الوزير على ضرورة المتابعة الميدانية والتحقيق فيما تنشره الصحف من حقائق حول قضايا ومشاكل التعليم لاستجلاء الاخطاء الموجودة. وحذر «بهاء الدين» من اجراء انتخابات صورية لاختيار مجالس الاباء ورفع اسعار مجموعات التقوية. وطالب الوزير باعداد تقارير لمجالس

الاباء حول المشروعات التى يمكن ان تساهم فيها المدارس. واكد ان بعض المحافظات لم ترسل تقارير المتابعة المطلوبة. كما اكد انه تقرر اجراء متابعة ميدانية لتوزيع الوجبات الغذائية بالمدارس وتوفير الاعتمادات المالية لهذه الوجبات واجراء تفتيش دورى على تخزين وتداول الاغذية وتحديد الشركات القادرة على تصنيع الوجبات الغذائية وعدم التعامل مع الشركات الغشاشة. واشار الى ان نقص التغذية يقلل نسبة الاستيعاب عند الطلاب بنسبة ٣٠٪ كما يقلل من القدرات العقلية والحركية ويؤدى الى اهدار ثروة مصر البشرية. واضاف الوزير انه لن يتردد فى اتخاذ عقوبات ضد المقصرين لانهم يهددون حياة الطلاب والوطن للخطر. وطالب الوزير بعدم الغاء الفترة الثانية على حساب جودة العملية التعليمية وكثافة الفصول وارهاق الاسرة المصرية.

كما طالب بمنع الفوضى الموجودة فى بعض المدارس بسبب تطبيق نظام الفصول الطائرة وارتفاع الكثافة داخل الفصول. واوضح الوزير انه لم يطالب احدا برفع نتائج الامتحانات فى اى مدرسة لعدم وجود رؤية مسبقة للوزارة فى اى امتحان. واشار الى التصدى بكل حزم لكل من يتلاعب فى اى امتحان لصالح احد لان فى ذلك اهدارا لمبدا تكافؤ الفرص بين الطلاب. واكد على ضرورة الابلاغ عن المتلاعبين فى الامتحانات لاتخاذ جزاءات ضدهم. كما اكد على استخراج نتائج حقيقية لتقييم الطلاب دون خداع وعدم اعطاء القدوة السيئة للطلاب فى التلاعب والتزوير.

واشار الى تخصيص استراحات للمعلمين بالمحافظات وتزويدها بوسائل الراحة.

واكد على حظر تأخر وصول الكتب لتلاميذ احدى المحافظات وعدم السماح بتكرار ما حدث فى محافظة اسوان العام الماضى. واكد ان جميع الكتب تم طبعها ولم يوجد بها عجز. واوضح الوزير ان الدولة لم تبخل على المعلمين خلال الخمس سنوات الاخيرة. واضاف ان المدرس حديث التخرج يتقاضى ١٦٩ جنيها منها ٩٦ جنيها مرتب وحوافز و٧٠ جنيها مكافأة امتحان، كما يتقاضى المدرس الذى مر عليه ٥ سنوات ٢٧٠ جنيها منا ـ ١٦٠ جنيها مرتب وحوافز و١١٠ جنيهات مكافأة امتحان بالاضافة الى الايرادات المستحقة من مجموعات التقوية وتتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ جنيه شهريا.



المصدر : الوطن العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / ١١ / ١٩٩٧

نداء الى وزير التعليم:

الحقوا المدارس قبل انهيارها !

٨٠٪ من مدارس الدقهلية مهددة بالانهيار فوق رؤوس التلاميذ !

بدأ العام الدراسى فى جميع محافظات الجمهورية إلا انه فى محافظة الدقهلية له خصوصياته المتميزة حيث يشهد واقعاً ماساوياً اليماً ينذر بعواقب وخيمه ، ينعكس اثرها على العملية التعليمية . الأمر الذى يحتاج وقفة جادة من المسئولين لإيجاد حل جذرى يكون من شانه المساهمة فى توفير العناصر الأساسية اللازمة لدفع المسيرة التعليمية فى الاتجاه الصحيح ،

الوطن العربى من خلال هذا التقرير تضع بين يدى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم صورة واقعية للمشكلة . العجز الشديد فى الأبنية التعليمية ، وهيئات التدريس بمرحلة التعليم الأساسى.

تفجرت مأساة مدارس المحافظة أثر صدور قرار وزير التعليم بإلغاء الفترة الثانية والعودة إلى نظام اليوم الكامل .

مزرعة تلاميذ فى شربين :

اكثر من ١٥ مدرسة بإدارة شربين التعليمية صدر لها قرار إزالة بالإضافة إلى بعض المدارس التى تعمل نظام الفترة الواحدة ولكنها تهدد حياة المئات من التلاميذ ، فعلى سبيل المثال مدرسة سواقى العرب الابتدائية فهى أيلة للسقوط ولم يتحرك المسئولون لهدمها أو بنائها من جديد فضلاً عن أن موقعها مميت حيث لايفصلها عن الطريق السريع المنصورة / دمياط سوى متر واحد فقط ومن عجائب التعليم الابتدائى انهم وفروا مدرسة ابتدائى لتلاميذ قرية الصبرية فى مزرعة دواجن لحين بناء المدرسة الأصلية .

مدرسة واحدة بطلخا :

يضم مركز طلخا ١٨ مدرسة على مستوى التعليم الابتدائى ليس بينهم سوى مدرسة واحدة مملوكة للدولة هى مدرسة الشهيد عاطف الشرقاوى أما المدارس الـ ١٧ المتبقية هى عبارة عن شقق سكنية تم استئجارها من الأهالى كل شقة بها ثلاث حجرات تعمل كفصول دراسية يحتوى كل منها على ٦٠ تلميذاً لهم دورة مياه واحدة وصنبور مياه واحد ولايوجد فناء مدرسى أو حجرة نشاط واحدة فضلاً عن العجز الشديد فى هيئات التدريس والتى تحاول مديرية التربية والتعليم بالدقهلية بسده عن طريق تعيين مدرسين من ذوى المؤهلات المتوسطة .

٤٠ قرار إزالة بالمطرية والمنزلة :

نفس المأساة تعيشها مراكز الدقهليه الإربعة (الجمالية - المطرية - المنزلة - ميت سلسيل) حيث جاءت نسبة التنفيذ فى الأبنية لاتتجاوز ١٪ من المطوب على الرغم من أن مدينة المنزلة بها ١٠ قرارات إزالة لمدارس آيلة للسقوط وكذلك مدينة المطرية بها أيضا ١٠ قرارات إزالة كذلك ميت سلسيل والجمالية . اكد عبدالرحمن الريس عضو مجلس الشعب عن دائرة المطرية على أن كثافة الفصول فى هذه المراكز تصل الى ٧٠ . ٨٠ تلميذاً# فى الفصل الواحد مما يسبب الامراض المعدية بين التلاميذ فضلاً عن عجز المدرس عن التعامل مع هذا العدد الهائل من التلاتميذ فى الفصل الواحد مهما بلغت درجة كفاءته .

٨٠٪ عجز أبنية فى ميت غمر :

مركز ميت غمر يعتبر من أكبر المراكز فى الدقهلية من حيث الكثافة السكانية وأيضا من حيث الاتساع ولكنه يعانى عجزاً صارخاً فى الأبنية التعليمية حيث وصلت نسبة المدارس المؤجرة إلى ٨٠٪ من إجمالى المدارس الحالية وأمام إغراءات ارتفاع الأسعار للأراضى لجأ معظم الملاك إلى رفع الدعاوى القضائية لاسترداد المدارس واستصدرت قرارات إزالة الامر الذى يؤدى بالعمليه التعليمية بميت غمر الى الاختناق .

المجلس الشعبى والحلول البديلة :

أمام هذه المشكلة التى تؤرق الجميع ناقش المجلس المحلى الشعبى للمحافظة هذه القضية واقترح اعضاؤه بعض الحلول البديلة التى ربما تقضى على السلبيات التى هددت مسيرة العملية التعليمية فى المحافظة ، ويقول أحمد مخيمر عضو المجلس المحلى الشعبى للمحافظة عن مركز ميت غمر : الحل الوحيد أمام هذه الازمة هو بناء عدد



المصدر : الوطن العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / ١١ / ١٩٩٧

٢٥ مدرسة جديدة بتكلفة لاتقل عن ٢٢ مليون جنيه . فالتعليم أصبح مهدداً بين الحين والحين لأحكام القضاء بتسليم المدارس المؤجرة لأصحابها ويشير بدوى محمد عضو لجنه التعليم بالمجلس الشعبى بالمحافظة إلى خطورة هذه القضية على أولادنا ، وأكد على أن هناك ثلاث مدارس حكم لها القضاء بتسليمها لاصحابها وهى الملك الكامل ومدرسة الايوبية ومدرسة محمود سعيد المغلقة منذ عام كامل فكيف تكون الصورة عندما ينفذ القضاء احكامه .

أما العضو محمود الجيار عن مركز طلخا فقد قال : الدراسة على الأبواب لذا أحذر المسئولين بأن مدرسة طلخا الثانوية للبنات آيلة للسقوط رغم أنه لم يمض على إنشائها عشر سنوات .

الوطن العربى تناشد الدكتور حسين كامل بهاء الدين بضرورة إعادة النظر فى قرار الفترة الواحدة حفاظاً على مستقبل امة باكملها .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

مناقشات حادة في مجلس الشعب حول قانون الثانوية العامة

نظام التحسين «مسخرة» وغير مطبق في دول العالم

كتب ـ محمود غلاب وجهاد عبدالمنعم

شهدت لجنة التعليم بمجلس الشعب أمس، مناقشات حادة حول قانون الثانوية العامة الجديد. وصف الدكتور فؤاد أبوحطب رئيس المركز القومي للتقويم والاختبارات، نظام التحسين بأنه «مسخرة» لأنه أتاح الفرصة لجميع الطلاب بما فيهم الناجحون بتحسين المجموع. وقال: «إن أحد الطلاب دخل امتحان تحسين المجموع في مادة رغم حصوله على الدرجات النهائية فيها وعندما سألوه عن سبب إعادة الامتحان، أجاب بأنه للتسلية».

كما أكد الدكتور أبوحطب أن طالبا آخر دخل امتحان التحسين بعد بدء الامتحان بنصف ساعة، وعندما سألوه عن سبب تأخيره، قال: «إنه كان يتمشى على حمام السباحة في أحد الأندية وتذكر أن اليوم يعقد امتحان التحسين فقرر الدخول لإعادة الامتحان في إحدى المواد».

أضاف الدكتور أبوحطب أن الحكومة لم تطلب من مركز التقويم دراسة قانون الثانوية العامة قبل عرضه على مجلس الشعب، وكلفته بتنفيذ القانون فقط. واعترض «أبوحطب» على السماح للطلاب الناجحين بالتحسين.

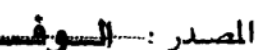
كما طالب باحتساب الدرجة التي يحصل عليها الطالب في المادة بعد التحسين وعدم احتساب الدرجة الكبرى. أشار «أبوحطب» إلى أن نظام التحسين تجاهل الظروف الاجتماعية، وتوزيع الدرجات وخلق سباقا محموما على الحصول على درجات أعلى. كما أغفل وضع الضوابط التي تحكم التحسين. وطالب بالتوقف عن استخدام مصطلح كليات القمة والقاع، وأضاف أن مواد المستوى الرفيع غير ملائمة، وعبارة عن حشو، ولا تقيس قدرات الطلاب. وطالب بإعادة النظر في تطبيق المستوى الرفيع. وأشار إلى أن مادة الجغرافيا كمستوى رفيع كانت ضعيفة جدا إلى درجة أنها تسببت في دخول عدد كبير من الطلاب إلى كليات الطب، لإقبال طلاب العلمي على اختيارها. وطالب بإعادة النظر في نظام التعليم برمته.

وقال الدكتور محمد أمين المفتي عميد كلية التربية بجامعة عين شمس «أن نظام التحسين أغفل وضع ضوابط لتحديد الفئات المسموح لها بالتحسين، وعدد المواد المطلوب التحسين فيها».

وأضاف أن إلغاء التحسين هو عملية لتجويد التعليم، ولا يمس النظام الحالي. وأكد أنه لا يحكم برأي قاطع بالموافقة من إلغاء التحسين أو بقائه. وأكد أن أي تطوير يقابل بمقاومة من الرأي العام أو العاملين في المجال المراد تطويره.

وطالب النائب إبراهيم عمر بمراعاة ظروف الطلاب الراسبين في العام الحالي، وتطبيق الفقرة الثانية من القانون عليهم. وأيدت اللجنة هذا الطلب.



المصدر :  الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١١/١٩٩٧

جامعات ومدارس تفتح ملف التعليم بمدارس المحافظات ٤

مدارس الفيوم يجتاحها الإهمال !!

الفيوم ـ سيد الشورة :

دبت الفوضى بمدارس محافظة الفيوم رغم حالة الاستنفار التي تشهدها المحافظة في اقامة المدارس الجديدة الا انها ينطبق عليها المثل العامي من برة... ومن جوة.... فالمدارس الجديدة أقيمت في أرض فضاء وغالباً ما تقام بدون أسوار وبعضها لم تصله مياه الشرب النقية والمدارس القديمة أصابها الوهن وتداعت أمام ضربات الزلزال في أكتوبر ١٩٩٢ ولم تمتد لها يد الاصلاح بل أن بعضها لا يزال به فصول خشبية حتي الآن!! أما العملية التعليمية فينقصها الكثير، هناك عجز واضح في مدرسي اللغة الانجليزية والرياضيات وقامت المديرية بسد العجز جزئياً من الخريجين للعمل بالمكافأة بينما القائمون علي أمر التعليم بالمحافظة في واد آخر همهم الحصول علي المكافآت واصدار القرارات علي هواهم وكان آخرها قرار النزول بسن القبول بالابتدائي ثلاثة أشهر والذي أصر مدير التعليم بالمحافظة علي قصره لمدارس اليوم الكامل فقط بحجة أن هذه قرارات وزارية وعندما طلب منه المحافظ صورة هذا القرار في جلسة المجلس المحلي الماضية لم يستطع تقديمها.. وكانت المديرية قد شهدت في بداية العام الدراسي واقعة تسرب الكتب الدراسية ووجود عجز صارخ في الكتب بمخازن المديرية خاصة في ادارة ابشواي التعليمية نتيجة التسيب الاداري والاهمال..

مدارس بدون أسوار

في جولتنا علي المدارس بالمحافظة تبين لنا أن المدارس القائمة بدون أسوار تمثل ظاهرة في الفيوم فهناك العديد منها وعلي سبيل المثال وليس الحصر مدرسة عزبة خطيب الابتدائية بمركز الفيوم والمدرسة كما يقول عمر الوفدي تقع وسط الحقول وبعيدة عن العمران وكثيراً ما يمر الفلاحون بمواشيهم من فناء المدرسة أثناء طابور الصباح ولا تختلف عنها مدرسة محمد فهمي بقرية البرنس الغربي بمركز اطسا فالدور الثاني بها لم يكتمل بناؤه وهي بالطبع بدون سور أيضاً وبالمدرسة «ترنش» للصرف الصحي مفتوح علي مصراعيه مما يعرض التلاميذ لخطر السقوط فيه علاوة علي هجوم أسراب الحشرات التي تحمل الأمراض للتلاميذ يومياً بالاضافة الي أن

استمرار الفصول الخشبية وعجز صارخ في إعداد المدرسين

المدرسة تعاني عجزاً شديداً في المدرسين فرغم أن بها «١٠» فصول ابتدائي الا أن قوتها الأساسية «٧» مدرسين فقط..!! أما مدرسة السنباط الابتدائية الاعدادية فقد تقيم بها جناح مكون من أربعة طوابق ولم يتم توصيل مياه الشرب لها حتي الآن. ومدرسة كياس الابتدائية بمركز ابشواي آيلة للسقوط منذ زلزال عام ١٩٩٢ رغم انها بنيت منذ «٢٠» عاماً فقط وقبل بداية العام الدراسي توجهت لجنة من فرع هيئة الأبنية التعليمية بالمحافظة الي المدرسة وأكدت وجود شروخ في الأعمدة والكمرات وأن المدرسة مهددة بالسقوط في أي وقت فهي مقامة علي أرض كانت مستنقع مياه حولها خلجان من كل جانب وطالبوا بضرورة توفير أرض بديلة لاقامة مدرسة بأسرع وقت خوفاً علي حياة التلاميذ من الخطر.

بينما مدرسة قرية معصرة صاوي في مركز طامية فهي لا تختلف كثيراً عن مدرسة كياس. يقول جمال صاوي عضو مجلس محلي المحافظة أن المدرسة مهددة بالسقوط منذ الزلزال ورغم أن بها «١٠» فصول للتعليم الابتدائي الا أن مديرية التربية والتعليم لم تقم باحلال وتجديد المدرسة بل أن بها فصولا خشبية بدلاً من الفصول المهددة بالانهيار والمديرية تهدد أولياء الأمور بنقل التلاميذ الي مدرسة الزربي التي تبعد عن



المصدر : الــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

تسرب الكتب الدراسية.. والمدارس بلا أسوار

القرية كيلومترين أو السكوت على هذا الوضع.

فوضى وتسيب

أمثلة الفوضى والتسيب بمديرية التعليم كثيرة ونذكر منها أنه غالبا ما يتم إصدار قرارات بنقل مدرسين بسبب شكاوى أولياء الأمور وبعد إجراء التحقيقات يتبين عدم صحة هذه الشكاوى وتضطر المديرية إلى إعادة المدرسين المنقولين مرة أخرى مثل ما حدث في الأسبوع الماضي لأحد المدرسين بمدرسة الصداقة الفرنسية. بينما تشهد مدرسة الصوفي الابتدائية مشاجرات دائمة وحامية بين المدرسين والعاملين منذ فترة ولم يتم حسمها حتى الآن وكان آخرها مشاجرة بين اثنين من المدرسين بالمدرسة و تشاجرا في «الحوش» أمام التلاميذ وقفزا فوق الأسوار وعندما علم اللواء محمد حسن طنطاوي محافظ الفيوم بالواقعة أصدر قرارا بإيقافهما عن العمل لمدة شهرين. قلق أم ماذا هناك حالة من القلق تسود بين قيادات التربية و التعليم وهيئات التدريس الذين تم تدريبهم في العام الماضي ولم يشملهم الدور في الترقي وهذا العام صدر القرار رقم «١٠» خدمة مدنية لسنة ٩٧ والذي بدأ العمل به اعتباراً من «٢١» سبتمبر الماضي وهو الخاص بتغيير نظام التدريب والذي أصبح يشتمل على «٣» عناصر هي التدريب النظري ومقابلة شخصية وإجراء بحث ويتم تطبيقها على المدربين الجدد هذا العام فما هو موقف الذين نجحوا في التدريب العام الماضي...!! وبالمناسبة أيضا فإنه لأول مرة في تاريخ الترقيات بالمديرية يتم تدريب القيادات التي حل عليها الدور في الترقي إلى مدرس أول ووكيل وناظر ومدير، في شهري أكتوبر ونوفمبر وكان المفروض أن ينتهي هذا التدريب في الأجازة الصيفية حتى يتم صدور الأمر التنفيذي للمرقين قبل بداية العام الدراسي. وقررت اللجنة الدائمة بمجلس محلي مركز اطسا بالفيوم ضرورة قيام الوحدة المحلية في قرية قطوف بالتنسيق مع الجهات المعنية بإزالة التعديات الواقعة من المواطنين على الأرض المخصصة لإقامة مدرسة ثانوية زراعية لمركز اطسا. كان عدد من المواطنين قد قاموا بالتعدي على الأرض الواقعة بحوض محجرة الجربة رقم «١٠» بقرية قطوف على مساحة فدانين والمخصصة لإقامة المدرسة وصدر القرار رقم «١٣٣» لعام ١٩٩٧ لإزالة هذه التعديات كما صدر لها ثلاثة قرارات لإزالة عام ٩٦ ولم يتم تنفيذها، قرر المجلس ضرورة قيام الوحدة بالقرية بإزالة هذه التعديات بالتنسيق مع الجهات المعنية ومخاطبة المجلس المحلي للمركز في حالة عدم التمكن من تنفيذ قرار الإزالة.

٠٦٧٣٥



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

قبــول حـملة الثـانوية العـامـة بالتدريب المهنى الحربى العام المقبل

أعلن الدكتور محمد الغمراوى وزير الانتاج الحربى انه تقرر قبول حملة الثانوية العامة بمركز التدريب المهنى للمصانع الحربية اعتبارا من العام المقبل بدلا من الاعدادية العامة لرفع كفاءة العمالة الفنية فى القطاع..

وأضاف الوزير فى لقائه أمس بأعضاء هيئة مكتب النقابة العامة للانتاج الحربى والعاملين بمراكز التدريب المهنى بمناسبة تفقده مشروعات مركز تدريب الصناعات المتطورة بمدينة العبور..



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١١/١٩٩٧

من المسئول عن استمرار مهزلة الفروع الوهمية للجامعات الأجنبية؟

مجلس الوزراء تجاهل اقتراحات توفيق الأوضاع

كتب سامي فهمي: اثار قرار د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي بإغلاق فروع ما يسمى بالجامعات الاجنبية احتجاجات الطلاب واستياء أولياء الأمور.

استندت الاعتراضات على ان "الفروع" قائمة منذ سنوات بل إن بعضها قام بتخريج دفعات وانها لم تعمل في الظلام حتى لو لم تحصل على ترخيص. فاين كان المسئولون عن التعليم عندما انشئت هذه الفروع ؟ ومن المسئول عن استمرار مهزلة هذه الفروع؟ وإذا كان د. مفيد شهاب رأى ان ايقاف الخطأ أفضل من استمراره مهما كانت النتائج او الاعتراضات ، فلماذا ترك د. حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم "الخطأ" يستفحل بدون مواجهة حاسمة؟! وزير التربية والتعليم قال إنه ابلغ وزير الداخلية واجهزة الرقابة بوجود هذه الفروع التي تعمل في النشاط التعليمي بدون ترخيص . ولكن إذا كان وزير التربية والتعليم "ابلغ" فهذا لا يكفي، ولا يجيب عن التساؤل المطروح..

لماذا لم يتخذ د. حسين كامل بهاء الدين القرار بنفسه واكتفى "بالابلاغ" فقط؟! الأمر هنا يعود إلى تدخل مجلس الوزراء ، فقد ارسل د. كمال الجنزوري إلى وزير التربية والتعليم يستفسر عن موقف فروع هذه الجامعات ومدى إمكانية ان تمارس عملها في إطار مشروع بدلاً من التعذيرات الدائمة التي تصدر من كبار المسئولين بالتعليم وعلى راسهم الوزير المختص بعدم الالتحاق بهذه الفروع . ويبدو أن تدخل مجلس الوزراء جاء بعد ضغط ومطالب من "البعض" مثلما حدث عندما تقرر السماح بإنشاء ٤ جامعات خاصة خلال ٤٨ ساعة في منتصف العام الماضي عندما طلب د.

مفيد شهاب

كمال الجنزوري من وزير التعليم فحص طلبات إنشاء الجامعات الخاصة، على وجه السرعة. وبالتالي لم يكن امام وزير التعليم سوى اتخاذ قرار بإغلاق هذه المنشآت ، فمجلس الوزراء مهتم "بالفروع"، ويرسل ليسأل ويستفسر ويرغب في ان تعمل في إطار مشروع.

وعندما تتدخل السلطة الاعلى وجب على الوزارة "الصمت" فقط.. الإجابة عن التساؤلات ، ويرسل د. بهاء الدين رداً على رسالة مجلس الوزراء نفى فيه السماح بإنشاء هذه الفروع والتحذير الدائم للطلاب من الالتحاق بها . واقترح الرد مجموعة من الضوابط التي تنظم عمل هذه الفروع وتضبط اداءها يعني "توفيق أوضاع" وحدد الرد الطرق المشروعة لعمل هذه الفروع والتي لا يسمح القانون بإنشائها وذلك بتوقيع اتفاقية خاصة تعمل هذه الفروع من خلالها بشكل مشروع أو تعديل القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ والنص على السماح بإنشاء فروع للجامعات الاجنبية، علي أن تحدد اللائحة التنفيذية الضوابط والشروط التفصيلية اللازمة.. ووصل الرد إلى مجلس الوزراء ، ولم يتخذ د. كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء أي قرار تجاه تصحيح أوضاع هذه الفروع .. ويبدو أن مجلس الوزراء ارسل يستفسر للعلم فقط



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١١/١٩٩٧

في لجنة التعليم بمجلس الشعب امس:

المطالبة بوضع نظام تعليمي جديد يلبي احتياجات المجتمع

كتب ـ عبد الجواد علي:

واصلت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب أمس برئاسة السيد أحمد فؤاد عبد العزيز، جلسات الاستماع حول مشروع قانون بتعديل قانون التعليم في شأن نظام التحسين بالثانوية العامة، حيث طالب عدد من الاعضاء بوضع نظام تعليمي جديد يلبي احتياجات المجتمع.

وأكد الدكتور محمد أمين المفتي عميد كلية التربية بجامعة عين شمس أن نظام التحسين بالثانوية العامة تم وضعه للارتقاء بالمستوى العلمي للطلاب ، ولكن تطبيقه بدون ضوابط حوله الى نظام للتسابق على دخول الجامعة، وأن المشروع الجديد يجيء لمعالجة هذا الوضع وصولا الى الجودة في العملية التعليمية بما يتفق مع الواقع الاجتماعي المصري.

وأيد الدكتور فؤاد أبو حطب رئيس المركز القومي للتقويم والاختبارات ، فكرة الحفاظ على نظام التحسين بالثانوية العامة مع وضع الضوابط له حتى يوقف هذا التسابق المحموم بين الطلاب .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

مشروع لإنشاء معهد لدراسات القانون لخريجي الثانوية

كتبت ـ ماجدة حسنين:

أعدت وزارة العدل مشروعا لإنشاء معهد دراسي يلتحق به الحاصلون على الثانوية العامة لدراسة القانون دراسة اكاديمية تنقسم لفرعين اساسيين احدهما نظرى يدرس فيه مفهوم القانون وأخر عملي يهتم بأعمال ادارة المحاكم وسكرتارية الجلسات.

وأوضح المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ان مدة الدراسة في المعهد ستكون ٣ سنوات يحصل الخريج بعدها على شهادة تخصصية تؤهله للعمل بالمحاكم ويعامل ماليا بكادر وظيفي خاص. وقال ان هذا المشروع سيتم بالتعاون المشترك بين وزارتى العدل والتعليم لوضع الترتيبات الخاصة بإنشائه واعداد برامجه العلمية المطلوبة ورسم سياسة القبول فيه بما يتفق مع الاهداف القومية.



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

رئيس المركز القومى للامتحانات يطلب إلغاء المستوى الرفيع

انتقد الدكتور فؤاد ابو حطب رئيس المركز القومى للامتحانات والتقويم بشدة نظام التحسين المعمول به فى الثانوية العامة. وقال ان هذا النظام لايوجد على اى نحو فى العالم. واكد ابو حطب امام اجتماع لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب أمس برئاسة أحمد فؤاد عبدالعزيز رئيس اللجنة ان نظام التحسين لم يحقق الجودة التعليمية المطلوبة.

وقال انه لو اردنا فتح باب التحسين فيجب ان يحصل الطالب على نفس الدرجة التى حصل عليها فى الامتحان الاول لا أن تحسب له اعلى درجة.

مشيرا إلى ان طالبا حصل فى احدى المواد على الدرجة النهائية ودخل ليحسن وعندما سئل عن سبب دخوله التحسين.. قال انه أراد معرفة مستوى الامتحان فقط.

وطالب الدكتور فؤاد ابو حطب بالغاء نظام المستوى الرفيع خاصة ان مناهج هذا النظام لاتصلح لقياس مستوى الطالب الحقيقى. وقال انه عندما كان هذا النظام يقيس المستوى الحقيقى للطالب فى الماضى كان يتقدم له خمسة الاف طالب فقط والان يتقدم له ١٢٠ الف طالب.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١١/١٩٩٧

من يفض الاشتباك بين وزير التعليم والمنقبات؟

الرافضون:

النقـــاب ليس فرضاً ولكن لا يحق للوزير منع الفتـيـات من ارتــدائــه

المؤيدون:

القـراريحـقق الأمن للفتـيـات ومطلوب قــرار مماثل بمنع دخول المتـبـرجـات

المستشار فريد ماهر:

القــانون يعطي الحق للوزير في إصـدار القرار ولا يعطيه الحق في فصل المنقبات



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٥/١١/١٩٩٧

تحقيق : أمال عبده

عن رايه فى القضية يقول د. محمد عبد المنعم البرى رئيس جبهة كبار العلماء بالازهر ان المدارس مثقلة بالكثير من صور الانحراف التى كان من الاجدى ان تعالجها القرارات الوزارية كالتدخين والالفاظ البذيئة والعنف المتبادل بين الطلاب والملابس الخليعة التى ترتديها بعض الطالبات والمعاكسات المتبادلة من النوافذ بين الطلاب والطالبات بالمدارس المتجاورة وغيرها من السلوكيات غير الملتزمة التى اصبح إمرها شائعاً ومعروفاً فى مدارسنا بينما يتم تجاهلها كما هو الحال ببعض المدارس الخاصة حيث تتجنب ادارة المدرسة توجيه اللوم لطلابها خشية ان يبلغوا اولياء امورهم بعدم ارتياحهم فى المدرسة فيدفع ذلك اولياء الامور الى نقل ابنائهم لمدرسة اخرى مما يعتبر خسارة كبيرة للمدرسة تتمثل فى فقدان قدر كبير من المال يدفعها هؤلاء الطلاب والتي وتصل فى بعض المدارس الى الاف الجنيهات سنوياً فيما يمكن تسميتها بالمدارس الاستثمارية وذلك كله فى ظل عدم وجود قرار وزارى يحظر هذه السلوكيات المنحرفة ويلزم ادارة المدرسة بمعاقبة التلميذ الذى يرتكبها.

اكتفاءً بمنح كل مدرسة الحق فى وضع اللوائح الداخلية التى تتناسب مع طبيعتها وبدلاً من أن يوجه الوزير قراراته لمحاربة هذه الصور غير القويمة اذ به يفاجئنا بقرار يحارب الفضيلة ويجعلها فى موضع الاتهام الذى يصل الى حد توقيع العقاب على صاحبتها وهو ما ينذر بمزيد من الانحدار فى القيم والمبادئ التى تنشا عليها الطالبات وينطوى فى مغزاة على تصريح ضمنى او تشجيع على التنصل من سياج الدين ورغم أن هناك شبه اجماع على ان النقاب ليس فرضاً على المراة المسلمة وان من ترتديه انما تفعل ذلك تزايداً وورعاً وتقرباً الى الله او خشية على نفسها من الفتنة فانه لا يحق لمخلوق ان يجبرها على تركه.ويضيف د. البرى ان قرار وزير التعليم بمنع النقاب بالمدارس يحيل النقاب من رمز للتقوى والفضيلة الى اداة اتهام ومن مبعث للطمانينة الى مصدر للازعاج والخوف والقلق للفتاة التى ترتديه وهو ما يتعارض مع المنطق السليم ويتساءل د. البرى اين الشعارات التى ترفعها الحكومة وتتغنى بها عن حرية الفكر والاعتقاد هل هى قاصرة على الملاحدة والزنادقة الذين تطلق الحكومة لهم العنان ليسبحوا بخيالاتهم المريضة فى عالم العلمانية والمادية البحتة تحت شعار حرية الفكر وبينما تنكر فيه الحكومة هذه الحرية على اصحاب العفة والفضيلة وتقف لهم بالمرصاد اذا حاولوا الانطلاق بخيالهم الى عالم الروحانية والذوبان فى نور الاسلام..!!

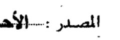
وياله من عار ان تطالب الحكومة رجال الدين والعلم بتنظيم ندوات لاقناع الفتيات بالتخلى عن النقاب بدلاً من التخلى عن الرذائل فى ظل وجود مغريات بالفسوق تصب نيرانها عليهن بوسائل عديدة حتى اصبح الانحلال موضة والعفة والفضيلة تخلف.

قرار مماثل

ويرى د. امام مختار استاذ اصول التربية ان قرار منع النقاب وان كان غير موجه ضد الدين الاسلامى فانه ينطوى على تعرض لحق الفتيات المسلمات فى اعتزازهن بانفسهن وحريتهن فى التقرب الى الله بالطريقة التى ترضى معتقداتهن ورغم ان المرتديات للنقاب اعدادهن قليلة الا ان هذا القرار سيؤدى الى اثارة الكثير من البلبلة ويفتح الباب للاقاويل وردود الافعال الغاضبة من جانب جميع المحجبات وأولياء امورهن وكل من يغار على الدين.

ويضيف د. امام مختار رغم عدم معارضتى بصفة شخصية لهذا القرار نظراً لما يحققه من امن لفتياتنا بالمدارس الا اننى ارى ان يصاحبه أصدار قرار مماثل بمنع



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١١/١٩٩٧

دخول الفتيات المتبرجات الى المدارس حتى يتضح للمواطنين ان وزارة التعليم لا تهدف الى محاربة الفضيلة وفي هذا الاطار يجب التنبيه على كل المدارس الا تقتصر لوائحها الداخلية التى تحدد الزى الخاص بها على لون الزى فقط وانما تتضمن اتصافه بالحشمة واتساقه العام مع عاداتنا وتقاليدنا كما يجب ان تراعى المدرسة تحديد زى يتناسب مع المرحلة العمرية للطالبات فلا يصح ان ترتدى طالبة الثانوى ما ترتديه تلميذة الابتدائى وبذلك نقضى على بعض مظاهر الخلاعة التى نراها ببعض المدارس حيث تلتزم الطالبات بارتداء اللون المطلوب والموديل المحدد سواء كان بلوزة وبنطلون او جيبة بحيث لا تكون قصيرة او ضيقة بما يكشف عورة الطالبات.

الرغبة فى التحدى

ويتفق معه فى الراى د. صلاح الفوال استاذ علم الاجتماع بقوله انه لا احد ينكر على الجهات المختصة بوزارة التعليم وعلى رأسها الادارات المدرسية ان تضع قواعد محددة

وضوابط للزى الذى تلزم به الطالبات بالمدارس التابعة لها على ان تراعى جميع المدارس ان يتفق هذا الزى مع قواعد الاسلام من حيث اللون والاتساع الا انه اذا بالغت احدى الطالبات فى تحشمها والزمت نفسها بازيد مما هو مطلوب منها كان ترتدى النقاب فانه لا يصح ان ننكر عليها تصرفها ويصبح هذا التصرف وسيلة لعقابها. بما يولد لديها رغبة فى التحدى ويزيد تمسكها بما تعتقده بل وقد تزيد عليه انطلاقاً من شعورها بانها مضطهدة وعليها ان تقاوم وتجاهد وهكذا تتحول المسالة الى صراع وقد تنقلب الى حدوث فتنة ومن هذا المنطلق يمكن القول بان قرار منع الحجاب سيولد شعوراً لدى المنقبات بضرورة المواجهة وقد يستنفر القرار بعض المتشددين فيجدونه فرصة لشحذ النفوذ وتعبئتها ضد الدولة وبما يتنافى مع الهدف الرئيسى من القرار وهو توفير الامن للطالبات ويمكن للمدرسة التاكد من شخصية الطالبة بكشف وجهها عند الدخول للمدرسة أو سيدة أو طالبة تقف على الباب عند الدخول وهذه الطريقة ليست صعبة كما يتخيل البعض فمواعيد فتح باب المدرسة محددة بدقة ولمدة قصيرة بالفترة الصباحية والمسائية كما ان اعداد الطالبات المنقبات بكل مدرسة قليل

جداً، بل ان بعض المدارس لا يزيد عددهن فيها عن اصابع اليد وبالتالى فانه من السهل جداً التاكد من شخصية الطالبات المنقبات بكل مدرسة وحماية طالبات هذه المدرسة من ان يوجد بينهن رجل فى زى منقبة وهو الخطر الرئيسى الذى اصدر الوزير قراره لحماية الطالبات من التعرض له وهو ما يسهل تجنبه بالطريقة السابقة ويمكن التدليل على ذلك مقارنة بما يحدث بالجامعة

فرغم الأعداد الهائلة للطلبة والطالبات ورغم فتح باب الجامعة لاستقبال الطلاب طوال اليوم هناك حارس يقف على الباب ويفحص بطاقة الدخول الخاصة بكل طالب ويتحقق من مطابقة الصورة الواردة بها مع شكل الطالب حامل البطاقة ولم يقل احد ان مهمة هذا الشخص صعبة ولا شك ان مهمة كشف وجه المنقبات باحدى المدارس تعتبر مهمة سهلة للغاية مقارنة بدور الحرس الجامعى وما يقومون به من اعمال بالجامعة فى التاكد من شخصية الطالبات والطلاب.

حق قانونى

أما القانون فانه يعطى للوزير حق اصدار مثل هذا القرار كما يؤكد المستشار فريد ماهر المحامى بالنقض. ويقول ان وزير التعليم من حقه قانوناً بما له من سلطة ان يصدر القرارات التى يراها تحقق الصالح العام ويعتبر قرار منع دخول الطالبات المنقبات للمدارس من قبيل هذه القرارات ما دام الهدف منه هو تحقيق الامن وحماية الفتيات من المجرمين الذين قد يندسون بينهن متسترين فى زى المنقبات ولكن يجب ان يقتصر القرار على حد منع دخول الطالبة للمدرسة ولا يتعداه الى حد الفصل من المدرسة اذا اصرت الطالبة على ارتداء النقاب لأن الفصل هو عقاب على جريمة ولا يمكن القول ابداً ان ارتداء النقاب جريمة تستدعى توقيع العقاب.

ورغم ثقتنا بان القرار ليس مقصوداً به التعرض للدين الاسلامى على اى نحو الا اننا نرى ان يكون تطبيقه مرناً بمعنى انه اذا كانت الطالبة ترتدى النقاب فى شكل قطعة خفيفة من القماش على وجهها ويمكن من خلاله التقاط ملامح وجهها والتيقن من انها فتاة فلا داعى لاجبارها على خلع النقاب وايضاً

لو كان النقاب يخفى وجهها تماماً ولكن يمكن اكتشاف شخصيتها بسهولة من خلال صوتها فلا داعى ايضاً لاجبارها على خلعه وهكذا تبرهن وزارة التعليم على ان الغرض الاساسى لقرارها هو تحقيق الامن فما دام هذا الامن تحقق باى وسيلة مع احتفاظ الطالبات بحق ارتداء النقاب فلا داعى لمنعهن من دخول المدرسة لان هذا سيكون امراً غير مقبول.



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

وقف انتخابات جامعة الأزهر بسبب استبعاد الطلاب المعارضين

كتب مجدى صالح:

قررت محكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار عبدالعزيز حمادة نائب رئيس مجلس الدولة امس وقف تنفيذ والغاء قرار جامعة الأزهر الخاص باجراء انتخابات اتحادات الطلاب والتى كان من المقرر اجراؤها يوم ٢٨ اكتوبر حتى صباح اليوم. كما قررت المحكمة الغاء قرار الجامعة باستبعاد ١٤ طالبا بكلية الطب من كشوف ترشيح اتحادات الطلاب.

ذكرت المحكمة ان الجامعة لم تقدم سببا لاستبعاد الطلبة من الترشيح رغم تاجيل الدعوى لتقدم ماليها من أسباب ومن ثم يصبح قرار استبعاد الطلاب غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون ويستوجب الالغاء.


احمد عمر هاشم

واضافت المحكمة ان الطلاب منتظمون فى فرقهم الدراسية بكلية الطب ومشهود لهم بالنشاط فى مجالات الأسر التى تم ترشيحهم لعضويتها ولم يرد ان حكم على احدهم بعقوبة مقيدة للحرية. وامرت المحكمة بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبدون اعلان والزام جامعة الأزهر بالمصروفات.

من جانب آخر قررت المحكمة الغاء قرار رئيس جامعة القاهرة باستبعاد ٨ طلاب من الاقامة بالمدينة الجامعية وقالت ان قرار الاستبعاد غير قائم على اسباب صحيحة من القانون.

كان عدد كبير من طلاب الجامعات قد اقاموا دعاوى قضائية ضد جامعاتهم بسبب استبعادهم من قوائم الترشيح للانتخابات الطلابية بدعوى انهم منتمون لأحزاب المعارضة.



المصـدر : الجمهوريـــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١١/١٩٩٧

مشاكل الجامعات الاقليمية ومستوى الخريجين!

انشأت الدولة الجامعات الاقليمية انطلاقاً من قناعتها بنشر التعليم الجامعى، وتخفيف الضغط عن العاصمة، وتغيير الحياة الحضرية فى المدن المختلفة، وتوفير الكوادر المتعلمة للوظائف المتنوعة على مستوى الجمهورية، علاوة على مواجهة التزايد الرهيب فى اعداد الطلاب الراغبين فى الإلتحاق بالتعليم الجامعى.

انشأت الدولة الجامعات الاقليمية انطلاقاً من قناعتها بنشر التعليم الجامعى، وتخفيف الضغط عن العاصمة، وتغيير الحياة الحضرية فى المدن المختلفة، وتوفير الكوادر المتعلمة للوظائف المتنوعة على مستوى الجمهورية، علاوة على مواجهة التزايد الرهيب فى اعداد الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالتعليم الجامعى.

وبعد ان أصبحت فى كل محافظة، جامعة او فرع من جامعة، وتزايد عدد الخريجين يجب أن نتساءل: هل يتناسب مستوى التعليم من هذه الجامعات مع الهدف من انشائها. وهل الالتحاق بالجامعات الاقليمية يتم وفق خطة موضوعية من اجل استكمال الاحتياجات الفعلية للمجتمع؟! وما هى التغييرات الايجابية التى صاحبت وجود الجامعات الاقليمية فى مواطن تواجدها؟!

الواقع يشير إلى أن بعض الجامعات ساهمت فى تغيير وجه الحياة فى بعض المحافظات.. مبان.. مدن جامعية.. مساكن وظائف متنوعة.. حركة تجارية.. وغير ذلك من عوامل التغيير المصاحبة لانشاء كلية أو جامعة فى أى مكان.. ولكن هذه النتيجة لاتنفى مافى التجربة من سلبيات وأولها انها أضافت المزيد من الخريجين العاطلين دون ان تقوم تلك الجامعات بدورها فى تنمية الاقليم الذى توجد به دراسة الاحتياجات الوظيفية للمجتمع، واقامة كليات تخدم هذا الهدف.. مع النظر الى مستوى التعليم الذى نلمسه فى مستوى الخريجين فى هذه الجامعات.

المؤسف ان العديد من الجامعات الاقليمية عاجزة عن توفير الكثير من الامكانيات والمتطلبات الضرورية للعملية التعليمية من معامل ومنشآت ووسائل تدريب أو مواد (والأمثلة كثيرة والوقائع موجودة ومحددة وكل مسئول يعلم بها فالملاحظ ان بعض الجامعات والكليات تفتتح لاسباب سياسية وضغوط شعبية دون دراسة ما هو متوفر لها من مبان.. واقامة . واعضاء هيئة تدريس.. وقاعات للدرس ووسائل مواصلات واعاشة.. بل وصل الأمر الى افتتاح كليات بلا مبنى، واقسام علمية بلا معامل.. وبعض هذه الاقسام لايوجد بها عضو هيئة تدريس واحد ويتم الانتداب لها من هنا وهناك.. والمكتبات بها متواضعة جدا..

مع هذه المسالب فهذه الجامعات مطالبة بتخريج طالب ذى كفاءة علمية وعملية وثقافية متميزة!! وفى نفس الوقت فان أغلب هذه الجامعات لاتحقق الاهداف المجتمعية المنوطة بها.. ناهيك عما يحدث من صراعات وتناقضات بل محاباة للبعض على حساب البعض الآخر.. والسبب فى ذلك الاستئثار بالمغانم فى ظل حرية واستقلال الجامعات!!! وأصبح الولاء والطاعة أهم عند البعض من الحق والعدل.. وطغت المصالح الشخصية على المصالح العامة. وفى ظل أزمة السكن والإقامة، ظهر استاذ (الأتوبيس) ذلك المسافر دوماً إلى هنا وهناك دون استقرار أو فائدة حقيقية للجامعة.

وبعض الجامعات لاتوفر لاعضاء هيئة التدريس المكان اللائق أو الاستراحة المناسبة أو وسيلة المواصلات الداخلية أو حتى مجرد نادٍ لائق لقضاء وقت الفراغ وهذا أيضاً راجع إلى سوء التخطيط وعدم الاهتمام بمكانة عضو هيئة التدريس.. وبالظروف المادية القاسية التى يعيشها (البعض ينظر إلى بيع الكتب، وليس الكل كذلك.. فالغالبية تعيش على مرتبها فقط.. والكبار يستأثرون بكل شىء.. وعلاوة المدرس بالجامعة خمسة جنيهات والاستاذ المساعد ستة جنيهات والأستاذ ستة جنيهات وربع!! ومع هذا يطلب من الاستاذ الجامعى الإطلاع والأبحاث والمظهر وحسن المعيشة.. كيف؟!

● بداية.. اقترح ان تتولى كل محافظة مسئولية الصرف على الجامعة أو الفرع الذى يقع فى نطاقها.. فمن غير المعقول أن.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١١/١٩٩٧



د. احمد يحيى عبدالحميد

كلية التربية بالسويس

تتعدم المشاركة الشعبية في الإنفاق والمساعدة لخدمة أبناء الاقليم والمشاركة في سياسة التعليم حسب الامكانيات والحاجة المطلوبة.. وكفى مركزية في اتخاذ القرار.. وكفى فرض قيادات تتصارع من أجل المكان دون عطاء حقيقي من اجل الجامعة والمجتمع

● ان تترك الحرية للجامعات في قبول الاعداد التي تتناسب مع امكانياتها) وتتولى وزارة التعليم قبول باقي الطلاب في المعاهد العليا والمتوسطة و(التربية النوعية).

● ضرورة تحديد بعض الرسوم يدفعها الطالب من أجل تعليمه.. فليس من المعقول ان يتساوى المجتهد مع الفاشل.. وعلى الراسب دفع رسوم على مواد رسوبه ولتكن مائة جنيه عن كل مادة يرسب فيها.. أسوة بما يحدث في الانتساب الموجه.. فالطالب يدفع الرسوم فعلاً.. وعلى الرغم من أن رسوم الانتساب الموجه واحدة في كل الجمهورية إلا أن بعض الجامعات تتجاوز ذلك لمزيد من الموارد (هذه حقيقة فعلاً).

● توفير المعامل والمكتبات فبعض الكليات تدرس العلوم التطبيقية نظرياً فقط (في الطب - والصيدلة - والتربية.. وغيرها) وهذه أكبر مأساة في العملية التعليمية تنعكس سلباً على المجتمع كله وعلى أفراده.. خاصة الطب.. والتربية.. الاول يهتم بصحة الانسان.. والآخر يهتم بعقله وتربيته.. وفاقد الشيء لايعطيه.. وادعو إلى التشديد على القبول في كليات القمة فهي للصفوة فقط من الطلاب.. وليس المجموع وحده هو المقياس بل يجب اجراء اختبارات شفوية وتحريرية للوقوف على المستوى الحقيقي للطلاب.. خاصة لطلاب التربية.. يجب اخضاعهم لاختبارات نفسية وبحوث اجتماعية وتقييم شخصي لأنه أهم عنصر في المستقبل..

● حسن توزيع الكليات على الجامعات فبعض الجامعات محرومة من كليات رغم حاجة أبناء الإقليم لها وتوفرها في جامعات أخرى غير محتاجة لهذه التخصصات.

انني أدعو إلى فتح ملف الجامعات الاقليمية أملاً في المواجهة الجادة لكل سلبياتها وتصحيح مسارها.

وبالطبع فهناك من يتفق أو يختلف معنا.. ومرحباً لكل رأى يساهم في اصلاح وتطوير فكر وممارسات الجامعات الاقليمية.. شريطة ان تتسم الآراء بالموضوعية والبعد عن المعالجة التي ترضي هذا أو ذاك على حساب أبنائنا ومستقبلهم.. فالمستقبل مرتبط بهؤلاء.. والابداع والابتكار والبناء من خلالهم.. كذلك يخرج منهم التطرف والانحراف..

والمسئولية خطيرة.. والأمانة في أعناقنا جميعاً.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

سورية تستفيد من التجربة المصرية فى التعليم

حلب ـ من أيمن المهدى:

اكد الدكتور سليمان الخطيب معاون وزير التربية السورى ان الوزراة كانت تنتظر ما سوف تسفر عنه تجربة النظام الحديث للثانوية العامة فى مصر حتى يمكن تحديد امكانية تجربة هذا النظام فى سورية، ولكن بعد إلغائه تم صرف النظر عن تطبيقه.

وأوضح السيد محمد طوخى رئيس الوفد التعليمى المصرى فى الجلسة المشتركة مع الجانب السورى ان التعليم فى مصر شهد تطورا كبيرا فتجاوزت ميزانيته ١٢.٨ مليار جنيه، وتمت إعادة تأهيل مدرسى التعليم الابتدائى منذ ١٢ عاما كما تم انشاء مدارس أكثر حداثة وهى المدارس التجريبية بالاضافة إلى تزويد ١٠٠٪ من مدارس الثانوى بالمعامل الحديثة و٥٠٪ من الاعدادية و٣٠٪ من مدارس الابتدائية بنفس المعامل.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

في لقاء رئيس جامعة القاهرة بطالبات المدن الجامعية:

التأكيد على المشاركة الإيجابية في انتخابات الاتحادات الطلابية

كتب ـ محمد حبيب:

أعلن الدكتور فاروق إسماعيل رئيس جامعة القاهرة انه تم قبول ١١ الف طالب وطالبة بالمدن الجامعية هذا العام، وأن سياسة الجامعة الحرص على توفير مكان بالمدينة الجامعية لجميع الطالبات المغتربات حماية لهن.

وقال خلال لقائه المفتوح مع طالبات المدن الجامعية بالجامعة إنه سيقوم بالاتصال بمحافظ الجيزة ومديرية الأمن وادارة المرور لوضع حد للفوضى والارتباك المرورى والعشوائية السائدة فى المنطقة الواقعة امام المدينة الجامعية للطالبات بالجيزة ومستشفى الطلبة وذلك لحماية الطالبات وتأمينا للمنطقة.

وحث الطالبات على المشاركة الايجابية فى انتخابات الاتحادات الطلابية وعدم الاكتفاء بالصمت والسلبية سواء فى الترشيح او الادلاء بالصوت وأكد انه لا إحتكار ولااتجاه معين داخل الانتخابات ولكن كل من يجد فى نفسه القدرة على الخدمة العامة من خلال عضويته فى الاتحادات عليه ان يتقدم للترشيح وان الانتخابات ستكون عادلة وهادئة ونظيفة.

واكد على ضرورة الاستمرار فى سياسة التوسع فى التعليم العالى لاستيعاب كل الطلاب الراغبين فى تكملة دراستهم.

وقال انه سيتم تزويد مدينة الطالبات بالجيزة بأتوبيسات خاصة تعمل فى دورات لنقل الطالبات من الحرم الجامعى بكلياتهن إلى المدن والعكس.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

توابع قانون ترقيع الثانوية العامة

صمت حكومي.. سخط في المدارس.. وارتباك بين الأسر

كتب سامي فهمي: تسود حالة من السخط والارتباك في المدارس المصرية وبين أسر طلاب الصفين الثاني والثالث الثانوي بعد مشروع الحكومة الغامض لتعديلات قانون الثانوية العامة والذى انفردت «الأهالى» بنشره الأسبوع الماضي، وتلقت اتصالات عديدة من مواطنين تتساءل فى حيرة عن التفاصيل غير الواضحة فيه.

والتزمت الحكومة الصمت رغم اضطراب الرأى العام والحيرة التى أصابته، والانتقادات العنيفة التى اثارها أعضاء مجلس الشعب ضد السياسات التعليمية الحكومية المرتبكة، خاصة أنه لم يتحدد حتى الآن نظام امتحانات طلاب الصف الثانى الثانوى رغم بدء الدراسة قبل شهر ونصف، وعدم استطاعة مجلس الشعب إقرار المشروع الجديد المقترح قبل شهر ديسمبر المقبل لأسباب إجرائية.

وكانت الحكومة قد طالبت بتطبيق مشروعها الجديد على طلاب الصف الثانى الثانوى -العام الدراسى الحالى- مما يعنى تطبيقه بأثر رجعى عليهم وإلحاق ظلم واضح بـ«حقوقهم المكتسبة»، وذكر مصدر مطلع أن تنفيذ..

اقتراح الحكومة فى هذا الشأن يتطلب إعادة توزيع خطة الدراسة وهو مايتعذر تحقيقه بعد بدء الدراسة، حيث أن إلغاء نظام التحسين لإيتلاء م مع استمرار احتساب الدرجات وتقسيمها على سنتين دراسيتين وفقاً لما هو قائم فى القانون المعمول به حالياً. وقال المصدر إن مشروع الحكومة خلا من الحديث عن مادة انتقالية فى شأن مصير طلاب الصف الثالث الثانوى المقيدين فى العام الحالى فى حالة عدم توفيقهم فى الامتحان واضطرارهم لخوض امتحانات الإعادة وأى نظام سيطبق عليهم انذاك.

واشار المصدر إلى تعذر تنفيذ اقتراحات أعضاء مجلس الشعب باعتبار الصف الثانى الثانوى «سنة نقل» وتجرى امتحاناته على مستوى الإدارات التعليمية إلا فى حالة العودة إلى النظام القديم الذى كان معمولاً به قبل أربع سنوات، وأرجع ذلك إلى أن مناهج الثانوية العامة فى النظام الحديث تم تقسيمها على عامين دراسيين. كما أن الأخذ باقتراح النواب يعنى تغيير المناهج وخطط الدراسة وتوزيع الدرجات. وأرجع المصدر ارتباك مواد المشروع الجديد إلى الخلافات الحكومية التى أدت إلى ادخال تعديلات انتقامية فى نظام الثانوية العامة بدلاً من إجراء بحث متأن للاستقرار على الأسلوب الأمثل المتلائم مع السياسات العامة للدولة واستهدافاتها، مشيراً إلى أن الخلافات اتضحت معالمها فى امتناع المسئولين فى وزارة التعليم عن التعامل مع المشروع الجديد والذى من المتوقع أن يشارك فى مناقشاته أمام لجنة التعليم فى مجلس الشعب وزير شئون مجلس الوزراء طلعت حماد بدلاً من وزير التربية والتعليم حسين كامل بهاء الدين.



المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

مخاوف طلابية من تكرار تصفية قوائم المرشحين في الانتخابات

تعلن صباح غد الخميس أسماء الطلاب المرشحين لخوض الانتخابات الطلابية بالجامعات المصرية [illegible] باب الترشيح طوال أمس في [illegible] الكليات من حصر وتجميع [illegible] المرشحين إلا أن كليات جامعة القاهرة أعلنت أعداد المتقدمين في أعقاب إغلاق باب الترشيح. تقدم لخوض الانتخابات بكليات جامعة القاهرة وفرعيها بالفيوم وبني سويف حوالي ٣٦٥٣ طالباً. وأكد نبيل بغدادي مدير رعاية الشباب بالجامعة فحص كل طلبات الترشيح دون استبعاد وذلك طبقاً للائحة الطلابية. تشترط اللائحة أن يكون الطالب مستجداً في فرقته وله نشاط ملحوظ في مجال اللجنة المرشح لها وألا يكون حال لمجلس تأديب أو تعرض لتوقيع عقوبة. كما تحظر اللائحة اقامة تنظيمات على اساس فئوي أو سياسي أو عقائدي. كما تفرض اللائحة قيوداً على النشاط الطلابي. ويخشى الطلاب من تصفية قوائم المرشحين بادعاء الانتماء لتيارات دينية أو سياسية. فيما قد تتدخل الإدارة لفرض أسماء معينة. وتجري الانتخابات صباح الاثنين القادم، بعد تلقي الطعون يوم السبت وإعلان الكشوف النهائية يوم الاحد القادم.



المصدر : الأحــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٧

رغم تصريحات بهاء الدين:

فصل الطلاب بسبب المصروفات

كتب شقيق الطاهر :

قررت ادارة مدرسة الاورمان الثانوية الخاصة فصل ١٦ طالبا بسبب عدم دفعهم للمصروفات الدراسية. اصرت ادارة المدرسة علي دفع المصروفات دفعة واحدة رغم ان وزارة التربية والتعليم قررت ان يكون دفع المصروفات في هذه المدارس بنظام التقسيط علي ثلاث دفعات للتيسير علي أولياء الأمور. ذكر أولياء الأمور أن مدير المدرسة قام بجمع الطلاب من فصولهم امام زملائهم وأعطاهم ملفاتهم وأمر بطردهم.طالب اولياء الأمور وزير التربية والتعليم بالتدخل لالزام ادارة المدرسة باعادة أبنائهم للدراسة.

كان بهاء الدين قد تعهد بعدم فصل اي طالب بسبب المصروفات وقال انه يتخذ الاجراءات الرادعة ضد المدارس المخالفة.



المصـدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٧

مدارس المستقبل.. تتحدى!

لاشك أن هناك جهودا كبيرة تبذل لتدعيم العملية التعليمية وتحسين مستواها فى جميع أنحاء الجمهورية سواء من خلال إقامة آلاف المدارس الجديدة أو إدخال أحدث وسائل التعليم بالكمبيوتر وغيره من أنظمة العلم الحديث .. ورغم كل هذا إلا أننا نجد العديد من المناطق التى تعانى وبشدة من الكثافة المرتفعة خاصة فى مدارس القاهرة الكبرى التى تكتظ فصولها بالتلاميذ لترتفع الكثافة الى ٧٥ تلميذا فى الفصل الواحد ..

بالإضافة إلى تعدد الفترات الدراسية بمناطق كثيرة فى مقدمتها إمبابة والمنيب وبولاق الدكرور وغيرها .

يقول ياسر عبد السلام .. موظف باحد البنوك الخاصة .. ومقيم بمنطقة الهرم .

إن مشكلة تكدس التلاميذ داخل الفصول لاشك تهدد العملية التعليمية وتؤثر عليها بصورة سلبية إذ كيف يستطيع التلميذ أن يستفيد من المعلم فى ظل وجود ٣ تلاميذ على مقعد واحد يتزاحمون لإيجاد موضع قدم فى ظل وجود مدرس يشرح لفصل يضم أكثر من ٨٠ تلميذا .. فكيف يستطيع التلميذ تحصيل دروسه وتحقيق حلمه أو حلم أسرته فى النجاح وتحقيق مستقبل أفضل .

ويضيف أن كثافة الفصول رغم كثرة الحديث عنها إلا أننا لم نشهد أى تطور بشأنها خاصة فى منطقة الطالبية التى تشهد مدارسها كثافة مرتفعة جدا رغم أننا أرسلنا عشرات الشكاوى إلى المسئولين إلا أنه لاحياة لمن تنادى .

مجمع مدارس

ويشير محمد سيف النصر - محام إلى أن العملية التعليمية شهدت قفزات واضحة خلال السنوات الأخيرة خاصة فى عمليات إنشاء المدارس الجديدة فى الأماكن العشوائية إلا أننا فى منطقة المنيب، مازلنا نطالب بإنشاء مجمع مدارس لنا حيث أن الكثافة بلغت أكثر من ٧٥ طالبا داخل الفصل الواحد .. بالإضافة إلى تعدد الفترات الدراسية سواء فى مدارس البنين أو البنات مما يؤثر على قدرة التلاميذ على التحصيل .. وبالتالى عدم تحقيق الهدف من العملية التعليمية كما ننشده جميعا .

أما منى عبد الحليم .. ليسانس آداب وربة منزل - فتشير إلى نقطة هامة قائلة إن تكدس الفصول بالتلاميذ ووجود فترات ثانية بالمدارس أدى إلى انتشار الدروس الخصوصية بصورة واضحة فى جميع المناطق وبشكل يدعو للأسف حيث يجبر المدرسون التلاميذ على الدخول فى مجموعات التقوية سواء داخل المدارس او خارجها وبصورة غيرادمية مما يؤدى الى ابتزاز اولياء الامور وتدمير العلاقة بين التلاميذ والمدرسين وبالتالى ضياع اهم اجزاء العملية التعليمية.

نهضة تعليمية

ولمواجهة هذه الظاهرة يقول المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة ان العملية التعليمية مثلث متساوى الاضلاع يشمل الابنية التعليمية والمدرس والتلميذ ولذلك فاننا بدأنا فى عمل صيانة دورية لجميع المبانى الموجودة ودورات المياه بها واقامة اسوار حقيقية حول المبانى واحاطتها باشجار وسياج من الخضرة وتوفير كل ماتحتاجه المدارس من اثاث واعمال وادوات نظافة بالتنسيق مع هيئة الابنية التعليمية لتحقيق هدف التعليم فى مصر

ويضيف المحافظ ان الجيزة سوف تشهد اقامة عشرات بل مئات من المدارس الجديدة خاصة فى المناطق العشوائية المزدحمة بالسكان والقرى والنجوع فى المراكز النائية بالمحافظة .. بالاضافة الى عمل توزيع عادل للمدرسين فى مختلف التخصصات لضمان سير العملية التعليمية وانتظامها واختيار قيادات التعليم على أساس الكفاءة والالتزام وحسن الادارة وليس بالسن فقط

قائمة سوداء

ويضيف المستشار ماهر الجندى سيتم عمل قائمة سوداء لمدرسى الدروس الخصوصية داخل نطاق المحافظة مع دعم فصول التقوية وتهيئة المكان المناسب والمدرس المتميز مقابل اجر مناسب له بهدف رفع مستوى التلميذ وتحقيق مستقبل افضل لنا جميعا

ويوضح المحافظ انه سيتم الاهتمام بمجالس الاباء داخل المدارس ونحرص على تحقيق اكبر ايجابية لها بحيث يشارك الاباء فى حل مشكلات ابنائهم وتحقيق الصلة المرجوة بين المنزل والمدرسة الى جانب وجود اهتمام خاص بالصحافة المدرسية لتدريب الطلاب على حرية الفكر والتعبير وتشجيع التسابق بينهم فى هذا الميدان واختيار النماذج الصحفية الناجحة وعرضها داخل المدرسة وفى المسابقات الرسمية بها .

مسابقات

ويشير المستشار الجندى الى انه سيتم الاهتمام بالتربية الرياضية واقامة المسابقات بين التلاميذ والمدارس المختلفة لتنمية المواهب وصقلها .. والاستفادة منها بصورة واقعية .. بالاضافة الى الاهتمام بوجود اذاعة مدرسية داخل كل مدرسة لتنشيط عقول التلاميذ وتنمية فكرهم وتعميق انتمائهم الوطنى باذاعة الاناشيد الوطنية فى كل مناسبة قومية

طارق السنوطى

٤٧٥٢



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/ ١١/ ١٩٩٧

د. مفيد شهاب

فى مواجهته لـ

(حوار الجمهورية الأسبوعى):

الحلقة الأخيرة

التعليم سياسة دولة.. ومهمتى تنفيذها

هذه تفاصيل حوارى مع صاحبى (سيتى) و(نورث) قبل الإغلاق

إغلاق الفرعين منع كارثة تشبه كارثة شركات توظيف الأموال



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٧

أدار الحوار:

محمد أبوالحديد

أشترك فيه:

رياض سيف النصر

محمود نافع

يواصل حوار «الجمهورية الأسبوعي» مواجهته المثيرة مع الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي حول القضية التي شغلت الرأي العام في الأسابيع الأخيرة، عندما أصدر قراره باغلاق فرعين لجامعتين اجنبيتين في مصر تعملان دون ترخيص من الوزارة.

ومن هذه القضية، ينطلق حوار الجمهورية الأسبوعي إلى المستقبل، ليسأل الدكتور مفيد شهاب عن جدول أعماله للفترة القادمة.. وماذا على رأس قائمة اهتماماته.

□ **(الجمهورية).. لماذا لانزيد من مساحة اشراف وزارة التعليم العالي على فروع الجامعات الخاصة بدلا من اغلاقها، ولو من أجل أن تبعد الوزارة عن نفسها اتهام معاداة التعليم الخاص؟!**

●● الوزير.. انا مع تشجيع الاستثمار في التعليم الخاص.. وهذا موقف لا لبس فيه، وقد أعلنت هذا الموقف قبل الأزمة في حوار سابق «للجمهورية الأسبوعي» اذكركم أن بعضكم كان له موقف مخالف، وكان منطقي الذي طرحته.. ان الدولة التي تتحول نحو الاقتصاد الحر، لا بأس أن تشجع الاستثمار الخاص في التعليم، ولا بأس أيضا ان تحصل هذه الاستثمارات الخاصة على هامش ربح معقول، انما ان نترك التعليم ليتحول الى تجارة.. وتحدث المنافسة حول من يحقق أرباحا اكثر.. ومن يستطيع ان يفتح منشآت اكثر، هنا تصبح المسألة بالغة الخطورة.. لأنها تتعلق بقضية تربوية.

وأنا مع تشجيع التعليم الاجنبي، بدليل أنني شجعت اقسام اللغة الانجليزية في كليات التجارة بالجامعات الحكومية، وكذلك اللغة الفرنسية، والبعض هاجمني متسائلا.. الا تعتقد ان انتشار هذا يؤدي الى نوع من عدم تكافؤ الفرص والى الخلل بين نوعيتين من الخريجين، وكان ردي انه يجب ان نقلل من هذه الآثار.

لذلك يجب مع الانفتاح والتوسع في التعليم الخاص.. والتعليم الاجنبي.. ان نراعي في النهاية ان التعليم أمن قومي، والدولة مسئولة عن هؤلاء التلاميذ.. ولابد ان يكون هناك اشراف كاف.

والمطلوب ان تقدم الجهات التي ترغب في الاستثمار في مجال التعليم، طلبات الى الوزارة.. يتم دراستها.. واذا توافرت الشروط نوافق.

كنت مهموما بالطلبة

□ **الجمهورية.. هل كان من الأفضل ان نعطى لهذه المؤسسات الفرصة لكي توفق أوضاعها أم تغلقها؟**

●● الوزير.. أغلقها بالطبع.. رغم ان البعض يقول انني رجل قانوني جامد.. أطبق القانون فقط.. وهذا خطأ.. لابد أن أكون سياسيا، وانا في هذا التصرف كنت قانونيا وسياسيا معا.. القانون نص على الاغلاق.. اذن لابد أن اغلق هذه المنشآت المخالفة، وقد سألت المستشارين القانونيين هل يمكن ان أعلن ايقاف الدراسة.. أو أيقاف قبول طلاب جدد.. حتى يستمر التلاميذ في دراستهم، فقيل لي أن هذا لايجوز من الناحية القانونية.

فقد كنت مهموما بالاولاد الذين غرر بهم، رغم انهم وقعوا في خطأ قانوني.. والقانون ينص على أن من وقع في خطأ يتحمل النتائج المترتبة على هذا الخطأ، وينص أيضا على ان كل ما بني على باطل فهو باطل، لذلك فان دراستك في جامعة قامت على أسس غير قانونية لاتعطيك حقا قانونيا.. كل هذه المبادىء القانونية معروفة.

وعندما اجتمعت مع المستشارين القانونيين، واوضحوا الرأي القانوني، قلت لهم.. انا شخصيا مهموم جدا بهؤلاء التلاميذ.. وأريد ان احميهم وارعى مصالحهم.. أرجوكم.. ساعدوني ماذا افعل..

واجتمعت بأصحاب الفروع

بعد ذلك دعوت أصحاب المنشآت التعليمية المخالفة في



المصدر : الجمهوريـــة

التاريخ : ٦/١١/١٩٩٧

مكتبي.. قبل أن أوقع على القرار.. لأستمع الى رأيهم.. وهذا أسلوب متحضر لا احد يختلف حول ذلك، قلت لهم لقد خالفتم القانون فى كذا.. وكذا!.

وكان الرد ان هناك اتفاقا بين فرع الجامعة المخالفة واكاديمية النقل البحرى.. وهذا يعطى لفرع الجامعة غطاء قانونيا.. وان تعمل فى اطار هذا الغطاء.

وسألونى.. هل الاكاديمية معترف بها من حكومة مصر.. ام لا!

وأجبت.. بالطبع معترف بها.. ولكن الاكاديمية لا تملك هذه الصلاحية، اى من لايملك اعطى لمن لايستحق.

الاكاديمية لاتملك ان تعطى رخصة من جانبها.. باتفاق مع جامعة سيتى يونيفرستى» فى امريكا.. وان تصرح المنشأة تعليمية بأن تعمل «من الباطن» فى مصر.

الاكاديمية منظمة عربية انشئت فى حدود النقل البحرى.. وتشجيعه.. واجراء دراسات خاصة بمجال النقل، وفى هذا الاطار وزارة التعليم العالى تعترف بالاكاديمية.

اما ان تقوم الاكاديمية بعمل نشاط اخر يتجاوز اهدافها.. فهذا غير قانونى، وان تمارس نشاطا يخالف القوانين المصرية التى تشترط ألا يسمح لمنشأة تعليمية ان تعمل الا بعد الحصول على تصريح، فالاكاديمية هنا تصبح غير جديرة بالحصانة التى تمنحها لها الدولة.. لانها تخالف قوانين الدولة

لذلك فالغطاء القانونى الذى حاولت الجامعة ان تحصل عليه من خلال مظلة الاكاديمية.. لايبرر ذلك.

وواصلت حوارى مع اصحاب هذه المنشآت وشرحت لهم انه ليس لهم حقوق قانونية.

وهنا رد ممثل الجامعة الاخرى «نورث» قائلا: اذا كانت «سيتى نيفرستى» لم تحصل على ترخيص وبالتالى فوضعها غير قانونى، لأن ترخيص الاكاديمية لاقيمة له فنحن اوضاعنا قانونية، لاننا انشئنا فى ظل اتفاقية ابرمت بين مصر وامريكا عام ٦٣، تقول بالحرف الواحد «تشجع الدولتان على تبادل التعليم والثقافة وانشاء المعاهد فيما بينهما».

قلت له: هذا نص فى ديباجة الاتفاقية، وهو نص عام.. لكن اقرأ بقية نصوص نفس الاتفاقية فستجدها تضيف: «ولايتم انشاء اى معهد مصرى فى امريكا او امريكى فى مصر الا باتفاقية خاصة».

وسألت اصحاب هذه المنشأة: هل تم عقد اتفاقية خاصة مع مصر بشأن اقامة منشأتكم؟!

فأجاب.. لم يحدث!

وأوضحت لهم ماسبق ان شرحته حول اسلوب التعامل مع الجامعة الامريكية.

عشت صراعا عنيفا

☐ الجمهورية.. هل راعيت فى قرارك مصلحة الطلاب؟

●● الوزير.. انا لست جزارا.. ولست رجل قانون جامدا، لقد فكرت فى ايجاد حل يراعى مصلحة الطلاب.. ولايتعارض مع القانون.

طلبت من ادارة الفرعين كشوفا بأسماء الطلاب.. لكى ندرس أوضاعهم، فمن تتوفر فيه الشروط يدخل الجامعات المصرية.. او المعاهد الخاصة، وللأسف لم يرسلوا لى البيانات التى طلبتها، رغم ان هناك اتفاقا موقعا بينى وبين الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية التى تتبعها الاكاديمية.. بان توافينى الاكاديمية بالبيانات الخاصة بجميع الطلاب.

واعترف اننى خضت صراعا عنيفا من اجل هؤلاء التلاميذ، فكرت هل أدخلهم الجامعات الحكومية.. وجدت ان بعضهم حاصل على الثانوية العامة القديمة أو لم يحصل على الثانوية العامة اصلا.. اودخلوا بمستوى لايرقى الى مستوى دخول الجامعات المصرية.

ومع ذلك فنحن مسئولون عن هؤلاء التلاميذ، وقد توصلت الى حل لم يقنع المستشارين القانونيين للوزارة، وقالوا انه من غير المقبول ان تغلق منشأة ثم تسمح للتلاميذ الذين يدرسون بها باستمرار الدراسة.

وكان ردى ان المنشأة اغلقت ولم يعد لها كيان قانونى، ولكنى سأكلف اكاديمية النقل البحرى - وهى كيان شرعى - بمواصلة دراسة التلاميذ تحت اشرافها ومسئوليتها المباشرة، حتى يتخرجوا، لانه حرام كانسان وأب ان اترك طالبا فى السنة الثانية او الثالثة.. ودفع مبالغ مباهظة، فى الشارع وامنعه من استكمال دراسته.

راعيت كل الظروف

☐ الجمهورية.. لماذا تراجعت وسمحت لهؤلاء الطلاب بالدراسة؟

●● الوزير.. لقد كنت اناقش بعض زملائى من اساتذة القانون الذين اعتز بهم، وكان رأيهم الا اسمح لهؤلاء التلاميذ بالدراسة.. وعندما كنت اقول لهم هل اتركهم فى الشارع، كان الرد.. نعم فتركهم فى الشارع حتى لايخطئ احد بعد ذلك، ولكنى اعترف اننى لم استطع اتخاذ هذه الخطوة.

وكان قرارى انه لابد ان يواصلوا الدراسة وعذرى فى هذا القرار امران، الاول اننى اذا كنت ابتعدت قليلا عن القانون، فذلك لان الحكومة وانا امثلها - عليها بعض المسئولية لانها تركت هذا الوضع.. بضعة اشهر.. او بضع سنوات، وكان الافضل ان يتم الاغلاق من البداية.

الحكومة عليها نوع من المسئولية الادبية.. وليست مسئولية قانونية.

الأمر الثانى أننى لايجب ان «اجرجر» الأولاد فى ظل معاناة اولياء الأمور، ولكنى اريد ان اتوصل الى وضع قانونى لايستمر.

فوجدت ان خير توفيق.. هو ان اسمح لهم كشعبة خاصة تشرف الاكاديمية على مواصلة دراستهم.

هذا حل.. سياسى.. انسانى.. لايخالف القانون، لاننى لم اعترف بهم قانونا، والكيان القانونى انتهى.. والمنشأة التعليمية اغلقت فأنا لم أخالف القانون بهذا الحل، وعندما سيحصلون على شهادة.. لن يحصلوا عليها منى.. وانما من الخارج.. ومن حق اى مواطن ان يحصل على شهادة من الخارج.

وهذه الشهادة لن اعادلها فى مصر لأن احكام القضاء الادارى فى مصر استقرت متواترة، انه عندما تقدم شهادات للمعادلة.. لاينظر فيها حتى من حيث الشكل اذا كانت صادرة عن منشأة غير مرخص بها قانونا.



ونحن لدينا ٥٧ معهدا خاصا.. تم معادلة شهادات ثلاثة معاهد، و٥٤ معهدا وافقت على ان يعملوا فى مصر.. ولم أعادل بعد شهاداتهم، وعندما يتقدم احد من هذه المعاهد بطلب معادلة الشهادات فقد اعادل وقد ارفض حسب مستوى الدراسة ومدى الاطمئنان لهم.

ولكن عندما يطلب احد المعاهد التى فرضت نفسها بالقوة، معادلة الشهادات التى يصدرها اقول اننى لا انظر الى معادلة شهادة من مؤسسة لم تحصل على ترخيص، ولا مجال للتراجع عندما يتعلق الأمر بمبادىء الدستور.. واحكام القانون.

ليس صحيحا

☐ **الجمهورية.. ولكن المجلس الأعلى للجامعات، وكنت عضوا فيه فترة رئاستك لجامعة القاهرة.. وافق على معادلة شهادات فرع جامعة سيتى وكان فى مقدورك الاعتراض.. ولكنك لم تعترض؟!**

●● الوزير.. هذه المزاعم لا اساس لها من الصحة. لقد عادلنا ثلاث شهادات على وجه التحديد، صادرة عما يسمى «بسيتى يونيفرستى» احداها عام ٨٩، والثانية عام ٩٢ والثالثة عام ٩٧، والاخيرة التى نشر عنها فى الصحف وصاحبها اسمه احمد عزت بحيرى.. وهو ابن سفير مصرى سابق فى اكوادور.. ودرس بها ٣ سنوات بالمراسلة مع سيتى يونيفرستى، وانا لست ضد ان يدرس الناس بالمراسلة، ولكن عندما يتحول الامر الى تنظيم مؤسسى للدراسة عن بعد دون ترخيص.. اقول له.. قف!

لقد سألت عن هذا التلميذ.. فوجدت انه تم بالفعل معادلة شهادته التى حصل عليها من الخارج ولم نعادل اى شهادة صادرة عن فرع سيتى يونيفرستى بالقاهرة.

وبالمناسبة.. لقد صدر قرار من المجلس الأعلى للجامعات. بأن المعادلة لن تكون الا حالة بحالة.. اجنبية او عربية او من اى مكان.

☐ **الجمهورية.. ما مدى صحة ما قيل عن موافقة الوزارة على هذين الفرعين قبل توليك لها؟**

●● الوزير.. لم يحدث ان وافقت الوزارة فى اى لحظة على هذين الفرعين، ولاتوجد فى ملفات الوزارة فى اى وقت ورقة تثبت ذلك.. بل العكس، اصدرت الوزارة اكثر من تحذير من فروع هذه الجامعات الاجنبية، قبل ان اصبح وزيرا وانا هنا اواصل نفس المهمة.

☐ **الجمهورية.. ماحدث مع فروع الجامعات الاجنبية، يذكرنا بما حدث مع شركات توظيف الأموال.. تركتها الحكومة تجمع اموال الناس ثم قررت اغلاقها هل هناك تشابه؟**

●● الوزير.. هذه القضية كان يمكن ان تتحول اذا تركناها عاما أخر.. الى كارثة مثل كارثة توظيف الأموال، صحيح ان الاجراء الذى اتخذته كان يجب ان يصدر منذ بداية وقوع المخالفة.. لكن صحيح ايضا اننا عندما نتخذه اليوم وليس غدا فقد تجنبنا تفاقمه.. واوقفنا ضررا كان يمكن ان يستفحل.

وانا اقصد بالضرر المصلحة العامة.. لاننا فى مسائل التعليم لايمكن ان نترك الناس يتصرفون وفق اهوائهم فهل تعقل ان من يريد ان يفتح «كشك» لبيع السجائر نلزمه بأن يحصل على ترخيص ونترك من يريد ان يفتح منشأة تعليمية.. يعمل دون ترخيص.

أعترف بهذا.. ولكن

☐ **الجمهورية.. هذه المنشآت التعليمية لم تعمل فى الخفاء.. وانما علانية وتحت سمع وبصر الجميع؟!**

●● الوزير.. السؤال مشروع وانا لا اختلف معكم فى هذا.

لقد اعترفت.. وكان اعترافى ان هناك سلبية.. وخطأ، نعم هناك خطأ وقعنا فيها.. لايمكن ان اتجاهل هذا. وكان هذا احد الاسباب التى دفعتنى لان اضع فى اعتبارى ان هناك مسئولية ادبية على الحكومة.

وان احد مظاهر ان اتحمل هذه المسئولية ان اسمح لهؤلاء الطلاب بالاستمرار، لكن لو ان هذه المنشأة افتتحت منذ ايام.. ثم اغلقتها فى اليوم التالى، لما كان لدى احساس بالذنب امام احد.

كان يخامرنى احساس بالمسئولية تجاه هؤلاء التلاميذ، لاننا تركناهم بعض الوقت، فحاولت ان اعالج هذه المسئولية.. بتقليل الضرر عليهم، وقارنت بين الضررين.. فهناك ضرر ان يواصلوا دراستهم وضرر أخر ينتج عن توقفهم عن الدراسة قارنت بين الضررين، فاتضح لى ان ضرر مواصلة الدراسة اهون.

والدولة عندما اكتشفت تلاعب شركات توظيف الاموال.. شعرت انها تتحمل جانبا من المسئولية الادبية، ولذلك تدخلت وكلفت المدعى الاشتراكى بالتدخل.. واعادت اموال المواطنين قدر استطاعتها. وكان بامكانها ان ترفع يدها عن المشكلة لانها لم تدفع الناس للتعامل مع شركات توظيف الاموال لكنها تدخلت لانها شعرت ان عليها مسئولية، تجعلها تساهم فى تقليل الاضرار عن المواطنين الذين انخدعوا باعلانات شركات توظيف الاموال.

نحن ايضا نحاول ان نساهم فى تحمل المسئولية، لانقاذ مصالح أولياء أمور وطلاب غرر بهم.. لدخول معاهد غير معترف بها قانونا وقد كنت اقدر بشعور الأب موقف أولياء الأمور، مع أننى لا ابرئهم نهائيا من المسئولية.. لأن من واجب ولى الأمر ان يتحرى ويدقق ويطمئن قبل ان يدخل ابنه احد هذه المعاهد، ولا ينخدع بأى اعلان.

اما اذا كان يعلم مسبقا ان هذه المعاهد ليست على المستوى المطلوب، ثم يوافق على ان يدخلها ابنه لانه لم يحصل على مجموع مناسب، فعليه ان يتحمل المسئولية.

ورغم كل الاحتمالات.. الا اننى كنت مهموما بتوفيق اوضاع الطلاب، واستمرارهم بالدراسة.. بقدر اهتمامى الشديد والاساسى بأعمال احكام القانون.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١١/١٩٩٧

هذه سياسة دولة

□ الجمهورية.. الم يحن الوقت بعد لوضع استراتيجية شاملة للتعليم.. لاتتغير بتغير الوزراء؟

●● الوزير.. هذه قضية تحتاج الى توضيح، لانه كلما صدر قرار يقال ان هذه سياسة وزير، المسألة ليست هكذا. التعليم ليس سياسة وزير، وكل شئون الدولة ليست سياسة وزير.. وانما سياسة حكومة.. سياسة دولة تمثلها حكومة.

هل مفيد شهاب اصدر هذا القرار وفق «مزاجه» الخاص، لا.. انه ينفذ تعليمات وتوجيهات مجلس الوزراء.. بضرورة اغلاق كل عشوائيات فى مجال التعليم.

فانا لم أبدأ سياسة جديدة.. انا وزير تنفيذى انفذ القانون.. الموظف العام.. رقم (١) فى التعليم العالى.. مهمتى تنفيذ سياسة الدولة، والمنوط بى كوزير للتعليم العالى ان انفذ سياسة التعليم.. واتابع تنفيذها وليس لى سياسة خاصة بى.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٧

هذا جدول أعمالى للفترة القادمة

▫ مراجعة أوضاع المعاهد الحكومية خلال ٣ شهور

▫ إعادة تشكيل اللجان العلمية بالجامعات فى فبراير ٩٨

▫ المجانية فى الدراسات العليا لـ ٢٥٪ فقط من المتقدمين

▫ التوفيق بين الكم والكيف فى الجامعات والمعاهد

حدد الدكتور مفيد شهاب لـ (الجمهورية الأسبوعى) جدول أعمال الوزارة خلال الفترة القادمة.. قال:

هناك قضية تشغل بالى بشدة هذه الأيام. وهى قضية المعاهد الخاصة الحكومية.. وكليات التربية النوعية.. وأنا مهموم جداً بها، وطلبت حصر هذه الكليات.. فلا هى جامعات ولا معاهد خاصة.. ومستواها العلمى ضعيف ونريد أن نفكر لها فى حل. وأصدر قراراً بعد دراسة شهرين أو ثلاثة لإصلاحها.

هناك أيضاً الشهادات الأجنبية.. وندرس نظاما لقبول الحاصلين عليها.

● وهناك مشاكل خاصة بتشكيل اللجان العلمية بالجامعات.. فقد ثبت أن هناك بعض المشاكل فى تشكيل هذه اللجان.. وسيعاد تشكيلها فى فبراير القادم.

● وهناك قضية مطروحة حول عدم استمرار المجانية، للدراسات العليا، لانه تنتج عنها وجود كم هائل من الطلبة لاتسمح قدراتهم بالدراسة وسنسمح لـ ٢٥٪ من هذه الاعداد بالدراسة المجانية وهؤلاء هم الذين تسمح قدراتهم بذلك.. أما الباقى فعليه أن يتحمل تكاليف دراسته.

● وهناك قضية التوفيق بين الكم والكيف فى الدراسة بالجامعات والمعاهد العليا، فالتوسع فى التعليم العالى أمر مرغوب فيه.. ولكن يجب ألا يتم على حساب المستوى العلمى.. وهى معادلة قد تبدو صعبة.. ولكنها محل دراسة..

تؤرقنى أيضاً فكرة احترام القانون، وغرسها بين طلبتنا.. حتى نغرس فيهم منذ بداية الدراسة تقديس القانون.. فهذا مدخلنا كشعب إلى أى تغيير نحو الأفضل.



المصدر : صبـاح الخيـر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ /١١/ ١٩٩٧

● اللــى اختشــوا ماتــوا ●





المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● أستاذ بجامعة السويس يسرق ١١ كتابا ومازال فى منصبه !!

● عميد كلية الاعلام الأسبق : اكتشفت سرقة كتابى بالصدفة !!

● سرقوه فأصيب بالشلل وآخر سرقوه بعد وفاته !!

● بعد ٢٠ سنة فى المحاكم الأستاذ الحرامى طلع معاش !!

● سرق الكتاب وكتب مقدمة عن الشرف والضمير !!

● الكتب الاجتماعية والانسانية أسهل فى السرقة !!

● مطلوب قانون أكثر ردعا !!

أخطر ما فى موضوعنا أن حرامى الكتب يصبح دكتوراً ويتربع على كرسى الأستاذية فى الجامعة ، وربما يتولى واحداً من المناصب العامة ، أما إذا أكتشف أمره فلاعقوبة حاسمة !! والسرقات العلمية لكتب بأكملها تجاوزت الحالات الفردية ، وأصبحت مشكلة تواجه الكثيرين ممن يتعرضون للسطو ، بل وامتدت من الباحثين إلى الأساتذة الكبار !!

وقد فجر القضية النائب البدرى فرغلى فى يونيو من العام الماضى ، عندما تقدم بطلب إحاطة إلى وزير التعليم للنظر فى موضوع خطير وهو سرقة الكتب العلمية فى الجامعات المصرية ! اكتشف النائب أن أحد الأساتذة بجامعة قناة السويس طبع ١١ كتاباً ومؤلفاً مسروقة ، ولم يضف إليها سوى الغلاف الذى يحمل اسمه ، وأصر على أن يشترى الطلبة كلهم هذه الكتب وإلا تعرضوا للرسوب .

وأكد د . حسين كامل بهاءالدين صحة ما جاء فى طلب الإحاطة ، وأشار إلى عزل مدرس بتربية العريش لقيامه بنقل فصل من كتاب « الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز » ، ولكن الأستاذ الذى كشفه البدرى فرغلى لم يتعرض للعقاب حتى الآن ، ومازال يُدرس فى الجامعة !!

● بارون التزييف

وقضية السرقات العلمية عموماً ليست جديدة ، ولكن الجديد والخطير هو سرقة كتب بأكملها لأساتذة معروفين وإعادة طبعها بأسماء أخرى .

ويعد « محمد الصيرفى » الأستاذ المساعد بتجارة قناة السويس أحد بارونات التزييف فى حقل السرقات العلمية ، حيث قام بسرقة ١١ مؤلفاً ثبت تورطه فى ٧ مؤلفات منها بالفعل وجارى التأكد من تزييفه للمؤلفات الباقية .

ويروى الدكتور « طاهر مرسى عطية » رئيس قسم الإدارة بالكلية نفسها القصة من بدايتها فيقول : « بدأ الموضوع عندما تلقيت شكوى من الدكتور مختار التهامى عميد كلية الإعلام الأسبق تفيد بأن د . محمد الصيرفى قد قام بتصوير كتابه « الرأى العام والحرب النفسية » ، وأصدره باسمه تحت عنوان « رأى عام وعلاقات عامة » ، وأن التصوير كان تصويراً فوتوغرافياً كاملاً من الغلاف للغلاف ، كذلك تلقيت شكوى من نجل المرحوم الدكتور يوسف مرزوق بأن د . محمد الصيرفى قام بتصوير كتاب والده « مدخل إلى علم الاتصال » وأعاد إصداره تحت عنوان « نظرية الاتصالات » .

وتلقيت أيضاً شكوى من الدكتور أحمد سيد مصطفى أستاذ إدارة الأعمال بتجارة بنها تفيد أن نفس الدكتور قام بنقل أجزاء كاملة من كتبه وأصدرها بدون إذن منه !!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٦/١١/١٩٩٧

قمت بفحص كتب د . الصيرفى وعددها ١١ كتاباً فوجدت أن جميع كتب سيادته بغير استثناء منقولة حرفياً من كتب أخرى !!

فأرسلت خطاباً إلى عميد الكلية يفيد بهذه الوقائع ، وطالبت بالآتى :

إصدار قرار بوقف د . الصيرفى عن التدريس وإحالته إلى مجلس تأديب .

وتكوين لجنة من أساتذة القسم بفحص كافة الكتب التى أصدرها المذكور مرة ثانية .

ولكن حدث تباطؤ فى اتخاذ اللازم ، فأرسلت إلى رئيس جامعة قناة السويس د . أحمد دويدار الذى قام بتحويل د . الصيرفى إلى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لارتكابه المخالفات الآتية :

(أ) ممارسته لأعمال وأنشطة خارج الجامعة دون الحصول على الإذن أو الترخيص الذى يتطلبه قانون تنظيم الجامعات ـ للعلم د . الصيرفى يملك معهداً خاصاً للتجارة والكمبيوتر بالسويس .

(ب) تعديه على حقوق الملكية للمؤلفين على مصنفاتهم العلمية عن طريق النقل الحرفى لهذه المؤلفات إلى كتب أصدرها باسمه ونسبها إلى نفسه خلافاً للحقيقة .

وفى فبراير الماضى أصدر د . أحمد دويدار رئيس الجامعة قراراً بمنع الدكتور الصيرفى من تدريس الكتب والمصنفات التى أصدرها سواء فى مرحلة البكالوريوس أو فى مرحلة الدراسات العليا ، وذلك منعاً مؤقتاً إلى أن يفصل فى الموضوع أمام مجلس التأديب المختص ، وتم وقف الدكتور اللص ثلاثة أشهر كاملة ، وأحيل د . دويدار رئيس الجامعة للمعاش ، وعاد الدكتور المذكور بعد الوقف المؤقت لعدم عقد مجلس التأديب المختص حتى الآن وزاول عمله وفقاً لقانون الجامعات وكأنه لم يرتكب شيئاً !!

عادل يوسف مرزوق ـ مصور تليفزيون ـ وأحد ضحايا الدكتور اللص يقول : اكتشفت سرقة الكتاب الأصلى لوالدى « مدخل إلى علم الاتصال » فى أكتوبر ٩٦ ، ورفعت دعوى قضائية ضد المؤلف المزور ، واستطعت أن أثبت أحقية والدى للكتاب ، وتأجل الحكم أكثر من مرة نظراً لتهرب الدكتور المزور لأنه لا يملك أية دفاعات وادعى مرة عدم معرفته بالكتاب ، وأنه يدرس هذه المادة رغم أن الشهود أكدوا أنه يقوم بتدريس هذا الكتاب منذ عام (٩١ حتى ٩٥) ويبيع النسخة بثلاثين جنيهاً ، والمشكلة أن هذا الدكتور الذى يفتقد لأية أمانة علمية قد قام بنقل الكتاب حرفياً دون أى تغيير ودون أدنى اعتبار لمؤلف الكتاب الأصلى .

وبنفس الطريقة قام الدكتور المزور بسرقة كتاب د . مختار التهامى عميد كلية الإعلام الأسبق (الرأى العام والحرب النفسية) ، ويقول د . مختار : لقد اكتشفت الواقعة بالصدفة ، حيث إن كتابى موجود بالأسواق منذ عام ١٩٦٧ وتمت طباعته خمس مرات ، وفى شهر أبريل الماضى فوجئت بالدكتور المحترم يسرق الكتاب كله فيما عدا المقدمة ويطرحه للبيع باسم « علاقات عامة ورأى عام » ، وقام بتدريسه لطلاب الدراسات العليا بجامعة قناة السويس .

ورفعت دعوى قضائية عليه بالسويس ـ مقر إقامته ـ والدعوى مؤجلة حيث قضت محكمة جنح السويس الأسبوع الماضى بندب خبير لبيان ما إذا كان المتهم هو الذى حرر الكتاب وطرحه للبيع من عدمه .

آخر معلومة أبلغنى بها دكتور طاهر مرسى هى اكتشاف سرقة كتاب « مناهج البحث العلمى » الخاص بالدكتور الصيرفى أيضاً من الدكتور أحمد بدر بالنص ، وتبين تصويره أيضاً لكتاب د . عبدالله عويس بتجارة حلوان والمعنون باسم « الرياضة المالية » .

● الأصل والصورة

وليس هذا الدكتور هو الوحيد فى مجال سرقة الكتب ، ولكن هناك كثيرين ولعلنا لا ننسى منذ ٣ سنوات واقعة « د . توفيق الطويل » الذى توفى نتيجة شلل أصابه عندما علم بسرقة كتابه عن الفلسفة ، وحصول المؤلف المزور بالكتاب نفسه على جائزة الدولة التشجيعية فى الفلسفة ، والذى برر الأمر ـ بسذاجة ـ بأن المسئولية تقع على صاحب المطبعة الذى طبع كتاب د . الطويل بدلاً من كتابه هو !!

والغريب أن لصوص السرقات العلمية ينتشرون فى كل التخصصات ، فالدكتور حسين الشاعر الأستاذ بمركز بحوث الصحراء يقول : ألفت كتاباً مشتركاً مع د . حمدى قنديل بعنوان : (المراعى الطبيعية) ونشرت له ملخصاً فى السجل العلمى لندوة مركز البحوث الزراعية ، وفوجئت بأستاذين جامعيين يسطوان على الكتاب بالنقل الحرفى دون ذكر أسماء المؤلفين الأصليين ، ودون تصريح

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مباشر ، فأقمنا دعوى ضدها وننتظر كلمة القضاء العادل !! رغم أن ذلك لن يعوضنا شيئاً عن الآثار السلبية التي لحقت بنا .

ويستكمل د . سعد الزيني الأستاذ بجامعة عين شمس المأساة قائلاً : ألفت بحثاً كاملاً عن تغذية الدواجن ويعد الأول من نوعه في العالم العربي ، وأخبرني بعض زملائي بأن البحث تم نقله بالكامل في كتاب لأستاذ جامعي .. ورفعت قضية ، ولكن متى سيصدر الحكم ، وماالذي يعوض الإنسان عن جهوده ، لا أدري ، وأتعجب لوجود السرقات العلمية بين رجال العلم أنفسهم وبين من يفترض أنهم قدوة لطلاب الجامعات والنشء .. وللعلم كتابي المسروق يباع بمبلغ ٥٤ جنيهاً ، وهذا الاستيلاء يمثل مصادرة لترشيحي للحصول على الجوائز التقديرية مثلاً .

● الجريمة والعقاب

وهنا يثار تساؤل مهم : هل السرقة العلمية جريمة بلا عقاب ؟! في عام ٩٥ كان عدد قضايا السرقات العلمية ما بين رسائل ماجستير ودكتوراة يتعدى السبعين قضية !! ولم يفصل فيها بعد !! حيث إن هذه النوعية من القضايا تأخذ وقتاً طويلاً ، وكما يقول الدكتور إبراهيم درويش أستاذ السياسة : قمت بتأليف كتاب بعنوان الإدارة العامة في النظرية والتطبيق بلغ عدد صفحاته ٧٠٠ صفحة ، ولكني فوجئت ـ وكان ذلك عام ١٩٧٧ ـ بزميل لي بنفس القسم يسرق الكتاب بالتعاون مع مدير عام بالجهاز المركزي للإدارة وطبعاه باسمهما ، فرفعت قضية ، وظلت القضية عشرين عاماً ، والعام الماضي فقط صدر الحكم بإدانة الزميل الذي أصبح أستاذاً كبيراً على المعاش ، وأنا لم أفعل شيئاً سوى الابتسام والرضا النفسي الذي لحق بي !!

ولكن أطرف سرقة علمية هي التي تعرض لها حديثاً الدكتور فاروق أبو زيد عميد كلية الإعلام الذي يقول : فوجئت بالدكتور « أ . ح » قد نقل بالحرف الواحد كتابي « أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية » ، فرفعت قضية على المؤلف وعلى الناشر معاً .. ورغم أن القانون حياله طويلة إلا أنه الطريق الوحيد للحصول على حقك ، أما الجزء المتعلق بالدكتور السارق فلا أستطيع أن أقول سوى أنه فقير ثقافياً وعلمياً وليس عنده أي ضمير يحكمه .

الطريف أن الدكتور المحتال كتب في مقدمة كتابه المسروق والمعنون بنفس الاسم تقريباً :

« إلى أبنائي الأحباء .. هذا نتاج «عرق» سنين ، إلى الشباب مرجعاً يتحدث بالتاريخ ليتق كل منا الله في نفسه » !

ويعلق الدكتور فاروق أبو زيد على الإهداء الذي ينافي حقيقة مؤلفه تماماً : « ربما يكون سرق الإهداء من أحد آخر) !

هل هناك أسباب تشجع على انتشار السرقات العلمية ؟! سؤال وجهته للباحث الاجتماعي محمد حسام الدين .

فقال : في البداية أحب أن أشير إلى أن هذه السرقات تكون أسهل بكثير في الدراسات الاجتماعية والإنسانية عنها في الدراسات والبحوث العملية ، لذلك سرعان ما يتم اكتشاف أي عمل مسروق في الدراسات العملية التي تعتمد على التجربة والمشاهدة .

ويضيف جمال عبدالعظيم المدرس المساعد بكلية الإعلام بعدين جديدين هما : ارتباط هذه الظاهرة بمسألة الأخلاقيات التي لا ينبغي لأستاذ الجامعة أن ينتهكها ويعتدي عليها فمن المفترض أنه يمثل النموذج والقدوة الحسنة .

د . أحمد المجذوب أستاذ الاجتماع الجنائي يصنف السرقات العلمية على أنها من الجرائم الخفية مثل الرشوة والتزوير والزواج السري ، وهذه النوعية من الجرائم لا يمكن الوصول إلى إحصاء دقيق بشأنها ، إذ أنها لا تكتشف إلا بالمصادفة ، ويرى د . أحمد أنه يجب مجازاة السارق على الفور ، ولكن للأسف هذا لا يحدث فرئيس إحدى الأكاديميات المتخصصة سرق كتاباً ونسبه إلى نفسه ، ولما اكتشف الأمر عوقب بعض الوقت ، ولكن ما لبث أن أعيد إلى الأكاديمية مرة أخرى ، ربما يكون العوز المادي للأستاذ الجامعي هو الذي يصرف ذهنه إلى سرقة الكتب أو طمعاً في ترقية أو تحسين وضعه الاجتماعي .

أما د . خليل صابات أستاذ الإعلام والذي تخرج على يديه آلاف الطلاب فيقول : تعرضت لسرقة كتاب لي ، ولكني لم أفعل شيئاً ، فالسارق ليس لديه أخلاق ، فقد قمت بتأليف كتاب وتعبت فيه ، إذن فليس لغيري الحق أن يستفيد منه دون الرجوع إليّ ، وللأسف الآن يسرقون الكتاب بأكمله و التبرير موجود وهو تحقيق الربح الكبير خاصة أن معظم من يقومون بالسرقة ليس لديهم



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/١١/١٩٩٧

القدرة على تأليف كتاب جيد .. والمسئولية هنا تقع على الجامعة بالكامل ، وأنا لو مكانها لطلبت من هذا الشخص الفاسد أن يستقيل على الفور ، فزمان لم يحدث مثل هذا ، فكان أستاذ الجامعة معتزاً بأستاذيته ولا يسمح لنفسه بالسطو على تعب غيره .. هناك أمانة أخلاق !!

● القانون

الدكتور شعبان خليفة أستاذ النشر بآداب القاهرة ورئيس قسم التوثيق والمعلومات يضع رؤية شاملة للموضوع قائلاً :

مصطلح النشر يقصد به جعل الشيء معروفاً وتوصيل الرسالة الفكرية التي يبدعها المؤلف إلى الجمهور ، ولكل مؤلف نوعان من الحقوق !! حقوق أدبية وحقوق مالية .

والقانون المعمول به لحماية حقوق المؤلفين من السرقة هو القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، والمسمى قانون حماية حقوق المؤلف ، والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ، وعندما يكون الكتاب المسروق منشوراً مطبوعاً فإن إثبات السرقة يكون سهلاً ، ومن السهل على القاضي مقارنة النصين ويكون تاريخ النشر هنا قرينة أكيدة على المنتحل .

وهذا الانتحال يعد إهداراً للحقوق الأدبية للمؤلف ولا سبيل أمامه سوى اللجوء للقضاء .

ولكن إذا لجأ المتضرر إلى القضاء المدني فإنه لا يقر عقوبة ، فالذي يقر عقوبة هو القضاء الجنائي .

ـ كما يؤكد لنا د. محمد عصفور .. أستاذ القانون الجنائي ـ والعقوبة تتراوح من شهر إلى ثلاث سنوات .. وهناك عقوبات على السارق داخل الجامعة وخارجها ، ولكن المشكلة أن تحقيق هذه القضايا صعب جداً ، ويتخذ وقتاً طويلاً .. وفي النطاق الجامعي هناك مجالس التأديب ، ويمكن أن تصل العقوبة فيها إلى العزل ولكن المجاملات فيها كثيرة فتبدأ باللوم ثم الإنذار وأخيراً العزل والعقوبة لا تقرر ـ حسب قانون تنظيم الجامعات ـ إلا بعد اجتماع مجلس تأديب يضم نائب رئيس الجامعة وأستاذاً متخصصاً وعضواً من مجلس الدولة .

أما خارج الجامعة فيحاكم السارق طبقاً لقانون حماية المؤلف الذي يعاقب إما بالحبس أو غرامة لا تقل عن ٥ آلاف جنيه .

ولكن للأسف معظم هذه القواعد لا تنفذ وتهدر حقوق أصحاب المؤلفات الأصليين ويبقى المزيفون .

وأخيراً .. أنهي تحقيقي بكلمة للراحل محمود شاكر محقق التراث الشهير الذي قال : «هذه الظاهرة ليست جديدة ، ولكن الجديد هو وقاحة لصوص هذا الزمن ، لصوص الماضي كانوا يسرقون فكرة ويعيدون كتابتها ، أما لصوص اليوم فيأخذون كتاباً كاملاً ، والقضية كلها تعود إلى انحدار الأخلاق ، وهذا قمة الظلم للعلم» .. ولأصحابه ؟

تحقيق :

زين إبراهيم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/ ١١/ ١٩٩٧

مجالس الآباء .. سد خانة؟!

الاجتماعات بالصدفة.. والمحاضر على بياض!!

أولياء الأمور يرفضون المشاركة ومديرو المدارس يتهمون الآباء بالتقصير

» هل تحولت مجالس الآباء الى سد خانة؟! او مجرد «ختم» يحمله المدير ليمرر مايريد من قرارات واعتمادات؟! وهل يستطيع رئيس المجلس «المدير» تقليص الدور الفعلى لهذه المجالس، لتصبح مشاركتها هامشية ولاتتعدى اصلاح المقاعد وصيانة «الحنفيات» واحضار الطباشير بعد أن توقف الدعم من الوزارة؟! ولماذا يعزف الآباء عن المشاركة فى انتخابات هذه المجالس؟ «

أولياء الأمور ارجعوا عزوفهم عن المشاركة الى استغلال بعض المديرين لهم واجبارهم على التبرعات.. وقالوا -رافضين ذكر اسمائهم- ان هذه المجالس ليست لها سياسات وخطط واضحة، وتجتمع بالمصادفة عندما يريد «المدير» وتكون محاضر الجلسات جاهزة ومعدة سلفا.. وان هذه المجالس ليس لها نشاط يذكر بالقرى والمحافظات النائية ومعظم أولياء الأمور لم يسمعوا عنها!!

نفى المديرون ان تكون مهمة مجالس الاباء مقصورة على جمع التبرعات.. قالوا: انهم شركاء اصليون في وضع المناهج واختيار الأنشطة، وتحليل نتائج الامتحانات واثراء المنظومة التعليمية!!

أكدوا ان الاباء مقصرون في حق الابناء.. وان نسبة كبيرة لاتعرف مدارس اولادهم ولا اسماء مدرسيهم.. وان عزوفهم عن المشاركة مرجعه الى كثرة الاعباء والمشاغل اليومية او لجهلهم بالدور المهم الذى يؤديه مجلس الاباء.

«الجمهورية» طرحت القضية.. على الآباء والمديرين ومسئولي التعليم بهدف التعرف على مناطق الخلل ومعالجتها، والنهوض بهذه المجالس وتعظيم دورها لتقوم بالدور المطلوب.

تحقيق: شعلان عبد الصادق

قنوات شرعية

قال محمد رجب شرابى وكيل اول وزارة التربية والتعليم لشئون التعليم العام: نشأت فكرة مجالس الآباء منذ الخمسينيات بعد ان زاد عدد المدارس وباتت الحاجة ملحة لمشاركة اولياء الأمور بفعالية وايجابية للادارات التعليمية في تسيير دفة المنظومة التعليمية والارتقاء بها.. و«تطوع» القادرون منهم ماديا للمشاركة في بعض الاصلاحات والاحتياجات الخارجة عن الاعتمادات التى تحددها الوزارة..

اشار الى ان اقتصار دور مجالس الآباء على التبرعات والموافقة على اجراء الاصلاحات والترميمات وزيادة رسوم مجموعات التقوية هو خروج عن النشاط الاساسى الموكول لها.. وخروج عن اطار الفكرة التى نشأت من اجلها.

أكد ان مجالس الآباء والمعلمين هى القنوات الشرعية للاتصال بين اطراف المنظومة التعليمية من مدارس ومنازل وادارات. وهى عبارة عن «مجالس شعب مصغرة» لهم كل الحق في مناقشة السلبيات والمشكلات بالمدارس والتى ينقلها لهم الأبناء، وعليهم المشاركة في ايجاد الحلول بالتعاون مع الادارات فهم ليسوا «اضدادا» ولا متصيدى اخطاء.. الجميع يعمل للوصول الى الكمال..

وقال: ان مجالس الآباء بالدول المتقدمة هى النبض الحقيقى للمدارس.. تشارك في وضع المناهج، وتحليل النتائج ومعرفة تعثر الطلاب في بعض المواد، وتقويم السلوك والاعوجاج بالتعاون مع الاخصائيين الاجتماعيين ومكافحة الدروس الخصوصية، وتنظيم مجموعات التقوية.. وتقييم المدارس والمدرسين ورفع تقارير بكل السلبيات الى المسئولين مع اقتراح الحلول وطرق التنفيذ!!

القانون لايمنع التبرعات

.. احتج طه غندور نائب مجلس الآباء بالشرابية والزاوية.. ومدير عام بمركز المعلومات بمكتب رئاسة الوزراء ان تكون مهمة مجالس الآباء جمع التبرعات واجراء الاصلاحات والصيانة.. قال: ان المهمة أعم واشمل من ذلك بكثير.. فهم شركاء في معاونة المدارس لتكون وبحق مراكز اشعاع «وطاقات نور» لأبناء الحى.. وتنظيم المؤتمرات والندوات لحث الجميع على المشاركة في افعال الخير، فعن طريق مجلس الآباء تم اشهار «جمعية رعاية الطلاب».. و«مشروع كفالة التلميذ اليتيم».

وقال: ان جمع التبرعات من القادرين ليس عيبا.. وغير مخالف للقانون.. لأن انفاق هذه التبرعات يتم في اعمال جليلة يعود نفعها على الجميع.. مثل تسديد رسوم غير القادرين.. واعانة المعاقين.. ودعم الانشطة الفنية والموسيقية وجماعات الصحافة.. اشار انه تم الاتفاق على انشاء صالتين للالعاب الرياضية بمدرستى الشهيد الصباح والسادات بالزاوية.. عن طريق مجالس الآباء والمجالس المحلية. ويتم تنظيم ندوات لحماية التلاميذ من التطرف والادمان، واقامة المعسكرات الرياضية بالأندية الكبرى ودخول التليفونات للمدارس بالجهود الذاتية للآباء وليس عن طريق الاجبار او الضغط كما يتصور البعض.

صورة مضيئة

ويؤكد أحمد شفيق رشوان موجه اول الصحافة بادارة الشرابية والزاوية ان لمجالس الاباء والمعلمين دورا هاما في تشجيع المتفوقين علميا وثقافيا وفنيا.. الى جانب دعم الأنشطة ومراكز تنمية القدرات حتى تفتح أبوابها للتلاميذ طوال العام.

وقال: عن طريق مجلس الآباء تم الحاق تلاميذ مدرسة الزاوية الفنية المتقدمة بالكليات الفنية بجامعة حلوان بعد تمكنهم من الحصول على موافقة وزير التعليم ورئيس الجامعة..

وتم لأول مرة هذا العام قبول طلاب المدرسة بشعبتى الملابس الجاهزة والنسيج.. وحاليا يتم دراسة كيفية الحاق الطلاب بالفرقة الثانية بالجامعة مباشرة.. الى جانب تشكيل لجنة بالمدارس.. فهل يستطيع احد ان يقلل من هذا الدور او يسفه هذه الجهود او ينكر هذه الصور المضيئة.

شروط وضوابط

وطالب باهر السيد مدير عام ادارة المرج، ونقيب معلمى المرج ومدينة السلام بان يكون اعضاء مجلس الآباء على مستوى ثقافى وعلمى وتربوى، وان يكون عضو المجلس له رؤية سياسية واجتماعية ويعى كل مايدور حوله، لأنه لايقل أهمية عن اعضاء المجالس الشعبية والمحلية..

ولان فلسفة مجلس الآباء تقوم على المشاركة.. فالأب «قانونا» شريك في العملية التعليمية ولابد ان يكون على مستوى باقى الشركاء.. واقترح ان يكون التقديم لانتخابات مجالس الآباء بشروط وضوابط وشهادة لاثبات حسن السير والسلوك وفيش وتشبيه ويفضل من يعملون في حقل التعليم والاعلام والسياسة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

وقال: اذا كانت مجالس الآباء محدودة وباهتة الادوار فالمسئولية اولا واخيرا على الاباء انفسهم الذين عزفوا عن المشاركة وتركوا الفرصة لغير المؤهلين والغريب ان الكثير من الآباء لايعرفون مدارس أولادهم، ولا اسماء المدرسين والنظار.. واصيبوا بحالة لا مبالاة وعدم المشاركة بحجة انشغالهم في العمل والمشكلات الاقتصادية.

نقل الخبرات

أكدت سوزان حجازى مدير عام مصر الجديدة التعليمية ان مجلس الآباء قوى ونشط. ومقسم الى لجان لتقسيم المهام والادوار.. اللجنة العلمية تهتم بجلب اساتذة جامعة عين شمس لاعطاء محاضرات جماعية للطلاب باللجان، وقام مجلس الآباء بتكريم ٧٠ استاذا جامعيا شاركوا في المحاضرات هذا العام.

قالت: اما اللجنة الاجتماعية فتهتم بتنظيم رحلات ومعسكرات وتبادل زيارات مع الادارات بالمحافظات للاحتكاك والاستفادة بخبرات الغير.. واللجنة الصحية تشرف على عمليات التغذية وعقد المؤتمرات الصحية والوجبة الصحية للتلاميذ.. ولجان للاصلاح تضم مهندسين استشاريين على اعلى مستوى لاصلاح أى تلفيات بالمدارس.. فمجالس الآباء عندما تجد القيادة النشطة التى تريد ان تعمل.. فلا تتأخر لأن الاهتمام أولاً وأخيراً من صالح الأبناء.

حبات المنظومة

ويقول عبدالسيد احمد ابراهيم كشك مدير عام ادارة الساحل التعليمية: لدينا ١٦ مليون تلميذ وتلميذة بالمراحل المختلفة.. موزعون على جميع المحافظات.. وهؤلاء الابناء امانة في اعناقنا جميعا.. اباء ومدرسين ومسئولين.. فليس هناك عملية تعليمية بل هى منظومة تعليمية لأن «العملية» مشرطاً وجراحاً وراحا أما «المنظومة» فهى نتاج صانع وفنان.. وهذه المنظومة تتطلب جهود الجميع.. والا فشلت المنظومة وانفرط عقدها. وأكد.. ان الآباء ومجالسهم اهم حبات المنظومة على الاطلاق لانهم يقترحون السياسيات ويساهمون في خلق الأنشطة وحل المشكلات وتنظيم الرحلات الى المناطق الاثرية والسياحية بهدف التعليم.. وهذا الدور لايستطيع ان يقوم به المدرس وحده.. ومن هنا نشعر بعظيم دور مجالس الآباء.

حق الفيتو

ونفى محمود طنطاوى نائب رئيس مجلس الاباء بالساحل مايتردد بأن المجالس «سد خانة» وختم يحمله «المدير» ليمرر به مايريد.. لأن القانون نص ان يكون عدد الآباء اكثر من عدد المدرسين والاداريين ولايستطيع تمرير أى شيء لاننا «اغلبية» ولنا حق الاعتراض.. ففى مجالس المدارس ٣ اباء من كل صف و٤ مدرسين ومدير المدرسة كرئيس للمجلس وفى الادارات ١١ عضوا منهم ٨ من الآباء.

قال: ان الاباء لايملكون مايتبرعون به غير جهدهم وفكرهم ونحن نساهم في تقييم المدارس والمدرسين.. ويتم احالة المقصرين الى التحقيق عن طريق المديرية.. ونساهم مع هيئة الأبنية التعليمية في الانفاق على الترميم والاصلاح من اجل اولادنا.. ونساهم بالانفاق على مدارس الصم والبكم والأمل

ليست شكلا

ويقول مصطفى صالح عبدربه مدير ادارة الشرابية والزاوية التعليمية: مجالس الاباء والمعلمين يتم انتخابها بشكل ديمقراطى.. والترشيح للعضوية يكون عن اقتناع كامل.. وهى ليست شكلا اداريا او سد خانة كما يدعى البعض.. ومن هذه المجالس تنبثق لجان تهتم بكل شئون الطلاب.. واختيار المدارس المتميزة على مستوى الادارات وتكريم القائمين عليها.. والاحتفاء بالتلاميذ المتفوقين من اصحاب الظروف الخاصة.. ومن ابناء الحى.. والمشاركة في تنظيم مهرجان عيد العلم وتكريم المعلمين المتميزين.



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

صور خطيرة للغزو الفكرى والثقافى

جامعات عشوائية ومناهج بعيدة عن الرقابة!

القاهرة ـ مصطفى عمارة

□ ليست المدارس الأجنبية فقط المنتشرة فى بعض مجتمعاتنا هى الغزو الفكرى الأخطر الذى يهدد شبابنا. الجامعات الأجنبية العشوائية هى صورة أخرى من هذا الغزو. خطورتها أنها نشأت مثل «النبت الشيطانى» فى غيبة صدور أى تصريحات قانونية لها، وبالتالى تصبح المناهج التى تقدمها فى منأى عن أى رقابة!

منذ فترة أزيح الستار عن جامعتين من هذه النوعية، قيل إنهما فرعان لجامعتى «سيتى» و«نورث ايسترن» الأمريكيتين فى مصر، وذلك بقرار وزير التعليم العالى المصرى د. مفيد شهاب اغلاقهما لعدم وجود ترخيص رسمى لهما. مفاجأة الاغلاق لم تكن بذات القدر الذى حملته مفاجأة وجود هاتين الجامعتين الأمريكيتين..!

أول ما تكشف عنه هذه المفاجأة أن الفرعين يأتيان ضمن «برنامج التعليم عن بعد» الذى تشرف عليه الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى وفق اتفاقية مع جامعة «سيتى» الأمريكية وتنفذه فى الشرق الأوسط.

ومن جانبهم أكد المسؤولون بالأكاديمية العربية للنقل البحرى أنها تنفذ برنامج «التعليم عن بعد» بالتعاون مع جامعة «سيتى» وأنه ليس فرعا للجامعة الأمريكية إنما تقدم الأكاديمية تسهيلات إلى هؤلاء الطلاب المقيدين فى الجامعة الأم فى واشنطن مستفيدة من تقنيات الاتصال عبر شبكة الانترنت.

لكن طلاب فرع جامعة «نورث ايسترن» الأمريكية وعددهم ما يقرب من خمسين طالبا، منهم مصريون وجنسيات عربية أخرى يطالبون بمساواتهم بزملائهم المقيدين بـ«برنامج التعليم عن بعد» لجامعة «سيتى».

وكان فرع جامعة «نورث ايسترن»، وبرنامج «التعليم عن بعد» لجامعة «سيتى» الذى تشرف على تنفيذه الاكاديمية العربية قد تعاملا على أنهما فروع لجامعات أمريكية دون سند قانونى أو التزام بأنظمة التعليم فى مصر، وكانت وقفة وزارة التعليم العالى المصرية ضد تلك الجامعتين والمسؤولين عنهما ليضعا الأمور فى نصابها حفاظا على مصلحة الطلاب وتوعية أولياء أمورهم بحقيقة ما يسمى بفروع لجامعات أمريكية.

وأكد مسؤول فى وزارة التعليم العالى: أنه لا يوجد فى مصر أى فرع لأية جامعة أجنبية فى مصر تحت أى مسمى وأيضا لا توجد أية جامعات أجنبية سوى الجامعة الأمريكية والتى تعمل منذ عقود طويلة وفق إشراف علمى مصرى والأنظمة المصرية والقانون المصرى.. بالإضافة إلى ما تم السماح له من قيام بعض الجامعات الخاصة وفق قانون إنشاء الجامعات الخاصة والذى صدر خلال السنوات الأخيرة. وشدد وزير التعليم العالى على أنه لا يوجد أى فروع أو جامعات أجنبية تعمل فى مجال التعليم فى مصر.. ودعا أولياء الأمور للتأكد من هوية أى مؤسسة تعليمية تعلن على أنها تعمل فى مصر قبل التورط فى قيد أبنائهم فى مثل هذا السراب دون أى سند قانونى.

وفى الجانب الآخر وخلال لقاءات «المسلمون» مع عديد من الطلاب فى مبنى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى الذى ينفذ فيه برنامج «التعليم عن بعد» مع جامعة «سيتى» الأمريكية ووفق اتفاقية علمية موقعة بينهما عام 1992م قالوا: إننا لسنا طلاب «الموبايل» أى التليفون المحمول أو السيارات الفارهة أو الملابس الأوروبية لكننا طلاب علم نسعى إلى أن نتعلم مستفيدين من التقنية التعليمية المتطورة والامكانيات الكبيرة المتاحة فى تلقى العلم كى نواكب الطفرة الهائلة فى المجال التعليمى فى العالم.

وتساءل الطلاب المقيدون بالبرنامج عن مدى تنبهم فى أن هناك سوء فهم بين المسؤولين بوزارة التعليم العالى فى مصر والاكاديمية العربية للنقل البحرى أو أن هناك من أعلن عن وجود فروع لجامعات أجنبية تعمل فى مصر.

أيضا التقيت ببعض أولياء الأمور الذين أكدوا أنهم لم يقيدوا أبناءهم بهذا البرنامج إلا بعد التأكد من الموقف القانونى والرسمى وذلك حرصا منهم بالطبع على مستقبل أبنائهم.

ففى البداية يقول جمال غرايبة مدير الخطوط الجوية الاردنية فى اسطنبول بتركيا (أردنى الجنسية) لقد سألت كثيراً عن هذا البرنامج الذى



تنفذه الأكاديمية مع جامعة «سيتي» وتأكدت من الجانب القانوني حيث عرفت أنه ينفذ بناء على اتفاقية موقعة بين تلك الجامعة والاكاديمية باعتبارها منظمة علمية دولية عربية وبالتالي توفرت المظلة القانونية والشرعية لهذا البرنامج الدراسى الذى يوفر لأبنائنا فرصة تعليمية هائلة ومتطورة تواكب النهضة التعليمية ومستفيدين من التقنية العالية دون السفر إلى أمريكا بجانب التكلفة المناسبة، حيث إننى والد لثلاث بنات يدرسن الآن فى هذا البرنامج وجئت بهن من تركيا إلى مصر وهن رنا ورشا ودانيا جمال غرايبة.

أيضا تتساءل حمية صلاح سيف النصر، وهى أم للطالب أشرف بدر منصور والطالبة انشى بدر منصور عن كيفية اتخاذ مثل هذا القرار بعد تلك السنوات والذى تسبب فى نكد الأسر التى جاءت بأبنائها لتتعلم فى مصر دون اضطرارهم للسفر إلى الخارج وحرص الآباء على أن ينشأ أبناؤهم وسط مجتمع عربى مسلم فتقول: لقد عشنا بلبنانا عشرين عاما فى ألمانيا ثم خمس سنوات فى السعودية وجئنا لنستقر فى بلدنا مصر ليتعلم أبنائنا أمام أعينا وتحت إشرافنا ورعايتنا.. فكيف يحدث هذا بعد طول تلك السنوات؟ لقد تأكدنا من جدية تنفيذ هذا البرنام التعليمى مع جامعة «سيتى» والذى تنفذه تلك الجامعة وتشرف عليه فى مصر الأكاديمية العربية من خلال شبكة الانترنت فكان قرارنا بالحاق أبنائنا بالبرنامج ولم يكن ذلك من فراغ باعتبارنا الأحرص على مستقبل أبنائنا.

ويبدى الطالب محمد لطفى أسفه الشديد لما يقال عن طلاب هذا البرنامج بأنهم طلاب أو شباب «الموبايل» أو السيارات الفارهة، ويقول ليت من وصفونا بتلك الأوصاف يأتون ليجلسوا معنا ويستمعوا إلينا ويناقشوا مشاكلنا وكفى اتهام الشباب بتلك الأوصاف دون أى سند.

ويمضى قائلا: إننا طلاب علم ومصممون على أن نبنى مستقبلنا حتى نجد لنا مكانا مناسبا فى ظل ما نراه فى العالم من تقدم وتطور.

الطالبة نور أمين جبر تدرس بالسنة الرابعة قسم إعلام وهى ابنة سفير مصر فى كوريا تقول: لقد أثر هذا القرار علينا والذى اتخذ دون مراعاة لظروف الطلاب المقيدين منذ سنوات وينتظمون فى الدراسة ويتلقون العلم وفق أحدث النظم التربوية والعلمية.. وقالت: لقد صدمت بسبب ما حدث وتسبب ذلك فى قلق والدى الذى يعمل بعيدا عن الوطن.. ■



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧/ ١١/ ١٩٩٧

وزير التعليم العالي المصري: لا تراجع عن الإغلاق.. والسماح باستكمال الدراسة

□ د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي المصري وصاحب قرار إغلاق فرعي الجامعتين الأمريكيتين «سيتي» و«نورث إيسترن» بمصر بسبب أنهما مؤسستان تعليميتان تمارسان نشاطًا تعليميًا دون الحصول على ترخيص بذلك أكد أنه لا تراجع في القرار، لكن لمصلحة الطلاب الذين التحقوا بهذه الكليات رغم ما أعلناه من تحذير وتنبيه مرات متعددة سيتم السماح لطلاب «سيتي» الاستمرار في الدراسة تحت إشراف الأكاديمية العربية للنقل البحري والعلوم والتكنولوجيا وحتى يحصلوا على شهاداتهم مع إعداد توصيف كامل للشهادة الثانوية العامة التي حصلوا عليها أو ما يعادلها.

وقال إن حكومة مصر تشجع التعليم الخاص ليكون معاونًا للتعليم الحكومي، لكن بشرط ألا تعمل أية مؤسسة تعليمية خاصة سواء أكانت مصرية أو أجنبية إلا بموافقة الجهات المختصة وتحت مظلة قانونية شرعية.

وأضاف إننا حريصون كل الحرص على مستقبل الطلاب واستكمال دراستهم وأن قرار إغلاق تلك المؤسسات التعليمية جاء بعد دراسات قانونية عميقة حرصًا على مصالح الطلاب وأن هذا القرار لا يعني محاربة التعليم الخاص كما يقولون لكنه التصدي لمن يخالف القانون ونظم التعليم.

وشدد د. مفيد شهاب على الترحيب بالاستثمار في قطاع التعليم بشرط اتخاذ الاجراءات القانونية من خلال القنوات الشرعية الرسمية.

وأوضح بأنه تم الاتفاق مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري على عدم تحصيل أي رسوم جديدة.

وقال وزير التعليم العالي المصري: إن التعليم سياسة قومية وطنية على مستوى الدولة ولا يمكن أن تكون تلك السياسة لوزير وإلا سيكون ذلك أمرًا خطيرًا وأوضح: بأن قضايا التعليم تناقش على مستوى مجلس الوزراء وتؤخذ فيها توجيهات المجلس بل أن «سياسة التعليم في مصر تحت إشراف رئيس الجمهورية ولا يسمح لأي مسؤول أن يأخذ فيه أقرار شخصي وإنما بتوجيهات من مجلس الوزراء».

وحول تجربة الجامعات الخاصة في مصر قال د. مفيد شهاب: إنه يتم الآن تقييم ودراسة ومتابعة تلك الجامعات وإذا نجحت فسيتم التوسع في افتتاح الجامعات الخاصة بما يتناسب والاحتياجات اعتبارًا من العام الجامعي القادم.. وإذا فشلت فسيتم وقفها وهذا شيء طبيعي.

وكان وزير التعليم العالي المصري أعلن عن اتخاذه لقرار إغلاق أي فروع لجامعات أجنبية أو أي معاهد تعليمية تعمل في مصر مخالفة للقانون وغير مرخص لها في 19 من أكتوبر الماضي مصححًا بذلك وضعًا خاطئًا استندت إليه تلك المؤسسات أو الفروع.. وقال: إن هذا الوضع الخاطئ لا يعطي تلك المؤسسات الشرعية أو القانونية لأن تعمل وتواصل عملها، وأشار إلى أن قرار الإغلاق شمل فرعي جامعة «سيتي» وجامعة «نورث إيسترن» الأمريكيتين ■

المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٧ /١١/ ١٩٩٧

إبلاغ وزارة التعليم رسميا بالنظام الجديد للثانوية العامة !

تطبيق التعديلات بعد موافقة مجلس الشعب علي مشروع القانون

كتب ـ زكى السعدني:

أبلغ مجلس الوزراء مؤخرا، وزارة التربية والتعليم رسميا بقرار المجلس الخاص بالنظام الجديد لامتحانات الثانوية العامة المعدل. يتضمن القرار مشروع القانون الجديد لامتحانات الثانوية العامة. ويقضي المشروع بأحقية طلاب السنة الثانية في اعادة الامتحان في دور «أغسطس» في حالة الرسوب في مادة أو مادتين. ويحتسب الحد الادني لدرجة النجاح في المادة أو المادتين، مع الاحتفاظ بالدرجات الفعلية لمواد النجاح في دور مايو. كما يحق للطالب الانتقال من السنة الثانية الى السنة الثالثة بمادة رسوب واحدة.

ويستطيع الطالب الراسب اعادة الامتحان في جميع المواد لمرة واحدة بالسنة الثانية، ويحصل على الدرجات الفعلية للمواد.

كما يقضي المشروع بالسماح لطلاب السنة الثالثة باعادة الامتحان في دور اغسطس في مادة او مادتي رسوب بجانب المادة المنقول بها من السنة الثانية في حالة وجودها. ويحصل الطالب علي الحد الادني لدرجات النجاح في مواد الاعادة. كما يحق للراسبين في السنة الثالثة اعادة الامتحان لمرة واحدة في مواد السنة الثالثة فقط وليس السنتين الثانية والثالثة كما كان يحدث في النظام الحديث. ويحصل الطالب الناجح على الدرجات الفعلية، مع الاحتفاظ بالدرجات التي حصل عليها في السنة الثانية. ويتقدم الطلاب الراسبون لأداء الامتحانات للمرة الثالثة من الخارج. أكدت مصادر مسئولة بوزارة التعليم عدم تطبيق النظام المعدل الا بعد موافقة مجلس الشعب علي القانون الجديد.

واستبعدت المصادر تطبيق القانون الجديد على المتقدمين لامتحانات المرحلتين الاولى والثانية من الثانوية الحديثة هذا العام.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

جامعة أزهرية جديدة على ٥٠٠ فدان بمدينة نصر

رئيس الجامعة يوجه نداء إلى المحافظين ورجال الأعمال للإسهام في بناء مساكن لطلابهم في المدينة الجامعية

كتبت ألفت الخشاب:

بدأت جامعة الأزهر في تنفيذ خطة شاملة تهدف إلى انشاء تجمع للمدن الجامعية الأزهرية على مساحة ٥٠٠ فدان في أرض التجمع الخامس بمدينة نصر.

قال الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة: لقد اتصلنا - في هذا الشأن - بكافة المسئولين وفي مقدمتهم الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان لتخصيص المساحة المطلوبة وقد تم بالفعل تخصيص ١٣٠ فدانا منها ستخصص لاسكان واعاشة طلاب الجامعة، وتخصيص المدن الجامعية داخل القاهرة لاسكان واعاشة الطالبات.

أضاف ان أكبر مشكلة نواجهها اليوم هي مشكلة ايواء واسكان الطلاب فالمدينة الجامعية تسع ٢٠ الف طالب وطالبة فقط وعدد الطلاب الذين يتبغى علينا اسكانهم يبلغ ١٣٠ الف طالب، وقد عملنا هذا العام على زيادة أعداد الطلاب المقبولين بالمدن حتى بلغ ٢٦ الف طالب وطالبة، عن طريق استخدام أسرة ذات طابقين، وشغل حجرات المكاتب وبعض الطرقات واستئجار بيوت خارج المدن لتسكينهم.. إلا إن كل ذلك لم يحل المشكلة، فجامعة الأزهر جامعة وحيدة وكلياتها في الأقاليم محدودة ومعدودة، والكليات العملية متمركزة في القاهرة لذلك فطلابها أغلبهم مغترب لا يقيم أهله في القاهرة.

ومما يزيد الأمر صعوبة - كما يقول د. أحمد عمر هاشم - ان هناك اقبالا شديدا على التعليم الأزهري حتى أن المعاهد الأزهرية وهي روافد الجامعة بلغ عددها أكثر من خمسة آلاف معهد، وعدد طلابها أكثر من مليون طالب، وهي ترسل إلينا في كل عام حوالي ٥٠ الف طالب، وهذا يعني انه اذا لم نبادر بالتوسع فسنواجه خلال اعوام قليلة بمشاكل لا حصر لها.

عار عن الصحة

● قلت لرئيس الجامعة: على ذكر قبول طلاب المعاهد الأزهرية وانهم الروافد الأصلية للجامعة كتبت احدى المجلات انكم تقبلون في الجامعة طالبات الثانوي الأزهري بمجموعة أكبر من طالبات الثانوي العام، فهل هذا صحيح، ولماذا؟

- قال: هذا خبر عار عن الصحة ولا أساس له، ومكتب التنسيق عندنا يقوم على عدالة كاملة وليس هناك عدد يقبل بمجموع اقل وعدد آخر يقبل بمجموع أكبر، إنما المسألة تلتبس على بعض غير المتخصصين ويظنون ذلك، لكنهم لو رجعوا إلى الحقيقة وإلى الملفات لوجدوا أن الأمر يخالف ما يظنون.

الحاجة للعلماء

● كيف ستتغلبون على مشكلة الأعداد المتزايدة في الجامعة؟

- بالتوسع في انشاء كليات جديدة خاصة أن وزارة الأوقاف والمساجد في حاجة إلى خريجي جامعة الأزهر، وعلى سبيل المثال طلبت منا وزارة الأوقاف في العام الماضي ستة آلاف خطيب للعمل بمساجدها، ولم يجدوا سوى خمسة آلاف فقط!! مما يؤكد الحاجة إلى التوسع في الكليات لتفي بحاجتنا المتزايدة إلى العلماء.

تجمع للمدن الجامعية

● ولكن كلما زاد التوسع في انشاء الكليات زادت الحاجة إلى انشاء مدن لتسكين هؤلاء الطلاب فهل لديكم اعتمادات مالية لذلك؟

- أرسلت للسادة المحافظين خطابات تتضمن رجاء بأن تقيم كل محافظة مبنى على أرض هذا التجمع السكني ليسكن فيه أبناؤها فمؤازرة رسالة جامعة الأزهر واجب على كل مصري وكل مسلم لأنها تؤدي رسالة اسلامية وهي الوحيدة المتخصصة في ذلك وهي الواجهة المشرفة لمصر وللعالم، وبناء مساكن لتسكين الطلاب مطلب ملح، خاصة أن الأعداد كبيرة والطلاب الفقراء والمحتاجين كثيرون.

وللأسف فقد ارسلت هذه الخطابات منذ ما يقارب شهرا ولكني لم أتلق أي رد حتى الآن، وسأقوم بترتيب لقاءات شخصية بهم وسأحاول أن أجتهد في أن تتضافر الجهود الذاتية لحل هذه المشكلة.

ورجال الأعمال

أضاف رئيس الجامعة:

وفي نفس الوقت، وجهت نداء إلى رجال الأعمال الخيرية من أبناء مصر ونواب مجلس الشعب كي يتعاونوا معنا إلى جانب ما تقدمه لنا الدولة مشكورة من دعم للاسكان، حتى نستطيع اقامة مدينة جامعية كبرى تستوعب جميع الطلاب المحتاجين.

وفي تصوري أن خدمة العلم،



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧/١١/١٩٩٧

والعلم الديني بصفة خاصة اهم شيء الآن، لأننا في عصر العلم، والتقدم الحضاري والعلمي والتكنولوجي بدون الحياة الدينية والقيم الروحية، يصبح مدمرا، وأمامنا في العالم أمثلة كثيرة لمن تقدموا علميا وأصبحوا يعبثون بخلق الله وبالبيئة ويتجهون إلى أسلحة الدمار الشامل، بينما لو ساندت القيم الدينية والأخلاقية هذه العلوم والاكتشافات وحكمتها لاصبحت في خدمة الانسان والبيئة.

والثقافة الاسلامية مرشد لهذه الصحوة التكنولوجية، والمرجعية الوحيدة في هذا المضمار هي جامعة الأزهر حارسة أشرف تراث في الوجود فنولي بأصحاب الاعمال والأموال ان تتجه امكاناتهم وتتضافر جهودهم لدعم هذا الصرح الاسلامي، ولاشك ان أسلافنا كانت نظراتهم بعيدة حين أوقفوا جانبا من أموالهم لخدمة الأزهر والتعليم، اعتقادا منهم ان له رسالة هامة في تطوير الحياة وترشيدها.

وأنا اليوم أدعو أصحاب الأموال والأعمال إلى احياء هذه الشعيرة وأقول ان أفضل عمل يريد أن يتقرب به صاحب المال إلى ربه، هو أن ينشر نور الاسلام عن طريق تخصيص بعض ماله كوقف لهذه الكليات ودعمها ومؤازرة مسيرتها التي تنهض بترشيد الصحوة الاسلامية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

١٠ آلاف طالب جامعى يناشدون المسئولين وقف مذبحة الديمقراطية

كتب خالد يونس:

شهد فتح باب الترشيح لانتخابات الاتحادات الطلابية بمختلف الجامعات المصرية خلال الأربعة الأيام الماضية مذبحة بشعة ضد قائمة مرشحى التيار الإسلامى من قبل الأمن وإدارات الكليات بهدف الحيلولة دون خوضهم الانتخابات.

ففى جامعة القاهرة تحرش الحرس الجامعى بالطلاب الإسلاميين ومنعوهم من الدخول يومى الاثنين والثلاثاء الماضيين، وعندما تمكنوا من الدخول، رفضت إدارات رعاية الشباب قبول أوراق ترشيحهم بحجة عدم وجود نشاط لهم، بالرغم من أن بينهم أعضاء فى الاتحادات السابقة، وحاصلين على شهادات تقدير من إدارة الجامعة، وقد جمع الطلاب الإسلاميون توقيعات مايزيد على عشرة آلاف طالب من مختلف كليات الجامعة مسلمين ومسيحيين ومن مختلف الاتجاهات على بيان يطالبون فيه بوقف مذبحة الديمقراطية واستبعاد الطلاب الإسلاميين من الترشيح.

كشف البيان الصادر تحت عنوان «نداء إلى من يهمه أمر مصر»: عن أنه «منذ أعوام قليلة ونحن نفاجأ كل عام بشطب العديد من الطلاب، وبصفة خاصة طلاب التيار الإسلامى، من انتخابات اتحاد الطلاب بدعوى عدم حسن السير والسلوك، أو عدم وجود نشاط ملموس لهم، وحيث إننا جميعا نشهد أنهم من خيرة أبناء هذا الوطن، وأنهم من المتميزين فى الأنشطة فإننا نناشد المسئولين عدم شطبهم ككل عام، والتدخل لمنع ذلك لإعطاء الفرصة للطلاب فى اختيار من يمثلهم فى اتحاد الطلاب بلا تفرقة ولاتدخل أمنى».

وفى جامعة عين شمس قام الحرس الجامعى بمنع مرشحى التيار الإسلامى من دخول الجامعة لتفويت الفرصة عليهم فى تقديم طلبات الترشيح، بالإضافة إلى أن إدارة الجامعة اخترعت بدعة جديدة وهى ضرورة حصول الطالب على شهادة من إدارة كليته باستيفائه شروط الترشيح.

وفى حادثة غريبة من نوعها: اعتدى أحد كبار أساتذة كلية التجارة بجامعة عين شمس على أحد الطلاب منذ عدة أيام، ووصل الاعتداء إلى حد خلع الأستاذ (ج) لحذائه وضرب



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/١١/١٩٩٧

الطالب أمام بعض العاملين الذين استعان بهم لتقييد حركة الطالب حتى لايهرب.

كان الطالب محمد يوسف بالفرقة الثانية قد توجه إلى مكتب الأستاذ المذكور بعد تسلمه إخطارا بالتحقيق معه، وعندما ذهب ليسأل عن سبب التحقيق انهال عليه الأستاذ سبا وقذفا، ثم فقد أعصابه وخلع حذاءه وإنهال به على الطالب الذى لم يفعل شيئا تجاه هذه الإهانات واكتفى بإبلاغ إدارة الطلبة وإدارة الجامعة بالواقعة، وحتى الآن لم يتحرك أحد.

معروف أن هذا الأستاذ له سوابق فى الاعتداء على الطلاب.

وفى جامعة حلوان رفضت إدارات رعاية الشباب بالكليات تسلم أوراق الطلاب الإسلاميين بزعم عدم وجود نشاط لهم.

وفى جامعة الإسكندرية لم تعلن إدارة الجامعة عن فتح باب الترشيح للطلاب وتم إعداد قائمة بأسماء أعضاء الاتحاد فى كل الكليات والمعاهد بمعرفة حرس الجامعة وأمن الدولة.

ولم تتح إدارة الجامعة الفرصة أمام الطلاب لتقديم أوراق ترشيحهم، ووضعت شروطا تعجيزية أمامهم مثل ضرورة موافقة أمن الدولة على شهادات الأنشطة بالتهديد بفصل بعض الطلاب الذين سحبوا استمارات ترشيح فعلا.

وكانت جامعة الأزهر قد حدث بها نفس الشيء إلا أن محكمة القضاء الإدارى قضت بوقف وإلغاء قرار د.أحمد عمر هاشم -رئيس الجامعة- باستبعاد ١٤ طالبا فى كلية الطب من الترشيح ثبت للمحكمة انهم طلاب مستجدون ومشهود لهم بالنشاط فى مراحل التعليم قبل الجامعى ولم يدان أى منهم فى قضايا من قبل.

جدير بالذكر أن طلاب جامعة القاهرة كانوا قد حصلوا فى الأعوام السابقة على العديد من الأحكام القضائية بإلغاء قرارات استبعادهم من الترشيح وشطبهم من القوائم، ووصفت القرارات إدارة الجامعة بسوء استعمال السلطة بها، وأن الأوراق المقدمة إلى المحكمة خلت من أى دليل أو مستند يبيح استبعاد الطلاب من الترشيح.

من ناحية أخرى من المنتظر أن تعلن الكشوف النهائية للطلاب المرشحين بالكليات خلال اليومين القادمين.



المصدر : المســـــــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

د . أحمد عمر هاشم لـ « المساء الديني » :

ندرس تطبيق نظام التعليم المفتوح بالمجان .. في كليات جامعة الأزهر

مرحبا بأى طالب في مركز الدراسات الحرة . أيا كان مؤهله

أكد د. أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر أن الأزهر الشريف ـ جامعا وجامعة ـ يؤدى دوره في خدمة الإسلام والمسلمين على الوجه الأكمل، وان هناك طلابا من ٧٣ دولة في العالم يدرسون في الأزهر، وينهلون من ينابيعه. وهؤلاء سيعودون سفراء للإسلام في بلادهم .

لهذه الأسباب أنشأنا قسما للصحافة .. في فرع البنات

أجرى الحديث:
د. محمد وهدان

قال في حديث خاص «للمساء الديني» إن الرئيس محمد حسني مبارك طلب زيادة المنح الدراسية لطلاب العالم الاسلامي والأقليات الاسلامية للدراسة في كليات ومعاهد الأزهر، تأكيدا للدور الذي تقوم به مصر لخدمة العالم الإسلامي.

أضاف رئيس الجامعة أنه يدرس الآن اقتراحا بتطبيق نظام التعليم المفتوح بالمجان في كليات ومراكز الجامعة الـ ٥٦ لأول مرة ، لأن جامعة الأزهر يجب ان تساير عصرها والتطورات التكنولوجية بما لايتعارض مع التراث الإسلامي.

● قلت للدكتور احمد عمر هاشم: ولماذا تطبيق نظام التعليم المفتوح؟

قال : الموضوع مازال فكرة مطروحة وقد بدأنا في دراسته بعد أن وجدنا اعدادا كبيرة من الطلاب تريد الاقامة في المدن الجامعية، رغم انها الآن امتلأت عن آخرها ولم يعد فيها مكان واحد، وذلك نظرا لأن معظم طلاب الأزهر من الأقاليم وهؤلاء يحتاجون للإقامة في المدينة الجامعية.. فتخفيفا للمعاناة عن طلابنا وعدم توفر أماكن في المدن الجامعية، خاصة أن معظم كليات الأزهر ليست مكررة في المحافظات . تدرس نظام التعليم المفتوح بالمجان لطلاب الكليات النظرية، حيث يعطون الكتب، ويحضرون بعض المحاضرات في الوقت المتاح للمراجعة، ويحضرون امتحان كل فصل على حده، دون أن يدفع الطالب شيئا وبالتالي فلا حاجة للطالب إلى الإسكان.

● وهل سيتم تطبيقه في الكليات النظرية فقط؟

هناك لجنة برئاسة الدكتور حسين عويضة نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا ، وهي تدرس كل الأفكار والاقتراحات ، وستقدم لي تقريرا في النهاية يعرض على مجلس الجامعة لاتخاذ مايراه مناسبا لظروف طلابنا. وان كان ليس لدينا مانع من ان يكون التعليم المفتوح نوعين: قسم بالمجان للطلاب الحاصلين على الثانوية الازهرية وقسم بالمصروفات لمن حصل على مؤهل دراسي مناسب منذ ٥ سنوات على الأقل.

المراكز الاسلامية

● بعض خريجي المراكز الاسلامية التابعة لوزارة الأوقاف يرغبون في الالتحاق بكليات جامعة الأزهر ليدرسوا الدين الصحيح.. وهم ليسوا في حاجة إلى شهادات من الجامعة بذلك.. فما رأى فضيلتكم؟

ـ نحن فتحنا الباب للجميع، الأزهر لكل مسلم يريد ان يتعلم فيه، ومن حق أى طالب وأى شخص ايا كان مؤهله ان يتعلم في الأزهر في مركز الدراسات الحرة بالجامعة والذى يحاضر فيه نخبة من كبار علماء الأزهر، ومرحبا بأى طالب علم قصد بعلمه باب وجه الله الكريم.

● ومـا الجديد الذى تشهده الجامعة خلال العام الدراسي؟

ـ الجامعة تعيش الآن

٣٠٤٧٧٥



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

ندوة «حقوق الإنسان» تؤكد انتصار الإسلام للمرأة

نهضة علمية وادارية، فما من يوم يمر إلا ونكون قد اضفنا فيه جديدا، ويكفى ان اقول لك إننا أنشأنا هذا العام قسما للشريعة والقانون، وأخر للصحافة والاعلام للطالبات.. فى كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالقاهرة.

وقسم الصحافة والاعلام بالذات كان ضروريا، بعد ان أصبح العالم كله قرية اليكترونية صغيرة يعرف القاصى فيها اخبار الدانى، ويأتى هذا القسم فى اطار التطوير والتحديث الذى تنهض به.

وهذه الشعبة يقوم بالتدريس فيها نخبة من أساتذة قسم الصحافة والاعلام بكلية اللغة العربية بالقاهرة، بالاضافة إلى بعض خبراء الاعلام الذين يقومون بالتدريبات العملية فى فنون الاعلام لطالباتنا وقناعتى أن هذا القسم جاء فى الوقت المناسب تماما وكانت الجامعة فى حاجة ماسة إليه لأننا نريد تخريج اعلاميات مسلمات ، يكتبن فى الصحافة النسائية والصفحات الدينية بالصحف وغيرها من وسائل الاعلام، خاصة أن دور المرأة الاعلامى له أهمية فى اظهار الرسالة المنوطة بالمرأة، فى اطار النظم والتعليمات الاسلامية. وفى اطار الحفاظ على أمانة الكلمة وحريتها ودور الجامعة فى مناهضة الظواهر السلبية من خلال الدور الدينى والاعلامى الذى تعمل الجامعة على تأصيله فى المجتمع واظهاره فى الساحة الاعلامية.. بصورة مدروسة وتخطيط علمى سليم.

حقوق الإنسان

أوضح رئيس الجامعة أن فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر سيفتتح يوم ٢٢ نوفمبر الحالى ندوة بعنوان «الاسلام وحقوق الانسان بالتركيز على حقوق المرأة والأسرة» ويقيمها مركز الدراسات السكانية بالجامعة، بالتعاون مع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

اضاف : وهذه الندوة تهدف إلى ابراز وضع المرأة وحقوقها فى الاسلام كتشريع أساسى، والتاكيد على تمسك المسلمين بهذه القيمة الحضارية، ويشارك فيها علماء مز ١٩ دولة منها مصر، وانربيجان، وجزر القمر، والاردن وغينيا، واندونيسيا، ومالى، وماليزيا، وموريتانيا، والنيجر، وايران، وفلسطين، والسنغال، والسودان، وسوريا، واليمن وبوركينا فاسو.

اشار د. احمد عمر هاشم إلى أن الندوة ستناقش قضايا مثل حق صيانة التراث الانسانى، وحق بناء الأسرة، وحق العمل والملكية وكيفية ضمانات الحقوق ويديرها د.جمال ابو السرور مدير مركز الدراسات السكانية بالجامعة.

٢٠٤٧٧٦



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

يكتبها هذا الأسبوع :

أ. د/ طارق عبدالعظيم أحمد
عميد كلية التجارة - فرع بنها
جامعة الزقازيق

إزالة واجبة لعشوائيات التعليم

يخطىء من يظن أن د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى يمكن أن يتخذ قرارات هدفها تصفية الحسابات، ولكن الحقيقة أن الرجل يتخذ من القرارات ما يستهدف به تحقيق الصالح العام، وعدم استخدام إسلوب «المسكنات» والحلول الوقتية، بل واقتحام المشاكل باقتلاعها من جذورها، خاصة وأنها تنعكس على أهم عنصر فى منظومة عوامل الانتاج وهو العنصر البشرى، وعلى أهم قطاع من قطاعات المجتمع وهو قطاع الشباب نصف الحاضر وكل المستقبل.

ويحلو للبعض بهذه الأيام سواء بالكلمة أو بالرسوم الكاريكاتيرية إظهار وجود صراع أو صدام بين وزير التربية والتعليم، ووزير التعليم العالى بشكل إستفزازى وبصورة مبالغة تتناقض مع روح العمل الجماعى التى تتميز بها حكومة الدكتور/ الجنزورى، فالوزارتان وفقا - للاصلاح الادارى الأخير - منفصلتان فى الهيكل التنظيمى والادارى، ولكنهما يرتبطان إرتباطا عضويا ، فمخرجات وزارة التربية والتعليم هى مدخلات وزارة التعليم العالى، كما أنهما يرتبطان بروح المسئولية الوزارية التضامنية، والاستراتيجية المحددة الأهداف اللذان يدوران فى فلكها....

ولذلك فإن «تسميم الآبار» وتجسيد التعارض والتناقض، قد يثير البلبلة وعدم الثقة فى قطاعين يعملان فى بناء الانسان المصرى فكرا وعلما.

ويتم وضع «سيناريو» للتناقض المزعوم والوهمى نتيجة تعديل سياسة تعليمية قائمة، واستبدالها بسياسة أخرى، مثل قرار إلغاء التحسين فى الثانوية العامة، فلم يكن هذا القرار صادرا من د./ مفيد شهاب وزير التعليم العالى، وإنما جاء نتيجة تقييم النظام القائم بعد أن أفرز تطبيقه العديد من السلبيات، فكان أن تشكلت لجنة وزارية رفيعة المستوى، لبحث تعديل قانون الثانوية العامة، وبعد إلغاء التحسين فإن وزير التربية والتعليم د./ حسين كامل بهاء الدين سيتقدم نيابة عن الحكومة بتقديم مشروع القانون إلى مجلس الشعب مؤيدا وليس معارضا، لأن السياسات العامة لايصنعها فرد ولاتنفرد بها وزارة ، وإن أى قانون ليس قرآنا فإن أفرز تطبيقه العملى سلبيات، فمن الواجب تصحيح الخطأ وتعديله لأن القانون ليس غاية وإنما هو وسيلة لتحقيق صالح المجتمع...



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

تم يأتي بعد تلك قضيه إغلاق بعض فروع الجامعات الأجنبية في مصر بعد ست سنوات من عملها على ارض مصر، دون أدنى سند من المشروعية او القانون، فكان قرارا صائبا يؤكد ضرورة التأكيد على اتخاذ الاجراءات الوقائية لمنع العشوائيات من التغلغل في النشاط التعليمي، فهذه الفروع لم تستخرج ترخيصا من وزارة التعليم وهذه ليست بيروقراطية، وإنما الترخيص هو الوسيلة للتأكد قبل التصريح من مطابقة المناهج وخطط الدراسة للمستويات المتعارف عليها لامكانية معادلة الدرجات العلمية التي تمنحها، بالشهادات التي تمنحها الجامعات المصرية.

وإن ترتيب أوضاع هذه الفروع في ضوء القانون الخاص بالجامعات الخاصة يضمن وجود حد أدنى من الامكانات التعليمية والمنشات، والكوادر المتخصصة والمعامل والمكتبات وغيرها من منظومة التعليم الجامعي، وللأسف فإن طلقات التحذير للطلاب وأولياء الأمور في عدم الإلتحاق بهذه الجامعات الصورية لم تفلح.

لذلك فإن إقدام د./ مفيد شهاب على هذا القرار كان أمرا توجبه علاقة الوكالة الواجبة بين المسئول الاول عن التعليم العالي وبين أبنائه الطلاب خاصة وأن هذا القرار كان قرارا جماعيا من مجلس الوزراء نظرا لأن بعض فروع الجامعات الأجنبية لم تحصل على ترخيص، وإنما كانت تعمل من الباطن من خلال الأكاديمية العربية، كما أن هذا القرار أخذ في الاعتبار صالح الطلاب من خلال السماح لهم بإستكمال دراستهم في الأكاديمية العربية لمن ينطبق عليهم شروط الالتحاق، والسماح لحالات أخرى تحت مظلة التعليم عن بعد.

لقد كان الرجل أمينا لشباب مصر وأصبح اليوم أمينا على شباب مصر، فهل نسانده في التصدى لعشوائيات التعليم العالي، أم نضع رأسنا في الرمال خوفا من الدخول في «عش الدبابير» قائلين له مقولة بني إسرائيل: «إذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون».

وبعد.. فإن الدكتور/ مفيد شهاب وبحق يمثل نموذجا للأداء الوطني الذي يستهدف صالح التعليم، وسوف يحقق التعليم في عهده منطلقا أساسيا للتنمية العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بما يناسب رؤى وإمكانات وتحديات القرن الحادي والعشرين.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧



عن رسالة الوزير (٢)

(إزالة التاريخ)

● ●*مازال الملف مفتوحاً، وسيل الكتابات تتوالى، نختار منها اليوم تعقيب أستاذ التاريخ الحديث، يقول د. عاصم الدسوقي:*

في مجال قيام وزارة التربية بتحسين التعليم وتطويره منهجاً وإدارة في السنوات الأخيرة اعتنقت الوزارة مبدأ «التخفيف» عن الطلاب ورفع المعاناة عن أذهانهم فيما يتعلق بمادة التاريخ. مرة باختزال المعلومات بدعوى إنها من قبيل «الحشو» الذي يضغط على ذهن الطالب دون فائدة. ومرة بدمج التاريخ الاسلامي (مقرر ثانية ثانوي) بتاريخ مصر والعرب الحديث (مقرر ثالثة ثانوي) في كتاب واحد بعد أسقاط موضوعات وتفاصيل حتى يتناسب الحجم الجديد مع كون المقررين اصبحا مقررا واحدا بصرف النظر عن نوعية الموضوعات التي حذفت أو اختزلت فتلك قضية أخرى.

ويبدو أن المحاولات السابقة لم تفلح في التخفيف عن ذهن الطلاب كما رأى أهل المناهج بالوزارة، ومن ثم وجدوا أن خير طريق للتخفيف في النهاية هو جعل التاريخ مادة اختيارية، وهم يضمنون بهذا أن الذين سوف يختارون هذا المقرر هم نسبة ضئيلة لن تصنع مشكلات تستوجب المواجهة على أساس أن الذي اختار يتحمل مسئولية اختياره. والحجة المعلنة: كثرة التفاصيل وكثرة التواريخ التي جعلت من التاريخ عبئاً ثقيلاً.. ولست أظنها حجة مقبولة أو سبباً للاقلال من شأن التاريخ.. لأنه على مدى سنوات وسنوات لم يكن التاريخ عبئاً على ذهن الطالب بل كان مادة أثيرة ومشوقة يقبل عليها الطالب بشغف. ولعل السبب في أن يتحول التاريخ من مادة مشوقة الى مادة منفرة هو القائم بالتدريس (المدرس الوسيط)، وهذا أمر يعود الى أسلوب الاعداد التربوي للمدرس، وهو أسلوب يقوم على تزويد المدرس بمهارات التدريس مع نقص في المعارف التي سوف ينقلها الى الطلاب على حين أن المفروض أن يكون في ذهن المدرس معلومات أكثر من تلك التي في الكتاب حتى يكون في مركز أقوى من الطالب. ومن هنا فبدلاً من إصلاح أسلوب أعداد القائم بالاتصال تلجأ الوزارة الى الحل الأسهل وهو الإزالة.. أي أزالة التاريخ من الطريق ولست أحب أن أدخل في مسألة طويلة عن دور التاريخ في تكوين الوعي، ولست أظن أن هذه المسألة تغيب عن وعي أهل المناهج بالوزارة.. في عنفوان الحرب الباردة بين الشرق والغرب دعا برتراند راسل الى اقامة الحكومة العالمية وتتلخص دعوته في التخفيف من تدريس مظاهر البطولة الوطنية التي قاومت الاحتلال أو العدوان الخارجي لأن الطلاب وهم يدرسون هذه الشخصيات يتأثرون بها ويتخذونها مثلاً.. ولما كان البطل لدى شعبة ماهو إلا عدو لدى الآخرين فان الحروب سوف تظل مشتعلة. غير أنه لم يلتفت احد الى الدعوة رغم صدورها من فيلسوف له شهرته. ولكن.. ومع العالمية الجديدة التي تسود الآن بعد انتهاء الحرب الباردة (١٩٩٠-١٩٩١) ترتفع الدعوات من جديد لالغاء الصراع بالغاء التاريخ الذي يجعل الناس يحارب بعضها بعضا، وإحلال الشخصية العالمية محل الشخصية القومية.. فهل فكرة أن يكون التاريخ في مدارسنا اختياريا هو خطوة في الطريق الى هذه العالمية؟. وإذا كانت العالمية سوف تصبح إجبارية شأن «الجات» التجارية فلماذا نكون أول السائرين في هذا الطريق؟؟ ولماذا لاننتظر مستقبل دراسة التاريخ في مدارس الدول المتقدمة التي تنادي بالعالمية؟ إذا تقرر أن يكون اختياريا في المرحلة الثانوية فلا بد أن نتوقع في مصر جيلاً بعد ثلاثين عاماً من الآن من «الكورن فلاكس» كما يقول الأمريكان للتعبير عن ميوعة الأشياء.

ياعزيزي دكتور مصطفى عبد الغني قد يقرأ السيد وزير التربية ماتكتبه كما لابد أنه قرأ لمن أشرت اليهم في أوراقك ولكن الأهم من القراءة أخذ النقد في الاعتبار لأن النقد طريق التصويب والتعلم!!

● ● *انتهى تعقيب أستاذ التاريخ، ولا تعليق* ● ●

د. مصطفى عبدالغنى

٠٠٤٧٧٩



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ /١١/ ١٩٩٧

سيد عبد التواب عميدا الكلية الدراسات الإسلامية للمرة الثالثة

أصدر الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر قرارا بان يتولى الدكتور سيد عبد التواب عبد الهادى أستاذ العقيدة والفلسفة بكلية الدراسات الإسلامية للبنات عمادة الكلية للمرة الثالثة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

□ وزير التربية والتعليم:

تطوير المدرسة الثانوية الشاملة.. تحت الدراسة

صرح د. حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم انه تجرى حاليا دراسة مشروع انشاء المدرسة الثانوية الشاملة التى سبق أن طالب بها مجلس الشورى والتى جاءت ضمن توصيات أخرى لتطوير منظومة التعليم الفنى فى مصر وأكد أن خبراء الوزارة سوف يتناولونها أيضا وتشمل:


د. حسين بهاء الدين

● ادخال التوجيه المهنى خلال مرحلة التعليم الاساسى لاتاحة الفرصة للأفراد لاختيار ما يناسب استعدادهم وقدراتهم من تخصصات فنية.

● تطوير نظم القبول بالمدارس الفنية، ووضع الحوافز التى تحقق مزيدا من الجذب والاقبال من الطلاب على هذا النوع من التعليم.

جعل المرحلة الثانوية مرحلة واحدة شاملة وغير مقسمة نوعيا، بين عام وفنى، وأن تنشأ فى نطاق تجريبى المدرسة الثانوية الشاملة، التى تدرس بها المواد الاساسية العلمية، والانسانية بجانب المواد المهنية، على أن يمنح خريجو هذه المرحلة شهادة اتمام المرحلة الثانوية، ومعها مصداقية التخصص فى احد التخصصات الفنية.. وتتم الدراسة للمواد العلمية والانسانية فى هذه المرحلة فى المدارس العادية، على أن يلحق كل طالب خلال السنتين الثانية والثالثة بتجمع مهنى يضم التخصصات المهنية المختلفة ليتخصص فى احدها.

وتضيف التوصية شارحة: ويسمح لخريجى هذا النظام التوجه إلى الجامعة حسب شروطها أو الالتحاق مباشرة بسوق العمل أو الانتظام فى معاهد عليا فنية حسب التخصص المهنى للطالب ويمكن أن يقودهم إلى دراسات فى مستوى أعلى ولكن فى نفس مجال تخصصهم المهنى إذا استوفى شروط الالتحاق بهذه الدراسات، وهذا النظام من شانه رفع مستوى التعليم فى هذه المرحلة بشقيها.

● وعن أهمية الاعداد الجيد للمعلم والمدرب الفنى اللذين يعتبران قاعدة التنمية البشرية قالت توصية مجلس الشورى.

إن مجابهة العجز الكمى والكيفى فى هذه الطوائف يعتبر أولوية أولى ويجب التصدى لها وفق خطة زمنية ومنهج جديد متدفق مع احتياجات الانتاج والسوق والاقدام على التنافس محليا وعالميا، ولهذا يفيد كثيرا عقد مؤتمر من اساتذة الجامعات ورجال التعليم الفنى والتعليم الصناعى لوضع توصيات وخطة قومية لاعادة تدريب المدرسين والمدربين الحاليين لرفع كفاءتهم التكنولوجية والعلمية فى خطة زمنية محددة وتوفير الامكانات المادية والمعملية لذلك.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧/١١/١٩٩٧

منظومة التعليم بين الشكل والمضمون

(١) الوسائل والأهداف وعلاقة فى خطر

يكثر الكلام هذه الأيام عن الثانوية العامة الحديثة ونظام التحسين. وهنا يجب ان نعى ان بدعة التحسين ما هى إلا واحدة من الوسائل المتعددة التى تتعارض بشكل صارخ مع اهداف وغايات العملية التعليمية تحت ظروفنا الحلية. ان الاهتمام بالاساليب والأشكال دون الدخول فى مضمون منظومة التعليم قد يجرنا الى مزيد من الاجراءات الإسعافية التى قد تحسن من شكل الوسائل ولا ترقى بالاهداف الى مستوى طموحاتنا فى ظل تحولات اقليمية وعالمية ترتفع بأهمية التعليم فوق كل اشكال الامن التقليدية. وبصفة عامة فإن التعليم هو العملية التى تمكن المجتمع من نقل المعرفة والتجارب المتراكمة الى الاجيال الجديدة بطريقة منتظمة ومختصرة ومركزة حتى تستطيع هذه الاجيال البدء من اعلى نقطة قد تم الوصول اليها فى عالم المعرفة والحكمة. وفى ضوء هذا التعريف فان اخطر ما يواجه منظومة التعليم هو غياب الرؤية وعدم وضوح الاهداف وعشوائية الوسائل. وفى سلسلة هذه المقالات سوف تقدم للقارىء بعض الرؤى عن واقع العملية التعليمية فى وقتنا الراهن وكيفية النهوض بها فى المستقبل. وبداية فاننا سوف نتعرض لمنظومة التعليم الحالية بنقد قد تزداد حدته احيانا لا لمجرد الهدم ولكن لايماننا العميق بان التربية والتعليم هما التحدى الحقيقى فى حياة الشعوب واحد دعائم الامن القومى المصرى.

مدلولات التغيير

ان القرار والغاء نظام التحسين فى الثانوية العامة دون مشاركة شعبية فعالة لهما مدلولات كثيرة يجب الا تغيب عن ضمير هذه الامة التى تنفق ما يزيد على احد عشر مليار جنيه مصرى من ميزانيتها للانفاق على منظومة التعليم واعداد اجيال مصر المستقبل. وفيما يلى نسوق بعض هذه المدلولات التى يجب ان نفكر فيها مليا، لأنها غالبا ما تتكرر مع بعض القرارات التى تمس منظومات قومية اخرى.

اولا: اننا مازلنا - كشعب - ننتظر الدولة لتفعل كل شىء ونلومها كثيرا دون ان نؤدى واجبنا الوطنى على الوجه الاكمل ودون القيام بدورنا الديمقراطى والانسانى فى استخدام حق قبول او رفض اى قرار قد يشوه منظومة تمس مصالحنا ومستقبل ابنائنا. لقد انتظرنا مترقبين «مبادرة فوقية» لإلغاء قرار التحسين الذى كلفنا المال والجهد واهدر بعضا من ثرواتنا البشرية.

ثانيا: اننا - ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين - مازلنا نغلب «الشكل» على «المضمون»، والشكل هنا هو تضخم المجاميع وارتفاع نسب النجاح اما المضمون فيتمثل فى انعكاسات العملية التعليمية على خصائص الثروات البشرية مع احياء قيمة المنهج العلمى فى المحتوى الثقافى للمجتمع.

ثالثا: انتشار «الأنا المتضخمة» من بعض كهنة المنظومات و«الأنامالية» من المسئولين عن تطبيق الانظمة والمستفيدين منها. ويعد زواج الأنا المتضخمة والأنا مالية احد اعداء الديمقراطية واخطر امراض العالم النامى.

رابعا: انتشار «النفاق الادارى» بصورة وبائية، فرغم عدم رضا قطاع كبير من القائمين على العملية التعليمية واولياء الامور والاجهزة الشعبية والتنفيذية عن نظام التحسين - بل ونظام التعليم باثره - فقد آثر الكثيرون تجميل القبيح وتغليف العيب بأغلفة الكلمات التى لا تعكس نوايا حقيقية او معتقدات راسخة.

خامسا: تحول مسئولية ورسالة المدرسة الى بعض المؤسسات الاجتماعية الاخرى، فكلنا يعلم انتشار دروس التقوية فى المساجد والكنائس والنوادى، وكلها اشكال مقنعة للدروس الخاصة غير المؤهلة والتى تقضى على استقلالية الاستيعاب وحوار الذات.

سادسا: اننا مازلنا نعطى مسئولية تحطيم الهيكل لعبدة وكهنة الهيكل، وعليه فلنا ان نتصور كيف يمكن ان تتم عملية التحطيم والترميم واعادة البناء.

سابعا: انتشار بعض محترفى السياسة الذين لا تحركهم معتقدات او فلسفات منطقية راسخة بقدر ما تحركهم لغات مرنة تمكنهم من الدفاع عن القرار ونقيضه بنفس القوة والحماس دون وجود اسباب موضوعية لمثل هذا التأرجح او التلون السياسى.

عشوائية الوسائل

وبعد القائمة السابقة قد يكون من المفيد البحث فى الوسائل والاشكال التى ادت الى تآكل قيمة المنهج العلمى فى منظومة التعليم الحالية. وبعض هذه الوسائل يرتبط بنظام التحسين الذى ألغى، الا ان القاء الضوء عليها قد يفيد فيما لو كان هناك اتجاه لإعادة النظر فى بقايا منظومة التعليم. كثيرا ما تركز دول العالم النامى على الوسائل على حساب



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

د. يحيى عبدالحميد إبراهيم
أستاذ بجامعة أسيوط

الاهداف والرؤى وبذلك تتحول الوسائل نفسها الى غايات لا تحقق الاهداف المرجوة.

١- اسلوب التعليم الحالي يشجع على حفظ المعلومات دون مناقشتها وبذلك لا تتحول هذه المعلومات الى معرفة - وبالطبع فإن المعرفة هي القادرة على الخلق والابداع وادارة التغيير. كما ان حفظ المعلومات لا يرسخ اصول وقواعد المنهج العلمي القادر على تحويل الحركة الى تقدم، وبذلك تسود عشوائية الحركة في المجتمع مما يعوق الاتصالات ويضعف الروابط الاجتماعية ويقلل من الانتاج.

٢- ان اسلوب الامتحانات - من خلال نمطية النماذج واساليب التقويم - يؤكد على استخدام ملكة الحفظ والاستظهار مما يساعد على تبخر المعلومات وذلك لان التخزين النشط في عالم معرفة الانسان يتطلب محاورة ومجادلة هذه المعلومات، وعليه فيعتبر العقل هو المعبر الى هذا العالم ولا نعتقد ان المنظومة التعليمية - بما فيها عمليات التقويم - تعظم دور العقل في عمليات التخزين، والبديل الوحيد لذلك هو اسلوب الحفظ المؤقت الذى يشبه الى حد كبير عمليات التخلص من النفايات في اماكن وان كانت محدودة فلا يسهل البحث فيها عن اى مفقودات. واذا لم تتغير اساليب الامتحانات لتعتمد على المعرفة والتفكير والمنطق والمنهج العلمي فسوف يظل الحال كما هو عليه.

٣- يؤكد نظام الامتحانات والتصحيح على اهمية الحفظ مما يضع الطالب المتميز في مأزق، كما قد يتسبب هذا النظام في عدم اكتشاف الكفاءات المتميزة وعرقلتها وبالتالي اهدارها. ان عصر المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات يعتمد على هذه القدرات الاستثنائية النادرة اكثر من اعتماده على المتوسط العام للقدرات، وتتقدم الامم بهذه النخبة المتميزة التى تصنع المقدمة في صراعها الحضاري.

٤- الاهتمام بالشكل على حساب المضمون والاعتماد على الارقام الاحصائية لقياس نجاح العملية التعليمية علما بان هذه الارقام لا تعني الكثير في ظل نظام الرأفة الحالي: أ- والتحسين الذى كان معمولا به، ب- والدروس الخاصة التى وصل الانفاق عليها الى ما يعادل ثلثي ما يخصص من ميزانية الدولة للتعليم، جـ- ولو افترضنا جدلا ان الاحصاءات الدالة على نتائج الامتحانات تقيس النجاح، فإن ذلك يدل على فعالية الدروس الخاصة في رفع نسب النجاح وتضخيم المجاميع.

٥- انعدام مبدأ تكافؤ الفرص مع نظام التحسين، وذلك لأن الأصل في التكافؤ هو المنافسة على فرص محدودة، اما تعدد الفرص بالشكل الذى كان سائدا في ظل نظام التحسين فيلغي المنافسة ويؤدى الى اهدار مبدأ التكافؤ الذى يؤكد عليه نظام القبول بالجامعات المصرية.

٦- التباين الواضح في مستوى مدرسي المواد الاساسية مما تسبب في انتشار الدروس الخاصة، وكلها عوامل تقتل المنافسة الشريفة وتهدم مبدأ تكافؤ الفرص وتلقى اعباء تربوية واقتصادية واجتماعية على الوطن والمواطن.

٧- ان خطورة الدروس الخاصة وفصول التقوية ليست فقط في اهدار اموال المواطنين ولكن في انفصال العملية التعليمية عن مناخ التعليم، خاصة وان هذا المناخ يلعب دورا هاما في تطوير الثروات البشرية ولا يقل في ذلك عن التعليم نفسه.

٨- تأثير نظام التحسين على مستوى الاداء الجامعي، فهل يعقل ان تتاح نفس الفرصة لطالبين حصلا على نفس المجموع ولكن من خلال فرصة واحدة لأحدهما وست فرص تحسينية للآخر. ان نظام التحسين كانت له انعكاسات سلبية حادة على نتائج امتحانات السنوات الاولى للجامعات

٩- النقص الحاد في مدرسي بعض التخصصات الاساسية مما اضطر الوزارة للاستعانة بغير المؤهلين حتى على استخدام المنهج العلمي. ١٠- عدم توفر الوقت والمهارات اللازمة لاكتشاف وتطوير المنهج العلمي لدى

خلاصة

نظرا لتقليص اهداف العملية التعليمية في الحصول على الدرجات العالية، كذلك انتشار الدروس الخاصة، فإن مناخ العملية التعليمية اصبح مهيأ للثقافة الانانية والثقة للتدنية وذلك خطر تربوي قد يتسبب في نشر بعض اشكال العنف في العلاقات الانسانية، وبالطبع فإن التعليم لحد وليس كل اسباب هذه الاشكال المرضية داخل وخارج اسوار المؤسسات التعليمية. كما تلوث هذه الامراض مناخ العملية التعليمية وتفقدها بعض اهدافها خاصة المنهج العلمي والتعدد الفكرى والمنطق والعلاقة التبادلية وديمقراطية الحوار وحرية الحوار. وبدون الدخول في محتوى المقررات الدراسية نستطيع ان نقول ان العملية التعليمية بشكلها الحالي لا تدرب ابناءنا على آداب وديمقراطية الحوار وقبول الرأى الآخر والتعددية الفكرية ومبدأ السببية والمنطق - وكل ذلك قد يكلفنا ما هو اهم واغلى من مجرد دخول كلية او اخرى في جامعات اليوم التى ترفع من معدلات البطالة وقد لا تمنح خريجيها قدرة المنافسة على سوق العمل بطريق الاعلانات الذى اصبح مواكبا لعمليات الاصلاح الاقتصادى والخصخصة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

الشباب - وقد يرجع ذلك الى الحشو الموجود فى مقررات التعليم قبل الجامعي والاهتمام بالكم على حساب الكيف.

١١- مركزية اتخاذ القرار التى كانت سائدة ولبعض الوقت فى وزارة التعليم - التى انفصلت اخيرا الى وزارتين - وكان فى ذلك استبعاد للقاعدة العريضة من المدرسين والادارات المدرسية عن المشاركة في صناعة القرار لسنوات عديدة قد جعلت السلوك العام اشبه ما يكون بسلوك القطيع فى تنفيذ قرارات فوقية قد لا تخدم العملية التعليمية.

١٢- لا يزال بعض المختصين يعمل بأسلوب الماضى، حيث ان فلسفة العملية التعليمية قد سادها الكثير من التسييس بشكل ارهق الطلاب واسرهم ليس فقط من الناحية التربوية ولكن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

١٣- عدم توازن مقدرة تقديم الخدمات التعليمية مع الاعداد المقبولة فى المدارس وهذه معادلة يجب حلها قبل فوات الاوان. انها معادلة تتعارض مع حقيقة اقتصادية مؤداها ان النمو لا يكون موصولا الا اذا توازنت الانتاجية مع المقدرة الانتاجية.

١٤- الاعتماد على اهل الثقة وان افتقروا الى الرؤية والخبرة فى قيادة بعض المواقع الادارية في الهيكل التنظيمى لمنظومة التعليم. هل يعقل ان يشغل بعض المواقع فى قطاعات التعليم من لم يعمل مدرسا طيلة حياته الوظيفية؟

١٥- اننا كثيرا ما نهتم بالوسائل التعليمية على حساب مناخ وثقافة المؤسسات التى تقدم الخدمة التعليمية، مما يؤثر بشكل ملحوظ على الدور التربوى لهذه المؤسسات. ونسمع هذه الايام عن انتشار البلطجة والعنف المتبادل بين المدرسين والتلاميذ، وتعاطى المخدرات.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٧

حكاية المجرم الضحية محمود

لا يدهشك العنوان عزيزي القارئ.. ولا يخالجك شك فيه.. ولا تظن ان خطا قد حدث في جمع العنوان.. فالعنوان مقصود.. مقصود.. مقصود. فلان جسد الوطن قد اضحى مليئا بالطعنات والجراح النازفة فقد تكاثرت فيه وتنوعت كل اشكال وصور الجريمة والمجرمين تكاثر البكتريا في العفن.. ولجا المجرمون -الابرياء الى احدث النظريات «العلمية» لتبرير جرائمهم.. ولاسيما ما يسمى «الحتمية البيولوجية» .. فالمجرم.. مجرم بطبعه.. بخصائصه البيولوجية.. واجرامه ينتقل بالوراثة من جيل الى جيل.. والبرئ برئ بطبعه مهما ارتكب من جرائم.. من هنا اختلط الحابل بالنابل.. وضربت الفوضى في كل مكان.. ومن هنا انقسم المجتمع الى مجرمين «ضحايا ومجرمين» ابرياء.. اى مجرمين بالطبيعة ومجرمين غير مسئولين عن جرائمهم!

من وجهة النظر هذه ان المجرم البرئ ماكان ليرتكب جريمته لولا ان المجرم الضحية قد دفعه دفعا الى ارتكاب جريمته.. فالمجرم الضحية اذن هو المسئول الاول عما يقع عليه من اعتداء..

والحتمية البيولوجية ليست مجرد مدرسة من مدارس علم الاجرام.. انها نظرية فلسفية شاملة لها تطبيقاتها وفروعها وامتداداتها في مختلف العلوم الانسانية والممارسات السياسية والاجتماعية.. والعلاقات الدولية.. وهي لا تظهر بكل فجاجتها ومكوناتها اللا اخلاقية واللاانسانية بهذا الوضوح.. وانما تظهر متسربلة ومبرقعة ومقنعة ومتخفية ومستترة بدرجات معاونة يحوطها قدر كبير من الغموض وكثير من السواتر العملية .. تظهر في المؤسسات الحكومية والنقابات والمعاهد التعليمية والمؤسسات الدينية والقضائية وفي الاوساط الاكاديمية والاعلامية والعسكرية وذلك حين يهن جسد الامة فنرى سريان النار في الهشيم وتسمم كل الاجواء وتعم كل الانداء .. فيعم الكرب والبلاء.

بقلم



موسى جندي

من نماذج المجرمين الضحايا هذه الايام.. المجرم الضحية محمود.. الذى يجب ان يقدمه برنامج «من المسئول» .. لان هذه ربما ستكون الوسيلة الوحيدة للشكوى اذا ما اراد مظلوم تقديم شكواه الى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم.. وتتلخص حكاية المجرم الضحية محمود الطفل البالغ من العمر نحو عشر سنوات في ان شكله مسن ولابد من وجه نظر السيد خالد عبدالمقصود مدرس اللغة العربية بمدرسة الفاروق الابتدائية للتعليم الاساسي

الواقعة في الحي السويسري

بمدينة نصر ولان المجرم الضحية صغير السن جداً .. مازال في طور الطفولة.. فلايمكن تصور انه ارتكب او يرتكب اى اعمال اجرامية غير ماورثة من السلاسلة التى انحدر منها وهي ان شكله مسن ولابد.. وهو على اية حال سبب كاف تماماً لان يستثير اعصاب السيد خالد عبدالمقصود مدرس اللغة العربية فيقوم بضربه بوحشية نادرة.. مما سبب للمجرم الضحية محمود آلاما جسدية ونفسية مريعة. والى هنا والامور تبدو عادية في غاية التعليم.. الاساسي وغير الاساسي.. فالمدرس الانسان مرهف الحس جداً استخدم خرطوما داخله خيرزانة.. اى اداة تعذيب تجلت فيها عبقريته التكنولوجية.. ناهيك عن الركل ورفع الطفل بيديه وخبطه في الحائط وخنقه وزرعه في الارض.. لكن ما ليس عاديا هو ان سيادته يحذر الطفل من ابلاغ والده متوعدا اياه بالويل والثبور وعظائم الامور ان هو تجاسر وفعل.. حدثت الواقعة يوم الاربعاء اول اكتوبر.. وحتى الآن لم يتخذ السيد الوزير اى اجراء.. لماذا لان السيد مدير المدرسة تواطا.. والمحقق الذى جاء من المنطقة التعليمية تواطا.. والمحقق الذى ارسلته الوزارة.. خدع على ما يبدو.. فوجد الوزير على مكتبه تحقيقاً اجراه محقق من المنطقة التعليمية يدين الضحية.. هكذا قيل نقلاً عن مصادر صحفية على اتصال بالوزارة.. لان والد المجرم الضحية صحفي بوكالة انباء الشرق الاوسط هو الاستاذ الفاضل احمد يحيى. الطريف ان الطفل عاد الى منزله بعد هذه الجولة التعذيبية في حالة يرثى لها وحكى الحكاية لوالده الذى اصطحبه في اليوم التالي للمدرسة وقابل السيد مدير المدرسة وقد وعده المدير بمحاسبة المدرس وطلب منه عدم اللجوء الى الوزارة حفاظاً على «سمعة المدرسة»!! وفي يوم الخميس ٢ اكتوبر فوجئ بمدير المدرسة ومعه مدرسان يقرعون باب شقته ويحاورانه في المسألة.. ومرة اخرى يتعهد المدير بابعاد المدرس كلية عن التدريس ونقله.. ويطلب من الاب الانتظار حتى السبت ٤ اكتوبر لعدم «الشوشرة»! وفي ٧ اكتوبر وصل محقق من مديرية التعليم واجرى تحقيقاً شكلياً.. وحينما وصل محقق من الوزارة جرى تضليله بادعاء عدم امكانية الاتصال بولى الامر. واستمرت حالة التلميذ النفسية في التدهور.. فما كان من الاب الا ان منعه من الذهاب الى المدرسة..

والسؤال الآن للدكتور حسين كامل بهاء الدين: هل مثل هذه الامور قابلة لان تخضع لتحقيقات قانونية؟ في اعتقادى ان الوزارة مكتظة باعداد غفيرة من خبراء التربية والتعليم.. من هؤلاء يمكن تشكيل جهاز للتفتيش والتحقيق والمتابعة.. من اشخاص يتمتعون بحسن السمعة وتقدير دوائر التربية والتعليم.. ولن يضم الجهاز شخصيات من خارج الوزارة.. من الكليات والمعاهد العليا المعنية بالتعليم.. شخصيات لاتسمح لهم اخلاقياتهم ولا مكانتهم العلمية بالاندماج في مؤسسة الفساد والارهاب «التعليمي» او «التربوى» .. وادمغتهم لم تصب بعد بلوثة وتلوث نظرية «الحتمية البيولوجية».. اذ قل لي ياسيدى الوزير ماذا يمكن ان يرتكبه طفل لم يتجاوز سنه العاشرة من جريمة تستوجب توقيع هذا العقاب الوحشي عليه؟ فمن هو هذا المحقق الذى وضع امام سيادتك هذا التقرير الذى يدين الضحية؟ وكيف تصرف؟ وماذا فعل؟ وما هى نوعية ما وجهه من اسئلة؟ ولمن وجه الاسئلة؟ وما هى الاجابات التى لقاها ممن سالهم؟ وما هو التكييف القانوني لما حدث؟ واذا كان الشئ بالشئ يذكر.. فانني قد عانيت الامرين بسبب جريمة خطيرة ارتكبتها .. فانا ايضا مجرم ضحية.. ففي العام الدراسي ...



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

الماضي كانت هناك مشكلة خاصة بنجلي الطالب بالمرحلة الاولى من الثانوية العامة.. فصله مدير المدرسة بدون سبب واكرر بدون سبب وحينما لجأت اليك فوقعت على طلب قدمته لسيادتكم عن طريق الاستاذ مكرم محمد احمد يعطي فرصة اخرى .. قرر مدير المدرسة بخول التحدى وقرر ان تكون هذه فرصة اخرى واخيرة.. فاعاده وما لبث ان دبر واقعة لفصله ثانية.. وحينما صرخت على صفحات الجرائد.. نزل رقم جلوس نجلي على قوة المدرسة «الاورمان التجريبية بالجيزة» .. وادى الامتحان ضمن قوة المدرسة.. بعد ان كان المدير قد ابلغ الكنترول باستبعاد اسمه من قوة المدرسة!! وفي بداية هذا العام ذهبت لادفع المصروفات فرفضت المدرسة قبولها وقابلت السيد المدير في محاولة لان افهم.. فاذا به يفاجئني بان نجلي ليس -ولن يكون- على قوة المدرسة كيف وقد ادى امتحان المرحلة الاولى على قوة المدرسة؟ وكان الرد: امامك الوزير.. روح اشتكي له! وبالبحث والتحرى اتضح ان السيد المدير هو من مدرسة «سيد قراره» ويبدو انه قد خصخص المدرسة في غيبة من الوزارة.. بل انه قام بعمل رائع من اعمال النضال السياسي التربوى المهني.. اذا اكتشف انه قد صور مقالي الذى نشرته في «الشعب» ووزعه على المدرسين من باب تعبئة القوات ورفع درجة الاستعداد القتالي الى الدرجة القصوى لان المقال تضمن نقداً لظاهرة الدروس الخصوصية والاهمال في الاشراف على الفصول وفي متابعة الدروس والنشاط.. الى اخر ما سجلته من ملاحظات واراء.. سيدى الوزير الدكتور حسين كامل بهاء الدين.. اسمح لي لو تفضلت واجبني عن هذا السؤال: هل هناك حقاً وزارة اسمها.. وزارة التعليم؟



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧







رأى المعارضة

بقلم : مصطفى كامل مراد

طلبة الجامعة!! والتغذية النافعة!!

مليون طالب او مايزيد في جامعات القاهرة لو نظرت اليهم لوجدت الهزال يبدو على وجوههم والضعف في اجسادهم واكد البعض ان سوء الحالة الصحية لطلبة الجامعات انما يرجع بالدرجة الأولى الى سوء التغذية وهو قول صحيح ينطبق على الغالبية من طلبة الجامعات خاصة اذا وجدنا ان تقرير مجلس الشورى عن التنمية البشرية في مصر والبعد الاجتماعي يشير الى ان ١٩ مليون مصرى يعيشون تحت مستوى الفقر اى ان ثلث السكان يعيشون تحت مستوى ثلاثة الاف جنيه للاسرة كدخل سنوى!!

واذا طبقنا هذه النسبة على طلبة الجامعات لوجدنا ان ثلثهم على الاقل يعيشون تحت مستوى الفقر والثلث الثانى يعيشون على حافة مستوى الفقر اما الثلث الثالث فربما اغلبهم يعيشون على مستوى حد الكفاية «١٥ الف جنيه للاسرة «كدخل سنوى»!!

نحن نعلم جميعا ان شباب الجامعة هم قادة المستقبل فهم الذين سوف يشغلون المناصب القيادية في مجالات العمل المختلفة ولذا فان الامر يتطلب وعلى وجه السرعة الرعاية الغذائية لهؤلاء الشباب واضعف الايمان ان يقدم لهم وجبة جافة مجانية تعطى ٢٥٠٠ سعر حرارى فى اليوم على الاقل اى مايمكنهم من استيعاب دروسهم وتغذية اجسامهم بالمواد الغذائية الاساسية التى تقيهم الامراض وتمكنهم من استيعاب الدروس!!

ان فى مصر معهدا للتغذية يضم خبراء التغذية وهناك اساتذة فى الجامعات متخصصون فى التغذية يستطيعون بلاشك ان يقدموا لشباب الجامعات هذه الوجبة الاساسية التي لن تتكلف اكثر من جنيه واحد فى اليوم وتشتمل على اربعة ارغفة «كسندويتش» من الجبن الابيض «بروتين حيوانى» والفول المدمس «بروتين نباتى» ثم الحلاوة الطحينية «دهون نباتية»!!

ان بضعة عشرات من ملايين الجنيهات تنفق على طلبة الجامعات من اجل التغذية والوقاية من الامراض امر على جانب كبير من الاهمية الصحية والاجتماعية والتعليمية ولاشك ان المجلس الاعلى للجامعات ووزيرى التعليم والصحة سينظرون بعين الاعتبار فى تغذية طلبة الجامعات حتى لاندخل فى المتاهات والمضاعفات والتشنجات!!



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

احتهادات

شد انتباهي في أهرام ١١/٢ ما كتبه تحت عنوان: «عقوا زاد وطفح» الأستاذ فاروق هاشم المشارك بالتدريس في كليتي الإعلام بالقاهرة وأسيوط. وعضو لجنة الاختبارات الشفهية لخريجي الثانوية الذين يرغبون في الالتحاق بقسم الإعلام بجامعة أسيوط.

اللافت للانتباه أن الطالبات والطلبة الذين تقدموا للاختبار الشفهي هم من النابهات والنابهين. أو على الأقل، هذا هو المفترض، حيث أن مجموع درجاتهم يتراوح بين ٧٨٪ و ٩٢٪. وأكثر من ذلك فإن لديهم رغبة ملحة في أن يشتغلوا بالإعلام والصحافة - ورغما عن هذه الرغبة، يقول فاروق هاشم، فإن اللجنة عندما توجهت بسؤال لهؤلاء الطلبة والطالبات، هل تقرأون الصحف؟ اتضح من الإجابات أن ١٠٪ فقط منهم يقرأون في بعض الأحيان، الجريدة التي تشتريها بعض الأسر. لماذا؟ «لأن المذاكرة واخدة كل وقتنا»!

وحول سؤال لهذه الـ١٠٪ القارئة للصحف عن الكتاب والأدباء الذين يقرأون لهم؟ كانت الإجابة، «توفيق الحكيم ونجيب محفوظ في الأهرام». لاحظ أن الاختبارات الشفهية جرت في سبتمبر أو أكتوبر من هذا العام ١٩٩٧. في حين أن توفيق الحكيم قد ذهب إلى رحاب الله منذ سنوات، ونجيب محفوظ مد الله في عمره، لم يعد يكتب بالأهرام منذ ما لايقل عن ثلاث سنوات بسبب وضعه الصحي.

هل يكذبون، هؤلاء الطلبة والطالبات؟ لا. المسألة ليست كذبا أو صدقا. وإنما أخطر. هي الغيبوبة. أنهم منقوعون في الجهل، رغم تفوقهم المدرسي وحصولهم على نسبة ٩٢٪ أو على الأقل ٧٨٪ في امتحانات الثانوية. استمع إلى السؤال والجواب التاليين. هل توفيق الحكيم مازال يكتب؟ الجواب باصرار: نعم!

عندما تطرق الاختبار إلى الأحزاب المصرية، لم يستطع أحد أن يذكر اسم حزب واحد. وفي مجال الصراع العربي الإسرائيلي سئلوا «ما هو التطبيع ومعوقاته؟» وجاء الجواب «لا نعرف». اللهم باستثناء طالب واحد. ولكن الجميع بعد ذلك نفوا علمهم بأن هناك سفارة لإسرائيل بالقاهرة.

وحين وجه سؤال في أي قارة تقع دولة إسرائيل ودولة فلسطين؟ كان هناك الصمت المطبق من الجميع، فيما عدا طالبة واحدة أجابت، هما «دولتين فوق بعض».

من المسئول عن هذا التدني الثقافي، الذي يصعب وصف بشاعته، لشبابنا؟ هل هي الحالة العائلية المنهكة اقتصاديا والتي خاصمت الثقافة؟ هل هي المدرسة وبرامجها التلقينية الفارغة؟ هل هو التلفزيون الذي يشيع التفاهة والجهل باسم الترفيه؟ هل هي أجهزة وزارة الثقافة التي لم تستطع أن تطرق بنشاطاتها أبواب الشباب في الريف والمدن الصغيرة؟ المسألة أخطر من أن نتبادل الاتهامات. الكل مسئول ومتهم، أمام هذه الكارثة. ولعله هنا تبرز أهمية وضرورة المشروع القومي الراهن للتربية والتعليم الذي يقوم على تنشيط ملكات الطالب والطالبة، منذ مرحلة الحضانة، للبحث بنفسه عن المعرفة واكتشاف العالم من حوله.

لطفي الخولي



المصدر: الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ١١ / ١٩٩٧

د. حسين كامل بهاء الدين:

أرفض الاستقالة

قدمت مفيد شهاب للعمل العام منذ ٣٠ عاما



المصـدر : الأهـرام العربـى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

واجه الدكتور حسين كامل بهاء الدين طيلة الفترة الماضية حملة إعلامية ضارية كادت تؤثر على رصيده وإنجازاته فى العملية التعليمية بمصر، وتوقع الكثيرون أن يبادر الوزير باستقالته، خاصة بعد أن ألغى مجلس الوزراء نظام التحسين فى الثانوية العامة، رغم رفض الوزير للإلغاء، وبات السؤال: ما الدوافع التى تجعل مسئولا يتشبث بموقعه فى الوقت الذى تصدر فيه القرارات الحيوية المرتبطة بصميم عمله بعيدا عنه ودون موافقته.

«الأهرام العربى» أدارت حوارا ساخنا مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين حول كل هذا ، وجاءت الأسئلة مثيرة والإجابات أكثر إثارة وفجر الوزير بصراحته أشياء عديدة ربما لم تكن معروفة من قبل عن أداء وزارة الدكتور الجنزورى ودرجة الود بين أعضائها



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

العبث بالمناهج الدينية والقومية سفاهة لن تحدث

لا أفاخر بمنع التطبيع لأن رفضه واجب على

لماذا لم تستقل طالما أنت غير مقتنع بقرار مجلس الوزراء الخاص بإلغاء التحسين في الثانوية العامة؟

أنا رجل في مهمة وطنية، الجندي في ميدان القتال ليس من حقه أن يترك سلاحه في المعركة، الوظائف العامة تكليف، ومادام التكليف مازال قائما، فمن واجبي أن أبذل أقصى ما أستطيع من جهد وأسهل شيء أن أترك الخدمة، وكأي إنسان قد أكون أنا مستفيد من الاستقالة لأن الخدمة العامة فيها تبعات وتضحيات كثيرة.

سيادة الوزير لماذا يحدث هذا في العالم، حيث نرى استقالات الوزراء وتركهم لمواقعهم، والتمسك بالرأى ماداموا مقتنعين به؟

الاستقالة ممكنة في أشياء كثيرة جدا، فإذا وجد شخص أن النظام الذي ينتمي إليه لا يعجبه، فليستقل ، لأن سياسة الدولة التي هو جزء منها ليست على مزاجه، فلا يستمر فيها، ولكن إذا اختلف في جزئية معينة، فعليه أن يلتزم برأي الأغلبية.

هل قرارات مجلس الوزراء المصري عادة تؤخذ بالأغلبية ويتم التصويت عليها؟

لست هنا للتحدث باسم مجلس الوزراء، أنا أعتقد أنني لم أضع استراتيجية، والذي أود أن أوضحه، أن ما حدث هو خطة إصلاح، وهي خطة قومية أقرتها الدولة بكل مؤسساتها وبكل خبرائها ومفكريها، وهذا شرف لا أدعيه، إنما إذا شاءت الدولة أن تغير فلتفعل.

يتردد أن هناك أصحاب مصالح خاصة أصبحت موازية لقوة الدولة، هي التي ألغت السنة السادسة والتحسين ما رأيكم ؟

أنا من المؤمنين بأن الإصلاح لا يقتضي بالضرورة التشهير بأحد، ولن نربح شيئا بتحميل شخص مسئولية معينة، الأهم من هذا، هو أن نحاول أن نحقق الشيء الذي يتفق مع المصلحة العامة، وأنا لا أريد أن أعيش يومي بعقلية أيام انقضت عليها سنوات عديدة، لن أقرأ المستقبل بعيون الماضي، ولكل واحد ظروفه واجتهاداته، إذا كانت هناك حقيقة تفرض نفسها اليوم، فهي أننا لابد أن نعود إلى السنة السادسة، لأن ذلك هو الاتجاه العالمي في زيادة سنوات التعليم الأساسي.

فأنا لا أستطيع أن أتخلف عن هذا الركب، وهناك قناعة قومية أبداها مجلس الشورى والمجلس القومي للتعليم في المؤتمر القومي لتطوير مناهج التعليم الإعدادي، انتهت إلى ضرورة عودة هذه السنة السادسة.

فيما يتعلق بموضوع الثانوية العامة والتحسين والتصريح الذي نسب إلي، فأنا لم أدل بأي تصريح إلى أية صحيفة، ولم أنتقد نظام الثانوية العامة الحديثة بأي شكل، المذكرة التي نشرت هي مذكرة أعدها مجلس الوزراء، وكان كل دوري أنه من واقع الالتزام بالمسئولية الوزارية ومن موقع إيماني بالديمقراطية السليمة التي تحتم التزام الأقلية برأي الأغلبية وبحكم مسئوليتي الدستورية



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ /١١/ ١٩٩٧

٩٠٪ من الإرهابيين مدرسون وطلاب

لن أقرأ المستقبل بعيون الماضى

كوزير للتربية والتعليم عليه أن يقدم القوانين الخاصة بوزارته إلى مجلس الشعب، وقعت قرارا بإحالة هذا القانون إلى مجلس الشعب، أما ما جاء فى المذكرة على لسانى، فهى مذكرة أعدها مجلس الوزراء وتعبر عن رأى مجلس الوزراء، وليس عن رأى وزير بعينه، وإذا قيل إن هذا يدخل فى مجال تصفية الحسابات، فأنا ليس عندى المعلومات الكافية، حتى أقول إن ذلك يدخل فى إطار تصفية الحسابات مع القطاع الخاص أو التعليم الخاص الموازى، ولكن أنا أجزم بشىء أنه إذا كانت هناك تصفية حسابات فهى ستكون مع جيل لا ذنب له إطلاقا، والذى سيتحمل فاتورة التصفية، هو جيل من حقه علينا جميعا أن نرعاه، أما الوزير الذى سيتم تصفيته فليس هو الخاسر الأكبر.

سيادتكم مازلت مصرا على الإجابة الدبلوماسية.. هل يوجد فى مصر لوبى للتعليم الخاص والأجنبى وصوته عال جدا، وأحيانا يفوق قوة الدولة ويفرض ما يشاء؟

أنا أعتقد أن الصحافة الحرة فى وضع أقوى بكثير إنها تستطيع أن تقيس حجم هذه الظاهرة إذا وجدت، ولكن فى إطار عملى ليس لدى أجهزة قياس لهذه الظاهرة.

بشكل محدد .. هل وزير التعليم ووزارة التعليم كانت غير راغبة فى إلغاء نظام التحسين، وهل إلغاء نظام التحسين فرض على وزارة التعليم؟

القرار الجديد الخاص بالثانوية العامة صدر من مجلس الوزراء ولم يكن بناء على اقتراح من وزارة التعليم، وجرى نقاش فى هذا كانت أغلبية الآراء فى مجلس الوزراء، تتجه إلى إلغاء نظام التحسين.

فى ظل دولة المؤسسات هل خالف رأى خبراء وزارة التربية والتعليم رأى مجلس الوزراء فى هذا الموضوع؟

الخبراء فى وزارة التعليم دورهم كان فى إعداد قانون الثانوية العامة، ولكن هذا القرار كان قرارا من مجلس الوزراء، وهو سلطة تعلو وزارة التربية والتعليم.

هل لمجلس الوزراء الحق فى أن يتخذ قرارا دون أن يسأل الخبراء، وأن يتفق معهم فى الرأى فى هذا الإطار؟

مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا، ومن حقه أن يتخذ القرارات بالطريقة التى يراها.

وهل من حق مجلس الوزراء أن ينحى جانبا رأى المؤسسة التعليمية؟

من آراء مجلس الوزراء أن هذا الرأى غير سليم.

ما معنى أن يحصل طالب على ٩٨٪ فى الثانوية العامة ولا يقترب حتى من الكلية التى يحلم بها فى إطار نظام التحسين؟

الطالب الذى حصل على ٩٨٪ فى الثانوية العامة ولم يدخل الكلية التى يرغب فيها، لا يعنى أى قصور، فامتحان الثانوية العامة هو امتحان مسابقة، العبرة فيه ليست بالمجموع، وإنما بالترتيب، أى امتحان مسابقة فى العالم يخضع للترتيب، وهذا موجود فى جميع المجالات وليس التعليم فقط، مثل مسابقات رفع الأثقال، كل وقت وله أذان، المجموع الذى كان يحصل عليه الطالب سنة ٢٠، كان يدخله إلى كليات القمة، واليوم يخرجه من التصفيات على مستوى القرية، العبرة بالوقت الذى نحن فيه، وإذا كانت الأرقام تتحطم، فهو الوضع الطبيعى للعالم كله فى أى شىء وليس مقصورا على شهادة الثانوية العامة، بل هو من أول الابتدائية وحتى الجامعة .. كليات الطب التى أنا أنتسب إليها، فيها ٢٥ شخصا حصلوا على امتياز مع مرتبة الشرف هذا العام، ولم يقتصر الأمر على شهادة الثانوية العامة، بل الشهادات الأجنبية كلها أكثر من ٩٥٪، والشهادات المعادلة فى الدول العربية أكثر من ٩٥٪، ولكن ضراوة المنافسة على أماكن محدودة فى الجامعات لابد أن ينتج عنها

زيادة مطردة.

ولكن طالما هو امتحان مسابقة إذن أكرر العبرة فى الترتيب وليس فى المجموع.

متى تستقر العملية التعليمية؟

توجد تقلبات شديدة فى العملية التعليمية، وفى الوقت نفسه لا أستطيع أن أقول إننى موافق تماما على كلمة استقرار السياسة التعليمية، لأن العالم كله ليس فيه استقرار، فهناك متغيرات تفرض نفسها تضطر صانع القرار أن يغير ويواكب هذه التغييرات، فنحن نقول إنها تكون سياسة تعليمية متطورة مواكبة للتغيرات، وفى الوقت نفسه لا تكون فيها تقلبات وباختصار السياسة التعليمية تحتاج لإعادة النظر فيها كل خمس أو ٦ سنوات، لا تقلبها راسا على عقب، فنحن نحافظ على الإيجابيات الموجودة، ونطور ما يحتاج إلى تطوير.

سيادة الوزير فى النقطة نفسها، هل نما لعلم سيادتكم أن هناك لافتات لمدرسين فى الشوارع يكتب فيها نجم الرياضيات الأول وبطل الجغرافيا؟

نعم.. وعدد كبير من المنضمين لهذه المراكز استقالوا من التربية والتعليم وجزء آخر منهم كان من المتورطين فى دروس خصوصية، وعندما تم نقلهم فضلوا الاستقالة والتفرغ لهذا العمل، وتتخذ إجراءات عقابية فورية حتى لا ينتشر مثل هذا الكلام.ولكننى أقول إن هذا الوضع قابل للتكرار يوما بعد يوم.

ولماذا لا يكون هناك مشروع قانون رادع لمن يستقيل من وزارة التربية والتعليم ويمارس الدروس الخصوصية ؟

أتمنى أن تتقدموا بمثل هذا المشروع، وأتمنى أن تتبنى الصحافة مشروع هذا القانون.

هل صحيح أن هناك تعديلات وتغييرات أدخلت على مناهج التربية الدينية والتربية القومية بما يتلاءم مع اتفاقيات السلام مع إسرائيل؟

أعود لشهادة اثنين من الأحياء وواحد انتقل إلى رحمة الله، وشيخ الأزهر الحالى الدكتور سيد طنطاوى جاء إلى فى الوزارة منذ أسبوعين وقال: إن وزير التعليم طلب منى أنا والمرحوم الشيخ الغزالى والدكتور عبدالصبور مرزوق أن نراجع مناهج التربية الدينية، وجلسنا معه ورأينا الكتب والمستشارين، وانتهينا إلى أن ما يدرس فى وزارة التعليم هو صحيح الدين، وأن التهم التى قيلت فى هذا الشأن وفى هذا الوقت تهم باطلة ولا تستند إلى أى أساس، وأننى بنفسى راجعت كل الكتب التى تصدرها وزارة التربية والتعليم، وأننى انا المسئول عن كل ما بها، وشهادة أخرى للدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر، حيث قال الكلام نفسه، وقال بالنص «أنا أشهد شهادة عدل أمام الله، أننى راجعت الكتب، وأننى شاركت فى كل ما يتعلق بالتربية الدينية، وأن الشائعات التى يطلقها بعض المتطرفين إشاعات مغرضة وكاذبة، وليس لها أى أساس من الصحة، وأن ما يدرس لأولادنا هو صحيح».

الشيخ محمد الغزالى يرحمه الله قال بعد ٤ ساعات من مراجعته للمناهج: لقد اطمأن قلبى الآن إلى أن ما يدرس لأولادنا هو صحيح الدين، وأن كل ما يشاع هو محض افتراء.

وأنا كوزير أتساءل، هل يتصورأحد أننا فى مؤسسة فيها ٨٥٠ ألف معلم يأتى إنسان مهما كانت جراته وسطوته وينفذ عملاً مثل هذا، ولا تحتج عليه المؤسسة. أنا كوزير لا أعمل مناهج، بل هناك مختصون، ولكن ما قد يتبادر إلى ذهن الناس أننى سأعطى تعليمات بحذف بعض الأشياء، ولو تجرأ وزير على، فإنه لن يترك، كلنا مصريون مسلمون نعتز بديننا.

وبكل الأمانة والإخلاص والصدق، هذا لم يحدث إطلاقا، وليس هناك مصلحة لأى إنسان أن يقدم على مثل هذه السفاهة بأن يلغى تاريخه أو يلغى دينه، فأنا سأجلس فى هذا الموقع فترة، ثم أتركه وأين سأذهب من الله أو الناس، «لن أبيع آخرتى بدنياى، ولن أبيع رضا الناس بعمل لن يكافئنى أحد عليه».

لماذا تفاخر بأنك ضد التطبيع مع إسرائيل؟

لا تطبيع مع إسرائيل قبل عودة السلام الشامل والعادل فى كل أرجاء المنطقة العربية، وموقفى صريح ومنشور ولا يدعو للفخار، لأنه واجب وموقفى.

هناك ثمة خلل فى العملية التعليمية فظاهرة معدل الكثافة المرتفعة فى الفصول لم يتم موازنته بعد تجاوزه ٦٠ طالبا فى بعض الفصول، وارتفاع سن القبول بالمدارس ومستوى المناهج ومستوى التحصيل العام للخريج أنه ردىء، إما نتيجة المنهج أو طريقة التدريس الخاطىء، إذن ماذا نفعل؟

هذا صحيح، مازال هناك خلل وكثافة فى بعض المناطق ٦٠ تلميذا، ولكن المتوسط على مستوى الجمهورية هو ٤٣، الـ ٧٥٠٠ مدرسة التى



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٨

أعمل من الثامنة صباحا حتى الثانية عشرة مساء أنا كادر منظمة الشباب ولا يوجد لوبى لأعضائها بالوزارة

الفصول لم يتم موازنته بعد تجاوزه ٦٠ طالبا فى بعض الفصول، وارتفاع سن القبول بالمدارس ومستوى المناهج ومستوى التحصيل العام للخريج أنه ردىء، إما نتيجة المنهج أو طريقة التدريس الخاطىء، إذن ماذا نفعل؟

هذا صحيح، مازال هناك خلل وكثافة فى بعض المناطق ٦٠ تلميذا، ولكن المتوسط على مستوى الجمهورية هو ٤٣، الـ ٧٥٠٠ مدرسة التى بنيناها تستوعب ما يقرب من مليون ونصف المليون طالب جديد، تسببوا فى زيادة الإلزام، وهذا هو تقرير الأمم المتحدة، إن نسبة الإلزام فى السنوات الماضية ١٢٪، وحين تحسب عدد الطلبة عندنا ١٥ مليونا، حوالى ١.٤ مليون كانوا فى الشوارع، ودخلوا المؤسسة التعليمية، وهذا إنجاز، وحتى نستطيع تقليل المسافة لابد أن يكون عندنا إضافة جديدة إلى الأبنية التعليمية، لأن الطلبة أين سيجلسون، ومادامت كانت الأولوية بالنسبة لى أن أستوعب من لم تتوفر لهم نسبة التعليم فى الأساس وأخرجهم من الشارع إلى المؤسسة التعليمية، أعتقد أن هذا هدف يعلو على تقليل الكثافة، لأنها تأتى فى المرحلة التالية، وبالمعدل الذى نسير به ستأتى فترة نجد أنفسنا فيها كما قضينا على الفترات الرابعة والثالثة، واستطعنا تخفيض الفترة الثانية، سيأتى وقت نستطيع فيه أن نقضى على الفترات، ونستطيع تقليل الكثافة، وهذا هو هدف الدولة أعلنته والرئيس أعلنه، أما زيادة سن القبول، لأنه مع الإقبال الكبير على رياض الأطفال، أنا أتحدث عن رياض الأطفال، حيث إن التعليم الابتدائى ٦ سنوات ولا يمكن تأخيره.

وزارة التعليم العالى وزارة حائرة مابين التعليم وما بين البحث العلمى،

نها تستوعب ما يقرب من مليون ونصف المليون طالب جديد، تسببوا فى زيادة الإلزام، وهذا هو تقرير الأمم المتحدة، إن نسبة الإلزام فى السنوات الماضية ١٢٪، وحين تحسب عدد الطلبة عندنا ١٥ مليونا، حوالى ١.٤ مليون كانوا فى الشوارع، ودخلوا المؤسسة التعليمية، وهذا إنجاز، وحتى نستطيع تقليل المسافة لابد أن يكون عندنا إضافة جديدة إلى الأبنية التعليمية، لأن الطلبة أين سيجلسون، ومادامت كانت الأولوية بالنسبة لى أن أستوعب من لم تتوفر لهم نسبة التعليم فى الأساس وأخرجهم من الشارع إلى المؤسسة التعليمية، أعتقد أن هذا هدف يعلو على تقليل الكثافة، لأنها تأتى فى المرحلة التالية، وبالمعدل الذى نسير به ستأتى فترة نجد أنفسنا فيها كما قضينا على الفترات الرابعة والثالثة، واستطعنا تخفيض الفترة الثانية، سيأتى وقت نستطيع فيه أن نقضى على الفترات، ونستطيع تقليل الكثافة، وهذا هو هدف الدولة أعلنته والرئيس أعلنه، أما زيادة سن القبول، لأنه مع الإقبال الكبير على رياض الأطفال، أنا أتحدث عن رياض الأطفال، حيث إن التعليم الابتدائى ٦ سنوات ولا يمكن تأخيره.

وزارة التعليم العالى وزارة حائرة مابين التعليم وما بين البحث العلمى،

وأحيانا مستقلة بنفسها، وأخيرا انفصلت عن وزارة التعليم، ما مبرر الانفصال، وهل كنت تعلم بالتشكيل الوزارى الجديد الذى سيتم؟

لست الشخص المعنى بالسؤال، لأننى لست أنا الذى أحدد التشكيل الوزارى، أنا رجل مكلف بالخدمة العامة فى قطاع، لا تؤاخذنى، أنا لم أشعر بمسئولياتى الوزارية كمشترى العقار، لكى أقول هذه لى وهذه لى، أنا أكلف بخدمة عامة فى قطاع معين، وأقوم فى القطاع المكلف به بهذه الخدمة ولا أسأل لماذا أخذتم منى هذا القطاع، ومن يسأل يسأل عن شىء يخصه شخصيا أو يملكه شخصيا.

ما مفهومكم للتعليم؟

التعليم هو الوسيلة الوحيدة للتقدم، وهذا ما أثبتته التجارب فى الدول التى تقدمت بلا استثناء.

ولكن فى مصر هناك محاولة لإصلاح التعليم، ومع ذلك لم يشعر بها الكثيرون لماذا؟

لأن طبيعة التطوير فى مجال التعليم تحتاج إلى وقت، وكل خبراء التعليم يجمعون على أن نتائج أى تطوير أو إصلاح فى التعليم لا يمكن أن تظهر إلا



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

وأحيانا مستقلة بنفسها، وأخيرا انفصلت عن وزارة التعليم، ما مبرر الانفصال، وهل كنت تعلم بالتشكيل

•

والصورة بدون الانتقال من محافظة إلى أخرى، حيث يتلقون التدريب فى محافظاتهم فى قاعات كبرى تتسع لـ ٤٠٠ معلم، ويحاضرهم الخبير، سواء كان مصريا أو أجنبيا، ونحاول عن طريق القانون وعن طريق المثل والقدوة الحسنة وعن طريق الثواب والعقاب من أجل أن نرسخ المفاهيم السليمة والقدوة الحسنة ونعاقب المسيء من أجل الأداء الحسن.

هل هذا تحقق بالكامل؟

لا لم يتحقق بالكامل، مازالت العناصر التى كانت قد استبرأت الخطأ فى الماضى موجودة، نحن بنينا ٧٥٠٠ مدرسة هل معنى هذا أن الـ ٢٥ ألف مدرسة الموجودة فى مصر على هذا المستوى، بالطبع لدينا المدارس المؤجرة، ولم تكن مدارس أصلا، وليس فيها أحواش أو ملاعب أو أى شيء، وهل معنى أننى طورت المناهج أن الطالب بين يوم وليلة سيتحول إلى الكمال، هذا يحتاج إلى وقت، نحن نحاول أن نغير من مفهوم المدرس، لأن عندنا فى المؤسسة التعليمية مدرسين تخرجوا فى ظل نظام تعليمى كان هدفه تخريج موظفين، نريد معلما ليس هو المسيطر على العملية التعليمية، و ليس هو العنصر الفاعل الوحيد فى عملية التعليم، وليس هو الملقن، نحن نريد المعلم الذى يستطيع أن يستنهض تلاميذه، والذى يستطيع أن يأخذ منهم أفضل ما عنده ويتيح لهم المبادأة والابتكار والقدرة والنقد، وأخلص من هذا كله إلى أن هناك سياسة تعليمية واضحة ومستقرة، وهناك خطوات على طريق تنفيذ هذه السياسات.

وهل السياسة التعليمية هى سياسة وزارة أم وزير؟

الجهد ليس جهد فرد ولا جهد وزير، بل هو جهد شعب، وما تم ليس نتيجة عمل وزير التعليم، بل نتيجة إنجاز شعب، ميزانية سنة ٨٠ كانت ٦٦٠ مليون جنيه، ارتفعت هذا العام إلى ١٤ مليار جنيه، استثمارات التعليم كانت فى الخطة الخمسية الثانية ٢.٦ مليار جنيه، ارتفعت إلى ١١.٨ مليار جنيه فى الخطة الثالثة بزيادة قدرها ٤٥٤٪ ، دافع الضرائب المصرى اقتطع هذا من قوته وقوت أولاده، واستطاع أن يمول خطة إصلاح التعليم بـ ١٤ مليار جنيه ميزانية هذا العام، وليس من جيب وزير التعليم، هو جهد الآلاف من المهندسين الذى بنوا المدارس وعشرات الآلاف من العمال الذين اشتركوا فى بنائها، ومئات الآلاف من المعلمين الذين شاركوا فى هذا العمل، جزء منهم منحرف أو فاسد، لكن البقية شرفاء يبذلون كل الجهود المطلوبة منهم فى ظروف بالغة الصعوبة فى كثير من الأحيان، إنه أداء دولة ككل، إنكاره ليس هو إنكار لجهد شخص أيا كان اسمه، بل هو إنكار لجهد شعب، وإنكار لجهد دولة، ونوع من تعذيب الذات ليس له مبرر إطلاقا.

معنى هذا أنك تضيق بالنقد؟

النقد جزء من حركة الحياة، وجزء من البناء، ولكن أن ننكر ما هو قائم، وأن نجرد أنفسنا مما فعلناه، وأن نمارس هوايات البعض منا فى تعذيب النفس، لا أعتقد أن هذا هدف قومى ولا مصلحة عامة، ولا أعتقد أنه سينجح فى هدم شخص واحد.

هل هناك اتجاه لزيادة مرتبات المعلمين؟

حاليا مرتب المعلم ضعف ما كان يتقاضاه فى ذات ظروفه منذ ٥ سنوات، إذا كانت درجته ١٠٠ جنيه، الآن يأخذ ٢٠٠ جنيه بالإضافة إلى المجموعات التى عملناها فى المدارس بعد اليوم الدراسى، بحيث إنه إذا انضم إليها المعلم يستطيع أن يحصل على دخل إضافى قد يصل إلى ٣٠٠ أو ٤٠٠ جنيه فى الشهر من هذه المجموعات الدراسية، وهذا بدوره سيحسن دخله المادى.

لماذا هاجمت فروع الجامعات الأجنبية فى مصر بعد قرار إلغائها من الدكتور مفيد شهاب؟

أنا لم أهاجم فروع الجامعات الأجنبية بعد إلغائها من الدكتور مفيد شهاب، أنا هاجمتها فى أثناء ماكنت أتولى وزارة التعليم العالى، حين كانت جزءا من وزارة التعليم، ومن منطلق مسئوليتى الوزارية أنا أبلغت وزير الداخلية مرتين كتابة عن هذه الفروع، وأنها تعمل فى مصر بدون إذن أو تفتيش، ونشرت فى الصحف كلها بما فيها مؤسسة الأهرام، أن هذه الفروع الأجنبية تعمل بدون ترخيص، وأن شهاداتها غير معترف بها، وأنها لن تعادل، وحذرت أولياء الأمور.

فى مرحلة تالية تقدمت بعض هذه الفروع لتقنين أوضاعها، وعززت بطلب من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، فأحالت هذا الموضوع إلى



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

مجلس الوزراء، لأن هذا الموضوع له شق سياسى وشق أمنى، وشق تعليمى، ومجلس الوزراء طلب منى أن أضع مجموعة من الضوابط التى تكفل تحقيق الأهداف الثلاثة، وكلفت لجنة على مستوى عال لوضع هذه الضوابط وأرسلتها إلى مجلس الوزراء، حدث التعديل الوزارى ثم جاء الأخ الدكتور مفيد ، وفى خلال ممارسته لمسئوليته انتهى إلى القرار الذى اتخذته وعرضه على مجلس الوزراء.

لكن هل الضوابط التى حددتها كانت تنص على أن تبقى هذه الفروع أم تغلق؟

الضوابط كانت تنص على تقنين وضع أى فرع

يريد العمل فى مصر، «مسألة مستقبلية»وهى ليست متعلقة بتوفيق أوضاع مسألة شروط لأى فرع يأتى إلى مصر، لأن ما بنى على باطل فهو باطل.

وهل لك أى تحفظات على قرار وزير التعليم الدكتور مفيد شهاب؟

أنا لا أحب التعرض لمسئولية زميل فى الوزارة هو حاليا المسئول عن هذا الموضوع، ولابد أن أترك له الحرية الكاملة فى تقدير مسئوليته فى هذا الصدد، ويكون له حرية تقدير الموقف الذى يراه.

هل مازال المدرس المصرى يتمتع بمميزاته المعروفة فى الدول العربية؟

مازال المعلم المصرى مستواه متميزا بالنسبة لكل المنطقة العربية، وإذا كان هناك مجال للمفاضلة بين أى مدرس أجنبى ومصرى، تكون بالإجماع لصالح المدرس المصرى.

شعورك حين تتابع الحملات اليومية عن أن هناك خلافا، خاصة بالكاريكاتير بينك وبين وزير التعليم العالى الدكتور مفيد شهاب؟

أنا أحزن لهذا الكلام، لأنه ليس هناك بينى وبين أى واحد أى شىء ، أنا صاحب رسالة فى أداء العمل الحكومى، وأنا فى جميع مراحل حياتى أحاول باستمرار أن أؤدى العمل الموكل إلى بأكبر قدر من الاجتهاد، وبالأمانة، وكنت أترك هذا بمجرد أن أقرأ، حيث أضع حاجزا بينى وبين العمل الذى أتركه، كأننى لم أكن أعمل فيه على الإطلاق، وهذا



فى جميع مراحل حياتى، أنا كنت فى منظمة الشباب، تركتها ولم أهتم بمنظمة الشباب بعد أن تركتها بيوم واحد، ولم أجتمع بقياداتها أو أحاول التدخل فى أمورها، ولم أحضر مؤتمراتها، رغم توسلاتهم لى، وكذلك كل شخص جديد فى منصبه تكون له رؤيته الخاصة، ويحاول أن يأخذ فرصته، و يرى رأيا مستقلا، وأنا لن أكون وصيا على أحد، ولن أتدخل فى عمل أحد، كل شخص لابد أن يأخذ حقه فى التغيير وفى الرؤية المستقلة، وأنا عندى كمية من العمل مازالت تأخذ منى من ٨ صباحا حتى ١٢ مساء كل يوم، ولا أشكو من فراغ حتى آسى على مسئولية لم أعد مسئولا عنها، وأنا على المستوى الشخصى لا أحب الدخول فى خلافات مع أشخاص أو الدخول فى دروب فرعية تبعدنى عن هدفى الأساسى، أى خلافات شخصية وأى خلافات تتعلق بمصالح لا تتعلق بعملى ، أنا أعتبر أنها نوع من التعطيل لى عن أداء العمل، وأتجنبها بقدر الإمكان.

إذن ما طبيعة العلاقة مع الدكتور مفيد



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١١/١٩٩٧

شهاب وزير التعليم العالي ورئيس جامعة القاهرة السابق؟

الدكتور مفيد أنا أعرفه منذ أكثر من ثلاثين عاما، وأنا الذي رشحته للعمل العام، وعمل مساعدا لي في منظمة الشباب، وتربطني به علاقات زمالة وعلاقات صداقة قديمة، وليس هناك ما يدعو إلى الاختلاف إطلاقا.

هل هناك لوبي لأعضاء منظمة الشباب في الحكومة؟

أنا أقول سياقا تاريخيا نحن في سياق أنه يوجد خلاف ، فأقول بالعكس، إن الدكتور مفيد شهاب أنا رشحته للعمل العام، وكان يعمل معي في منظمة الشباب، فلا يوجد ما يدعو إلى وجود خلاف، ولكن هذا لا يعني إطلاقا أن هناك رابطة في إطار منظمة الشباب، ولا يوجد لوبي لمنظمة الشباب.

٨٠٪ من وزراء مصر الآن خريجو منظمة الشباب، وهي منظمة صنعت كوادر وقيادات تمرنوا، وحينما تولوا المسئولية كان عندهم تراكم من الخبرة، الآن في مصر الجامعات المصرية ممنوع فيها ممارسة العمل السياسي؟

أنا أفرق بين العمل السياسي والعمل الحزبي، العمل السياسي أنا أعتقد أنه واجب وحق لكل مواطن في المؤسسة التعليمية ابتداء من المدرسة الابتدائية وحتى الجامعة، العمل الحزبي في رأيي الشخصي أنه في داخل المؤسسة التعليمية يفرق ولا يجمع ويعطل ولا ينجز، وممكن جدا ممارسة عمل سياسي بعيدا عن الخلافات الحزبية، هذا هو رأيي الشخصي الذي أعلنته قبل ذلك.

سيادة الوزير، من الذي خسر أكثر من منصب الوزير.. الطب أم التعليم؟ وهل مازلت تمارس الطب؟

إطلاقا.. أمارس الطب وأترك الحكم لغيري في المكسب والخسارة.■



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

فى حديث صريح جـــــدا :

د. مفيد شهاب يتحدث الى أخبار اليوم

التعليم العالى يحتاج الى وقفة

يجب ان نعترف :

مستوى الخريجين اقل من الماضى

بعد تجربة أربع سنوات كرئيس لجامعة القاهرة.. سبقتها سنوات طويلة من العمل الوطنى والسياسى والتعليمى.. يقوم الآن الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى بإجراء العديد من عمليات الاستئصال لكل ما هو خطأ وغير قانونى وغير شرعى وغير سليم فى مجال التعليم العالى والجامعى.

وتجربة الدكتور مفيد شهاب الطويلة ورصيده الوطنى الضخم يجعله لا يخشى أى جماعة للضغط. أو هؤلاء المستفيدين من الأوضاع الخاطئة فى التعليم العالى.. ولذلك تأتى قراراته حاسمة باترة.. تصلح المعوج وتقضى على الفاسد.

وعلى هامش المؤتمر العام لليونسكو فى العاصمة الفرنسية، باريس... دار هذا الحوار مع د. مفيد شهاب.. وتحدث فيه بصراحة شديدة.. وحدد أخطاء الحاضر.. وآفاق المستقبل.. ووضح رؤيته الشاملة، لما يجب أن يكون عليه التعليم العالى فى مصر.

ندرس اقامة جامعة مشتركة بين الحكومة وبين رأس المال الخاص

بدأ الحوار مع الدكتور مفيد شهاب بهذا السؤال:
ماهى الخطوط العريضة للسياسة التى تنوى وبدات تنفيذها فى مجال التعليم العالى؟

– هناك ملامح رئيسية لتطوير سياسة التعليم العالى والبحث العلمى، ليس من منطلق إحداث تغيير من أجل التغيير، لأننا فى النهاية مجرد منفذين لسياسة الدولة، وهى سياسة لاتتغير من يوم الى اخر، ولاتتغير حسب الوزير.. والوزير لايضع سياسة وإنما ينفذ سياسة، مع هامش من حرية الحركة وفى طريقة التنفيذ..

وقد وضعت ملامح لتنفيذ سياسات التعليم العالى والبحث العلمى، وأقرها مجلس الوزراء فى جلسة ٣ سبتمبر الماضى، وتتجه أساساً نحو حاجة التعليم العالى الى وقفة لتقييم الماضى.. ففى الفترة الماضية لعب التعليم العالى دورا مهما وهو استيعاب كل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة وفتح الأبواب لهم على مصراعيها فى الجامعات وفى المعاهد العليا الحكومية والخاصة.. ومنذ عام تم افتتاح أربع جامعات خاصة.. وهذه المرحلة تملى علينا فيها روح الحرص الشديد على أن يجد كل طالب مكانا فى الجامعات.. و اضطررنا بحكم الاعداد الكبيرة أن تاخذ قضية المستوى أولوية ثانية . وللأسف كان الكم الكبير على حساب النوع!

وقد أن الأوان لأن نفكر فى إعادة التوازن بين الارتفاع بمستوى الخريج، دون أن نخل بقاعدة التوسع فى التعليم الجامعى.. وأنا أعلم أنها معادلة صعبة.. وقد يقول البعض أن الحل بسيط جدا، وهو أن نقبل نصف الحاصلين على الثانوية العامة ولكننا لانريد ذلك، وإنما نريد أن نعيش هذه المعادلة، وأن نتفاعل معها بطريقة أخرى، وهى أن نرتفع بمستوى الخريجين، وان نزيد الامكانات المتاحة من معامل، ومن أجهزة ومن مكتبات.

وهذه القضية ليست خاصة بمصر.. فالعالم كله فى أمريكا وفى أوروبا وفى فرنسا يقبل فى التعليم العالى أكثر مما كان يقبل فى الماضى.. ولكن الطفرة كانت كبيرة فى الدول النامية، نتيجة الحرمان ونتيجة إن التعليم يلعب دورا أخر وهو دور اجتماعى، حيث يرتقى بالمستوى الاجتماعى لمن يدخل الجامعة ويحصل على مؤهل جامعى، وهذا دور لايجب أن ننكره أو نقلل من قيمته.. إنما لايجب أن يكون هو العامل الأساسى والوحيد للتعليم، لأننى فى حاجة الى خريج كفء فى تخصصه.

وهناك قضايا مهمة.. تمويل التعليم الجامعى وزيادة الانفاق عليه من الدولة ومن غير الدولة.. ودعم انشاء جامعات خاصة.. والعناية بمستوى عضو هيئة التدريس، والارتقاء بمستواه، ووضع التنظيم الذى يكفل للاستاذ أن يقوم بدوره الريادى وتواجده الحقيقى بين الطلاب.. واعادة النظر فى البرامج بحيث لاتعتمد على التلقين بقدر ما تعتمد على أن يعلم الطالب نفسه بنفسه، ويتعود ان يرجع الى الكتاب والمراجع. ودعم المكتبة.. وقضايا أخرى عديدة يحتاج كل منها الى دراسات عديدة.. ومنهجى ازاءها هو ضرورة وقفة تأمل واتخاذ اجراءات قد لاتكون مسكنات كما اعتدنا.. وانما قد تقتضى عمليات جراحية قد يتضرر منها البعض مؤقتاً.. ولكن فى النهاية هى لصالح العملية التعليمية، لأن التعليم أمن قومى.. ويكون الأمن القومى مستقرا ومأمونا اذا كان مستوى الخريج متميزا وليس خريجا معلوماته ضئيلة، غير واع بقضاياه.

عمليات جراحية

اذا كنت تتحدث عن ضرورة القيام بعمليات جراحية.. فما هى العمليات الجراحية التى تنوى القيام بها على وجه التحديد؟

- كثيرة جدا.. ونقطة البداية فيها ان كل شىء يخالف القانون لابد من وقفة فورا.. مثل قضية اغلاق فروع المنشآت التعليمية التى كانت تعمل فى مجال التعليم العالى بدون ترخيص، وكان لابد من اغلاقها لأنها ضد القانون، ولأن التعليم لا يمكن ان يكون تجارة.

ومع ذلك فإن تشجيع الاستثمار الخاص أمر ضرورى حتى فى التعليم، وتشجيع التعليم الاجنبى ايضا مطلوب.. ولكن قبل هذا وذاك مطلوب الا تنشأ أى منشأة تعليمية الا بموافقة الوزارة، ليست للتقعيد وليس للشكل، ولكن حتى نطمئن على مستوى البرامج وانها لاتتعارض والانتماء الوطنى للطلاب وان نطمئن على مستوى الاساتذة الذين يقومون بالتدريس، مستوى الطلاب الذين يلتحقون بها، فلا نقبل ابدا ان يقبل معهد طلابا راسبين فى الثانوية العامة، ويحصلون بعد ذلك على شهادة جامعية!!

وماذا سيكون الأمر بالنسبة لطلبة هذه الفروع.. وقد قلت انهم مسئوليتك؟

– كان همنا أن ينتهى كل ماهو غير قانونى، فاغلقنا كل منشأة تعليمية أجنبية او مصرية، فرضت الأمر الواقع، وكانت تدرس دون الحصول على ترخيص . والطلاب الذين التحقوا بها غرر بهم، أو لم يجدوا مكانا إلا فى هذه الفروع وأنا أشعر ان هناك مسئولية أدبية على

٠٠٤٧٦٩



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٨



الحكومة، لأنها تركتهم كل هذه الفترة، وبعضهم بدأ الدراسة ولابد ان ينهيها.. والحل ان تجعلهم يواصلون الدراسة تحت مظلة منشأة شرعية، وهي اكاديمية النقل البحرى.. والطلاب الذى بدأوا الدراسة سمحنا لهم بمواصلتها عن بعد، ليحصلوا على شهادة من جامعات الخارج الأصلية، دون قبول طلاب جدد في هذه البرامج.

وهذا حل توفيقي، أحترمت فيه القانون، وأغلقت المنشأة غير الشرعية، وفى نفس الوقت لم أضح بمصلحة الطلاب الذين غرر بهم، وأتحت لهم مواصلة الدراسة بصفة مؤقتة، دون قبول طلاب جدد.. وهذا الحل أنا راض عنه.

والمعاهد أيضا

نعود إلى العمليات الجراحية.. فهل هناك عمليات أخرى تنوى القيام بها؟

- هناك بعض المنشآت التعليمية صدرت دون اعداد جيد، مثل معهد الكفاية الانتاجية، ومعهد التعاون.. هذه كلها منشآت تعليمية تتيح الفرص للتعليم لأعداد كبيرة، دون أن تعطى خدمة تعليمية ترقى الى مستوى التعليم الجامعى الحقيقى. وترقى الى مستوى إعطاء مؤهل جامعى.. ومن هنا اقول ان أى منشأة تعليمية نشأت نشأة غير قانونية لايمكن أن تستمر، واى منشأة تعليمية لم تعد تعطى من خلال برامجها أو مستوى أعضاء التدريس مايرقى الى مستوى الشهادة الجامعية الحقيقية، لابد أن تتخذ اجراءات لكى تتوقف الدراسة فيها.. وهكذا قرر مجلس الوزراء هذا العام عدم قبول المنح بمعهد التعاون والتى كانت تصل الى الآلاف.. كما أغلقت الشعبة الصناعية فى معهد الكفاية الانتاجية ابتداء من هذا العام.. وكذلك كانت هناك دورات تدريبية لتأهيل واعداد مدرسين، وكانوا يجتمعون يومى الخميس والجمعة لأخذ بعض الدروس، ثم يسمونها دورة تدريبية، وعندما يتخرج يقول معى مؤهل تربوى وأستطيع أن أعمل فى التدريس.. وصحيح وجدنا أن الهدف نبيل، ولكن من حيث التنفيذ نرى أنهم غير مؤهلين إطلاقا لعملية التدريس فى المدارس. فأوقفنا هذه المنشآت.

لن نعادل شهادات الجامعات الخاصة.. إلا بعد الاطمئنان لمستواها

هل ستتخذ اجراءات أخرى شبيهة ببعض المنشآت التعليمية التى لم يصدر قرار بشأنها بعد؟

- نعم.. ونحن الآن بصدد تقييم المعاهد الخاصة، وقد توسعنا فى مرحلة ما فى المعاهد الخاصة، حتى وأصبحت كثيرة جدا.. واذا كانت قد أفادت فى استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، إلا أنها تحتاج الى وقفة مثل كليات التربية النوعية التى انتشرت، وأخذت اعدادا كبيرة منوطا بها القيام بالتعليم فى المدارس، ووجدنا ان التوسع فى هذه التجربة يخشى منه كيف ألا يكون مستوى الدارسين فيه لا يؤهلهم حقيقة للقيام بهذا الواجب التربوى، ولذلك بدأنا تقييم تجربة كليات التربية النوعية، التى تتبع وزارة التعليم العالى، وشكلنا لجنة خاصة تدرس أوضاعها.

والسؤال الآن: هل من الأجدى أن تتحول كلها الى جامعة خاصة؟.. أم أن تتبع كل كلية للتربية النوعية الجامعة التى تقع فى نطاق محافظتها؟.. أم أن تستمر كما هى عليه الآن تابعة للوزارة؟.. ومعظم القائمين بالتدريس فيها منتدبون من الجامعات المختلفة وليس لها هيئة تدريس خاصة بها!.

ونحن نقيم ايضا تجربة المعاهد الخاصة، حيث أنشىء من قبل ٥٧ معهدا، ولم نعادل شهادات إلا أربعة منها فقط. وسيبحث ما الذى يستحق أن يستمر منها، وما هو ليس فى المستوى المطلوب، ولن يجرى قبول طلاب جدد فيها.. بحيث لايؤدى الإغلاق الى اضاعة مستقبل الكلية الذين يدرسون بها الآن. وهذه بعض صور الاصلاح.

مستوى الجامعات

ولكن ماذا بشأن الجامعات الحكومية.. ألا تعتقد أن مستوى الخريجين فيها هابط أيضا.. بحيث يمكن الحديث عن «أمية» المتعلمين؟!

- أستطيع أن أقول أن جميع الجامعات الحكومية - وعددها ١٢ جامعة - بصدد القيام بعملية تقييم ذاتى للارتفاع بمستوى برامج التعليم وأعضاء هيئة التدريس. **والمجلس الأعلى يقدم توجيهات عامة، وكل جامعة سوف تنفرد بسبل الاصلاح.**

ويجب أن نعترف أن مستوى خريج الجامعة الآن اقل مما كان عليه فى الماضى، وأقل مما يجب أن يكون عليه مستوى الخريج.. وحتى لا أكون ظالما فالأمر يختلف من كلية الى أخرى، بمعنى أن بعض الكليات مازالت محافظة على مستوى خريجيها، مثل الهندسة التى لا أستطيع أن أقول أن مستوى خريجيها هبط كثيرا عما كان عليه فى الماضى.. وكذلك كلية الاقتصاد، وكلية الإعلام والكليات التى تأخذ طلابا بمجموع عال، وبأعداد أقل.. ولكن نستطيع أن نقول أن مستوى الخريجين بصفة عامة اقل مما أتمناه، وأن عملية الارتفاع بمستوى الخريجين قضية تفرض نفسها من خلال البرامج وأسلوب الامتحانات وأسلوب التدريس.. وإن كان مستوى الخريج فى الكليات العملية مازال متميزا والحمد لله.

ولعل الأمر الذى أدى الى انخفاض المستوى فى الكليات النظرية، هو الاعداد الكبيرة التى دخلت اليها، وهو ماجعل الاستاذ لايستطيع أن يؤدى واجبه على الوجه الأكمل، كما ان الصلة المباشرة بين الاستاذ والطالب أصبحت منعدمة، مما أدى الى نشأة مايسمى بالشعب الأجنبية داخل هذه الكليات، ليس فقط لأن اللغة موجودة، ولكن لأن الطلاب متميزون.. وفى رأيى أن هذا ليس بالحل الأمثل.. وأنا محتاج طبعا لطلاب يعرفون لغات، ومحتاج ايضا لطلبة متميزين فى التجارة والحقوق وفى الآداب وفى كل فرع.. والعناية بالموهوبين والمتميزين قضية تفرض نفسها بالحاح، وتجعلنا نفكر على مستوى الجامعة كيف نستطيع فى كل كلية وفى كل فرقة توفير عناية خاصة للطلاب المتميزين؟.. حتى لايتوهوا فى وسط الأعداد الهائلة.

وعلى أية حال قضية المستوى تشغلنا. تدرس كل جامعة اليوم من خلال مجلس الجامعة تطوير البرامج والابتعاد عن التلقين وادخال الكمبيوتر. وأنا لا أتعرض هنا للحل.. وان كنت أتفق معك فى التشخيص.. ونحن واعون لهذا ونعمل على تغييره، وسوف تكون دعواتى القادمة مركزة على قضية الارتفاع بمستوى الخريج.

وسيكون ذلك اهتمامى الأول فى الوزارة وفى المجلس الأعلى للجامعات



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٨/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جامعة بكل محافظة

تحدثتم عن الكم، وكيف ترك آثاره في انعدام الصلة !

بين الاستاذ والطالب، في وقت تتجه فيه الجامعات في الدول المتقدمة الى حصر عدد الملتحقين بها.. ففي فرنسا مثلا يلتحق بالجامعة أقل من نصف خريجي الثانوية العامة.. فلماذا لايجري تشجيع التعليم الفني المتوسط. والذي نحن في حاجة إليه من أجل التنمية؟

– تجربة التوسع في التعليم الجامعي زادت بصفة خاصة خلال الثمانينات والتسعينات، مع ما فيها من سلبيات، وهناك أيضا لها ايجابيات.. فهذا الحشد الهائل من الخريجين هو الذي ساعد في اقامة البنية الأساسية في مصر، وهذا الحشد من الخريجين هو الذي سافر الى البلاد العربية واستطاع أيضا أن يفتح بيوتا.. والتوسع في التعليم الجامعي هو هدف لايجب أن نتراجع عنه، وانا من المؤمنين بالتوسع في التعليم الجامعي، ولكن الذي يشغلني اكثر هو ألا ينخفض مستوى الخريج، حيث لا أريد أن نختار الحل الأسهل، فنأخذ مثلا ٥٠ الفا بدلا من ٢٠٠ الف، وهذا حل سهل ويحرمنا من قوى أخرى، خاصة عندما نرى أن تعداد سكاننا أكثر من ستين مليونا، فضلا عن أن عدد الجامعات لدينا ١٢ جامعة حكومية فقط، وهذا قليل بالنسبة لعدد السكان.. مما أدى الى حدوث تضخم كبير جدا في عدد طلاب بعض الجامعات مثل القاهرة وعين شمس

ولهذا قد يكون من المناسب في السنوات القادمة أن يكون لكل محافظة جامعة خاصة بها، بأعداد اقل مما هو قائم حاليا كما هو الحال في فرنسا، ففي كل مدينة كبيرة بفرنسا جامعة خاصة بها. وليس من الضروري أن يكون بها كل التخصصات.. لذلك لابد أن نفكر في أن تتخصص كل جامعة حسب ظروف الاقليم. كأن تتخصص جامعة الفيوم في الزراعة، وجامعة بورسعيد في علوم البحار والتجارة البحرية، وهكذا.. حتى لاتكون الجامعات مجرد صورة بالكربون من بعضها.. وفي نفس الوقت فإن مصر بحكم ثقلها ودورها مدعوة لارسال خريجيها للعمل في الدول العربية، وهذا في تقديري سيستمر لعدة سنوات، ويجب أن ندعمه.. واحد عوامل دعمه أن يكون مستوى الخريج المصري عاليا. لأنه لو انخفض مستواه سيقل الاقبال عليه في الدول العربية في وقت نريد فيه أن يكون لنا تواجد ثقافي وتعليمي في البلاد العربية.

وأعود الى سؤالك.. **هل لابد أن يدخل كل حاصل على الثانوية العامة للجامعة؟**

أنا أرى أنه من الضروري حدوث التعددية.. والتعليم الجامعي لمن لديه الاستعداد لمواصلة التعليم الاكاديمي في الجامعات، من حيث الاستعداد الذهني والقدرات. وهذا الذي يحدده مكتب التنسيق. ونحن هنا مضطرون لأن نأخذ بمعيار عام، وقد لايكون صحيحا مائة في المائة. **ولكنه الأقرب والأيسر.. وبعد ذلك لابد من الاهتمام**

بالمعاهد الفنية، حتى استطيع أن أجذب اليها الشباب، خاصة وأن هناك ثغرة في التعليم المتوسط الذي يخرج مساعد المهندس ومساعد المحاسب، ومساعد المحامي وهناك نقص كبير في هذه الفئة المتوسطة، والتجارب التي قمنا بها لتشجيع الاقبال عليها لم تنجح حتى الآن ولذلك فتشجيع المعاهد المتوسطة أمر مهم جدا، وكذلك تنويع المعاهد الحكومية والخاصة الفنية.. ومن الضروري نشوء نوع من الشعور لدى المجتمع بأن خريج المعهد لايقل في مرتبته ولا في نظرة المجتمع اليه عن خريج الجامعة.

متابعة الجامعات الخاصة

وفيما يتعلق باقامة جامعات خاصة.. كانت هناك حساسية كبيرة حتى سنوات قليلة مضت.. وأسألك: لماذا لا نشجع رأس المال الوطني النظيف بالمساهمة في هذا المجال.. خاصة وأن امكانيات الدولة قد لاتسمح باقامة عدد كبير آخر من الجامعات الحكومية كما هو الحال في الدول المتقدمة؟

– عندما صدر القانون ٩٢٠ لانشاء الجامعات الخاصة، كان هناك رأي معارض يرى أن التعليم مجال حساس، ويجب على الدولة أن تكون هي الوحيدة المسئولة عنه، ولايجب التصريح بذلك للقطاع الخاص. والرأي الآخر يرى على العكس انه من المناسب تشجيع الاستثمار في قطاع التعليم، من مدارس ومعاهد وجامعات، مع ضمانات معينة.. وأيا ما كان الأمر فقد

حسم هذا الخلاف وتم السماح بقيام الجامعات الخاص، وحسم الأمر بالموافقة عام ١٩٩٦ على قيام أربع جامعات خاصة على سبيل التجربة وخاضعة للتحكيم.

وأنا من أنصار أن توجد هذه الجامعات الخاصة ولكن ايضا من أنصار ألا نترخص في انشائها، وأنه من المناسب التشدد في اختيارها حتى نضمن ألا تقوم إلا بعد الاطمئنان، وأن هناك موارد مصرية لأموال مصرية نظيفة كافية.. والاطمئنان لوجود الامكانيات المتاحة من منشآت ومستشفيات ومكتبات وأجهزة وملاعب ومدرجات، لأن المنشأة القوية تجعلنا نطمئن للبناء عليها، أما المنشأة الضعيفة فسيكون علاجها أصعب.. هذا فضلا عن ضرورة أن يكون مستوى هيئة التدريس مرتفعا، بالاضافة للرقابة على البرامج التي يجب اعدادها، ومن هنا كان وجود مستشار لوزير التعليم لدى الجامعات الخاصة وكذلك وجود لجنة خاصة تسمى لجنة الجامعات الخاصة، تقيم كل الشروط والظروف، ثم توافق على قيام الجامعة.. ثم ضرورة موافقة مجلس الوزراء.. ثم صدور القرار الجمهوري.

وكذلك فإن الرقابة لايجب أن تتوقف بقيام الجامعة الخاصة، وانما من الضرورة متابعة النشاط.. ومنا يأتي الانفصال بين الموافقة على قيام الجامعة وبين معادلة شهادات هذه الجامعة..

ونحن لن نعادل هذه الشهادات إلا بعد الاطمئنان على البرامج ومستواها الذي يجب أن يتساوى مع مستوى الجامعات الحكومية، إن لم يزد عنها. وقد سمحنا بالانتداب الكلي والجزئي من أساتذة الجامعات الحكومية لنضمن الارتفاع بمستوى هذه الجامعات الخاصة

ثم اننا الى جانب كل ذلك **نفكر في قيام نوع من الجامعة المشتركة** –



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

الحكومية والخاصة – ويكون اساتذة هذه الجامعة من الجامعات الحكومية، وارضها من الدولة، ويسهم فيها رأس المال الخاص وبذلك نضمن مستوى التدريس العالي، واتاحة الامكانيات من الدولة ومن القطاع الخاص وبذلك نشجع تجربة مشتركة للتعاون بين الحكومة ورأس المال الخاص في قطاع التعليم واذا نجحت ستعطي نموذجا متميزا لجامعة مستواها اعلى من الجامعة الحكومية من ناحية البرامج والتدريس ونظام الامتحانات.

ونحن الآن بصدد تقييم الجامعات الاربع الموجودة، حيث سيعقد اجتماع مشترك بين المستشارين الأربعة في هذه الجامعات، مع أعضاء لجنة الجامعات برئاسة وزير التعليم العالي، ومهمتها بحث تقرير حول ايجابيات وسلبيات التجربة، والتوصل الى توصيات واذا نجحت التجربة فسوف نتوسع فيها وأتمنى ان تنجح حتى نتشجع وننشيء جامعات خاصة اخرى بصفة تدريجية، لأنني لست مع التوسع مرة واحدة

١٤ مليار جنيه للتعليم

وسؤال أخير... في الدول الكبرى والمتقدمة تكون عادة ميزانية التعليم أكبر ميزانية.. ففي بلد مثل فرنسا ميزانية التعليم أكبر من ميزانية وزارة الدفاع التي تأتي في المرتبة الثانية، لأن بناء المواطن هو الركيزة الاولى في بناء دولة متقدمة قوية قادرة على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية.. فهل يمكن ان تصبح ميزانية التعليم في مصر هي الميزانية الأولى؟

– دعني اقول أيضا أن ميزانية ١٢ جامعة في مصر كانت ٢٣٠ مليونا فقط عام ١٩٨١، واصبحت اليوم ٢ مليار و٢٣٧ مليون جنيه، مما يبين انه قد تضاعفت الميزانية أكثر من عشرة أضعاف وميزانية التعليم ككل – مدارس ومعاهد وجامعات – تجاوزت ١٤ مليار جنيه وهو مبلغ لا بأس به

والدولة تنفق مبالغ هائلة على التعليم عموما، بما فيه التعليم الجامعي ايمانا من مصر أن ذلك استثمار طويل الأجل، وأنها قضية أمن قومي، وان الدولة مسئولة عنه وفقا لنص الدستور ولكن ان الأوان الا يكون الانفاق من الجانب الحكومي فقط، ولابد من التفكير في هيئات لاتهدف لتحقيق الربح يمكنها دخول مجال التعليم، كما كان الحال في الثلاثينات والاربعينات، مثل جمعيات العروة الوثقى والخيرية الاسلامية والقلب المقدس بل إن جامعة القاهرة نفسها نشأت بتبرعات المواطنين والأمراء، ومنها الأميرة فاطمة التي تبرعت بأرضها، والأغنياء كانوا يتبرعون والفقراء ايضا ولابأس من ان ينزل القطاع الخاص للاستثمار، وأن يكون هناك هامش بسيط للربح

ونحن لسنا ضد أن يدخل طرف باستثمار خاص ويكسب بشكل معقول بشرط ألا يكون هدفه الأول والاساسي هو الربح على حساب العملية التعليمية وكل هذه وسائل تساعد الحكومة، حتى لايكون التعليم عبئا على الحكومة وحدها وانا أدعوا رجال الأعمال الذين فاض عليهم الخالق بالفيض الكثير وبفضل تعليم بلادهم لهم مجانا أن يعيدوا بعضا مما أعطاهم لهم الوطن في مجال التعليم ويبقى في النهاية أن مستقبل مصر في التعليم، ودورها المؤثر هو في التعليم



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١١/١٩٩٧

هل يمكن ان تتحول المدرسة الى سجن؟!
وهل يمكن ان يتحول التلاميذ وهم مازالوا في عمر الزهور الى سجناء يخشون من كل شئ، فيتوقفون عن ممارسة انشطتهم، بل ويتوقفون عن المذاكرة؟!
بالطبع لايمكن ان يحدث ذلك.. ولكنه الأمر حدث، وفي احدى المدارس الراقية، وهي مدرسة للتكنولوجيا الالمانية الخاصة، مع انها المدرسة الوحيدة في مصر التي تدرس اللغة الالمانية طبقا للمناهج المصرية!
وسبب النكسة ان وزارة التربية قررت وضع المدرسة تحت الحراسة!

وزارة التربية تغتال مدرسة نموذجية

وضعتها الوزارة تحت الاشراف وكانت النتيجة..

لم يدرس التلاميذ مقرراتهم ولم يتقاض المدرسون مرتباتهم

■ رجال القانون : الإشراف.. يمكن أن يتحول لتعسف وانحراف في ممارسة السلطة!

وقد يكون هناك خطأ ما في المدرسة.. وقد يكون الجزاء ضروريا.. ولكن هل يمكن ان يكون ذلك سببا لادخال الرعب في نفوس التلاميذ وأولياء أمورهم؟.. وارباك العملية التعليمية بوضع حراسة مشددة على المدرسة.. بحجة انها اخذت مصروفات زائدة من التلاميذ.. مع ان اولياء الأمور يعتبرون مايدفعونه اقل كثيرا مما تقدمه المدرسة لابنائهم؟! فماذا يحدث في هذه المدرسة؟.. ولماذا يحدث؟

● يقول د. فؤاد حسنه والد طفل بالصف الثاني حضانة: لماذا يحدث كل ذلك في تلك المدرسة المتميزة التي لايوجد مثلها؟.. اننا نسكن في مصر الجديدة والمدرسة في شبرامنت بالهرم، ومع ذلك فان ابناءنا يريدون ان يظلوا في المدرسة طوال اليوم، لأنهم يجدون فيها كل مايريحهم ويرضيهم.. وكيف تكون في بلدنا مدرسة بهذه المميزات ونعمل على تخريبها بتلك الصورة وندخل الرعب في نفوس الاطفال؟!

● وتقول هانية محمد ام لطفل في الصف الثاني حضانة ايضا نحن نسكن في مصر الجديدة، ومع ذلك لا أرضى ان يكون ابني في مدرسة اخرى غير تلك المدرسة.. فربما تكون هي المدرسة الوحيدة في مصر التي تهتم بتثقيف التلاميذ وتعليمهم اساليب التعامل والسلوكيات الصحيحة والاخلاقيات والنظام وطريقة التفكير السليم.. ومصروفات المدرسة لاتصل الى ثلث مصروفات غيرها من المدارس المماثلة، فهي لاتزيد عن ٢٠٠٠ جنيه بالاضافة الى ٥٠٠ جنيه للاتوبيس.. وعدد تلاميذ المدرسة كلها حوالي ٢٣ تلميذا، ولذا فان هناك متابعة غير عادية وتقريرا اسبوعيا شاملا عن كل تلميذ وبها مدرسون المان.. بل اننا نثق في أصحاب المدرسة وجميع العاملين بها وكلي انهم لاينظرون للكسب او التربح لو



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

■ تحقيق

محمد إمبابي

التجارة كما أن الفصول بالمدرسة ضيقة فالتلاميذ بها من الصف الأول حضانة وحتى الرابع الابتدائي. ولاتزيد مبانيها عن ٥٪ من المساحة الكلية المدرسية والتي تصل إلى ثلاثة أفدنة ونسبة النجاح فيها للتلاميذ لا تزيد عن ٦٠٪ ولايقل مجموع أى تلميذ بها عن ٦٨٪.

مخالفات بالمدرسة؟

● ● أين هذا حدث؟

يجيب على هذا المسئول محمود متولي وكيل وزارة التربية والتعليم بالجيزة: هذه المدرسة أنشئت منذ ثلاث سنوات وهى تدرس اللغة الالمانية طبقا للمناهج المصرية حيث تتم ترجمة المنهج الى اللغة الالمانية ثم يتم تدريسه للتلاميذ.. وقد تم وضع هذه المدرسة منذ ستة أشهر تحت الاشراف المالى والادارى لقيامها بتحصيل مبالغ زائدة عن المصروفات من بعض التلاميذ بالاضافة الى مخالفات اخرى. والموضوع معروض الآن أمام النيابة!

عدة بلاغات

● وبالرغم مما يقوله وكيل وزارة التربية والتعليم.. فإن أمام الرقابة الادارية والنيابة العامة والنيابة الادارية ومباحث الاموال العامة بلاغات قدمها أصحاب المدرسة يؤكدون فيها انه لم يتم انذارهم أو اخطارهم بالمخالفات حتى الآن.. وانه بالرغم من ان لجنة الاشراف المالى والادارى هى المسئولة عن تصحيح المخالفات الا انه لم يتم تصحيح شئ حتى الآن ورغم مرور ستة اشهر بل إن المخالفات تزيد مع وجود اللجنة! ويتساءل أصحاب المدرسة: لماذا لم تعد اللجنة المبالغ الزائدة للتلاميذ من الارصدة المودعة فى البنك تحت تصرفها اذا كانت هناك مخالفات مالية؟.. ولماذا لم تقم حتى الآن بترجمة المناهج للتلاميذ؟ ولماذا لم تصرف للمدرسين مرتباتهم أو تدفع المبالغ المطلوبة للاتوبيسات التى تنقل التلاميذ؟.. ان كل شئ يكاد يتوقف فى المدرسة.. محافظ الجيزة نفسه استنكر عملية اصدار أمر ادارى بوضع مدير المدرسة ومسئول أمن على ٣٢ تلميذا فى سن الطفولة لان هذا تصرف غير قانونى.

● وتقول أمل الدفراوى مديرة المدرسة وممثلة أصحابها والشقيقة الثالثة لهم: الغريب ان هناك تقريرا من الادارة التعليمية قبل وضع المدرسة تحت الاشراف المالى والادارى بأيام يؤكد أنها متميزة فى ادائها.. واذا كان الموضوع معروضا أمام النيابة.. فلماذا لم يتم استدعاؤنا أو سؤالنا عن شئ منذ ستة أشهر حتى الآن.. وقد تحولت المدرسة الى سجن!

حماية الطلاب

● وأسأل وزير التربية والتعليم ما رأيك فيما يحدث بتلك المدرسة؟

وهل أصبح تخصيص أهم المدارس تحت الاشراف المالى والادارى بتلك الصورة سياسة فى وقت تشجع فيه الاستثمار والقطاع الخاص المساهمة فى انشاء المدارس؟

يقول د. حسنى كامل بهاء الدين فى البداية إننى ولايشرفنى فى مثل هذه الاحوال والأية حالة وليس هناك موقف مسبق تجاه أى مدرسة أو غيرها.. ولكن أنا شك للتحقيق أن هناك مخالفات فلا غرض لنا أو للمدرسة ثم وضعها تحت الاشراف المالى والادارى.. واذا ازيلت المخالفات التى وضعت من أجلها المدرسة تحت الاشراف المالى والادارى فلا نتردد فى رفع هذا الاشراف.

والفلسفة من وضع أى مدرسة تحت الاشراف المالى والادارى هو حماية الاسرة وحماية الطلاب.. ويحكم المادة ١٨ من الدستور فإن الدولة تشرف على كل انواع التعليم ولو عملت المدرسة مخالفات تؤثر على مصالح الطلاب والاسرة المصرية فلابد من وضعها تحت الاشراف المالى والادارى وذلك حتى لايكون هناك مجال لاضرار الناس.

ونشجيع الاستثمار والقطاع الخاص فى مجال التعليم هدف استراتيجى من أهداف الدولة والوزارة ولكن اذا خرجت مدرسة عن حدود القانون فلابد للدولة ان تحمى مواطنيها وأبناءها وهذا فى نفس الوقت حماية للمواطنين والقطاع الخاص لان المدرسة المخالفة اذا استمرت فى مخالفاتها فانها بذلك تسئ للقطاع الخاص وتدفع الاغلبية ثمن الاساءة من البعض؟ وبتلك الاجراءات فان الدولة والوزارة تعمل على تقويم القطاع الخاص وتحميه من أى انحراف فيبقى بصورة الغالبية العظمى والتى نتوقع منها المساهمة فى تدعيم التعليم بما لايشكل أى نوع من الابتزاز للاسرة.. وفى حدود القواعد العامة فنحن نشجع القطاع الخاص فى مجال التعليم.

تجاوز السلطة

● والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هل الاشراف المالى والادارى على المدارس يمكن أن يتحول الى نوع من التعسف أو فرض السيطرة؟

يقول المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة الاسبق: المفروض أن التعليم احدى الوظائف الاساسية التقليدية للدولة.. والاصل أن تتولاه الحكومة الا انه لوجود أنواع متخصصة من التعليم، ولتوفير مستويات أكثر قدرة على أداء الرسالة التعليمية ولتخفيف العبء على موازنة الدولة وتشجيعا للاستثمار فى مجال التعليم وتربية البشر، فقد نظم قانون التعليم المصرى انشاء المعاهد والمدارس الخاصة بمعرفة الافراد والشركات أو الجمعيات على أن يتم ذلك تحت رقابة واشراف وزارة التربية والتعليم.. والوزارة بناء على حدوث مخالفات حقيقية فى الاداء التعليمى أو فى النظام المالى أو وقوع أحداث مخالفة النظام العام أو الآداب فى المدارس الخاصة أن تخضع المدرسة الخاصة بقرار من وزير التعليم أو من يفوضه فى ذلك للاشراف المالى والادارى.. ويتم فى هذه الحالة تسيير أمور المدرسة بما يحقق أهدافها التعليمية والتربوية ويزيل المخالفات التى أدت الى اخضاعها للاشراف المالى والادارى وذلك طبقا للقواعد المنظمة لذلك ولايجوز طبعا تجاوز سلطة الاشراف المالى والادارى لمقتضيات هذا التدخل المؤقت من الدولة، والالتزام بأغراض هذه الرقابة المؤقتة على ادارة المدرسة.. ولمحاكم مجلس الدولة الرقابة القضائية على مشروعية قرار اخضاع المدارس للاشراف المالى والادارى.. كما أن لها سلطة رقابة مشروعية كل قرار يصدر بشأن هذه الرقابة سواء بتعيين مشرف على المدرسة أو معاونين له أو باتخاذ أى اجراء آخر بالنسبة لهيئة التدريس أو لعملية التدريس أو الشئون المالية المدرسية، وتشمل هذه الرقابة ليس فقط مشروعية القرارات من حيث مطابقتها للقوانين واللوائح ولكنها تشمل التعسف والانحراف فى ممارسة السلطة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ /١١/ ١٩٩٧

دنيا وآخرة

القراءة فى حياة الانسان..

سفير

د. فتحى مرعى

كيف يعيش الانسان بدون قراءة؟! وماذا يفعل بوقته أن لم يقرأ انا لا اتحدث هنا عن الأمية والأميين.فهذا موضوع أخر.ولكني اتحدث عن المتعلمين.من حاملى الشهادات العليا والمتوسطة، والذين اكتفوا «بالمقررات» التى كانت عليهم اثناء الدراسة الجامعية أو المتوسطة، والتى حفظوها ونجحوا فيها، وخرجوا إلى الحياة العامة.ثم انقطعت صلتهم بالقراءة، منذ أن تخرجوا من كلياتهم أو معاهدهم وحتى نهاية اعمارهم.تراهم أيحسوا - فى اى مرحلة -بمافقدوه؟! أم انهم لم يحسوا بأنهم فقدوا شيئا قط أو شيئا ذا بال..ام اننا لانستطيع التعميم وان نضع الكل فى سلة واحدة؟! دعونا نستعرض فئات الناس التى لاتقرأ، وماذا يفعلون حين لا يقرأون.لعلنا نخرج بشئ يساعدنا على الفهم..

من الناس من ليس لحياتهم هدف معين.هم يعيشون. ولايفكرون.فقد يكونون مجتهدين فى طلب الرزق أو فى السعى من أجل الرزق، واذا تبقى لديهم وقت، فهو للنوم أو مشاهدة التليفزيون.وكفى..

وهناك من اراهم فى النادى مواظبين منهمكين فى لعب الشطرنج سحابة اليوم.ولا ادرى ماذا يفعلون فى أنفسهم بقية اليوم أو حين ينصرفون إلى منازلهم.هل يقرأون شيئا؟! ربما .ولكنى اتصور أن لو كانوا يقرأون، لما انفقوا كل هذا الوقت فى لعب الشطرنج، لأن الذى يقرأ يضن بالوقت أن يضيع هكذا فى ما لايعود عليه بفائدة فى دنياه أو اخراه.ولعب الشطرنج أو الطاولة أو الكوتشينة هو لمجرد التسلية.والاسراف فى تزجية وقت الفراغ على هذا النحو، يوحى بأن من يفعل ذلك، فالوقت عنده ليس له قيمة تذكر.أو ليس له قيمة على الاطلاق(هذه قاعدة عامة، وكل قاعدة لها استثناءات) وهم انما «يقتلون» الوقت كما يقولون.وهو مايعنى انهم يريدون أن يتخلصوا من الوقت، وكأنه لهم عدو لدود.فيقتلونه فيما يجدون فيه اثارة.وهكذا تمضى ايامهم فيما لاجدوى فيه ولانفع منه..

ومن الناس من لاتستهويهم القراءة على الاطلاق.ولاحتى الجرائد اليومية، ولايوجد أى شئ يمكن أن يشدهم اليها، ومنهم من يقرأ-بصفوية -صفحة الوفيات، أو يقرأ برامج التليفزيون، وقد يحل الكلمات المتقاطعة، وقد يقرأ حظه اليوم (!) ثم لايتعبون انفسهم فيما وراء ذلك.. ومن غير القارئين من تشده مباريات كرة القدم ويحرص على مشاهدتها فى جميع اوقاتها، من باب الاثارة وقتل الوقت ايضا، ومنهم من تشده المسلسلات التليفزيونية، ولاتكاد تفوته حلقة واحدة منها..لا أقول إن فى مشاهدة مباريات كرة القدم أو المسلسلات التليفزيونية شيئا يعاب، ولكن مايعاب هو أن تكون هذه وتلك هى كل محصلة الوقت لدى هؤلاء.وأن يكون ذلك ومايتصل به من أسماء اللاعبين «واسعارهم» واسماء نجوم المسلسلات وخصوصياتهم، هو مبلغهم من العلم.

والفرق بيننا وبين من سبقونا فى ركب الحضارة ومضمار المدنية هو أن هؤلاء يقرأون، بل يدمنون القراءة، فينضج تفكيرهم وتنمو شخصياتهم.فالقراءة-أيا ما كانت-تنمى الشخصية، كما شهد بذلك فيديريكو مايور مدير عام منظمة اليونسكو، حتى انه قال إن الكتاب هو مفتاح تنمية الشخصية الانسانية (وقد سبق الاشارة إلى ذلك فى مقال سابق) فالقراءة تترك أثرها الواضح فى كيفية تناول الانسان للامور، وادراكه لجوانب الحياة المختلفة والمتنوعة، وتجعل تفكيره اعمق ونظرته اوسع واشمل للكون والاشياء والاشخاص والاحداث.وليس من قبيل الصدفة ابدا أن أول سورة نزلت من القرآن العظيم على خاتم الانبياء محمد صلى الله عليه وسلم، كانت سورة العلق، وأول كلمة فى أول آية منها كانت «إقرأ» ثم تمضى السورة «إقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الانسان من علق.اقرأ وربك الاكرم. الذى علم بالقلم.علم الانسان مالم يعلم» (العلق١-٥) اى أن ادراك العلم يكون بالقراءة، وأن القلم ومايسطر به لاغنى عنه فى ترسيخ العلم وذيوعه بين الناس، وعلى مر الاجيال والعصور..ولذلك اقسم به رب العزة فى مستهل سورة القلم «ن والقلم ومايسطرون» (القلم١) ولو لم تكن للقلم هذه الاهمية فى حياة الناس لما اقسم به رب الناس..

ومع كل ذلك، فهناك كثير من الناس من يضنون على أنفسهم بأن يقرأوا ، وربما يتصورون ان لاشئ ينقصهم البتة، وان القراءة اهدار للوقت والجهد (!) ويفضلون عليه لعب الشطرنج أو الطاولة أو الكوتشينة (وفى وقتنا الحاضر ربما العاب الكمبيوتر!) أو مشاهدة مباريات كرة القدم والمسلسلات التليفزيونية، على كل القنوات!!

وهناك اقوام يقضون حياتهم نائمين (!) فهم ينامون كثيرا كوسيلة فعالة لقتل الوقت، والنوم يقتل وقتهم بالتأكيد.ولكنه يقتل ايضا اعمارهم.فالوقت هو العمر، والذى لايستغل عمره فيما يفيد مغبون.وقد أكد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، اذ قال «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ» والنعمتان متشابكتان ، فالانسان لو كان سقيما معتل الصحة، فانه لن يستفيد من عمره كما ينبغى، فبالصحة يستفيد الانسان من وقته، ولكن من الناس من هو صحيح البدن ولديه وقت، ولكنه لايوظف وقته-وهو عمره-فيما يفيد، وهو بهذا لاينصف نفسه، بل يلحق بها الغبن..

القراءة تفيد الانسان وتنضج شخصيته، وتجعله يحس بقيمة واهمية الوقت، فلا يضيعه فيما لاطائل وراءه، ولايقتله فى النوم أو لعب الطاولة أو مشاهدة المسلسلات أو المباريات دون انتقاء.بل يسخر وقته وصحته فيما يعود عليه بالخير لدنياه وآخرته، فما بالك لو كانت القراءة هادفة، وفى مجالات أكثر فائدة للانسان..

ولهذا كله فانى شديد التقدير لمشروع السيدة سوزان مبارك «القراءة للجميع» واتمنى لهذا المشروع النجاح المرجو، بحيث يغرى الذين لايقرأون أن يبدأوا بالقراءة، ولعلهم إذا تذوقوها لايتركوها، وان يتبينوا كم هى مفيدة ومثمرة وممتعة ايضا..

القراءة ذات اهمية كبرى فى حياة الانسان،لأنها تصقل مواهبه وملكاته، وتعينه على التفكير واستخدام العقل فى تصرفاته وسلوكياته..ولذلك تجد فارقا ضخما بين من يفكر، ومن لايفكر ولايستخدم عقله، والله يحضنا على التفكير فى غير موضع من كتابه الكريم «أفلا تتفكرون» (الانعام-٥).

القارئ انسان يشعر بذاته وكيانه، ويصنع لنفسه هدفا، ويجعل لحياته معنى، وكلما استساغ القراءة زاد نهمه اليها، واصبح ذواقة فيما يختار من الموضوعات والكتب والمجلات، وشعر بأن الوقت له قيمة، فيزداد حرصا عليه، وضن به أن يقتله أو يضيعه فيما لا عائد له..

والقارئ له اهتمامات تختلف عن غير القارئ، بحيث يجوز لنا أن نقول انه انسان يختلف عنه جملة وتفصيلا..

القراءة زاد لايقل اهمية للانسان عن الاكل والشرب، فالطعام والشراب زاد البدن. والقراءة زاد الفكر.والانسان يتميز على سائر الكائنات باستخدام العقل والتفكير، وبدون القراءة فالعقل يتحجر، والفكر يتجمد لأن الشئ الذى لايستخدم يضمحل ويصدأ..

لا بد أن نقبل على القراءة إلى أن نتعودها، وتصبح بندا ثابتا على جدول اعمالنا، نقرأ حتى ونحن متعبون أو مرهقون من العمل اليومى.والذين تعودوا القراءة يقرأون فى كل الظروف وفى كل مكان.حتى فى السرير قبل النوم.. وعلى الشواطئ، وفى النوادى، واثناء السفر بالقطار أو الاتوبيسات، وفى الطائرة وفى صالات الترانزيت بالمطارات.حتى بالنسبة للاطلاع على الاخبار اليومية-محلية وعالمية-فالقارئ لايكتفى بالاذاعة والتليفزيون، وانما يشبع نهمه بالاطلاع على الصحف والمجلات، ويقرأ ما فيها من اخبار وتعليقات...

القراءة بعد فترة من بدايتها -تصبح ادمانا .ولكنه ادمان غير ضار، بل ادمان مفيد وممتع وصحى...

٥٠٤٨٠٥



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

الجامعة والمجتمع

د. أحمد تيمور

ماذا يريد المجتمع من الجامعة.. وما الذى تستطيع الجامعة أن تفعله من أجل المجتمع حتى يتخفف من المعوقات التى تشده إلى الخلف، وحتى يتزود بالطاقات التى تدفعه إلى الأمام.

إن التقدم هو الغاية من تلك العلاقة الجدلية بين الجامعة والمجتمع، والتقدم ليس شعارا يرفع وليس لافتة من النيون تضاء، لكنه ضرورة بقاء لأى مجتمع من المجتمعات خاصة فى تلك الحقبة.. الفيصل من تاريخ البشرية.. حقبة يتم فيها بشكل صارم تقسيم البشر إلى سابقين ومسبوقين. للسابق كل الحقوق فى حياة حافلة بالكثير من المسرات والقليل من المعاناة، وعلى المسبوق كل الواجبات التى تجعل من حياته معاناة مستمرة من أجل القليل من المسرات. إن المسبوقين سوف يكونون هم العبيد الجدد فى حضارة القرن المقبل، الذى بدأ يسفر عن ملامحه ويفصح عن هويته. إن عبيد العصر المقبل لن يختلفوا كثيرا عن عبيد ما تقدم عليه من عصور.. فهم سوف يعملون بلقمتهم.. وفقط من أجل الا يجوعوا سوف يعملون بأيديهم كالات رخيصة التكلفة، أما رءوسهم فسوف تظل تتلقى عبر السماوات المفتوحة، ذلك البث المباشر الملون الذى يديرها بموسيقى الجاز المنوب فى تضاعيفها كل ما هو مبهر من الصور ومثير من الإيماضات.

لقد عرفت البشرية منذ نشأتها نظام العنصرية الذى يفرضه الأقوى على الأقل قوة، لكن الأمر لم يكن بالصرامة التى سوف يكون عليها فى ذلك العصر الذى أمسينا نسمع صرير انفتاح أصلاف بواباته على مصاريعها، وذلك بسبب التراكمات الانفجارية لبراكين المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات والزمن المعدوم بين الاكتشاف العلمى والتطبيق الصناعى والمسافة الملغية بين الفكرة والتنفيذ ناهيك عن المعطيات المذهلة للهندسة الوراثية والذكاء الاصطناعى. إن الخيال العلمى البشرى أصبح مسبوقا بإنجار أنبوبة المختبر ولقطات الكاميرات المجهرية الخاطفة والاختراقات الرقمية للحواسب الآلية العملاقة.

وليس غير الجامعة مؤسسة فى المجتمع لتقليص المسافات الفلكية بينه وبين المجتمعات التى سبقته على طريق المعرفة وتوظيفها من أجل رفاهية الأفراد. فالجامعة بما يتوافر لها من أدوات البحث العلمى والقادرين على إدارتها من العلماء تستطيع أن تواكب حركة المعرفة العالمية أو على الأقل تستطيع أن تستشرف آفاقها وتتعرف على اتجاهاتها بحيث لا تنقطع الصلة بين مجتمعها المحلى والمجتمع الكوكبى عامة والمجتمع المتقدم على وجه الخصوص. والجامعة بقدرتها على تفريخ أجيال متعاقبة من الخريجين الذين توافرت لهم الفرصة للاطلاع على الجديد.. وبقدرتها على انتقاء المتميزين من هؤلاء الخريجين لغرض التطلع المتمهل إلى ملامح هذا الجديد ومحاولة العمل على نسقه تستطيع أن تؤدى المهمة المزدوجة الصعبة المطلوبة منها، شريطة أن تنشط هى لأداء هذه المهمة بكل الأمانة ومن أجل الوطن، مستشعرة مكانتها الاستراتيجية فيه.

فالجامعة هى التى تضع المجتمع على طريق التقدم وتدفعه للسير فيه. فهى ليست ماكينة ضخمة يقف أمام فتحات أنابيبها الواردة أبناؤنا، وقد تم فرزهم على أساس كمى، وبعد سنوات قليلة ومن فتحات أنابيبها الصادرة يتم ضخ مزيد من المهندسين لطائفة المهندسين والصيادلة لفئة الصيادلة والمحامين لساحات المحاكم ومكاتب الشئون القانونية. وهكذا تمتص ماكينة أخرى أكثر ضخامة من الأولى الوارد إليها بغير سؤال عن حاجتها، لهذا التخصص أو ذاك. إنها ماكينة البيروقراطية المصرية التى تبتلع ما يرد إليها دون أن تلفظه ودون أن تهضمه فى الوقت نفسه. ولهذا فإن المجتمع يتحرك ولا يتقدم بما يتناسب مع حركته.. ويتضخم ولا ينمو بالقدر الذى يوحى به حجمه.

إن على الجامعة بعلمائها من العلماء وعتادها من أوراق البحث أن تقرأ لنا حاجات المستقبل فتوجه المجتمع طبقا لقوانين الغد وليس نزولا على رغبات اليوم. والجامعة لابد أن تقرأ فى الوقت ذاته روح الأمة وتشخص أوجاع جسدها وتصف بروتوكولات العلاج اللازم لانفصال حلمها عن واقعها. إن دلالة اصطفاء المتفوقين فى امتحان الثانوية العامة لكلية



الطب - على سبيل المثال - يعكس إعطاء العناية القصوى للمشروع الفردي الخاص للإنسان المصري، في حين أن خلاص المجتمع المصري لا يتم إلا بتبني المشروع القومي العام. إن حوارا لابد أن يبدأ بين الجامعة والمجتمع الذي تتركز أهم مشكلاته في سوق العمل التي تعاني من تخمة في بعض التخصصات وأنيميا حادة في البعض الآخر. فهل نحتاج إلى هذه الأعداد الوفيرة من المتخصصين في الدراسات الإنسانية. وليس هذا تهوينا من شأن هذه الدراسات التي هي بمثابة الأساس في المعمار الثقافي للجامعيين، ولهذا فمن الأجدى تعميم تدريسها على جميع طلاب الكليات، إلى جانب دراساتهم التجريبية ومناهجهم العملية.. وعلى النقيض من وفرة الكليات النظرية لا نجد كلية واحدة يتركز فيها كل ما يتعلق بالكمبيوتر. جهاز السحر العصري الذي تفتح لنا أزراره البوابة الإلكترونية للألفية الثالثة. لماذا لا تكون هذه الكلية هي كلية القمة التي تستقطب أوائل الثانوية العامة والذين يجب أن يمروا باختبار مستوى رفيع في الكومبيوتر نظرية وتطبيقا. إن حاجة المجتمع ماسة لهؤلاء الذين سوف يدخلونه ويقوة في منظومة السابقين الذين سيمنحهم العالم ما يسمنح غيرهم من المسبوقين. فالسبق رهن بالأخذ بأدوات العصر وبأسباب نهضته ووسائل تميزه.

إن الخطاب الإعلامي في هذا الصدد لابد أن يكون له تأثيره على حركة المجتمع من حيث توجيهها الوجهة التي يتم إقرارها والاتفاق عليها من خلال الحوار الذي لابد أن ينشأ وينشط ويستمر بين الجامعة والمجتمع. فإن المجتمع في حركته اليومية الدائبة يريد من الجامعة أن تمده دون إبطاء بالسواعد القادرة على استمرار هذه الحركة.. ويريد منها أيضا تقويما علميا لإنجازاته من خلال آلياتها البحثية.. ويريد منها - فضلا عن هذا وذاك - حلولا للمشكلات التي تخصم من قدرته على الإنجاز. والجامعة حتى تؤدي ما هو مطلوب منها من أدوار.. لابد أن تكون أكبر من مدرسة متنوعة الفصول يحيط بحرمها سور يحرمها من التواصل الحميم مع المجتمع والالتحام العضوي بمؤسساته. إن مكتب التنسيق معياره الكمي يجب ألا يكون الأب الشرعي والوصي الرسمي على ترسيم حدود المستقبل. ولا ننكر أنه حتى الآن الطريقة الوحيدة المتاحة والعادلة، ولكن يجب البحث عن البديل الأفضل المناسب للفترة المقبلة وهي جد مختلفة. إن وصاية مكتب التنسيق هي وصاية بالوكالة من مجتمع ما يفترض أن الهدف الأسمى من ماراثون الثانوية العامة بملحقاته من أنظمة تحسين وروافده من مواد مستوى رفيع هو الالتحاق بكلية الطب وعلى من لم يستطع أن يحاول ترويض نفسه على قبول ما هو أدنى من وجهة نظر هذه الفرضية الخيالية والتي تفرض واقعا غير منكور بالفعل منذ سنوات عديدة لم تنجب لنا حتى الآن من نرى فيه أنه على شبه من علي باشا إبراهيم أو علي المفتي رحمهما الله. وذلك لتفشي الدروس الخصوصية في كليات الطب تفشيها في المدارس الثانوية التي يبتغيا أوائل خريجيها تحطيم حاجز المائة الأسطوري. وأنا لست بطبيعة الحال ضد هؤلاء، فابنتي واحدة منهم، وإن أصرت على عدم اختيار الطب على الرغم من أنني واحد من أساتذته. وحتى إذا جاز لنا الحلم بتقدم طبي عام وعارم من خلال تسكين الأوائل في كليات الطب.. أوليس هذا على حساب التقدم في بقية المجالات.. أوليس زراعة الصحراء في توشكي - مشروعنا الحلم - على سبيل المثال يحتاج للنابهين من الزراعيين القادمين، فكيف يتيسر لنا هذا ونحن نصر على أن يكون نصيب كليات الزراعة هؤلاء الذين يقعون في منطقة متأخرة من قائمة الناجحين في الثانوية العامة. إن التقدم العلمي الذي يجب أن يتوافر لكل جبهات المجتمع لابد أن يكون أكبر من مهمة مكتب التنسيق الذي يؤدي وظيفته بالنيابة عن مجتمع لا يعيد صياغة أولوياته ولا يساعده في ذلك الخطاب الإعلامي الذي يغير من تفكير الناس بما يتفق مع المصلحة العليا للمجتمع والذي عليه بدوره تجهيز فرص العمالة المتميزة ماديا وأدبيا لخريجي التخصصات التي يريدها.

إن العلاقة الجدلية بين الجامعة والمجتمع لابد أن تفتح الدروب المفضية إلى الغد الأفضل، ذلك الغد الذي يجب أن نتعلم كيف نبصر بعينيه ونتحدث بلغته ونحس بأرقامه التي تكسب دائما.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/ ١١/ ١٩٩٧



★ وتحين ساعة المواجهة.. قدمنا كل أوراقنا ونبض الشارع المصرى، وكل ما سمعناه بآذاننا.. وكل ما تلقيناه من رسائل تحمل فى طياتها مصاعب ومتاعب ومواجع تعليمية فى ملف كامل وضعناه أمام الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وهو يحمل فى عنقه اليوم أمانة إعداد جيل مصرى بحاله نقدمه للمستقبل إن خيرا نراه وإن شرا نراه..

وضعنا أمامه كل آلامنا وآمالنا.. مواجعنا وأحلامنا.. ما يحدث على أرض الواقع وداخل مدارسنا التى نتعلم فيها الحكمة والموعظة الحسنة والخلق والأدب والدين.. قبل القراءة والكتابة والحساب وتاريخ الأمم.. فانقلب فى بعضها الحال وتشقلب المنوال! وقبل أن يكون حصاد عمرنا وشقانا جيلا من البلطجية وانصاف وأرباع المتعلمين.. وقبل أن ينسى البعض رسالة المعلم وأدب التلميذ والقدوة الحسنة.. وتتفتح الزهور فى المعبد التعليمى والتهذيبى على الانحراف وفساد الخلق..

وقبل أن يفقد الأب دوره حاضرا أو غائبا الحال سبيله فى بلاد النفط.. ويفقد المعلم فى مدرسته رسالته التربوية والتعليمية.. ويتقمص مدرسو الدروس الخصوصية شخصية الأب البديل فى البيت المصرى.. ذهبنا إلى المسئول الأول عن قيادة زورق العملية التعليمية كلها باعتبار التعليم هو الخندق الأول الذى تقف فيه مصر لكى تدافع عن أمنها القومى.. قبل البندقية والمدفع..

وللحق فإن الدكتور حسين كامل بهاء الدين ليس فقط وزيرا دبلوماسيا وجنتلمانا ومتواضعا تواضع أهل العلم والمعرفة.. ولكنه أيضا مخطط لمستقبل عقول مصر وحارس لآمال أمة عظيمة تتطلع إلى غد مشرق بسام..

قلت للدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى يملك بين يديه وجهى العملة التعليمية فى مصر.. التخطيط والتنفيذ: ها نحن قد جئناك لكى تضع لنا النقاط فوق الحروف وتحل لنا هذه الألغاز واللوغاريتمات التعليمية التى يعيشها البيت المصرى الآن..

قال بابتسامته التقليدية وتواضعه الجم: قبل أن أتحدث عن كل ما يهمك أمره ويهم كل الناس فى مصر.. لن أتكلم أنا.. سأترك فى البداية مهمة الرد على كل ما نشرته وكتبته من شكاوى ورسائل وأفكار وحكايات وروايات على ألسنة الطلاب والمدرسين والمديرين وأولياء الأمور.. للمسئولين الذين يقودون فى العملية التعليمية فى كل محافظات مصر الست والعشرين.. لقد جمعت لك فى قاعة الاجتماعات كل المديرين فى كل المديريات التعليمية ومعهم خبراء فى التربية والتعليم ورجال الوزارة لكى يجيبوا عن أى سؤال أو علامة استفهام.. وقد أرسلت إليهم بكل ما كتبت ونشرت.. وهم سيجيبون ويردون على كل شىء..

قلت: كل رجال التعليم فى مصر معنا فى حجرة واحدة؟

قال: نعم.. ولكن من خلال شاشات التليفزيون..

قلت: لغز تعليمى آخر؟

قال: سترى وتسمع بنفسك!

دخلنا قاعة أشبه بقاعة سينما مكيفة وجميلة لاتقل فخامة عن أى دار للسينما من الدرجة الأولى.. مقاعدها برتقالية اللون وبدلا من شاشة السينما وضعوا شاشتين تليفزيونيتين كبيرتين.. التى على اليمين تظهر فيها القاعة التى نجلس فيها مع حشد هائل من خبراء التعليم والتربية.. والشاشة التى إلى اليسار سوف نشاهد عليها كل وكلاء الوزارات ومديرى التعليم فى كل محافظات مصر.. ومعهم جمع من المدرسين والمفتشين والمربين..

قلت: والذين سنتحدث معهم عبر شاشة التليفزيون أين يجلسون؟

قال: فى كل عاصمة محافظة من محافظات مصر قاعة مثل هذه التى نجلس فيها تماما.. هم يشاهدوننا ويسمعوننا ويتكلمون معنا كما نفعل نحن الآن..

قلت للدكتور حسين كامل بهاء الدين وأنا أجلس على مقربة منه: هذا أول برلمان تعليمى فى العالم..

قال: بل قل إنه أقرب لمجلس الشورى حيث نتشاور ونتحاور ونتابع ونسمع فى وقت واحد لما يجرى داخل كل محافظة وعلى الهواء مباشرة..

....

....

كاميرا الشاشة الكبيرة الأولى عليها الوزير ومن معه بالصف الأول، وكل محافظات مصر تشاهدنا وتسمعنا..

يفتتح الدكتور حسين كامل بهاء الدين جلسة مجلس شورى التربية والتعليم بقوله: سنتحدث عن عدد من التحقيقات الصحفية نشرت بـ «الأهرام» للأستاذ عزت السعدنى.. وهو موجود معنا الآن.. وأنا فضلت مناقشة هذه الموضوعات مع المديرين لتظهر الحقيقة..

فالتحقيقات تناولت العديد من المسائل أولاها: الانضباط فى المدارس.. وكل هذه التحقيقات جرى فيها متابعة بواسطة أجهزة الوزارة وهناك بعضها ثبتت صحته والآخر يحتاج لبعض التحقيق..

فقد وجدنا فى بعض المدارس عدم تدقيق على عملية الحضور والقفز من



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨/١١/١٩٩٧



عزت السعدنى

فوق الاسوار.. وفى بعضها وجدنا عدم احترام للطابور سواء من الطلبة او بعض المدرسين.. وكذلك الغياب وعدم الانضباط فى المواعيد.. وجميع هذه الأمور تتعلق بالانضباط داخل المدارس.. والأمر يحتاج للمتابعة لكل ماينشر فى الصحف والإعلام.. لأن ماينشر معناه ان هناك تقصيرا فى المتابعة لديكم.. لأن ماينشر هو حقيقى إلى أن يثبت العكس.. ومسئوليتنا أن نصحح أو نكذب ماتم نشره..

أما الوقائع التى تنشر بأسماء مدرسين ومدارس وتوقيعات فلا يمكن انكارها بمجرد نفى الواقعة!

وحضراتكم تعلمون أن هناك بعض المدارس لا تراعى الانضباط وسبق وان وقعت عقوبات على المقصرين وهذا معناه أن سيادتكم قد فاتكم اتخاذ القرار المناسب وقتها.

كما أن الطابور المدرسى مسألة أساسية لأنها تدل على النظام فى المدرسة وتعمق فيه الولاء والانتماء من خلال تحية العلم وترديد النشيد القومى.. ثم فيه فترة للمناقشة العامة والاذاعة المدرسية.. واذا كنا لانحترم هذا الطابور فهناك قصور فى المتابعة فى المحافظات او قصور لبعض المديرين فى اداء واجبهم..

الوزير مازال يتكلم والمديرون فى ٢٦ محافظة يسمعون ويشاهدون:

انا أعرف انكم ستقولون ان هذه حوادث فردية.. وأتفق معكم.. وإنما هو الاختلاف الذى يخرج عن القاعدة.. فالثوب الأبيض تلوثه بقعة سوداء واحدة ويجب أن نتخلص منها وتكون مدارسنا عنوانا للاحترام والالتزام..

سيادتكم تقرأون الصحف يوميا.. والنشر دائما عن مثل هذه الأشياء وهى غالبا تركز على السلبيات.. فالإيجابيات لاينكرها أحد باعتبارها حقا مشروعا.. فاذا طالب أحد بخدمة ووجدها منضبطة فلن يكتب عنها لأن ذلك هو الواجب.. هم يركزون على السلبيات..

هذا لايعنى أن عملنا مشوب بكل الأخطاء أو معناه أنها بدأت هذه الأيام.. فهذه الأمور موجودة منذ عشرات السنين وليست بدعة جديدة.. انها ميراث سنوات طويلة وعهود طويلة..

ونحن دائما ناخذ من سياسة الرئيس مبارك الصراحة.. وهو يؤكد حرية الصحافة.. والصحافة أكثر قدرة على الحديث بحرية.. والناس لديها أمل جديد عندما تتكلم وتجد فرصة للإصلاح، وهذه ظاهرة إيجابية.. المفروض الا تقلقنا لأننا نود الظهور فى أفضل صورة..

أيضا فى التحقيقات الصحفية جاء ذكر مجالس الآباء.. ومنها ماحدث فى مدرسة ثانوية عسكرية بدمياط.. حدثت انتخابات صورية.. وقد أمرت باجراء تحقيق فورى..

أما موضوع التغذية المدرسية فقد نبهنا إليه بعد حوادث التسمم الأخيرة وقلنا لابد من متابعة يومية.. والصحف نشرت البيان الذى يحدد مسئوليات وزارات التعليم والصحة والتموين..

وعملية التغذية ليست هدفا صحيا فقط.. بل هى هدف تربوى وتعليمى واقتصادى لأنه ثبت أن سوء التغذية عند التلاميذ بسبب عدم القدرة على الفهم بنسبة ٣٠٪ ويسهم فى زيادة المشاكل الصحية يؤدى إلى فقد مصر لجزء من ثروتها البشرية..

بالاضافة لعدم التزام بعض الشركات.. فنحن لن نتستر أو نتسامح مع كل من يقصر في توصيل الوجبة الغذائية بصورة سليمة إلى التلاميذ.

أيضا قضية الفترة الثانية.. وقد نبهت بشدة على أن ذلك يجب ألا يتم على حساب العملية التعليمية أو ارهاق الأسرة..

الوزير مازال يتكلم:

البعض طلب منكم رفع النتيجة وقالوا الوزير عاوز كده.. أنتم تعلمون تماما أن الوزير لايطلب التلاعب فى برنامج الامتحانات أو نتائجها وليس له رؤية مسبقة سواء فى امتحان محلى أو عام وأيا كان مستواه.. أنا أريد النتائج الحقيقية والامتحانات نوع من التقييم.. ثم نحن سنعطى قدوة سيئة لأولادنا حيث سنعطيهم فرصة ليتعلموا التزوير.. واذا كانت هناك ضغوط من أحد أو جهة ما أرجو ابلاغى فورا وبلا تردد!

●● ملحوظة من عندى: الدكتور حسين كامل بهاء الدين يتحدث عن رسالة نشرتها من مدرس الحاسب الآلى فى المدرسة الفنية فى كفر الزيات وقال فيها بالحرف:

انه بعد الامتحان وعند تصحيح المادة وكانت النتيجة ٨٧٪ صمم رجال الكنترول أن أرفع النتيجة إلى ١٠٠٪ رغم أن بعض الطلبة والطالبات الراسبين فى هذه المادة لم يكتبوا اى شىء لدرجة أن هناك طالبة كتبت فى ورقة الامتحان كلها: «انظر الكتاب».. ورفضت أن أرفع النتيجة لأن بعض المواد الأخرى كالمحاسبة والرياضة كانت نتيجتها ٦٥٪، ٧٢٪ ولم يتم رفعها.. فتم تحويلنا للشئون القانونية، ونظرا لوجود موجه عام التجارى فى تلك الوقت وهذا الرجل رفض تحويلنا للشئون القانونية وطلب أن أرفع النتيجة إلى ١٠٠٪ وكانت أسبابه اننى فى أول الطريق والوزير عايز كده! طبعا رفضت رفع النتيجة ولكنهم ضغطوا على زميل لى وتم رفع النتيجة!

وقال المدرس فى رسالته: أثناء مراقبتنا لامتحان آخر العام الصف الأول الثانوى كنت أنا وزميل لى نراقب على لجنة من اللجان. وهذا الزميل متعود انه لايترك أحدا يغش حتى لو كان أخاه وانتهت اللجنة وأثناء خروجنا للذهاب إلى منزلنا وجدنا طالبا ينتظر المدرس أمام باب المدرسة وقفز فوقه أمام الطلبة وتعدى عليه بطريقة مهينة.. وتم عمل محضر فى مركز شرطة كفر الزيات. ●●

المربى الفاضل وزير التعليم يتحدث.. وكل المسئولين عن التعليم فى بر مصر كله يشاهدونه ويسمعونه:

لدينا جيش من المدرسين ماشاء الله ٨٥٠ ألف معلم.. ولكن لابد من تدريبهم قبل أن يتولوا مهمة التدريس فى المدارس.. والتدريب مسألة مهمة جدا للمدرسين الجدد والقدامى أيضا..

نأتى إلى المتابعة الميدانية وضرورة الوجود فى المواقع المختلفة فى الفترة الصباحية لا أريد أحدا من المديرين أو المفتشين فى مكتبه.. الجميع يذهب إلى المدارس ليرى بنفسه أسلوب العمل فى أرض الواقع.. وأرجو الذهاب لمتابعة مايكتب بالصحافة وأتفق معكم أن الأخطاء استثناء.. ولكن وجود هذا الاستثناء يسىء للعمل جميعا ولكم شخصيا..

الوزير مازال يتكلم:

هناك موضوع ليس بجديد.. هو موضوع التطرف فى المدارس.. وأعنى لبس الطالبات لملابس النقاب بدلا من الزى المدرسى.. وقد ظهرت أخيرا أنواع من التكاسل والتهاون ازاء ذلك.. والتقارير أمامى تقول ان المنقبات موجودات بالمدارس وهذا مخالف لقرار مجلس الوزراء الذى أيدته المحكمة الدستورية.. وبعض المدارس بها فرض للحجاب.. ومصر لن تكون جزائر ثانية. ولن نسمح بالتطرف ولن نتردد فى اتخاذ أى اجراء للحفاظ على الجيل الجديد الذى سوف ندخل به القرن المقبل..

المنقبات ممنوعون بقانون وفرض الحجاب ممنوع.. وأى محاولات فى هذا الأمر مرفوضة.. وأى محاولات من خارج المدرسة ستقابل بكل حزم وقوة..

الموضوع الأخير استراحات المدرسين لابد وأن تكون مريحة لكى نمكن زملاءنا من أداء عملهم وسياستنا أن ندعم هذه الاستراحات ونمدها بوسائل الراحة والاقامة المناسبة ليستطيع الجميع العمل فى هدوء.

وقد جاءتنى تقارير من محافظة قنا تقول: ان هناك بعض الكتب لم تصل إلى أيدى التلاميذ.. وليس عندنا عجز بالكتب فقد تم طبعها بالكامل وهى تحت تصرفنا.. أما أن يكون هناك تلاميذ فى أى مكان فى مصر لم تصلهم بعض الكتب.. لن نسكت على ذلك أبدا..



بعض المدرسين كتبوا للأستاذ السعدني عن مرتباتهم «ضئيلة».. الدولة لم تبخل بأى اعتمادات لهم.. فقد ضاعفت المرتبات.. وبالأرقام المدرس حديث التخرج متوسط مايتقاضاه شهريا ٩٦ جنيها بالحوافز + متوسط مكافأة امتحان ٧٠ جنيها فيصبح المجموع ١٩٦ جنيها.. والمدرس العامل منذ خمس سنوات مرتبه ٢٧٠ جنيها.. وهذا ليس نهاية المطافه ولكن ماتحقق في السنوات الخمس الأخيرة شيء مشرف بالفعل.

....

....

تنتهي مقدمة الوزير.. لتبدأ جلسة الاستماع إلى أقوال وردود المحافظات عن كل مانشر هنا عبر أربع مقالات.. يظهر على الشاشة محمد طه شريف وكيل الوزارة المسئول عن التعليم في محافظة الغربية ليكون أول المتحدثين..

قال الرجل: صباح الخير يامعالي الوزير..

يرد الوزير: صباح الخير يامحمد..

يقول الرجل: بالنسبة لما جاء على لسان مدرس الحاسب الآلي في مدرسة كفر الزيات من اجباره على رفع درجات امتحان الحاسب الآلي من ٦٥٪ إلى ١٠٠٪ فقد قامت لجنة من المديرين ببحث الأمر على الطبيعة وتبين أن ذلك لم يحدث ولم يحدث أى ضغط على المصححين، وقد تبين أن رفع الدرجات قد تم في حدود المسموح به وحسب اللوائح وكانت نتيجة امتحان الصف الأول بعد الرفع ٩٦٪ والصف الثاني ٩٨٪.. ولم يتم الرفع إلى ١٠٠٪ بدليل وجود ٢٤ طالبا راسبا وعندهم دور ثان.. وهناك وبالفعل ورقة اجابة عليها عبارة «انظر الكتاب».. ولكنها رسبت في الدور الأول ونجحت في الملحق..

أما بالنسبة للطالب الذى تعدى على مدرسه بعد الامتحان فقد تم ذلك في الشارع خارج المدرسة وقد تصالح الطرفان المدرس والطالب بعد ذلك!

يتكلم الدكتور حسين كامل بهاء الدين: ولكن لماذا أرسل هذا المدرس رسالته إلى «الأهرام».. لابد وأن هناك شيئا من الحقيقة في رسالته.. أو حللوا شخصيته ربما كان في حالة نفسية غير طبيعية عندما كتب هذه الرسالة..

انني أعتبر أن هذه الجلسة تجربة ديمقراطية جديدة وليس مجرد ديكور.. ونحن حريصون على إصلاح أنفسنا من الداخل واعتبر ماينشر صحيحا.. فالصحف تنشر مايرد إليها وليس لديها جهاز لغربلة هذا أو ذاك.. وهي دائما لديها الاستعداد لنشر الحقيقة وتوضيحها..

أما الطالب الذى يتعدى على أستاذه يفصل على الفور.. وأريد أن ترسل لي أسماء هؤلاء الطلاب وساصدر قرارا بفصلهم نهائيا من التعليم.. ونحن لابد أن يكون لنا وقفة حاسمة للدفاع عن القيم التعليمية لأنها تعلم أبناءنا الأخلاق والعزة والكرامة.. بدلا من أن تطعمهم المذلة والهوان بنفس القدر..

تتحول الكاميرات من الغربية إلى الجيزة بلمسة واحدة من أصابع الفتاة الجالسة أمام لوحة الأزرار.. يظهر محمود متولي الصعيدي وكيل الوزارة المسئول عن التعليم في الجيزة الذى يقول:

سنتحدث عما نشر على لسان أحد الطلاب بمدرسة السعدية الثانوية..

●● ملحوظة من عندي: هذا نص ماقاله الطالب لي في رسالته:

«يبدأ الطابور المدرسي الذى فقد هيبته واحترامه من المعلمين والتلاميذ فنجد معظم المعلمين في حجراتهم ولم يصلوا بعد، ونصف الطلبة متسكعون على باب المدرسة وعلى سور حديقة الحيوان المواجهة لنا يلتفون حول بعضهم البعض يضايقون فتيات الجامعة، وتجد هناك من يتشاجر ويلعن الآخرين ويتلفظ بأسوأ الألفاظ التي سمعتها والتي لم أسمعها من قبل..»

وينتهي الطابور المدرسي ويبدأ اليوم الدراسي والحصة الأولى، وطلبة نائمون على «التخت»، ومدرسون لم يفيقوا بعد من غفواتهم فقد قضوا السهرة مع درس خصوصي وهو الأهم والأربح لهم.. ويستمر هذا الشكل حتى تأتي الفسحة بكل المساوىء ففي الفناء الرئيسي تجد الطلبة المحترمين يلهون ويتكلمون ويتناقشون ويذاكرون، بينما الفناء الخلفي فيه مكان يسمى «بالغرزة» وهذا المصطلح يطلق على أماكن تداول وتعاطي السموم في أفقر الأحياء ولكنك ستجد هذا المكان في كل مدارس المرحلة الثانوية وبعض مدارس المرحلة الاعدادية، تجد في هذا المكان الموبوء الذى يملؤه دخان السجائر الذى يحجب الرؤية وربما هذا من أهم أسباب عدم مرور الطائرات فوق المدرسة لتعذر الرؤية!

ويرد المسئول عن التعليم في الجيزة:

حول طابور الصباح المدرسة بها ٥٠١٦ طالبا وحوش المدرسة حتى بداية العام الحالي به أتربة وطوب وزلط ولم يكن يصلح لاقامة طابور الصباح.. الآن مجلس المدينة رصف أرض الفناء.. ولكن كثافة الطلاب تمنع اقامة الطابور بالكامل والحل البديل هو أرض ملاعب المدرسة وقد وصلني شيك بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه وسوف تحل جميع المشاكل بعد أن يتم إصلاح الملاعب ويعاد الطابور لانتظامه..

الدكتور حسين كامل بهاء الدين: اتصل بالمهندس اسماعيل عثمان رئيس شركة المقاولون العرب فأنا تحدثت معه وسوف يقوم بإصلاح الملاعب بالكامل وبدون مقابل..

المسئول عن التعليم في الجيزة يواصل كلامه:

الأمر الثاني الذى أثير هو وجود الطلاب خارج المدرسة.. فالمدرسة تقع في شارع الجامعة وأمامها كلية طب بيطري وكلية زراعة وحديقة الحيوانات بزوارها.. وهذا الشارع مزدحم في كل الأوقات بالطلاب وليس ضروريا أن يكونوا من طلاب السعدية، ونسبة الغياب عندنا هذا الشهر لم تزد على ٦٪.. وقد تم فصل ١٤٠ طالبا هذا العام!

الوزير يعقب: لا إعادة لطالب سبق فصله..

ولكني سمعت أن هناك مدرسا ينام في الفصل!

المسئول عن التعليم يرد: من المستحيل حدوث هذا.. قد يكون المدرس عنده مشاكل تمنعه من أداء عمله أو واجبه بصورة مناسبة ولكن مشاكله قد لاتدفعه للنوم..

الوزير يعقب: لانستبعد ذلك.. وعلينا بالمتابعة وخاصة اذا كان يعطي دروسا خصوصية طوال اليوم.. وسوف أرسل لجنة تزور المدرسة قريبا لترى مايحدث هناك..

قلت للدكتور حسين كامل بهاء الدين: اسأله من فضلك عن الغرزة الموجودة في الحوش الخلفي للمدرسة والتي يدخن فيها الطلاب كل أنواع المخدرات!

يسأل الوزير: أيوه.. وايه حكاية الغرزة دي؟

المسئول يرد: مافيش غرزة يافندم..

يقول الوزير: وهم حايحطوا عليها يافطة مكتوب عليها غرزة.. ابحث الموضوع كويس!

المسئول يرد: انها مسئولية مشتركة بين المدرسة والبيت وأجهزة الإعلام.. وانني أدعو «الأهرام» لأن يقيم ندوة عن سلوكيات الشارع المصري وليس التعليم فقط لأن هؤلاء الطلاب يستقون المعلومات والتصرفات مما يحدث في الشارع.. فهم حصاد الشارع وما يحدث فيه!

الوزير يسأل: وماذا فعلتم في موضوع التغذية في المدارس عندكم؟

المسئول يجيب: نحن نفذنا بالكامل جميع التعليمات واكتشفنا بعض الحالات الفاسدة قبل توزيعها على التلاميذ..

الوزير ضاحكا: ستذهبون جماعة إلى النائب العام.. فالثواب هناك أكبر!

....

....

من الجيزة ننتقل بلمسة زرار إلى دمياط.

أحمد عبدالسلام حبيب وكيل الوزارة في دمياط يتحدث: الانتخابات تتم بصورة مشرفة ولم يحدث تزوير.. كل مافي الأمر أن بعض الآباء نجحوا بالتزكية..

الوزير يقول: يجب أن تحدث انتخابات فعلية..

المسئول يرد: هذا مايحدث بالفعل وكثيرا ما يترشح نجار مثلا أمام ضابط كبير بين أولياء الأمور.. ونحن نؤدي دورنا بحياد تام..

الوزير يتكلم: ان ماينشر أعتبره اهتماما بالتعليم والجريدة تعبر عن مشاكل الجماهير.. والناس ستشعر بالجهد المبذول.. أما الإيجابيات



فسوف يأتى الوقت الذى تظهر فيه وذلك لنزيل البقع السوداء من ثوب التعليم الأبيض.. فالصحفيون يحبون مصر مثلنا والجريدة ليس لديها فرصة للتحرى مثلنا..

يتكلم وكيل وزارة التعليم فى دمياط: بعض المنقبات حصلن على أحكام بعودتهن للعمل..

الوزير يعقب: المحكمة الدستورية هى عنوان الحقيقة.. فلتعدهن للعمل ونستانف وسيصدر الحكم فى النهاية لصالح التربية والتعليم..

بلمسة واحدة على زرار نسافر كلنا من دمياط إلى أسوان..

خيرى أحمد حسن المسئول عن التعليم فى آخر محافظات مصر جنوبا يظهر على الشاشة ويتكلم.

نحن نشكر كاتب المقالات.. وليته زار المحافظات النائية فنحن جزء من الأمن القومى لمصر.. وان كنا نشاركه الرأى فى أهمية تعليم التلاميذ السلوك الطيب والخلق الحسن.. ونحن نواجه ابتعاد البيت المصرى عن المدرسة !

المسئول يستأذن الوزير فى تسجيل لقاء على الهواء مع تليفزيون القناة الثامنة فى أسوان.. الوزير يوافق والمذيع أمامنا يسأله: أى قضايا تناقشونها اليوم؟

الوزير يجيب: مايحدث اليوم فى هذه القاعة وما نناقشه الآن من قضايا مع مديري التعليم والقيادات والصحفيين هو شهادة فخر للحرية فى عصر مبارك.. وان المؤسسة التعليمية لاتبرر أى خطأ ونحاول أن نناقش أى شىء وكل شىء بقلب مفتوح وعقل مفتوح.. فالاهتمام فى الشارع المصرى وفى الصحافة دليل على أهمية التعليم.. وهذه ظاهرة لايجب ألا تقلقنا على الإطلاق.. والرئيس أعطى توجيهاته بتقليل الفترات الدراسية فى المدارس.. والعام المقبل ستكون كل المدارس فترة واحدة إن شاء الله..

الآن هناك ستة آلاف مدرسة بها تكنولوجيا ونامل فى أن يصل إلى عشرة آلاف مدرسة قريبا.. ونحن باستمرار نريد أن نعلم أولادنا كيف نواجه المشاكل التى نتعرض لها.. لنعد جيلا جديدا لمواجهة مشاكل المستقبل والتى قد لانعرفها ولم نستعد نحن لمواجهتها الآن..

....

....

ننتقل مشوارا صغيراً من أسوان إلى قنا شمالا..

المتحدث أمامنا الآن هو شوقى عبدالوهاب وكيل الوزارة هناك صوت وصورة.. هو يقول: ليس صحيحا - كما جاء فى رسالة طالب إلى الأستاذ عزت السعدنى - أن وكلاء الوزارة لايزورون المدارس.. فالمحافظ نفسه يترجانا أن نبقى بعض الوقت فى مكاتبنا لنستقبل بعض الزوار لأننا كلما سأل علينا وجدنا فى زيارة ميدانية..

والأسبوع الماضى زارنا وفد من اليونسيف وأعجبوا بأسلوب العمل عندنا.. وأرسلوا فاكسا يحمل شكرا لنا وأرسلنا منه نسخة لسيادة الوزير..

والمحافظة أرسلت لنا ١٣٠ عاملا ونقوم بالتعاون مع كلية التربية لتدريب المدرسين فى اللغة الانجليزية..

اطمئن ياسيادة الوزير.. العملية هنا وردية..

الوزير ضاحكا: ليست وردية جدا!!

ننتقل إلى الشمال لنتوقف عند محطة المنيا.. أفقر محافظات مصر مع أسيوط. أمامنا على الشاشة فتحى حسانين وكيل وزارة التعليم هناك يتحدث إلينا قائلا: التعليم لم يصبح مهنة من لا مهنة له كما جاء فى رسالة أحد المدرسين إلى «الأهرام».. التعليم مهنة مقدسة ولابد من تنقية ثوبها من الذين يسيئون إليها.. أما مايردده التلاميذ من ألفاظ سوقية فانها هى نفسها ألفاظ المجتمع والشارع والنادى وأجهزة الإعلام.. هناك أماكن كثيرة مسئولة وليست المدارس وحدها.. أما بالنسبة لما قاله رئيس لجنة سير الامتحانات من أن الطلبة وعددهم ٤٢٤ طالبا فى أحد الامتحانات كلهم كتبوا غلطا ونجحوا فى مدرسة التجارة فى مادة اللغة الانجليزية.. هذا ليس سليما.. فنسبة النجاح ٩٧٪ أى أن هناك ٣٪ رسبوا.

....

....

نسافر شمالا ثم غربا إلى الفيوم الواحة الخضراء فى قلب الصحراء.

محمد عبدالله أحمد مدير التعليم فى الفيوم يتحدث: نحن نسعد بالنقد.. وقد قرأنا لطالب من مدرسة الشواشنة الذى ينتقد مايجرى فى مدرسته..

●● ملحوظة من عندى: الطالب قال فى رسالته: مدرستى لايوجد بها معمل لاجراء التجارب المهمة أما عن المكتبة فهناك بالطبع قطع حديدية بداخلها أكوام من الورق تعلوها الأتربة.. وعندما نسأل ياعالم نريد الاستزادة والإطلاع فيردون لايوجد أمين للمكتبة.. كما أننا نخاف على الكتب من التلف!.. وعلى ذلك تظل الكتب الجديدة التى تأتى كل عام كما هى وربما تكون طعاما للفئران الجائعة!

واذا تحدثنا عن الأنشطة مثل النشاط الرياضى فلا يوجد مدرس تربية رياضية هذا ان وجدت الملاعب والأدوات!

يرد المسئول عن التعليم: ذكر الطالب أنه لايوجد معمل.. بينما الحقيقة هناك معامل تدريب فى الجناح الحديث من المدرسة..

الوزير يعقب: لماذا ذكر الطالب ذلك فى رسالته ولماذا لم تقابله.. فيجب أن تقابله وتحادثه برفق وبصورة تربوية.

ننتقل شرقا مسافة أربعين كيلومترا إلى بنى سويف.. لنجد وجها نسائيا لأول مرة.. وهى واحدة من ثلاث وكيلات وزارة.. وكيلة بنى سويف اسمها زينب محمد سعيد الغمرى.. تضع طرحة سوداء فوق رأسها وتتكلم فى اتزان وثقة: السيد المحافظ وافق على تعيين ١٠٠٠ عامل مؤقت لخدمة المدارس الجديدة.. وأى قصور يوجد تشكل فى نفس اليوم لجنة لمتابعة تطوراته وتفاصيله.. وبهذا تنمو العملية التعليمية فى اطارها الصحيح.. والكل يشهد أن العملية فيها صحوة وهناك تعاون من جميع الأجهزة ونحن لايعيبنا النقد ولكن يعيبنا التقاعس.. وكل الأمل للمستقبل..

يسألنى الدكتور حسين كامل بهاء الدين: ما رأيك.. فى هذه التجربة الديمقراطية التربوية التعليمية، وهل أجبنا على كل علامات الاستفهام التى طرحتها فى تحقيقاتك؟

أمسكت الميكروفون وقلت: أنا سعيد بالبرلمان التعليمى الذى شهدته اليوم ولم أتوقع أن يكون هذا العمل وهذا المجهود فى إحدى الوزارات فى مصر وببساطة شديدة وبدون أى محاذير فى الكلام أو التعليق أو الحوار بين الوزير ورجاله فى كل بر مصر..

لى ملاحظة الناس عادة تتحرج عندما تتحدث مع الوزير لأنها عادتنا ألا نتحدث بحرية أمام المسئولين الكبار.. ولكن ماشاهدته اليوم أعطانا احساسا قويا بأن القائمين على العملية التعليمية يتحركون بناء على مايكتب بالجرائد وبدون انتظار لتعليمات.. صحيح هناك أخطاء وهناك ثقوب ولكن هذا لايمنع من وجود إيجابيات أكثر.. فالناس دائما تلتقط الأخطاء وتتحدث عنها ولا تتحدث كثيرا عن الصواب والأعمال الجيدة باعتبارها واجبا..

نحن ننشر الرسالة ونفترض حسن النية.. ونحن جميعا نرغب فى أن يبقى الثوب الأبيض بلا أى دنس.. وأنا حريص على أن نشارك بحرية وإيجابية وبمناقشة هادفة.. فى إصلاح أى شىء معوج.. والعملية التعليمية كما شاهدتها على الهواء ومع كل المسئولين عن التعليم فى بر مصر كله.. بخير..

الوزير: أطمئن أن وزارة التعليم احدى الوزارات التى تتأخر فى العمل المسائى.. فنحن نعمل لساعات طويلة ولن نستطيع تعويض هؤلاء الذين يعملون ويسهرون ماديا.. وزملاؤهم ينعمون بالترويح والجو الأسرى ويقومون هم بالواجب ومن حقهم علينا أن نذكر ذلك.. ومن حقهم أن تعرف الناس أنهم يضحون كثيرا من أجل هذا الوطن..

وتجربة اليوم تأكيد للديمقراطية وان المؤسسة التعليمية حريصة على الحقيقة وهى تحاول جاهدة أن تحل المشاكل وهناك صحوة كبيرة فى مصر..

ونحن نقدر دور الصحافة فى مصر.. ونحن حريصون لأن تبقى مرآة للحقيقة.. ومن حقنا اذا تحدثنا عن السلبيات ألا ننسى الإيجابيات وهى كثيرة..

....



.. المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ /١١/ ١٩٩٧

ينتهى الحوار الديمقراطى التعليمى التربوى الذى دار عبر محافظات مصر كلها صوتا وصورة.. والذى استمر نحو ساعتين ونصف الساعة..

يقول لى الوزير: تعال نكمل حديثنا فى مكتبى.. لكى نضع كل النقاط فوق كل الحروف.. ونقدم لك ملفا كاملا عن العملية التعليمية.. ذلك الخندق الذى نقف فيه كلنا للدفاع عن أمن مصر القومى.. فالتعليم قبل المدفع والبندقية! □



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

قبل أيام من إجراء الانتخابات الطلابية

الأمن يمارس ضغوطا لإجبار المعارضين على التنازل

قامت الجهات الامنية خلال اليومين الماضيين باستدعاء عدد كبير من طلاب التيار الاسلامي بالجماعات لارغامهم على التنازل عن ترشيح انفسهم لانتخابات الاتحادات الطلابية المزمع اجراؤها يوم الاثنين القادم، وتوقعت مصادر طلابية أن تشهد عملية اعلان الكشوف النهائية للمرشحين غدا اكبر عملية شطب لطلاب التيارات السياسية المعارضة بعد الاجتماعات المغلقة التى عقدها رؤساء الجامعات مع ضباط الامن بكل جامعة مؤخراً .

على صعيد اخر بدا عدد كبير من الطلاب الذين تم استبعادهم من الكشوف المبدئية للترشيح يوم الخميس الماضى برفع دعاوى قضائية ضد جامعاتهم للمطالبة بعودتهم الى قوائم الترشيح.

حذرت مصادر طلابية من الاجراءات التى اعتادت الجهات الامنية القيام بها قبل كل انتخابات وهى اعتقال عدد كبير من الطلاب المنتمين للتيار الاسلامي لحين الانتهاء من تزوير الانتخابات.

هدد طلاب التيار الاسلامي باتخاذ رد فعل قوى في حالة تعرض افرادهم لاى اعتقالات او تعذيب كما حدث اخيرا مع طلاب جامعة الاسكندرية الذين تم اعتقال ٦٠ طالبا منهم تعرضوا لابشع انواع التعذيب.



بسبب إلغاء المنحة

الاستياء يسود أوساط المتقدمين لمعهد التعاون

سادت حالة من الاستياء العام اوساط المتقدمين للالتحاق بالمعهد العالي للتعاون الزراعي بشبرا الخيمة بسبب قرار الغاء الدراسة بالمعهد.

وصف المتقدمون القرار بانه جائر ولايخدم مبدأ تكافؤ الفرص. وكان عدد كبير من الموظفين خريجي الدبلومات الزراعية قد ارسلوا مجموعة من الشكاوي والبرقيات الي السيد رئيس الوزراء يناشدونه اعادة النظر في قرار الغاء الدراسة بالمعهد العالي للتعاون الزراعي. قال المتقدمون في شكواهم انهم بناء علي الاعلان الذي تم نشره بمقر المعهد العالي للتعاون الزراعي بشبرا والذي يعلن عن قبول دفعة جديدة من الحاصلين علي دبلوم المدارس الثانوية الزراعية من العاملين بالحكومة والقطاع العام بموافقة جهة العمل تقدمنا الي المعهد وقمنا بشراء دوسيه بمبلغ ٣٧ جنيها للواحد بالاضافة الي التمغات، واستكمال كل الاوراق المطلوبة..



حسين بهاء الدين

يضيف الطلاب، اننا فوجئنا بالقرار بالغاء الدراسة بالمعهد بالنسبة للموظفين فقط.

وعليه قام عدد من المتقدمين برفع دعاوي مستعجلة امام الجهات القضائية.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧





ثنائية التعليم!! أم وحدة التعليم!!



من المناقشات التى دارت فى مجلس الشورى عند عرض التقرير الخاص بالتعليم الفنى اتضح ان التطوير السليم للتعليم فى المرحلة العامة هو ادماج التعليم الفنى «الصناعى والتجارى والزراعى» فى التعليم العام الذى يؤدى إلى المرحلة الجامعية!!.

ان التعليم الفنى فى مصر قد بدا منذ ايام محمد على- إى منذ اكثر من مائة وخمسين عاماً - واستقر على الانواع الثلاثة : الصناعى ، والزراعى ،والتجارى ولكن معظم دول العالم قد وحدت بين التعليم الفنى والتعليم العام اى انها الغت ثنائية التعليم فيما عدا المانيا الاتحادية!!

لقد شارك د. حسين كامل بهاء الدين - وزير التعليم - فى هذه المناقشات الضافية التى دارت حول تطوير التعليم الفنى وادلى بدلوه فى هذا المجال ولكنه اتفق مع اللجنة على ضرورة توحيد مرحلة التعليم العام اى ان يصبح التعليم العام وحدة واحدة تضم مواد التعليم العام ومواد التعليم الفنى باقسامه الثلاثة بل انه اعلن ان مرحلة توحيد التعليمين العام والفنى قد بدات تجربتها في احدى المدارس وكان منطقه في ذلك ان التعليم الفنى - خصوصاً الصناعى منه تتكلف المدرسة الواحدة منه خمسة اضعاف تكلفة المدرسة الثانوية العامة ومع ذلك فهى تضم ما لايتجاوز ربع عدد الطلبة من نظيرتها من المدرسة الثانوية العامة!!.

ان الاتفاق قد تم بين توصيات اللجنة وراى الحكومة وهو الغاء ثنائية التعليم «عام وفنى» وتطبيق وحدة التعليم العام اى ان المرحلة الثانوية تضم فى مناهجها المواد المختلفة فى التعليم العام والفنى وعلى الطالب ان يختار من هذه المواد المنهج الذى يؤهله للدراسة الجامعية او العليا التى يرغب فيها والتى تتفق مع استعداده وملكاته وبذلك نزيل العقبة التى تعترض طلبة التعليم الفنى بعد اتمام مرحلته الثانوية والالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا وبذلك يصبح تعليم المرحلة العامة وحدة واحدة تضم المواد المختلفة التى تؤهل الطالب للمرحلة الجامعية او تؤهله لدخول الحياة العامة فى المجالات المختلفة مزودا بالأدوات - أى الدراسات - التى تسهل له خوض معركة الحياة العامة!!.

ذلك هو الهدف من توحيد التعليم فى المرحلة الثانوية حتى نقضى على ثنائية التعليم وازدواجه ونخفف من عبء الاستثمارات عن كاهل الدولة وفى نفس الوقت نزيل العقبة التى تعترض خريجى المرحلة الفنية عند الالتحاق بالجامعات واخيراً وليس آخراً نتخلص من «العقدة» الاجتماعية التى يعانى منها خريجو المدارس الفنية عند الزواج على المزاج!!

فهل يطرح د. حسين كامل بهاء الدين هذا الاقتراح التعليمى والاجتماعى الهام للمناقشة العامة حتى تتحقق الأهداف التامة!!.



المصدر : المســـــاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

نقطة فوق حرف ساخن

لا أملك حق تنصيب «موقفي» للتعاطف مع الضحايا.. حكماً في قضية «أبلة كرم» التي قهرت تلميذاتها.. ومرغت كرامتهن في الوحل.. وعايرتهن بفقرهن.. أمام زميلاتهن في المدرسة!! لإجبارهن على الخضوع بأبشع أساليب القمع والإذلال.. وأشدها قسوة وتهديداً.. للدخول في طابور الدروس الخصوصية.. التي تفوق تكلفتها المالية قدرات أولياء التلميذات الفقيرات.. وترهق دخولهم المتواضعة!!

لست أملك.. ولا أرضى لنفسي أن أنصب «موقفي» هذا حكماً في هذه القضية.. والذي يكمن.. بعيداً عن كل المؤثرات.. في تعاطفي الواضح وانحيازي الكامل للتلميذات الثلاث.. وتضامني معهن ضد «غشومية» المدرسة الظالمة!!.. التي دفعتهن بطمعها وجشعها.. إلى الانتحار.. تخلصاً من «عار» المعايرة بالفقر والعجز!!

والموقف الإيجابي الوحيد الذي أملكه.. المتاح لي الآن.. هو أن أسأل عن مصير «أبلة كرم» مدرسة الإنجليزي.. بعد حادث انتحار التلميذات الثلاث؟ وهل تم التحقيق معها؟!.. وما هي نتيجة هذا التحقيق؟! وهل سيكتفي قرار العقوبة بنقلها إلى مدرسة ثانية.. لتمارس المزيد من «الدهش» و«الهبر» في أجساد المزيد من التلميذات الفقيرات؟!

ولو افترضنا أنني عثرت على الإجابات الشافية للأسئلة السابقة.. فمن الذي يجيبني على أهم سؤال في هذه الجريمة «النكراء»؟!

وأطرح السؤال.. وأنا على يقين.. أنني لن أجد له جواباً شافياً ينزل برداً وسلاماً على ظهور المجلودين بسياط الدروس الخصوصية.. ومع هذا فإنني أطرح السؤال: هل سيؤدي حادث انتحار التلميذات إلى نهاية عاجلة وشجاعة نقضي فيها بقرار جريء وحازم على بدعة الدروس الخصوصية.. وعصاباتها.. ومحترفيها؟!!

أم أن «مافيا» الدروس الخصوصية.. ودعونا نقولها في صدق ووضوح.. قد تضخمت وتوحشت.. حتى أصبحت مواجهتها محفوفة بالمخاطر وطريقاً مسدوداً بكل المستحيلات؟!!.. وكل الأمثلة والتجارب التي عولج بها انتشار هذا «الوباء» انتهت إلى الفشل الذريع.. بل وضاعفت من حدة شوكة محترفي الدروس الخصوصية ومكنت لهم المزيد من الفرص المكثفة للضغط والفرض وإملاء الشروط!!

ودعونا.. في محاولة للتخفيف قليلاً من الآثار العصبية والنفسية لردود فعل هذه القضية المزعجة.. دعونا نستمع لصوت عاقل وهادئ.. لمرب فاضل وجليل.. يقترح.. إحياء شكل من أشكال التكامل بين التعليم والإعلام.. خصوصاً بعد أن أسفرت مساهمات البرامج التعليمية على كافة المستويات في الراديو والتليفزيون.. عن حجم هائل من النجاح يمكن أن يتحقق المزيد منه ومضاعفة عدد المستفيدين منه على كافة المستويات «مدرسين وتلاميذ».. بإتاحة دور إيجابي وحضور يومي للتليفزيون.. ضمن جدول الحصص اليومية للمدرسين!! وهو أمر سهل وميسور.. بل هو مطبق بالفعل في الوقت الحاضر.. بعد أن توسع التليفزيون في خدماته التعليمية للطلبة والطالبات.. على كافة المراحل التعليمية المختلفة.. بدءاً بفصول محو الأمية.. وانتهاء بالمحاضرات العلمية المتخصصة لطلبة الجامعات!

ويضيف المربي الفاضل.. إن تجاربه العملية السابقة مع فصول التقوية والدروس المذاعة في الراديو والتليفزيون، أثبتت أن أجوراً المدرسين المشاركين في هذه الدروس.. تعتبر أجور مجزية.. وأن حصيلتها المالية الطيبة.. تغني كل مدرس شريف عن خدش كبريائه كمعلم.. والمساس بكرامته كمرب بالخوض في «مستنقع الجشع والأطماع»!

ويعتقد المربي الفاضل الجليل.. أن التليفزيون والإذاعة.. بكل امتداد القنوات والمحطات المحلية والرئيسية، وكثافة التغطية الإعلامية لهما.. قادران بكل ما يملكان من إمكانات.. على إنجاح هذا التكامل.. المرجو بين التعليم والإعلام.. لضرب «مافيا» الدروس الخصوصية في مقتل!! ومحاصرة أفرادها وإصابة نفوذهم بالشلل، وإبادة ما تبقى من فلول تكتلات المنتفعين بالدروس الخصوصية!!

رأفت الخياط



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٧



سرعة استكمال المنشآت والتجهيزات فى الجامعات الخاصة

كتب ـ محمد حبيب:

قررت لجنة الجامعات الخاصة برئاسة الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى أمس أن تقوم الجامعات الخاصة بالإسراع فى معدلات استكمال المنشآت والمبانى والتجهيزات وهيئات التدريس الخاصة بها وقيام اللجنة بزيارات ميدانية لهذه الجامعات لمتابعة الاوضاع على الطبيعة، والالتقاء بأعضاء مجالس الجامعات والمسئولين عنها وتفويض الوزير فى تشكيل لجنة فنية متخصصة لمعاونة لجنة الجامعات الخاصة فى متابعة توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة.

واستعرضت اللجنة التقارير المقدمة من مستشارى وزير التعليم العالى بالجامعات الخاصة الأربع القائمة والاوضاع التعليمية فى الكليات التى بدأت الدراسة بها ومدى توافر المقومات اللازمة لعملية تعليمية ناجحة سواء من النواحى المادية أو البشرية خاصة بعد موافقة اللجنة على السماح بالانتداب الجزئى لاعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية. كما استعرضت اللجنة نظم قبول الطلاب فى ضوء ما أبداه المستشارون من التزام هذه الجامعات بقبول الطلاب المتوفر بهم شروط القبول بالجامعات سواء الحاصلين على الثانوية العامة أوالثانوية المماثلة.



رئيس جامعة القاهرة يطالب بأداء الطلاب حقهم الانتخابى فى هدوء وجو ديمقراطى

حث الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة الطلاب أمس على ضرورة أن تسير الانتخابات الطلابية فى جو هادىء وديمقراطى يمارس فيه الطلاب حقهم الانتخابى دون ضغوط متحملين مسئوليتهم فى اختيار ممثليهم من أفضل العناصر الطلابية، وذلك بمناسبة بدء أعمال انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعة.

ومن ناحية أخرى رأس الدكتور رئيس جامعة القاهرة أمس الاجتماع الاول للجنة مكتبة الجامعة، لمناقشة تطورات العمل فيها والتى ووضعت حجر اساسها السيدة سوزان مبارك فى ديسمبر الماضى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/١١/١٩٩٧

غدا .. انتخابات طلابية ساخنة بالجامعات

عرض أسماء المرشحين علي أجهزة الأمن قبل إعلان الكشوف النهائية

حظر المسيرات واستخدام المدرجات في الدعاية الانتخابية

كتب - زكي السعدني:

تشهد الجامعات غدا - الاثنين - انتخابات ساخنة بين المرشحين للجان مجالس الاتحادات الطلابية بالكليات. يخوض الانتخابات هذا العام أكثر من ٢٠ ألف مرشح يمثلون كليات ١٢ جامعة على مستوى الجمهورية. انتهت الجامعات أمس من تلقى طلبات الطعون فى المرشحين من الساعة التاسعة صباحا الى الساعة الثالثة. تم فرز الطعون المقدمة من الطلاب واستبعدت اللجان عددا من المرشحين المطعون فيهم بعدم ممارسة النشاط أو توافر أحد شروط الترشيح للانتخابات تعلن اليوم - الأحد - الكشوف النهائية للمرشحين بجميع كليات الجامعة، عرضت الجامعات كشوف المرشحين على أجهزة الأمن لمراجعتها واستبعاد طلاب المعارضة وأصحاب النشاط السياسي. تم تشكيل لجان الإشراف على العملية الانتخابية من عضوين أحدهما من أعضاء هيئة التدريس أو المدرسين المساعدين أو المعيدين والآخر من الطلاب الأوائل فى فرقهم ومن غير المرشحين للانتخابات. حذرت الجامعات من الخروج على القيم والتقاليد الجامعية أثناء العملية الانتخابية وطالبت الجامعات المرشحين بعدم استخدام الأبنية الجامعية في أعمال الدعاية الانتخابية حفاظا على نظافتها وعدم تلوثها وقررت مجالس الجامعات حظر المسيرات الدعائية داخل الحرم الجامعي ومنع استخدام المدرجات الجامعية فى إلقاء الخطب السياسية والدعاية



بعض الطلاب وهم يكتبون استمارات الترشيح للانتخابات الطلابية

الانتخابية، وناشدت الجامعات الطلاب بممارسة حقهم المشروع في العملية الانتخابية فى إطار القانون واللوائح الجامعية. أعلن الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة أن إدارة الجامعة لا تؤيد اتجاها على حساب اتجاه وتحرص على ممارسة الطلاب حقهم في اختيار مرشحيهم بحرية خالية من الضغوط أيا كان نوعها، وأوضح رئيس الجامعة أن الانتخابات الطلابية شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية الخالية من العنف السياسى والإرهاب الفكري وأكد الدكتور فاروق انه يجب على جميع التيارات المشاركة فى الانتخابات أن تقدم لجماهير الطلاب برامجها وتترك لها حرية الاختيار بناء على الاقتناع الفكري وأضاف ان نظافة العملية الانتخابية وخلوها مما يكدرها فى كل مراحلها يقدم دليلا عمليا لكل المراقبين لها فى الداخل والخارج على مدى وعى الجماهير الطلابية ومقدرتها على ممارسة حقوقها والتزاماها بأداء واجباتها وهو مؤشر بالغ الأهمية على تقدم الديمقراطية ورسوخ جذورها وأوضح أن تشكيل الاتحادات الطلابية لا ينبغى أن تحكمه الرغبة فى اذعان بعض الشباب لقوى سياسية خارج الجامعة بل يجب أن يكون حرص جميع الطلاب على اختيار النماذج الصالحة لقيادة الممارسات الطلابية المنظمة فى جميع المجالات الثقافية والفنية والرياضية والاجتماعيةوالعلمية وبذلك تتضافر قوى الطلاب مع قوى المسئولين فى الجامعة وأعضاء هيئة التدريس فيها من أجل بناء شخصياتهم المتكاملة وأكد الدكتور حسن غلاب رئيس الجامعة عدم تدخل اى جهة من

٠٠٤٨١٩



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/١١/١٩٩٧

الجهات فى العملية الانتخابية
وأشار الى عدم شطب أى طالب
تتوافر فيه الشروط من
كشوف المرشحين،وأضاف انه
تم تشكيل لجان فرز الأصوات
يوم الانتخابات بحضور ممثل
لكل مرشح لم يفز بالتزكية
ويحرر بما اتبع من إجراءات
ونتيجة الانتخابات محضر
قع عليه أعضاء اللجنة
عميد الكلية،
نتجرى
جامعة
محمود
لجامعة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/١١/١٩٩٧

درجات السلوك .. تعود!

الوزير: الفكرة جادة ومطروحة لإعادة الانضباط

مديرو التعليم والمدرسون: أفضل وسيلة لمواجهة انفلات الطلاب

فرضت ظاهرة العنف في المدارس نفسها على المجتمع بشدة بعد حالات الضرب المؤدي الى عاهات سلاحا متبادلا بين الاساتذة وتلاميذهم. الوزارة تفكر في وضع درجات للسلوك والانضباط ويؤيدها النقباء والمطمون والمديرون واساتذة علم النفس ولكنهم اختلفوا حول الوسيلة.. او كيفية احتساب هذه الدرجات.

يؤكد د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم في بداية حديثه على ان الفكرة لاتزال محل دراسة داخل لجان متخصصة بعد ان تم طرحها بالمجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعي - ونستهدف ان يسهم تدريس المادة بعد اضافتها للمجموع في الحد من ظاهرة العنف وعدم الالتزام من جانب الطلاب التي انتشرت في بعض المراحل والمدارس.

وقال وزير التعليم انه سيتم مراعاة ان تؤدي المادة لاستقامة العلاقة الطيبة بين المدرس وتلميذه. لانني حريص على تدعيم العلاقة بينهما.. نظرا لانني ارفض الضرب داخل المدارس.. وفي نفس الوقت هناك اساليب رادعة وحازمة لاي طالب يعتدي على مدرسه.. لان الاحترام واجب داخل مؤسساتنا التعليمية.

اضاف د. بهاء الدين.. انني اؤيد تشكيل لجنة لرصد درجات الطالب في حالة الاستعانة بمادة السلوك كمادة اساسية لمراعاة العدالة في تقييم الطالب. كما انني ارفض ان تكون المادة على شكل حصة واحدة فقط يلتزم بها الطالب.

ويفتح بهاء الدين الباب لكل الاراء ووجهات النظر وصولا الى اسلوب يقبله الجميع.

ليست حصة وكفى!

● ويقول د. فؤاد ابو حطب مدير مركز تقويم وتطوير الامتحانات.. ان الجوانب الاخلاقية والسلوكية لاينبغي ان تكون مجرد مادة لاجراء الامتحان فيها.. ولذلك ينبغي ان تحتوي الفكرة على تصور يتيح المدرس تسجيل ملاحظاته على سلوك تلميذه واستثمار هذه الملاحظات في تحسين سلوكه لاننا اذا استهدفنا الجوانب المعرفية في مادة التربية الاخلاقية ستتيح الفرصة امام الطلاب لتحصيل اعلى الدرجات منها.. بينما المسألة تحتاج الى ايجابية من المدرسة بحيث تصبح اداة لتوجيه الطالب من خلال مراقبة الطالب في كافة انشطته.

اكثر من مدرس

ويطالب د. ابوحطب بتشكيل هيئة لمعلمي الفصل بمشاركة الاسرة لمتابعة وتقييم سلوك التلميذ مع تدخل الاخصائي الاجتماعي والاستعانة بخبرات الاخصائي النفسي لتنشيط الادوار وتصحيح المسار داخل مدارسنا.

ضرورة!

.. ويشير عبدالرحمن الجوهري وكيل مديرية التعليم بالجيزة الى ان الاستعانة بمادة السلوكية يرصد لها درجات.. اصبحت ضرورة ملحة خاصة في المرحلة الثانوية بالتعليم الفني.. لاعادة الانتظام والانضباط داخل مثل هذه المدارس واصلاحها. موضحا اننا في حاجة لهذه المادة بعد ان تقرر منع الضرب وصعوبة فصل الطالب.. وبحيث تكون المادة نوعا من التقنين للسلوكيات الشاذة لبعض الطلاب.

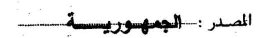
لجنة كاملة

ويؤكد الجوهري على ضرورة عدم اقتصار تقدير الدرجة على المدرس فقط ولاتكون قاصرة على المشرف او الوكيل او ناظر المدرسة بل ينبغي مشاركة المدرسين مع المشرف والاخصائي النفسي.

● ويوضح حسن العزازي رئيس جمعية اصحاب المدارس الخاصة ان المتابعة الجيدة للمدرسين بالمدارس الخاصة مع المتابعة المستمرة من المدرسة لتلاميذها وملاحقتها لسلوكيات الطالب يسهم بقدر كبير في خلق نوع من الالتزام بين المدرس والطالب بما يؤدي الى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٧

جمال حمزة - سيد ابو اليزيد
مجدى طنطاوى

وقال ان عدد طلاب المدرسة كبير جدا، لايقل عن ٣ الاف طالب وقد لوحظ في طابور الصباح وجود طلاب غير ملتزمين اثناء تحية العلم.. واضافة درجات لمادة السلوك ستكون في البداية سيفا قويا على رقاب مثل هذه النوعية من الطلاب للالتزام.

لخلق جيل ملتزم

واوضح اسماعيل سعد مدير التعليم الابتدائي بالتبين وعضو مجلس المحافظة ان تدريس مادة السلوك في جميع المدارس ولمختلف الصفوف جاء في توقيته المناسب.. مشيرا الى ان هذه المادة يمكن ان تخلق جيلا ملتزما داخل المدرسة وخارجها خاصة الاطفال الصغار في المرحلة الابتدائية.

وطالب بان يقوم بتدريس هذه المادة خاصة في الابتدائي نوعية من المدرسين المشهود لهم بالكفاءة والبساطة في التدريس والرقة في التعامل مع التلاميذ ويكون مثالا جيدا يحترم التلميذ ويقتدى به.

وناشد اسماعيل سعد الوزير بان يشارك في وضع درجات هذه المادة كل المدرسين بالمدرسة حتى لايظلم طالب!!

لعودة الانضباط

ويرى حسن توفيق حسن موجه بادارة حدائق القبة التعليمية ان قرار الوزير شيء عظيم حتى نستطيع السيطرة على الطلاب واعادة الانضباط داخل المدارس خاصة على القلة من الطلاب غير المنضبطين مما يحسن اداء العملية التعليمية ونعتبر هذا تأكيدا لقرار الوزير الخاص بفصل الطالب الذي يتجاوز حدوده ويعتدي على مدرسه

وقال ان هذا يعتبر اساس التطوير الحقيقي للدولة لاننا بذلك نخلق جيلا ملتزما

تسيب

وطالب بضرورة وجود حيثيات صحيحة تضمن الدقة في تقنين هذه الدرجات لتوضع الامور في نصابها بمعنى الا تكون الدرجات شكلية بل تتخذ جدية كدرجات اى مادة بالانضباط مما يؤدى لحسن سير العملية التعليمية.

ويقول اذا اردت ان تحاسبني على عطائي داخل الحصة اضمن لي طلبة ملتزمين مشيرا الى انه خلال تدريسه للطلاب على مدى ٢٤ عاما لم ار تسيبا خلقيا بهذا القدر من البجاحة الا في هذه الفترة.

واضاف انني طلبت ان اعمل التوجيه والبعد عن التدريس لاحمي نفسي من استخفاف الطلاب بمدرسيهم والتعمد في اهانتهم دون وازع من قيم او اخلاق!!

واكد ان تقييم السلوك لكل طالب من معلمي الفصل بالتعاون مع ادارة شئون الطلاب بالمدرسة وادارة المدرسة..

ويرى خالد الطرابيشي مدرس اللغة العربية بمدرسة عزيز اباظة التجريبية للغات ان اضافة درجات السلوك للمجموع خطوة ايجابية تحد من اعمال العنف والشغب التى يقوم بها الطلاب ضد زملائهم ومدرسيهم وهي بمثابة رادع قوي لكل طالب تسول له نفسه الخروج من اللوائح والقوانين.. لان العملية التعليمية بحاجة الى العديد من النظم لاسترداد مكانة المعلم ولن يتم ذلك الا بالتربية والتعليم.

.. ولعلم النفس رأى

ويؤكد د.محيي الدين احمد حسين رئيس قسم علم النفس بكلية الآداب بجامعة القاهرة انه لايمكن للانضباط ان يتحقق في المدرسة لا من خلال ترسيخ ارضية من العلاقات الطيبة بين المدرس وتلميذه لاننا دائما نستهدف الوصول لسلوك صحي متكامل داخل المدرسة بحيث تكون الفائدة والعائد في النهاية ملموسا

القدوة المفقودة

واكد العزازي على ضرورة الاختيار الجيد والواعي للمدرس قبل اسناد مهمة التدريس له لانه القدوة الاساسية في تحديد سلوك الطالب.. لانه ليس من المعقول مطالبة الطالب بالانتظام في الدراسة حتى اخر يوم في حين يلجأ مدرس التزويغ من اجل مصالحه الخاصة!!

بديل للضرب

● ويؤيد محمد الاحمدي الشيخ مدير عام ادارة حدائق القبة التعليمية اضافة مادة السلوك للمجموع كاسلوب رادع للطالب بعد ان تم الالتزام بقرار الوزير بعدم الحاجة الى الضرب او العقاب الشديد داخل الفصل نظرا لانه سلوك غير تربوي.

قال انه يمكن تخصيص ١٠ درجات على انشطة وسلوك الطالب داخل الفصل وعلاقته بزملائه ومدرسيه و١٠ درجات اخرى للاختبارات التحريرية التى يمكن ان يؤديها الطالب

● وتقترح فايزة خليل مدير عام ادارة وسط الجيزة التعليمية لضمان حسن سير العملية التعليمية وانضباط الطلاب بمدارسهم وداخل فصولهم رصد درجات لمادة السلوك واضافتها للمجموع بحيث تكون المادة من المواد المؤهلة للنجاح او الرسوب في نهاية العام الدراسي.. ويمكن تقويم الطالب على اساس مجموعة من المعايير بحيث يتم رصد ٥٪ من الدرجة على الغياب في العشرة ايام الاولى تخصم من رصيد درجات الطالب في حالة غيابه ترتفع الى ١٠٪ عند غيابه عشرة ايام اخرى وفي حالة فصله للغياب واعادة القيد يحرم من مجموع هذه الدرجات التى تصل في نسبتها الى ٢٥٪ - ويخصم ٢٥٪ من الدرجة في حالة سوء الخلق وعلاقة الطالب بمعلميه ويحرم الطالب الذي يشذ عن روح الجماعة ويسيء الى زملائه ويرتكب جرما مع اي جهة من نسبة الـ١٥٪ المحددة لدرجة السلوك - ويتم رصد ٢٠٪ من الدرجة على التزام الطالب باعداد ادواته المدرسية وعمل الواجبات المنزلية.. كما ينبغي مراعاة رصد ١٠٪ من الدرجة على المظهر العام للطالب والتزامه بالزي المدرسي والابتعاد عن التقاليد والبدع والخروج عن المألوف والقانون المدرسي.

طالب ملتزم

واكد خالد بهي الدين سالم نقيب علي معلمي التبين ان قرار الوزير بخصوص تدريس واضافة مادة السلوك للمجموع هو اجراء جيد للحفاظ على كرامة المعلم.. وتربية السلوك الاجتماعي وتأصيله داخل طفل اليوم وشاب المستقبل.

وقال ان اضافة درجات مادة السلوك سوف تخلق طالبا ملتزما يحترم مدرسه وزملاءه وسرعان مايتحول الخوف من الدرجات الى طابع يغرس في نفوس الطلاب.

واشار الى ان الفترة الاخيرة شهدت بعض التجاوزات من جانب الطلاب ضد المدرسين.

واقترح خالد بهي الدين ان تكون درجة السلوك من ٥٠ درجة يشارك جميع مدرسي المدرسة في تقييم الطالب وتحديد درجته طبقا لسلوكه.

سجائر ومطاوى..!

واضاف محسن عبدالحليم نقيب معلمي حلوان ومدير مدرسة صلاح سالم الثانوية ان اضافة درجات للمجموع خاصة بمادة السلوك ستقضي تماما على التجاوزات الكثيرة التى تحدث من جانب بعض الطلاب مشيرا الى انه بتفتيش بعض الطلاب كان يوجد معهم سجائر وسكاكين ومطاوى وغيرها من الاسلحة البيضاء فضلا عن انتشار وجودهم بالمقاهي المجاورة للمدرسة.



مقرر يدرس ولا من خلال منظومة تقدم عن الصواب والخطأ السلوكي.. ولكن عن طريق برمجة يومية لمناشط التلاميذ المختلفة على نحو يحقق مايلي:
اولا: حسن تعليم واستيعاب المادة العلمية المقدمة وعلى نحو جاد بحيث نجعل من الجدية دستورا للعمل في السياق المدرسي.
ثانيا: ان ينصب اعضاء هيئة التدريس انفسهم قدوة ونماذج يحاكيها الطلاب ويتأسوا بها.
ثالثا: ان يكون راسخا في اذهان الطلاب ان المدرسة لم تخلق بمجانيتها التعليمية الا بضوابط سلوكية.
من جانب التلاميذ ومن يجافى هذا المنطق بابتعاده عن السلوك الملائم.. اما انه يحرم من التعليم او يحرم من مجانية التعليم.. ولا ترخص في هذا المبدأ على الاطلاق.
وقال د.محيى الدين احمد نحن عندما نتشدد على هذا النحو فذلك يقينا منا بانه ما جاء او ابتعد التلاميذ والطلاب عن المسار الملائم في التفاعل اليومي في السياق المدرسي حادوا ايضا خارج السياق المدرسي أي في المجتمع العريض اي عندما ينصلح شأنهم كتلاميذ ينصلح شأنهم كمواطنين.
وبالنسبة لوجهة النظر التي تطالب بعمل مادة عن السلوك المدرسي او اعطاء اعمال سنة عنها يقول د.محيى الدين نحن نعلم دائما الصواب والخطأ ونحن عندما نفعل الخطأ فليس لأننا لانعرف الصواب بل لأننا نتجاهل ضرورة الاتيان بالصائب من السلوك وغالبا مايحدث هذا في غيبة الضوابط المدرسية.. وربما مايقوله عن وجود درجة للسلوك تجوز بقاء الطالب في المدرسة او ابعاده عنها الية مهمة في فرض الواجب من السلوك.

كلمة اليوم

قضية الثانوية العامة

مضى شهران على الدراسة في مدارسنا واقترب نصف العام الدراسي.. ومازال الطلاب واولياء الامور خاصة الذين اولادهم في الثانوية العامة في حيرة وقلق على اى نظام يدرسون ويؤدون الامتحان.. وفي نفس الوقت تناقش لجنة التعليم في مجلس الشعب مشروع قانون الثانوية العامة.. وهناك من يؤيد نظام الثانوية العامة الحديثة والبعض يطالب بعودة الثانوية العامة القديمة وبين هؤلاء وهؤلاء احتار الناس خاصة اولياء الامور.. وادت سرعة تعاقب الاحداث الى لخبطة العقول وخلط الاوراق.

المعارضون لعودة الثانوية العامة القديمة.. لم ينسوا ماكان يقال عنها حتى اطلق عليها البعض صفة «البعبع» و «الكابوس» خاصة انه امتحان الفرصة الواحدة، وكم ضاع مستقبل طلاب واغلبهم من الاذكياء نتيجة تكرار الرسوب في احدى المواد.. كما انصرف البعض عن التعليم نهائيا.. وكم سمعنا عند اعلان النتيجة من احداث مؤسفة من انتحار وهروب وغير ذلك.

المؤيدون للثانوية العامة الحديثة يقولون ان التحسين هو احد اهدافها والتيسير على الطلاب وتقسيم المواد على عامين خفف العبء على الطلاب وهذا مايشهد به جميع خبراء التعليم والطلاب واولياء الامور.

ان الذين فزعوا من ارتفاع المجاميع لبعض الطلبة والطالبات الى فوق الـ ١٠٠٪ وهى نسبة يمكن التحكم فيها ويرجع الفضل فيها الى نظام التحسين وتفرغ الطالب لمادة او مادتين يركز فيهما بمجهوده.

ولااعرف ماهي وجهة نظر المطالبين بعودة الثانوية العامة القديمة.. رغم ان نظام التحسين والثانوية الحديثة لم يمر عليها سوى عامين فقط.. ومن الطبيعى ان تظهر فيه بعض الثغرات يمكن معالجتها بسهولة بايدى خبراء التعليم والمجلس الاعلى للتعليم ومراكز البحوث التربوية.. واصلاح الثغرات وايجاد البدائل ويعدل القانون بالطرق الشرعية.

ان التعليم هو الضمان لمستقبل مصر وقضية التعليم قضية مصيرية . وارواح اولادنا ومستقبلهم يجب ان تدرس جيدا بعيدا عن المراهنات والمكسب والخسارة وتصفية الحسابات وان توضع مصلحة الدولة قبل كل شيء.. والبت في هذا الموضوع الهام يجب ان يكون سريعا ليستقر اولادنا على وضع قبل بدء الامتحانات.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٧

تلاميذنا أصبحوا فئران تجارب!

السياسات التعليمية فى اى دولة تعتبر مشروع امن قومي في اهم استثمار في جميع مجالات الحياة، لذلك فان السياسات التعليمية تتمتع بالثبات والاستقرار لعشرات السنوات دون تبديل او تغيير حتي تستقر الاوضاع التعليمية في المجتمع في جميع محاورها من ناحية التلميذ والمدرس واولياء الامور.

فالسياسات التعليمية في دول النمو الاسيوية في شرق اسيا ثابته منذ عشر سنوات وكذلك فى المانيا وانجلترا.

بقلم الدكتور:
نبيل لوقا بباوى

اما كثرة التبديل والتغيير فى السياسات التعليمية فانها تحدث الارتباك وعدم الاستقرار فى اهم ركيزة من ركائز حياة المواطنين وهى اولادهم فلو اعتبرنا انه يوجد في مصر حوالى خمسة عشر مليون تلميذ وكل اسرة مكونة من اربعة افراد فمعنى ذلك ان الشعب المصرى كله يتاثر بثبات السياسات التعليمية وتغيرها.

لقد صدر القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بالتعليم الاساسى وجاء في مقدمته ان الدولة تبذل كل جهد في تطوير وتحديث سياسات التعليم ومناهجه واساليبه وطرق التدريس، وقبل ذلك القانون كانت توجد قوانين اخرى تم الغاؤها وهى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالتعليم الخاص وكذلك القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص وكذلك القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ في شأن التعليم الفنى وبعد هذه القوانين التى تم الغاؤها جاء القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ لينظم الاحكام العامة للتعليم الثانوى العام والفنى ثم حدث تعديل للقانون بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨.. خمسة قوانين للتعليم الثانوى العام والفنى فى ظرف عشر سنوات فقط ولم يستقر الوضع بعد ذلك حيث جاء القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ بتعديل المادة ٢٨، ٢٩ من قانون التعليم بادخال نظام التحسين بحيث يتم الحصول على شهادة اتمام الدراسة في الثانوية العامة على مرحلتين الأولى فى نهاية السنة الثانية والاخرى فى نهاية السنة الثالثة على ان يحق للطالب ان يتقدم لاعادة الامتحان في المواد التى رسب فيها او التى يرغب فى تحسين درجاته او فى اى مواد اخرى يرغب التقدم اليها من جديد لأى عدد من الامتحانات.

ولم يستقر نظام التحسين اكثر من عامين ثم جاء مجلس الوزراء فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٧فالغى التحسين كليا، وبتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٧ اى بعد ايام قليلة غير مجلس الوزراء قراره وقرر الغاء التحسين فقط بالنسبة لطلبة السنة الثانية المقيدين هذا العام ٩٧/٩٨ واقتصار نظام التحسين فقط على طلبة السنة الثالثة المقيدين هذا العام ٩٧/٩٨ على ان يتم اعداد مشروع قانون يعرض على مجلس الشعب فى دورته القادمة لتقنين هذه الاوضاع بالسماح بالتحسين لطلبة السنة الثالثة والغاء التحسين بالنسبة لطلبة السنة الثانية.

●●●

لن اولادنا التلاميذ اصبحوا حقل تجارب او فئران معامل كل وزير يأتي بسياسة خاصة به يؤكد انها فى مصلحة الدولة والسياسات التعليمية، ثم يأتى الوزير الذى بعده ويلغى كل ما فعله الوزير السابق، ويأتي الينا الوزير الجديد بسياسة تعليمية اخرى، ولا ندرى ماذا يحدث غدا هل سيوافق مجلس الشعب على التعديل الجديد؟ هل يحدث تغيير اخر في السياسات التعليمية.

اننى اناشد الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء ان يعقد مؤتمرا قوميا يحضره جميع المهتمين والمتخصصين فى العملية التعليمية والاحزاب المختلفة لتخطيط السياسات التعليمية ووضع مشروع قومى للتعليم الثانوي العام والفنى والتعليم العالى على غرار المؤتمر القومي الاقتصادى الذى امر به السيد الرئيس مبارك سنة ١٩٨١ لوضع روشتة لعلاج الاقتصاد المصرى وسار عليها الرئيس مبارك فأصبح الاقتصاد المصرى اقتصادا واعدا وسوف تصبح مصر فى عهد مبارك قريبا اول نمر اقتصادى فى افريقيا.

واتمنى من الدكتور الجنزورى ان ينعقد ذلك المؤتمر قبل انعقاد مجلس الشعب فى دورته القادمة وقبل تقديم مشروع قانون التعليم الجديد لأنه قد يحدث به تغير وبعد وضع السياسات التعليمية بمعرفة المؤتمر القومى تستمر هذه السياسات لعشرات السنوات مثل الدول المتقدمة ولا يجوز لأى وزير تعليم قادم التغيير فيها بل يقتصر دوره على تنفيذ هذه السياسات التى اقرها المؤتمر القومي للتعليم لاننا زهقنا وزهق المسئولون من اعتبار تلاميذنا فئران تجارب لسياسات تعليمية مختلفة وغير مستقرة.

●● كاتب المقال: عضو مجلس الشورى



المصدر : صـوت الأمـة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٩



التربية اولا ثم التعليم

منذ إنشاء وزارة التربية والتعليم او بمعني ادق منذ سميت بهذا الاسم ويطلق اسم التربية اولا قبل التعليم فهل يطبق هذا الكلام داخل الوزارة ام انه اسما فقط للمنظرة ومن الذى من حقه ان يقول تربية هى التربية هى مسئولية اولياء الامور بالمنزل ام مسئولية المدرس بالمدرسة ام مسئولية الوزارة وهل التربية هى تربية التلاميذ ام تربية هيئة التدريس ونعرض للسيد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم حيث توجد تجاوزات بمدرسة ثانوية بالاسكندرية حيث تقوم وكيلة المدرسة بقذف المدرسات واخصائيات الصحافة بالفاظ خارجة وجارحة تخرج عن نطاق التربية والتعليم ولا يصح ان تقال بالحرم المدرسي وامام طلبة يجب ان تكون امامهم القدوة الحسنة وليست الأخلاق الوضيعة وتقدم المدرسين بطلب وشكوى لإدارة التعليم بالمديرية للتحقيق في هذه الواقعة ولم يتم اتخاذ اى قرار الا توجد اختبارات شخصية ونفسية للقيادة التعليمية حتى نصل بالتعليم إلى الدرجة المطلوبة من الاخلاق والعلم.

كما ان هذه الظاهرة تؤثر بالسلب على سلوك الطلبة والطالبات فى ظل العامل النفسى وملاحظة هذه الظواهر حيث تؤثر فى الاسلوب تجاه انطباعات المدرس وتخرج من العملية التربوية إلى العملية....؟!

الدروس الخصوصية

سيادة وزير التعليم هل من الممكن ان يتلقى التلميذ أو الطالب جرعة تعليمية داخل مدارس الحكومة سأوفر عليك الإجابة واقولها صريحة لا والف لا فكيف يتلقى هذا التلميذ معلومة وسط عدد يفوق المائة فى كل فصل من فصول المدارس الحكومية وكأنك تدعو اولياء الأمور بل وتضطرهم للجوء إلى الدروس الخصوصية كما تدعو السادة المدرسين لفتح ليست فصولا بدل مدارس لاعطاء الدروس الخصوصية ونسمعك فى كل مؤتمر تعليمى او ندوة تحضرها تدعى انك والوزارة تحاربون الدروس الخصوصية فكيف بالله عليك ان تلغى هذه الدروس والعملية التعليمية بالمدارس الحكومية مفقودة لدرجة ١٠٠٪ سيدى الوزير ارجوك ان تهتم قليلا بالتعليم فى مصر حتى نستطيع مواكبة تقدم هذا العصر حيث ان جميع دول العالم تسبقنا بنحو الف سنة تقدم تكنولوجى ونحن مازالنا نعيش عصر محو الأمية وتعليم الكبار إن ارتفاع نسبة الامية يزداد يوما بعد يوم ولو قمت سيادتك بجولة بالمدارس ستكتشف بنفسك ان الجميع أميين فتلاميذ الصف الخامس الابتدائى لا يستطيعون كتابة اسماءهم إلا اذا لجأوا إلى الدروس الخصوصية.

وفيق عامر



المصدر : صـوت الأمــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/١١/١٩٩٧

مهزلة تعليمية ببورسعيد بطلها وكيل وزارة

ما حدث من تصرفات وقرارات فردية قام بها وكيل اول وزارة التربية والتعليم بمكتب الوزير تجاه خمسة من المدرسين بمدرسة الغرفة التجارية الثانوية للبنات.. مهزلة كبيرة وتصرف فردى وتقرير خطا جعل جميع الاوساط التعليمية ببورسعيد تعيش ٤٨ ساعة فى قلق تام سواء من الناحية الدراسية او على المستوى الامنى او على مستوى الطالبات. فيوم السبت الموافق ١٨ اكتوبر الماضى فوجئت ادارة مدرسة الغرفة التجارية الثانوية بنات بوصول مدير التعليم الثانوى ومعه الضيف الكبير وكيل اول الوزارة محمد الغنام الذى حضر خصيصا لزيارة مدرسة صفية زغلول.. وبعدها فاجا الجميع بتلك الزيارة لهذه المدرسة فقط. ورحب الجميع بالضيف واستقبله مدير الادارة زكريا منسى الذى يتمتع باحترام وثقة الجميع ومعه المدرسة المثالية الاولى على مستوى الجمهورية ومديرة المدرسة زينب عزت. وطلب وكيل الوزارة مشاهدة نماذج من الفصول!! وبالفعل تقابل مع طالبات ٢/٣، ٣/٣، ٣/٤، ٥/٣ ودار بين الطالبات والضيف الزائر حديث ودى جدا تمثل فى ارتداء الإيشارب «غطاء الرأس» فمنهن من اكدت انها ترتديه منذ الاعدادية والاخرى اكدت انها ترديه اوقات اوقات وبهدوء شديد سالهم هل يوجد اجبار من ادارة المدرسة وجاءت الاجابة من الطالبات بسرعة شديدة.. لا.. وطلب وكيل الوزارة اسماء بعض المدرسات ومدرس كمبيوتر وظن الجميع ان هؤلاء سيحصلون على علاوات او مكافآت. عقب انتهاء الزيارة بيومين فوجئت ادارة المدرسة بوصول قرار يحمل توقيع الوزير الدكتور حسين كامل بهاء الدين بنقل كل من: هويدا الغريب السيد إلى البحيرة وفاتن محمد حلمى الجيار إلى الفيوم وفكرات محمود شرعان إلى الشرقية وامينة عبد العال عطيه إلى البحيرة وعوض محمد مصطفى عوض إلى الشرقية. اصيبت المدرسات بحالات اغماء وتشنج بينما اصيب المدرس بحالة ذهول تام وهنا اعلن جميع المدرسات والمدرسين عدم التدريس واعتصامهم داخل المدرسة.. وانتقلت القيادات التعليمية برئاسة وجدى الريس الذى لعب دورا كبيرا فى تهدئة المدرسات واعادة النظام إلى المدرسة مرة اخرى. ولم تمض ساعات حتى جاءوا بخصم شهرين من راتب مدير ادارة المدرسة زكريا منسى.. الذى استقبل القرار بدمعة صغيرة امام مدير الادارة ورفض التعليق حتى لا يتطور الامر بينما اعلنت زينب عزت مديرة المدرسة رفضها التام لتلك القرارات التعسفية مؤكدة انها فى نفس الوقت لا تملك إلا تنفيذ كل ما جاء من قرار والالتزام بقرارات الوزير.

خارج اسوار المدرسة تجمع الطالبات وانخرطن فى بكاء مستمر مؤكدن ان ما حدث شئ بشع لشدة تعلقهن بالمدرسات وانهن لم يصدر منهن اى تصرفات تشوبها شائبة.. قالت نورا محمود السقا ١٦ سنة ما حدث شئ بشع لقد كان وكيل الوزارة يحاورنا باحترام ويحدثنا عن الدين والاسلام وطلب منا هو بنفسه ارتداء الحجاب بل انه طلب من احدى الطالبات المسيحيات الالتزام بارتداء غطاء



المصدر : صوت الأمة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/١١/١٩٩٧



د. حسين كامل بهاء الدين

الرأس ولكن فوجئنا ان قام بنقل المدرسات اللاتي لم يتفوهن بأى كلمة او لفظ وكانوا يستمعون فقط ونحن لن نسكت وكتبنا للوزير طلب ورجاء لاعادة هؤلاء المدرسين وطلبنا من اولياء امورنا ضرورة بحث ذلك الامر في اجتماعات اولياء الامور.. وباسمي وباسم اكثر من ٣٠٠ طالبة اناشد الاب الانسان الذى لا يرضى ظلما ابدا الوزير حسين كامل بهاء الدين باعادة هؤلاء المدرسين رحمة بنا وبهم واضافت الطالبة صابرين باسم الشربيني.. يارب يقرأ وزير التعليم هذا الموضوع ويطلب منا ان نسجل رأينا.. ونقول له والله العظيم حرام.. حرام ان يتم نقل المدرسات دون ذنب وهم اكفأ من بالمدرسة احتراما وخلقا والله يشهد على ذلك.

وتكمل شيماء السيد عبد الرحمن وهناء السيد الجيزى اطراف الحديث واكدتا انهما سوف يقمن بالاشتراك مع امينة المدرسة فى رحلة إلى ديوان الوزارة وسنطلب مقابلة الاب الكبير حسين كامل بهاء الدين.. وزير التعليم كما نطلب من الوزير الانسان مصطفى صادق محافظ بورسعيد التدخل السريع لرحمة المدرسات ورحمتنا من العذاب الذى نشعر اننا السبب فيه تماما. وقامت امينة المدرسة نورا محمود السقا بجمع توقيعات كل من رشا رزق مختار ورشا على شطا ورشا حجازى وداليا السيد محمد نور ورباب حسن العراقى ومنى رزق سعد ابراهيم وهو مجلس الطالبات بالمدرسة واصدار وثيقة رجاء للوزير الانسان حسين كامل بهاء الدين. كما اعلنت كل من مايسة الديك وراجيه الفرع التضامن مع الطالبات وتوعيتهن للطريق السليم وهما طالبتان من مدرسة مجاورة.. ويبقى السؤال هل يستجيب الدكتور حسين كامل بهاء الدين ويعدل من ذلك القرار..؟! هل يرحم وزير التعليم قلوب اهالى المدرسات وهن انسات واحداهن والدتها مريضة وعاجزة عن الحركة من السفر إلى المجهول.. نقيب المدرسين على الالفى سافر للقاء الوزير ومدير التعليم وجدى الريس لم يغلق سماعة تليفونه للاتصال بوكيل الوزارة الزائر الذى للاسف ترك رقمه مع الطالبات وهو رقم خاص بمكتبه للاتصال به فى حالة صدور اى تصرف من اى مدرس او مدرسة.. يا وزير التعليم... ارحم المعلمين والطلبة واصدر قرارك العادل.

تحقيق: خالد العيسوى

٣٠٤٨٢٨



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٧

بعد توفيق أوضاع طلاب فرع جامعة سيتي :

هل يتدخل وزير التعليم العالى لإنقاذ طلاب جامعة نورث إيسترن ؟

الطـــــــلاب

نرفض أن نكون كبش فداء لجهات أخرى

منذ إصدار الدكتور مفيد شهاب .. وزير التعليم العالى والبحث العلمى – قراره الخاص بإغلاق فرع جامعة (نورث إيسترن) وتسود حالة من القلق والتوتر لدى أولياء أمور وطلاب هذه الجامعة ، وإذا كان قد تم توفيق أوضاع طلبة فرع جامعة (سيتى) وإنتظامهم بالدراسة تحت مظلة الاكاديمية العربية للنقل البحرى والتكنولوجيا التابعة لجامعة الدول العربية فى نفس قاعات الدارسة وبنفس هيئة التدريس ، مع إزالة لافتة (برامج جامعة سيتى) التى كانت معلقة على المبنى لمدة ستة اعوام لتحل محلها لافتة جامعة الدول العربية ، وفى نفس الوقت ترك طلاب جامعة (نورث إستيرن) يضربون اخماساً فى أسداس دون أن يتم توفيق أوضاعهم حتى الان وأصبح مستقبل هؤلاء الطلاب معرضا للضياع .

المعاهدة الثقافية

إنتقلنا لفرع جامعة (نورث إيسترن) فوجدنا الطلاب حائرون ولايجدون إجابة عما يتبادر فى اذهانهم من اسئلة

التقينا مع مسئول الجامعة – احمد رجائى عطيه – الذى بدأ حديثه قائلا : إن جامعة نورث إيسترن الام تأتى فى المرتبة رقم ٢٢ على ٥٨٠٠ جامعة امريكية ، ويدرس بها ٥٢ الف دارس من مختلف الجنسيات ، وتحوى اكبر مكتبة جامعية فى امريكا ، وقد صرح الرئيس الامريكى بيل كلينتون إن جامعة نورث إيسترن "هى الحلم الامريكى للقرن الواحد والعشرين . اما عن فرع الجامعة فى القاهرة فقد أنشىء فى ٢٠ إبريل ١٩٩٦ ، وقبلها أرسلنا خطاباً إلى وزارة التعليم من أجل الحصول على الترخيص ، وتحدثنا مع رئيس قطاع الشئون الثقافية والبعثات بالوزارة وقال إننا نتبع المعاهدة الثقافية المصرية الامريكية ، وإنه يلزم لافتتاح الجامعة تقديم المواد الدراسية لإعتمادها . وقمنا بإرسال المواد الخاصة بالمناهج وفكرة عن الجامعة الام لهذا المسئول ، ليطبق عليها ماتسير عليه الجامعة الامريكية حيث تعمل وفق المعاهدة الثقافية التى وقعت عام ١٩٦٢ ، وقد تم إخطار الجهات الادارية قبل بدء الدراسة وقامت هذه الجهات بإرسال مندوبيها لمقر الجامعة وإستيفاء البيانات اللازمة .

قرار الاغلاق

ويستطرد قائلا : عندما تولى مفيد شهاب الوزارة أرسلت له بشرح الوضع طالباً بسرعة إنتهاء الاجراءات ، ولم يقم بالرد علينا بل إلتزم الصمت التام ، حتى فوجئنا بقرار إغلاق الجامعة وايقاف الدراسة فى ١٨ من الشهر الماضى ، ولم يصلنا اى إخطار مسبق بوقف الدراسة . أما [illegible] مايشاع عن تحذير الدكتور حسين كامل بهاء الدين لنا فإننا وجدنا أن هذه التحذيرات لاتنطبق علينا حيث أننا فرع لجامعة أجنبية ولاتخضع للعمل بقانون الجامعات المصرية الخاصة . وبالرغم من توفيق أوضاع طلبة جامعة سيتى ، وهو فى حقيقة الأمر رجوع عن قرار الغاء الدراسة بها ، فإنه حتى هذه اللحظة لم يلتزم الوزير بأى وعد لنا بتوفيق أوضاع طلبة جامعة نورث إيسترن ، وقد رفض أولياء الأمور والطلبة بشكل قاطع اية وصاية تفرض عليهم ، أو اى تغيير فى مسار الدراسة التى إختاروها بمحض إرادتهم ، أما ما يقال عن أن الجامعة تقبل راسبى الثانوية العامة للإلتحاق بمرحلة البكالوريوس فهذا محض إفتراء ،

نكون كبش فداء لجهات اخرى .

لجان للإشراف

ويقول الدكتور أحمد عبدالرحيم طه . المستشار التعليمى لفرع جامعة نورث ايسترن – المناهج التى تدرس بفرع الجامعة هى نفسها التى تدرس بالجامعة الام ، ونحن ملزمون

٠٠٤٨٣٩



المصـدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩/ ١١/ ١٩٩٧

بالتدريس طبقاً لهذه المناهج ، حيث أن شهادة إتمام الدراسة تصدر للطالب من الجامعة الام مثله مثل اى طالب امريكى ، او اى طالب بأى فرع من فروع الجامعة المنتشرة فى العالم ، حيث أن الطالب بفرع القاهرة يسجل فى الجامعة الأم ويكون له رقم هناك ، ويحصل على بيان حالة بعد كل عام يوضح إذا كان راسباً أو ناجحاً ، كما أن الكتب التى يتم تدريسها تأتى من الجامعة الام ، أما بالنسبة للإمتحانات فإنها توضع من جانب أساتذة الفرع الذين يتم تقييمهم وإختيارهم بواسطة لجنة من الجامعة الام ، التى تأتى لاختيار أعضاء هيئة التدريس ، ومن توافق عليه يصبح عضواً بالفرع ويمكنه ان

يسافر ويكون عضوا بهيئة التدريس فى الجامعة الام ، وهناك ٣ لجان تأتى الينا من الجامعة الام كل عام ، الاولى للإشراف على هيئة التدريس ، والثانية لمتابعة التجهيزات وتحديث المبانى ، اما الثالثة فتراجع المواد الدراسية ، وإعطاء التصريح بالتخصصات الجديدة والتى تأخذ عليها الموافقة من الجامعة الام هناك ، أما عن قرار الالغاء فهو قرار متسرع .

أما عن أولياء الأمور فتقول نفيسه حسين دسوقى - مدير عام بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة - لى بنتين فى الجامعة وهما شيماء ولبنى والاثنتين بالسنة الثانية ، وقد حصلتا على شهادة TGCSE والتحقتا بفرع جامعة نورث ايسترن لقربها من السكن وقد تم الاستعلام عن هذه الجامعة وعن طبيعة الدراسة بها ، واخترناها لتكون دراسة البنتين بها بدلا من تسفيرهما للخارج والغربة وخصوصا وأنهن بنات واعمل على زيادة ارتباطهن بالوطن ، وعدم إلحاقهن بالجامعات المصرية كان نتيجة لانهن حصلتا على شهادة الثانوية المعادلة من الخارج .

نظام امريكانى

أما محمد حسن فايق - رئيس اتحاد الطلاب بالجامعة - فيقول ادرس بالفرقة الثانية بقسم إدارة الأعمال ، وارى ان هذه الجامعة تعطى افضل شهادة إدارة اعمال فى مصر ، ونظام الدراسة هو الساعات المعتمدة الذى تسير عليه الجامعة

الأم ونستخدم الحاسب الآلى فى دراستنا ، وللغياب والحضور اهمية كبيرة ، وعدد الطلبة قليل مما يسمح بكثرة الاسئلة والمناقشات ، وهو نفس النظام فى أمريكا حيث حضرت بعض المحاضرات هناك ، وقد كان قرار الإلغاء مفاجأة لم نصدقها حتى الآن ، ونرجوا الموافقة على إعطاء ترخيص للجامعة وإستئناف الدراسة بها وقبول دفعات جديدة ، وهناك اعداد كبيرة من الطلاب لاترغب فى السفر لإستكمال الدراسة او الإلتحاق بالجامعة الامريكية ، وتفضل الإلتحاق بمثل هذه الجامعات التى تلائم دراستها ميولنا وإتجاهاتنا .

مناهج معتمدة

وتضيف فادية فؤاد كمال - موجهة لغة فرنسية سابقاً - إبنى بالسنة الثانية بالجامعة ، وقد حصل على شهادة *EGCSE* بتقدير ٩٢٪ ، وقد سافرنا فى الصيف الماضى إلى امريكا وشاهدنا بأعيننا نظام الدراسة فى الجامعة الام وهو نفس النظام المطبق بفرع الجامعة فى مصر ، لذلك كان اختيار إبنى لهذه الدراسة بمحض الارادة وعن إقتناع كامل بفرع الجامعة بالقاهرة ، ونحن نقوم بدفع ٦٠٠٠ دولار كمصاريف دراسية فى السنة ، أما عن حالة سفره ودراسته بأمريكا فسوف تتكلف ٢٦ الف دولار سنوياً شاملة المسكن والدراسة .

إلتقينا بالطلبة الذين أحاطوا بالجامعة غير مصدقين انه قد تم إغلاقها أملين بعودة استئناف الدراسة بها فتقول وسام محمد جميل - طالبة بالسنة الاولى بإدارة الاعمال - كنت ادرس باستراليا نظام إدارة الاعمال بالكمبيوتر ، وكنت ارغب فى مواصلة الدراسة الجامعية هناك ، ولكنى لم اتحمل مصاعب الحياة والغربة ورجعت إلى مصر ، ومن خلال دراستى باستراليا عرفت جامعة نورث إيسترن الام بأمريكا حيث ان لى أصدقاء كثيرين يدرسون بها ، وعندما علمت بإفتتاح فرع لها فى مصر اعتبرت هذا خطوة متقدمة ، وتيقنت من إمكانية حصولى على الدراسة التى ارغبها بمصر ، ونظام الدراسة يقوم على الفصول الدراسية ، وفى هذا الفصل الدراسى ادرس ٥ مواد وكل المواد بها نسبة للحضور والغياب ضماناً لجدية الدراسة ، والدراسة تقوم على نظام المشاركة وليس التلقين السلبى ، حيث التفاعل والمناقشة بين الطلاب والمدرس وهذا النظام إجبارى وله نسبة من الدرجات ، وفوجئت بقرار الإلغاء ولكنى لم اسحب أوراقى من الجامعة لاننى اعرف طبيعة هذه الدراسة جيداً واهميتها لى ، وأنا لاابحث عن معادلة شهادتى للتعيين او الوظيفة ولكن ارغب فى الحصول على معلومات قيمة ، واضرب مثلا بذلك إننى عندما قمت بالحصول على دراسات خاصة من معاهد إدارية فى استراليا وجدت إقبال شديد من البنوك والمؤسسات الأجنبية للعمل بها فى مصر ، فكيف يكون الحال عندما نحصل على شهادة معتمدة من إحدى فروع جامعة نورث إيسترن فستكون لها اهمية وشأن كبير ، وليس عيباً أن نجد شبابنا يقبل على التعليم بفروع الجامعات الأجنبية ، ونحن جئنا لتلقى العلم فأتركونا لنتلقاه بالإسلوب الذى نراه فى مصلحتنا ، ونحن هنا لانلجأ للدروس الخصوصية لأننا نعى دروسنا جيداً ، ونرجو من الوزير أن يكون بمثابة الأب لنا ومساوتنا بطلبة جامعة سيتى لان هذا القرار يؤثر بالسلب على جميع أسر الطلاب بالجامعة .



حل سريع

- أما أندرو كمال فهمى ، وشريف محمود مصطفى فهما طالبان بالسنة الأولى قسم إدارة الأعمال يقولان إلتحقنا بهذه الجامعة لأن الدراسة باللغة الإنجليزية وهى أفضل دراسة لإدارة الأعمال ، وفوجئنا بقرار الإلغاء وسوف نضيع فى حالة عدم توفيق أوضاعنا ، لذلك نحتاج لحل سريع حتى لاتضيع السنة علينا ، وليست لدينا رغبة فى التوجه لأية جامعة ونرغب بالدراسة فى هذه الجامعة ، ولماذا التفرقة بين فروع الجامعات الأجنبية فى مصر .

تحقيق : هشام عاطف



مناقشة قضايا التعليم الأربعاء في المنتدى الفكرى للجنة القومية للمرأة

يعقد المنتدى الفكرى للجنة القومية للمرأة الذى دعت إلى عقده السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية الاربعاء القادم ندوة خاصة حول التعليم والتنمية الاجتماعية الشاملة فى مصر، وذلك بمقر المجلس القومى للطفولة.

تناقش الندوة قضايا التعليم المثارة حاليا على الساحة وتحظى باهتمام الرأى العام مثل الجامعات الخاصة وخصخصة التعليم والثانوية العامة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: النبأ الوطنى

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٩

سنة أولى تزوير فى انتخابات الجامعة

اشتعال صراع التحالفات المشبوهة

اشتعل الصراع فى انتخابات اتحادات الطلاب بالجامعات، وبدات التيارات الدينية والقوى السياسة فى السعى لإستقطاب شباب الجامعات والحصول على اصواتهم فى محاولة من كل جبهة للسيطرة على مقاليد الأمور داخل واحدة من أهم التجمعات الشبابية

إنتخابات إتحادات الطلبة لاتقل ضراوة عن أى انتخابات أخرى .. كل شيء فيها ممكن ، ولذلك لم يكن مفاجئنا ان يستخدم فيها البعض الألعاب القذرة اوالتهديد للمنافسين والوعيد للناخبين . . وكان من الطبيعى أن تحدث العديد من التجاوزات التى تحفل بها أى انتخابات فى اى هيئة او مؤسسة . . او بالأحرى كما يحدث فى إنتخابات مجلس الشعب والمحليات ودخول القوى السياسية والدينية فى لعبة إنتخابات الإتحادات الطلابية لم يأت اعتباطا او دون دراسة وتدقيق وفحص لأبعاد دخول هذا المعترك الذى لايقل اهمية عن خوض المعارك الإنتخابية الاخرى وعلى راسها إنتخابات مجلس الشعب

"النبأ" اخترقت أسوار الفصائل المتناحرة وتعرفت على آمال وآلام وطموحات الطلبة وانتماءاتهم المختلفة من خلال هذا التحقيق

أحد الطلبة اليساريين -رفض ذكر اسمه- أكد ان هناك تحالفا مشبوها بين بعض القوى المعادية للتيار الذى ينتمى إليه مؤكدا أن المسئولين يقدمون التسهيلات للقوى المناهضة وتسمح لها باستخدام مكبرات الصوت فى الدعاية الإنتخابية خلال المؤتمرات التى تعقدها فى الجامعة فى الوقت الذى حرم فيه اليساريون من إقامة معرض صغير.

ويؤكد طالب آخر ينتمى لنفس التيار ان الإنتخابات هى عملية لاتزيد عن كونها تمثيلية سخيفة يجيد فيها الجميع اداء أدوارهم وقبيل بدء الإنتخابات يتم شطب عدد كبير من الطلاب غير المرغوب فيهم لحجج واهية لا اساس لها من الصحة

المتحدث الرسمى باسم الإخوان فى جامعة القاهرة هكذا اصطلح على تسميته ورفض بدوره ذكر اسمه!! نفى ان يكون هناك تحالفاً بين الاخوان وبعض القوى الأخرى . . وأكد ان مثل هذه الاقوال تنطلق كنوع من أنواع الحرب الإنتخابية ومحاولة إسقاط أسهم الاخوان والنيل منهم ، والإدعاء بمثل هذه التحالفات التى لا اساس لها من الصحة يرجع إلى حق الآخرين على انتشار التيار الإسلامى . ويجهدون مخيلتهم فى نسج قصص من خيالهم ومحاولة التلذذ بشعور الظلم وكسب تعاطف الطلبة وتأييدهم بحجة أنهم مضطهدون

وأشار المتحدث إلى ان الشباب أصبح فى أمس الحاجة إلى التيار الإسلامى فى الوقت الحاضر لينقذه مما يحيط به وتوجيهه إلى تعاليم دينه الصحيحة . . وتنمية الرغبة فى الإصلاح بداخله دون أن يحمل بداخله ضغينة لهذا او ذاك ، مهما اختلف معه فى الرأى او الفكر!!

تامرسليمان طالب بكلية الحقوق "لاحظ انه ذكر اسمه" اكد أن التيارات السياسية لاتتحرك إلا فى حالة حدوث فاجعة كتلك التى حدثت فى القدس او حين تم قصف جنوب لبنان . ودائماً ماتنتهج هذه التيارات سياسة رد الفعل للاحداث التى تطرأ على الساحة ، ولم تسع ابدا إلى اخذ زمام المبادرة . . ولذلك فكل هذه الإتجاهات ليس لها كيان محدد



المصدر : النبأ الوطني

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٩

وإتجاه منظم يمكن أن تسير عليه الحركة الطلابية

وانحاز "تامر" إلى التيارات الدينية وأشار إلى أنها تستمر في عملها طوال العام وتجتذب عدداً كبيرا من جموع الطلبة

وأرجع الطالب ذلك إلى أن معظم التيارات السياسية تحمل بداخلها أكثر من فكر يعمل كله في اتجاه مخالف للآخر مما أدى لتشتيت جهود هذه التيارات وسيطرة حالات الانقسام بين هذه القوى . . وسعي معظم أفرادها للحصول على الكرسي

طالب آخر ذكر الحروف الأولى من اسمه "ا.ع" أكد أن مايتم في الإنتخابات هو عملية قذرة مضمونها الوساطة والمحسوبية ولامانع من تقديم التنازلات .. وهذه الوقائع شاهدتها عن قرب . . فهناك زملاء أعرفهم تم استبعادهم من خوض المعركة الإنتخابية بعد أن أقنعهم أحد المسئولين في جلسة طويلة بالتنازل عن الترشيح لصالح طلبة آخرين .. اضافة إلى أن التعيين كان يتم حسب النفوذ وقوة العلاقة بين الأساتذة والطلاب وإسألوا أحد الطلبة الذي تم تعيينه على الفور دون إنتخاب لصلة القرابة بينه وبين إستاذ كبير

وأضافت "س.ا" هكذا أطلقت على نفسها- أن عدم وجود خطة من المسئولين وتوفير المناخ الملائم لاجراء إنتخابات حقيقية كتلك التي تحدث في كل الدول الديمقراطية هو السبب وراء عزوف الأغلبية عن الدخول والمشاركة في الإنتخابات .. والتزام معظم الطلبة لسياسة صمت القبور ، ومن الصعب جدا أن يتم اقناع الطلبة بأن هناك نزاهة حقة في الإنتخابات . ولهذا اقترح على المسئولين تعيين إتحاد للطلاب دون إجراء اي إنتخابات ولاداعي للزوبعة التي نسمع عنها كل عام دون أن يكون هناك مايستحق فعلا إقامتها !

ويشير "م.ر" إلى أن هناك كثير من الطلبة في هذه الإتحادات ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة فمنهم الناصري والشيوعي والاشتراكي والوفدي وما إلى ذلك من المسميات ، وهؤلاء لايقدمون شيئا يذكر للطلاب ولا ابالغ إذا قلت أن بعضامنهم انتهازيون من الدرجة الأولى ويتمتعون بسلطات هم ليسوا أهلا لها بفضل الميزانيات الضخمة التي تصرف لهم ولا أحد يعرف بالضبط كيف تنفق هذه الأموال الطائلة ولحساب من؟

طالب آخر رفض ذكر اسمه أكد أن التيار الذي ينتمي إليه يتعرض لإضطهاد حقيقي وتشطب أعداد كبيرة من الطلبة قبيل بدء الإنتخابات مايضطرهم إلى اللجوء للقضاء الإداري سنويا لإعادة الحق المسلوب لاصحابه .. وتساءل الطالب هل يعقل أن يقف الطالب أمام أساتذته . . ويتهمهم بالظلم والافتراء كي يسترد حقوقه ، وهل يعقل أن يصر عمداء الكليات على اختيار يومي الأربعاء والخميس من كل عام لعقد الانتخابات والإصرار على الشرط الخاص بحضور نسبة ٥٠٪ على الأقل من طلبة الدفعة الواحدة ، وهي نسبة لايمكن تحقيقها ولايزيد عدد الحاضرين في اليوم الثاني عن ٢٠٪ من عدد الطلاب وهي نسبة لاتعبر عن رأي الأغلبية بأي حال من الأحوال

خالد اسماعيل حقوق عين شمس أكد أنه لايعرف من كل الهوجة التي على الساحة سوى تيار واحد ووصفه بأنه تيار محترم يقدم له خدمات جليلة ويساعده في الحصول على المذكرات وجداول الامتحانات

نهاد سعيد -تجارة عين شمس قالت انها أكثر ماتخشاه سيطرة التيارات المتطرفة على الجامعة .. وحذرت من مغبة حدوث مثل هذا الأمر وطالبت الطلاب بعدم السماح لهؤلاء بالإستيلاء على مقاليد الأمور داخل الجامعة حتى لا تفاجأ بأن القانون السائد داخل الحرم يعتمد على السنج والمطاوي والعصي وهي الأمور التي شهدتها الإنتخابات قبل الماضية

محمد عبد الرحمن جامعة عين شمس قال : أن الحركة الطلابية تواجه بقيود عديدة بسبب اللائحة التي تحظر تكوين أي نشاطات سياسية داخل الحرم الجامعي وكل الخلافات الفكرية التي تتم بين الطلبة هي خلافات ايدولوجية كبيرة من الصعب أن يتم الجمع بينها في قالب فكري واحد اضافة إلى إختلاف أصحاب المنهج الواحد وإنشقاقهم عن بعضهم البعض مثل الخلاف الواضح بين الماركسيين والناصريين

محمد فهيم مدير مكتب الأمن بآداب عين شمس قال أن رعاية الشباب هي التي تتولى قبول طلبات الترشيح ، وهناك استمارات معدة لذلك في رعاية الشباب ، ويقوم الطالب بترشيح نفسه في اللجنة التي يرى أنه يصلح للعمل بها ، وبالنسبة للطالب المستجد "سنة أولى" نطالب بشهادة من المدرسة الثانوية للتعرف على النشاط الذي كان يزاوله أثناء الدراسة بها ثم يتم جمع هذه الاستمارات وفرز الصناديق الإنتخابية في رعاية الشباب وعلى ضوئه يتم اختيار التشكيل النهائي لإتحاد الطلاب

ونفى فهيم أن يكون هناك ضغوطا تمارس على الطلاب من أجل التنازل عن الترشيح لصالح آخرين وقال أن الطلاب يؤدون حق الاقتراع بكل حرية دون أن يمارس عليهم أحد أي ضغوط !!

وعن رأي البعض في الانتخابات الطلابية قالت تهاني الجبالي عضو مجلس نقابة المحامين سابقا أن تهميش الدور السياسي لطلاب الجامعات من خلال اللائحة الطلابية التي تم وضعها عام ٧٩ ونصت على حظر ممارسة العمل السياسي على طلاب الجامعات ، أثر كثيرا على شكل الحياة السياسية داخل الجامعة خلال العشرين عاما الأخيرة

عما كان عليه خلال الستينات والسبعينات وماشهدته تلك الفترة من نضوج وإيجابية للنشاط الطلابي . . وتحول النشاط الطلابي وفقا لتوجيهات هذه اللائحة إلى العمل في السر بعيداً عن الأعين وأثر ذلك بالسلب على الحركة السياسية مما أدى إلى تزايد نفوذ الجبهات المتطرفة في الأوساط الطلابية وتمكنت هذه الجبهات من اجتذاب عدد كبير من الطلبة أصحاب الثقافة الضحلة والخلفية السياسية المسطحة

وسيظل الوضع مستمرا بهذا الشكل حتى يتم الغاء العمل بهذه اللائحة المقيدة للعمل السياسي حتى يستطيع الطلاب مزاولة النشاط السياسي في النور بما يساعد على خلق جيل مثقف يملك وعيا ثقافيا سياسيا يحض ضد أي أفكار هدامة تحاول تجنيده لتخريب بلده

وأكد الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر أن إنتخابات العام الحالي شهدت تنافسا ساخنا لأن أغلب المرشحين لا ينتمون إلى تيارات سياسية بإستثناء عدد قليل وعزفت الطالبات عن الإنضمام لأي تيار وفضلن خوض الإنتخابات تحت راية "المستقلين"



هكذا كانت الصورة داخل الجامعة .. ولكن يبقى أن نذكر أمراً هاماً قبل أن يتجه اى طالب لصناديق الإنتخاباتوهو ان عدم ذكر أصحاب التيارات السياسية والدينية لأسمائهم هو أمر مضحك ومبكى فى نفس الوقت .. فكيف يكون الزعيم أو المرشح خائفاً من ذكر أسمه وهو الذى يسعى إلى التصدى للإصلاح والزعم بانه قادم لتغيير الأوضاع القائمة

هل يستحق هؤلاء أن يصوت أحد لصالحهم .. وهل يمكن لهؤلاء ان يقنعوا أحدا بانهم أصحاب فكرة وعقيدة وهم يتعاملون كالفئران بحجة الخوف من الاضطهاد .. اذا كان هؤلاء يتشدقون بالتمسك بالمبادئ السياسية والدينية ويدعون أنهم قادمون لحمل مشعل الفكر والنور والحرية ويغلفون شعاراتهم بالكلمات المعسولة والرنانة التى تلعب على الوتر العاطفى دون أن يكون هناك مضمون حقيقى وراء هذه الشعارات .. وأغلب الظن أن معظم هذه الأسماء التى يتم الزج بها كقيادات لاتعرف ماهو المفهوم الحقيقى لما تردده ، ولايزيد معظمها عن كونه دمية تتحرك بأصابع خفية وكل مايصدقه هؤلاء الضحايا أنهم زعماء وقيادات و.. المتحدثين الرسميين !!■■

نجوي لطفي - هبة بسيونى

عبدالراضى حمدى - منى عزت - نجوى الدريرى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٧

الرئيس يطلب وضع سياسة تعليمية متكاملة تربط بين التعليم واحتياجات التنمية

ورقة عمل بالسياسة الجديدة تتناول:

تطوير نظم الامتحانات بالتدرج خلال ٣ سنوات

إعادة النظر فى المناهج ونظام الالتحاق بالجامعات

طلب الرئيس حسنى مبارك من الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء ان تعد اللجنة الوزارية المعنية بالربط بين التعليم والبحث العلمى وسوق العمل واحتياجات التنمية المستديمة ورقة عمل شاملة، تقترح فيها سياسات تعليمية لجميع المراحل الدراسية، فى إطار فكرى متكامل، يرتقى بنوعية التعليم باعتباره مشروعا قوميا. وحدد رئيس الوزراء أوائل الشهر المقبل موعدا لانتهاء اللجنة من إعداد ورقة العمل، ثم عرضها فى اجتماع يرأسه الرئيس حسنى مبارك، والاتفاق على مقترحات معينة تعرض على مجلس الوزراء لإقرارها.

وعلم «مندوب الأهرام» أن اللجنة الوزارية التى تضم ٩ وزراء، قد بدأت فعلا فى إجراء الدراسات المطلوبة، وتشمل سياسات التعليم الأساسى، واعتبار الثانوية العامة مرحلة منتهية، وإعادة النظر فى فحوى المناهج، ونظام التحاق الحاصلين على الثانوية العامة بالجامعات، والربط بين مرحلتى الثانوى العام والفنى، وتحقيق التكامل بين التعليم الجامعى من ناحية، والتعليم الجامعى الأزهرى والمعاهد العليا والكليات العسكرية من ناحية أخرى، وارتباط ذلك باحتياجات سوق العمل فى مختلف التخصصات.

وتتضمن مقترحات ورقة العمل أيضا تطوير نظم الامتحانات بالتدرج خلال ثلاث سنوات، لتقيس قدرات الطلاب على الفهم والتحليل لا الحفظ، مع اعتبار مجانية التعليم حقا للطلاب الناجحين، وإذا رسب الطالب بعد مرحلة التعليم الإلزامى يسدد نفقات تعليمه، وإذا نجح فى العام التالى يعود للتمتع بالمجانية، أما طلاب الدراسات العليا، فيجب عليهم دفع نفقات تعليمهم باستثناء المتفوقين منهم.

كما تشمل المقترحات وضع برنامج زمنى لمدارس التعليم الفنى المتوسط لإعدادها وتجهيزها لتكون سنوات الدراسة بها خمس سنوات بدلا من ثلاث.

وستركز ورقة العمل على ربط البحث العلمى فى الجامعات بالإنتاج، وأن يكون جزء من البحث العلمى داخل المصنع، وأن يكون البحث التطبيقى هو أساس الترقية للباحث، كما يكون تقويم عضو هيئة التدريس أو الباحث على أساس مايحصل عليه من عقود من المصانع ومراكز الإنتاج.

تضم اللجنة الوزارية فى عضويتها وزراء التعليم، والمالية، والتخطيط، والإنتاج الحربى، والقوى العاملة، والتعليم العالى والبحث العلمى، والصناعة، والأوقاف، والبيئة، ورئيس جامعة الأزهر.



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٧

تخريج الدفعة الأولى بمشروع مبارك - كول العام الدراسى الحالى

أعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين « وزير التربية والتعليم » أنه سيتم فى نهاية العام الدراسى الحالى تخريج الدفعة الأولى من مشروع مبارك ـ كول ، تضم الدفعة ٣٥٠ طالباً وطالبة فى أربعة تخصصات هى : الالكترونيات ، والميكانيكا ، والملابس الجاهزة ، والمعدات الثقيلة ».. وتتخرج الدفعة بمدارس المشروع فى مدينتى العاشر من رمضان والسادس من اكتوبر .

وقد أشاد د . بهاء الدين بالتعاون الوثيق بين الحكومتين المصرية والألمانية ومع رجال الاعمال والمستثمرين المصريين بالمدن الصناعية لدعم ودفع خطوات تنفيذ مشروع مبارك ـ كول للامام ، مشيراً إلى انه فى الفترة الآخيرة وصلت معدات ألمانية لتدريب الطلاب .

كما ساهم رجال الاعمال فى مدينة السادس من اكتوبر بنفقات شراء أحدث معمل للإلكترونيات ، وقد بدأ بالفعل الطلاب فى التدريب العلمى وتطبيق التجارب بهذا المعمل .

وقال اللواء المهندس على أحمد السيد « رئيس وحدة تنفيذ مشروع مبارك ـ كول » إن اللجنة العليا للمشروع برئاسة الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، سوف تستعرض فى ديسمبر القادم خطة العمل الاستراتيجية خلال العشرين عاماً القادمة .

السيد شفيق

٠٠٤٨٣٧



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧



التعليم والبحث العلمي هما فرسا الرهان في النهضة الوطنية التي نسعى لاحداثها في بلادنا، هذه هي النتيجة التي وصل إليها أغلب الكتاب والباحثين الذين نشروا على هذه الصفحة منذ بدأنا الحوار حول هذا الموضوع، ويناقش مقالا اليوم أبعادا جديدة وجوهرية لمشكلات التعليم والبحث العلمي. فالمقال الأول يناقش ازدياد دور التعليم الخاص في جميع مراحل التعليم، وهو لا يرى غضاضة في ذلك من حيث إنه يعكس دور العصر الذي يتسم بالحرية والتعدد والمبادرة الخاصة والفردية، ولكن الكاتب، بالاضافة إلى ذلك يلاحظ ان ضمان الجودة وهو سمة أخرى من سمات هذه العصر لم يعرف طريقه لتنظيماتنا التعليمية، اما المقال الثاني فيركز على مجموعة من المعوقات التي تمنع باحثينا وعلماءنا عن اطلاق طاقاتهم الابداعية والمساهمة الجادة في احداث التقدم العلمي المنشود، ويقترح في سبيلنا ذلك بعض الحلول الممكنة لهذه المشكلة.

التعليم الجامعى الخاص...

إضـــافة فى انتظـــار ضمان الجــودة

منذ حوالى خمسين عاما أعلن د. طه حسين مبدأ التعليم كالماء والهواء، بمعنى أنه حق طبيعي لكل انسان بالمجان ؛ وكان ذلك تعبيرا عن حسه الاجتماعي وتأثرا بثقافته الفرنسية ، حيث التعليم متاح للجميع في كل مراحله، ويبدو أن طه حسين لم يكن يتوقع أن البعض سيشرب ماء مستوردا بعد أن انتشرت مقولة بعدم ملاءمة الماء العام لصحة الانسان، وكما يحدث مع ماء الشرب، بدأت المدارس الخاصة، المصرية والأجنبية، في الانتشار حتى اصبحت من طبائع الأمور، وجاءت من بعدها المعاهد والجامعات الخاصة .

د. سعد الراجحى

وتهدف هذه الورقة إلى توضيح الخلفية العامة التي تشير إلى تطور التعليم في المجتمع المصرى حتى وصل إلى انشاء هذه الجامعات الخاصة، كذلك ستحاول الورقة إيجاد علاقة بين طبيعة العصر الذى نعيشه ، ثوابته ومتغيراته، ورؤية المجتمع لرسالة مؤسسات التعليم. كما أن هناك انعكاسات محتملة لانشاء هذه الجامعات الخاصة علي التعليم من المناسب طرحها للمناقشة لتحديد الايجابى منها والسلبى، مع تقديم ما يمكن أن تقوم به مؤسسات الدولة لكى تكون هذه الجامعات الوليدة إضافة مفيدة.

خلفية عامة

لقد بدأ التعليم الحديث في مصر - إضافة إلى التعليم الازهرى في عهد محمد علي - مجانيا، عندما اراد بناء الدولة القوية. لقد أنشأ محمد على مدرسة المهندسخانة في القلعة وإختار لها بعض النجباء من أبناء الشعب وخصص لهم راتبا، وكذلك كان الأمر مع مدرسة الطب وسارت الأمور كذلك حتى ضعفت موارد الدولة في عهود احفاد محمد علي، وتقررت المصاريف علي من يرغب في التعليم حتى جاء طه حسين ونظرية التعليم كالماء والهواء ومن بعده ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكانت موارد الدولة تسمح ببناء المدارس الأميرية بعدد كاف لتقديم التعليم الجيد للاعداد القليلة الراغبة في التعليم حينذاك، واستمر التوسع في بناء المدارس بصورة ملحوظة حتى منتصف الستينات وحرب ١٩٦٧، حيث صار معدل بناء المدارس أقل من تزايد السكان وعدد الراغبين في التعليم ، وكنتيجة طبيعية لذلك تكدس التلاميذ بالمدارس، وعندئذ بدأ التعليم الخاص قبل الجامعي يزدهر لعدم رضا أولياء الأمور عن جودة التعليم الحكومي ومدارس الورديات.

غير انه يجب أن نقرر الجهد الهائل في السنوات الأخيرة لبناء المدارس والتخلص من هذه الظواهر السلبية في التعليم قبل الجامعي، والجدول رقم (١) يعطى صورة للتعليم في مراحله: قبل الابتدائى ، والابتدائى، والاعدادى، والثانوى بأنواعه العام والزراعى والتجاري والصناعى، وكذلك التعليم الجامعى والعالى ودور التعليم الخاص في كل هذه المراحل ، ومن الواضح أن نسبة التعليم الخاص (وليس عدد التلاميذ) في مرحلة قبل الابتدائى عالية جداً ، حيث تصل إلى ٦٥٪ وتنخفض إلى ٨٪ في التعليم الا[illegible] و٤٪ في التعليم الاعدادى ، ولكن [illegible] أن الراغبين في التعليم الثانوى [illegible] أكثر استيعابا من المدارس الحكومية ونتيجة لذلك تستقبل المدارس الثانوية الخاصة حوالى ١١٪ من اجمالى تلاميذ هذه المرحلة.

أما بالنسبة للتعليم الجامعى ، فإن الامور لا تسير بالتوازى تاريخيا مع المراحل السابقة، بل تاتى تالية لها حيث جاءت مجانية التعليم الجامعى عام ١٩٥٨ بعد مجانية طه حسين بعشر سنوات. كذلك بدأت ظاهرة التعليم الجامعى الخاص في الثمانينات بعد ازدهار التعليم الخاص قبل الجامعى بعشر سنوات.

لقد بدأ الحديث عن التعليم الجامعي الخاص في أول الثمانينات عندما أمر الرئيس السادات لجنة برئاسة المهندس عثمان أحمد عثمان بالنظر في هذا الأمر ، وقوبلت الفكرة يومئذ بعدم الرضا، لقد كانت الجامعات الحكومية قادرة علي استيعاب غالبية الحاصلين علي الثانوية العامة ولم يكن التكدس في الجامعات ظاهرة مرهقة مثلما هي اليوم في جميع الكليات . كذلك لم يكن الانطباع الغالب عن القطاع الخاص مريحا في ذلك الوقت.

في منتصف الثمانينات بدأ الانفتاح الاقتصادى بثماره وبدأ الناس ينظرون



إلى القطاع الخاص نظرة إيجابية ووافقت وزارة التعليم علي إنشاء المعهد التكنولوجي العالى بالعاشر من رمضان ليبدأ الدراسة في يناير ١٩٨٩، وجاءت ورقة المجلس الأعلى للجامعات عن

الجامعة الأهلية موضحة مزايا محتملة لهذه المؤسسة ، ثم بشر المهندس حسب الله الكفراوى بجامعة أهلية في مدينة السادات تحقيقا لرغبة بعض المتحمسين ومساهمة في تطوير هذه المدينة الجديدة، وصدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ الذى يسمح بانشاء جامعات خاصة لا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح. وفى هذا العام ومن بعده بدأت الدراسة في ٤٦ معهدا خاصا يمنح البكالوريوس بعد دراسة تستمر ٤ ـ ٥ سنوات حسب نوع الدراسة، ومن هذه المعاهد تحول البعض إلى جامعات خاصة صدرت لها القرارات الجمهورية ٢٤٣ ـ ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦.

طبيعة العصر: الحرية والجودة

إن نظام التعليم فى كل عصر هو تعبير حقيقى عن روح هذا العصر، ففى عصور الفراعنة كان التعليم غير متاح للعامة، وفي ظل الرأسمالية التقليدية يكون التعليم متاحا للقادرين فقط ، أما الديمقراطية فقد سمحت للجميع بأن يلتحق بمؤسسات التعليم.

إن الجميع يتحدث الان عن الحرية في كل مجال: في السياسة والاقتصاد ، في الفكر والتربية حتى التجارة العالمية ظهرت لها قواعد منظمة تلغى الحواجز وتكرس حرية حركة البضائع، بل وحرية وجود المؤسسات العلمية ، حيث ارادت وكل ذلك حددته اتفاقية الجات التي هي الاصطلاح العالمى المعبر عن حرية انتقال المنتجات السلعية والفكرية.

إن لهذه الحرية انعكاسات علي التعليم في مراحله المختلفة ، وإن طبيعة الاعلانات عن مؤسسات التعليم الان في داخل مصر تعبر عن مدي التنوع الذي فاق كل خيال: مدارس خاصة تتراوح رسومها بين مئات قليلة من الجنيهات المصرية وعدة الاف من الدولارت وتوجد مدارس خاصة ذات الانتماء المصرى الكامل ، وأخرى تعلن عن انتمائها الاجنبى بكل صراحة، ثم جاءت جامعات أجنبية تفتح لها فروعا في مصر وجامعات أخرى تعلن عن قبولها للطلبة للسفر هناك بالخارج وبدون التقيد بمجموع الثانوية العامة وكليات بالداخل تمنح شهادات جامعات أجنبية بترخيص خاص، كل ذلك يعد تعبيرا مقبولا عن إحدى سمات العصر وهى الحرية ، ولكن ماذا عن السمة الأخرى للعصر وهي ضمان الجودة؟

في التجارة العالمية يعبر الجات عن الحرية ويعبر الايزو عن ضمان الجودة، فماذا عن آليات ضمان جودة التعليم فى مصر وفى الدول الاخرى؟

تحدد الدول وسائل ضمان هذه الجودة من خلال هيئات حكومية أو غير حكومية من خلال مؤسسات التعليم الحكومية او بواسطة لجان قومية او يترك ذلك للمسئولين عن ممارسة كل مهنة مثل النقابات، وفي بعض الدول توجد أكثر من واحدة من هذه الصور من آليات ضمان الجودة في آن واحد.

ففى الولايات المتحدة تقف الجامعات العامة، والخاصة جنبا إلى جنب كل يحصل على تمويله بصيغة مختلفة، أما مراقبة وضمان الجودة فتقوم بها هيئات محلية وهيئات قومية وهيئات خاصة بكل تخصص تعليمي، وبعد ذلك تاتى اختبارات ممارسة المهنة ويطبق ذلك كله على مؤسسات التعليم العامة والخاصة على السواء، ففى كل ولاية هناك مجلس معادلة الشهادات الممنوحة من الجامعات والمعاهد العليا وهذا المجلس يتبع الهيئات الرسمية للتعليم فى الولاية. حيث يختار المجلس لجانا تضم شخصيات رسمية وشخصيات عامة تمثل القطاعات المعنية للتفتيش على الجامعات والمعاهد من حيث الامكانات وأعضاء هيئة التدريس والامتحانات وتسعى كل جامعة إلي الحصول على الاعتراف من هذه المجالس لأن ذلك سينعكس مباشرة على اقبال الطلبة والتبرعات والدعم الحكومي.

نفس الأمر تقوم به هيئات غير حكومية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية كلها بالنسبة لكل تخصص وليس بالنسبة لكل جامعة، حيث تشكل لجنة للنظر في مستوى تعليم الهندسة الميكانيكية مثلا في جامعة من الجامعات، وتقوم اللجنة بزيارة القسم المختص بناء على طلب من هذا القسم ، وينظر في جميع عناصر العملية التعليمية حتى اجابة الطلبة في الامتحانات ، وإذا ما كانت الأمور على ما يرام يمنح القسم شهادة المعادلة ولمدة خمس سنوات ويجدد الاعتراف بعد الفحص الشامل مرة أخرى يأتي بعد هذا كله اختبار ممارسة المهنة حيث لا تسمح الولاية أو الدولة للمهندس أو الطبيب أو المحاسب خريج الجامعة بممارسة عمله إلا بعد اختبارين احدهما تحريرى ثم مقابلة شخصية كل هذه الاختبارات والفحوص المتعددة تأتى ضمانا لجودة التعليم في عصر الحرية.

ان وجود اليات ضمان جودة التعليم أصبحت ضرورة حتى لا يتحول الانفتاح التعليمى الحالى إلى سداح مداح.

لقد عبر اعلان القاهرة الذى أصدره المؤتمر الدولي الثالث للتعليم الهندسي في نوفمبر ١٩٩٤ تحت شعار جودة التعليم الهندسي من منظور عالمى عن الحاجة الماسة إلى إنشاء مثل هذه المجالس القومية لمعادلة الشهادات علي نمط الدول الصناعية بخلاف لجان المعادلات المحلية التى تعمل من المكاتب دون الاطلاع الفعلى علي عناصر العملية التعليمية. ان النظام الحالى للمعادلات في مصر يعتمد اساسا على أن الجامعات الحكومية يصدر لها قرار محددا لوائحها ، حيث تقوم لجان القطاع المتخصصة بالمجلس الأعلى للجامعات بمراجعة هذه اللوائح ثم يفترض تنفيذ هذ اللوائح كما صدرت وتعتبر الشهادات الممنوحة من هذه الجامعة معتمدة إلى ما شاء الله ،ولا يوجد ضمان بعد ذلك سوى ضمير استاذ الجامعة والامكانات المتاحة.

كما أن معادلة الشهادات الأجنبية تتم هنا من خلال الاطلاع على اللوائح ولم يعد هذا كافيا الان لقد بدأت الدول تنظر إلي خريجى الجامعات كما تنظر إلى المنتجات التي يطبق عليها نظام الايزو من حيث وجوب التأكد من مستوى اداء جهة الانتاج قبل تسلم المنتج، ونتيجة لزيادة عدد المهاجرين من الدول النامية للعمل بالدول الصناعية بدأت هذه الأخيرة في إرسال وفود للاطلاع علي حقائق الامور التعليمية في جامعات دول المهاجرين ومازلنا نذكر الوفد الاسترالى الذى جاء هنا لتقييم التعليم الهندسى فى مصر من بين عدة دول يهاجر مهندسوها للعمل هناك.

يجدر بالذكر أن البعثة الاسترالية إلى الفلبين لم تعادل سوى جامعة واحدة حكومية ولم تعادل أى من الجامعات والمعاهد الخاصة هناك والتى يزيد عددها على ١٣٠ مؤسسة أما وفد الكويت لمعاينة الجامعات الفلبينية فكان أكثر كرما حيث عادل سبع جامعات أغلبها جامعات حكومية.

إن عالمية فرص العمل في بعض التخصصات تؤكد الحاجة إلى أن نواكب العالم في آلياته لضمان جودة التعليم في مؤسساته المختلفة. الجامعات والمعاهد العامة والخاصة وأحسب أن الجامعات الخاصة الوليدة تحتاج إلي متابعة منذ بدايتها بدلا من الانتظار حتى ظهور خريجيها إلى سوق العمل بمستويات ربما نرضى عنها وربما نشكو منها ، وهذه المتابعة الواجبة من الآن تحتاج مبكرا إلى آليات مقبولة من الدولة ومن المسئولين عن ممارسة المهن المختلفة، بل ومقبولة كذلك من القائمين علي مؤسسات التعليم الجامعى الخاصة.

ان تعدد مؤسسات التعليم الجامعى فى مصر حاليا تؤكد الحرية التى نعيشها ، ولكن قصور آليات الجودة يوضح أننا أخذنا بسمة واحدة من سمات العصر وتركنا الاخرى ولا أظن ذلك يعبر عن تطلعات المجتمع.



المصدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧



د. شريف عبد العظيم

يعد البحث العلمي شريان الحياة الذى يمد المعرفة الانسانية بالدم اللازم لحياتها واستمرار نموها. واذا كان نظام التعليم في بلد ما هو الوسيلة التي بها يتم نشر تلك المعرفة في المجتمع فإن البحث العلمي هو القلب النابض لنظام التعليم والذى بدونه يتوقف التعليم عن العطاء وعن الحياة وعن التجدد. ولأن صفحة قضايا استراتيجية قد تبنت قضية إصلاح التعليم في مصر كحجر اساس في تحقيق النهضة الوطنية فكان من الطبيعي ان تعطي لقضية تطوير البحث العلمي اهتماما يليق بدورها الحيوى في إصلاح التعليم ككل، وفي هذا الاطار يأتي هذا المقال كمحاولة لإثارة بعض النقاش حول تطوير البحث العلمي في مصر.

إننا نعيش في زمان تفجرت فيه المعارف الانسانية كلها وتقدمت العلوم تقدما مذهلا وحدثت ثورة في الاتصالات ليس لها مثيل في تاريخ البشرية كله والامل الوحيد لأى مجمتع يريد ان يلحق بقطار التقدم يكمن في نظام علمي متفتح وبحث علمي متطور يمد ان المجتمع بالعقلية والمعرفة والوسائل اللازمة لفهم ومواكبة عالم يستطيع ان يستنسخ الكائنات الحية ويسير آلات على سطح المريخ من على ظهر الارض وليس من المبالغة ان نقول ان البحث العلمي هو الحصن الذى يحمي التعليم بكل مستوياته من التخلف وعدم اللحاق بالعلم وذلك لأننا نعيش عصرا تتضاعف فيه كمية المعرفة كل ١٨ شهرا ولو لم يكن لدينا بحث علمي متطور مواكب لكل جديد في العالم لاصبحنا نعلم في مدارسنا وجامعاتنا علوما بائدة ونظريات بالية ومعارف أثرية . ليس هذا وفقط فالبحث العلمي المتقدم لا غنى عنه في القرن القادم لكل مجتمع يطمع في ان يكون له وجود على ساحة الصراع الاقتصادى الطاحن حيث الكفاءة والسرعة والاتقان وجودة المنتج هي الامل الوحيد في البقاء ، وليس ادل على هذه الحقيقة من احصائيات منظمة اليونسكو السنوية التى تكشف بجلاء عن ان قدر الانفاق على البحث العلمي وعدد العاملين بمجالاته هما موشر صادق لمدى تقدم اى دولة من الدول اقتصاديا . يكفي هنا ان نذكر ان سنغافورة ذات الثلاثة ملايين نسمة تنفق سنويا علي البحث العلمي اربعة اضعاف ما تنفقه مصر ذات الستين مليونا اي ان نسبة ما تنفقه سنغافورة على البحث العلمي لكل سنغافورى تزيد على ثمانين ضعف ما تنفقه مصر لكل مصري!

ولعله ليس خافيا على احد ان البحث العلمي في مصر يعاني حالة من الهزال العام بسبب فقر الامكانات وضعف الجهود وقلة العاملين ونقص المال.. إلخ ويجب هنا ان نؤكد ان مستوي الباحثين المصريين وقدراتهم ليست جزءا من المشكلة فمصر والحمد لله مليئة بالكفاءات العلمية وجامعات مصر قامت ، ومازالت تقوم في حدود امكانياتها بتخريج ألوف من اقدر الباحثين على مستوى العالم. ولا تخلو جامعة في امريكا الشمالية مثلا من عدد من الاساتذة المصريين الذين هم محل احترام الجمع لتفوقهم العلمي المرموق. المشكلة إذن ليست في العقل المصرى، وانما في الواقع المصرى الذى يفرض قيودا على البحث العلمي تكبل خطاه وتعوق مسيرته وما ان تفك القيود عن الباحث المصرى فإنه ينطلق ويبدع ويبتكر في اى مكان يذهب اليه، ولعل اخطر هذه القيود واشدها فتكا بالبحث العلم هو عنصر الوقت والتفرغ فالباحث في مصر عادة يجد نفسه مضطرا للبحث عن عمل ثان وثالث ليتمكن من تحسين دخله الضعيف وهذا بالطبع يدمر انتاجية البحث العلمي الذى يحتاج اولا وقبل كل شئ الى عقل متفرغ ، ثم يأتى بعد ذلك عامل نقص الامكانات اللازمة للقيام ببحث علمي رفيع المستوى كالمكتبات والاجهزة والحاسبات والمؤتمرات والندوات العلمية .. الخ ويجب ان نؤكد ان مصر لن تقوم لها قائمة ولن يحسب لها حساب في ساحات المنافسة الاقتصادية العالمة إلا اذا واجهنا بكل حكمة وشجاعة مشاكل البحث العلمى المختلفة ومن هذا المنطلق فإننا نقدم المقترحات التالية.

١ ـ العامل الاقتصادى : لا مفر من الاعتراف بأن دخول اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث لا تليق لا بمكانتهم الاجتماعية ولا بالدور المنوط بهم في حمل امانة التعليم ولا بالمستوى العالي لدخول العاملين بحقل التعليم العالي والبحث العلمي، ولا مفر من الاعتراف بأن البحث العلمي نفسه هو اول ضحايا هذا الواقع الاقتصادى السيئ لأن الباحث سينصرف عن ابحاثه الى اعمال تدر عليه دخلا افضل، وعلاج هذه المشكلة يتطلب حتما تحسين دخول الباحثين إما برفع المرتبات المباشر أو تقديم حوافز مادية للباحثين المجدين تتناسب مع عطائهم البحثي حتى يجد الباحث المجتهد ان تفريغ يومين في الاسبوع مثلا للبحث سيعود عليه بعائد لا يقل عما لو انفق نفس الجهد في غير البحث العلمي وينبغي أيضا ان تقوم الجامعات بجهد اكثر في التنسيق مع الجامعات العربية لتيسير حصول الباحثين المصريين على اعارات تمكنهم من تأمين مستقبلهم الاقتصادى بصورة تسمح لهم بتفرغ حقيقي للابحاث بعد عودتهم من هذا كله ان يتم التنسيق بين الجامعات والشركات وغيرها من المؤسسات الانتاجية بحيث يتم تمويل البحوث ذاتيا بواسطة الجهات المستفيدة من نتائج الابحاث متضمنة بذلك ارتباط الابحاث بالواقع المصري ودخلا اضافيا للباحثين بدون إرهاق لميزانية الدولة.

٢ ـ المكتبات : هي العمود الفقرى للبحث العلمي فلا قيام له بدونها ونعنى بالمكتبات هنا مكتبات ثرية تمتلئ رفوفها بأحدث الدوريات العلمة والموسوعات والكتب. لقد بدأت بعض الجامعات في امريكا حملات لإنشاء ما اسموه «مكتبة القرن الحادي والعشرين» عن طريق جمع التبرعات من الطلاب واعضاء هيئة التدريس والشركات والبنوك وفاعلي الخير، وفي الجامعة التى كنت اعمل بها ظلت الجامعة لعدة سنوات تجمع مبلغ ٢٥ دولارا من كل طالب سنويا كتبرع لانشاء مكتبة عصرية حتى تم انشاء المكتبة التى بلغت تكاليفها اكثر من ٤٠ مليون دولار إن الجامعات المصرية في مسيس الحاجة الى مثل هذه المكتبات



العصرية التى توفر للباحث كل ما يحتاجه ويمكنه من ان يتعرف على كل محتوياتها الخاصة بموضوع ما فى دقائق معدودة باستخدام الكمبيوتر الخاص بالمكتبة بدلا من تضييع الساعات فى التنقيب بين الرفوف او البحث فى الكروت الخاصة بكل كتاب. ومن الحكمة ان نسعى لخفض تكاليف انشاء مثل هذه المكتبات عن طريق التنسيق بين الجامعات المختلفة ومراكز الابحاث، فيمكن ان تتخصص مكتبة كل جامعة فى فرع ما وتقوم بالحصول على كل المراجع الممكنة فيه ، فمثلا مكتبة جامعة ما تهتم بالطب وتوفر كل ما يمكن من مراجعه ومكتبة جامعة ثانية تركز على الهندسة وثالثة تتخصص فى العلوم او الزراعة او المحاسبة وهكذا على ان يتم انشاء شبكة معلومات موحدة لكل مكتبات الجمهورية على الكمبيوتر بحيث يمكن للباحث فى اى مكان معرفة اين يجد ما يحتاج من مراجع ولن يكون هناك نظام للاستعارة بين المكتبات يوفر المراجع للباحثين بدون الحاجة الي سفر او اضاعة اوقات في التنقل بين المكتبات، ولابد من توصيل كل المكتبات بشبكة الانترنت والتى تعد احد اهم مصادر المعرفة الحديثة التى لا تستغنى عنها اى مكتبة عصرية، هذا بالاضافة الى توفير قاعات الاطلاع ووسائل مشاهدة الفيديو أو اشرطة الميكروفيلم.

٣ ـ الدوريات : اذا اردنا ان نسير على طريق البحث العلمى المتقدم فلابد ان تكون هناك دوريات مصرية فى مختلف المجالات مما يعطى باحثينا فرصة اوسع لنشر ابحاثهم ، خاصة تلك الابحاث المتعلقة بالمجتمع المصرى واحتياجاته ويمكننا ان نضمن اعلى مستوى من التحكيم اذا احسنا الاستعانة بالخبراء المصريين في الداخل والخارج.

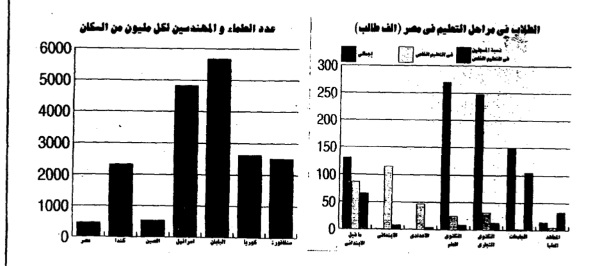
٤ ـ المؤتمرات : من المؤسف ألا يستطيع الباحث المصرى المشاركة فى المؤتمرات الدولية لأنه لا يجد من يدفع له تكاليف الرحلة بينما تكون نفقات الباحثين من البلاد المختلفة مغطاة بواسطة جهاتهم البحثية لدرجة ان بعض زملائنا الذين يسافرون من مصر لحضور مؤتمرات بالخارج على نفقتهم الشخصية يخجلون من ذكر ذلك حتى لا يسيئوا الى سمعة مصر بين زملائهم من البلاد الاخرى التى تتكفل فيها الجامعات والمنح البحثية بكل نفقات السفر والاقامة والتسجيل فى المؤمر..الخ والى ان تتم تغطية تكاليف سفر الباحثين للمؤتمرات فإن البديل الوحيد هو رفع مستوى المؤتمرات المحلية وينبغى الاستعانة فى ذلك بجهود العلماء المصريين الخارج كى ينشروا ابحاثهم فى مؤتمرات داخل مصر ويجذبوا زملاءهم بالخارج للمشاركة فى المؤمرات المصرية ويمكن الاستفادة من جهودهم ايضا كمحكمين للمادة العلمية المنشورة بالمؤمرات المصرية مما يضمن لها سمعة لائقة.

٥ ـ العامل الزمنى : إننا نعيش فى عالم البقاء فيه ليس للاكفأ والاجود فقط بل والاسرع أيضا، والبحث العلمى بطئ الايقاع ليس له قيمة ومن ثم فإن رأس مال اى باحث جاد هو وقته وبالتالى فلن يكون هناك مستقبل مشرف للبحث العلمى فى مصر إذا ظللنا ننتهك اوقات الباحثين ونضيعها فى ظل جهاز بيروقراطى متضخم ينتمى الى الماضى ولو استمر على ما هو عليه فسيدمر الحاضر والمستقبل معا، فالي متى سيظل شراء كمبيوتر جديد او الاشتراك فى دورية جديدة امرا عسيرا يحتاج الى مفاوضات واجتماعات وامضاءات واختام تثبط الهمم وتحبط العزائم ، والى متى سيظل البحث كى يحصل على اجازة سريعة للسفر فى مهمة ما ينتظر اجتماع مجلس القسم ومجلس الكلية ومجلس الجامعة بحيث من الممكن ان يحصل على الموافقة بعد ان يكون سبب سفره قد زال، والى متى سيظل شباب الباحثين الحاصلين على درجات علمية من الخارج ينتظرون قرابة عام حتى تتم معادلة درجاتهم بالدرجات المصرية ويتم حرمان البيت العلمى فى مصر من جهودهم عاما كاملا بدون فائدة لأحد لماذا لا تقوم المكاتب الثقافية المصرية فى البلاد المختلفة بتقييم الجامعات التى يدرس بها المبعوثون المصريون بالخارج بدلا من اضاعة وقت الباحثين بعد عودتهم ؟ فبأى منطق نسمح لمبعوث مصرى ان يدرس فى جامعة بالخارج لمدة سنوات بعلم وموافقة البعثات ثم يعود لمصر كى نقول له ان الجامعة التى درست بها بموافقتنا غير معترف بها او ننتظر حتى نتحقق من امرها؟!

إن العلاج الوحيد لمشكلة اهدار البحث والباحثين هو اللامركزية فيجب ان تصبح القرارات فى يد الاقسام ، لننا يجب ان تكون لدينا الشجاعة والثقة بالنفس والثقة بالاقسام الجامعية التى تجعلنا نواكب العالم فنفوض للأقسام سلطة اتخاذ القرار توفيرا للأوقات والتكاليف والجهود. وبالاضافة الى اللامركزية فإننا يمكننا الحفاظ على وقت الباحثين عن طريق الاهتمام بالبنية التحتية للأقسام فيجب ان يتوافر لكل قسم عدد مناسب من اجهزة الكمبيوتر المتصلة بشبكة الانترنت والتليفونات ذات الخطوط الخارجية وجهاز فاكس.. الخ كما ينبغى توفير سكرتارية مناسبة تساهم فى تخفيف الاعباء الادارية عن الباحثين لقد أن الأوان ان نستغل جيوش العاملين بالجهاز البيروقراطى فى الجامعات استغلالا نافعا فى مساعدة الباحثين بدلا من تضييع اوقاتهم.

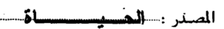
٦ ـ الحافز الادبى : ليس هناك تقدم علمى بدون طموح وما كانت البشرية لتصل الى ما وصلت اليه الآن لو ان الباحثين يعملون وينتجون بلا طموح وبدون حوافز ، واذا كنا حريصين على مستقبل البحث العلمى والتعليم العالي فى هذا البلد فإننا يجب ان نوفر كل الحوافز المادية والادبية الممكنة للباحثين ، ولعل افضل حافز ادبى يبحث عنه اى باحث هو الترقية لدرجة اعلى ومن الحكمة ألا نسد هذا الباب على الباحثين وإلا فسنقتل طموحهم وبالتالى نقضي على مستقبل البحث العلمى فى مصر. ان تعقيد امر ترقية الباحثين بحجة «الهرم» المقلوب ستقضى على مستقبل البحث العلمى تماما لأننا اذا حرمنا الباحثين من الدخل الكريم اللائق ومن الترقية فماذا ابقينا لهم؟ ومن الطبيعى فى اغلب جامعات العالم المتقدم ان تجد عدد الاساتذة كبيرا لأن كل اعضاء هيئة التدريس يطمحون ويجتهدون لنيل الاستاذية فى اسرع وقت وبالتالى يمكث العضو فترة من عمره فى درجة استاذ اطول من الفترات التى يقضيها فى الدرجات الاخرى، كما ان تشعب مجالات البحوث وكثرة التخصصات فى عالمنا المعاصر جعلت كثرة الاساتذة امرا طبعيا بل ومرغوبا فيه لأن كل جامعة صارت تسعى لكى يكون لديها اساتذة متخصصون فى جميع المجالات . وهذا بالطبع لا يعنى ان نتساهل عن قواعد واصول الترقية العلمية وانما المقصود ان نجعلها متسقة مع القواعد المعمول بها فى العالم من حولنا وهذا من شأنه ألا يقتل طموح الباحثين ويمدهم بالحافز الادبى الذى لا غنى عنه كى يواصلوا انتاجهم البحثى.

ولا شك انه من الممكن تقديم عشرات الحلول لعلاج مشكلة قصور البحث العلمى فى مصر ولكن ستبقى كل هذه الحلول نظرية غير قابلة للتطبيق السريع لانها جمعيا تحتاج الى المال وهذا صلب المشكلة ، فليس هناك بحث علم متقدم مواكب للعصر إلا اذا توافر المال ولن يتوافر المال في مصر مادمنا نصر على ارتكاب خطئين كبيرين: مجانية التعليم الجامعى ومركزية القرار . إن العالم كله الآن بما فيه روسيا والصين يتجه الى الخصخصة واللامركزية ومصر التى ادركت مؤخرا ضرورة خصخصة القطاع العام عليها ان تدرك قريبا وقبل فوات الأوان اهمية ترشيد مجانية التعليم وضرورة اللامركزية ، والى ان تدرك مصر هذا فإن كل كلام عن حل مشكلة البحث العلمى سيظل مجرد دخان فى الهواء.



الطلاب في مراحل التعليم فى مصر (الف طالب)
إجمالى
فى التعليم الفنى
نسبة المسجلين فى التعليم الفنى
300
250
200
150
100
50
0
ما قبل الإبتدائى
الإبتدائى
الاعدادى
الثانوى العام
الثانوى التجارى
الجامعات
المعاهد العليا
عدد العلماء و المهندسين لكل مليون من السكان
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
مصر
كندا
الصين
اسرائيل
اليابان
كوريا
سنغافورة





المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/١١/١٩٩٧

منظمة حقوق الانسان أكدت إحالة عشرات من الاسلاميين والناصريين على لجان تحقيق

مصر: توقع سيطرة أنصار الحكومة على الانتخابات الطالبية في ١٢ جامعة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ تبدأ صباح اليوم انتخابات الاتحادات الطلابية في ١٢ جامعة مصرية، وتعلن نتائجها النهائية الاحد المقبل وسط توقعات بسيطرة مرشحي «طلاب النشاط» الذين تدعمهم الحكومة على مقاعد الاتحاد التي يبلغ عددها نحو ٧ آلاف مقعد. واتهم انصار «الكتلة الاسلامية» الادارة باستبعاد مرشحيها من اللوائح النهائية، وتراجع وجود الاتجاهات اليسارية وانصار احزاب المعارضة بصورة ملحوظة.

وقبل ساعات من بدء عملية الاقتراع، اكد رئيس جامعة القاهرة الدكتور فاروق اسماعيل في كلمة وجهها الى الطلاب ان «ادارة الجامعة لا تؤيد اتجاها على حساب الآخر، وتحرص على اجراء الانتخابات في مناخ ديموقراطي ملائم».

غير ان مصادر المنظمة المصرية لحقوق الانسان اشارت الى انه «تم تحويل عشرات الطلاب من الناصريين والاسلاميين خلال اليومين السابقين على لجان تحقيق لاسباب مختلفة تؤدي في النهاية الى استبعادهم من الترشيح».

وقال مصدر من الكتلة الاسلامية لـ «الحياة» ان «دعاوى قضائية عاجلة ستقام ضد قرارات الاستبعاد من الترشيح»، ولفت الى «استدعاءات» من جهات امنية لعدد من المرشحين للضغط عليهم في شأن التنازل عن المشاركة في الانتخابات.

تظاهرة في الأزهر

وشهدت جامعة الازهر في القاهرة امس تظاهرات حاشدة شارك فيها مئات الطلاب رددوا خلالها هتافات معادية للحكومة ورفعوا شعارات اسلامية. واحاطت اعداد كبيرة من قوات الامن مقر الجامعة المواجه لحي خان الخليلي السياحي ومنعت الطلاب من الخروج الى الشوارع المحيطة. ووزع الطلاب بيانا بتوقيع «الصوت الاسلامي» وجه انتقادات حادة الى الحكومة واعلن اعتراض الطلاب على الاجراءات التي اتبعتها ادارة الجامعة خلال انتخابات اتحاد الطلاب. واشار الى ان الادارة استبعدت اسماء الطلاب الاسلاميين من قوائم الترشيح، واعلنت فوز طلاب بالتزكية في مقاعد الاتحاد، ورفضت تنفيذ حكم اصدرته محكمة القضاء الاداري بالغاء استبعاد اسماء الطلاب الاسلاميين.

مؤتمر اسلامي

من جهة اخرى، اعلن الدكتور عبدالحليم مندور رئيس هيئة الدفاع عن زعيم «الجماعة الاسلامية» في مصر الدكتور عمر عبدالرحمن، الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية، ان ترتيبات تجرى لعقد مؤتمر في العاصمة البريطانية لندن لمناصرة عبدالرحمن والمطالبة بتحسين معاملته ورفع المعاناة عنه ونقله من الزنزانة الانفرادية التي يعيش فيها الى المستشفى لتلقي العلاج. وقال ان اتحاد الاسلاميين في بريطانيا سيتولى تنظيم المؤتمر الذي سيشارك فيه علماء الدين الاسلامي في اقطار عدة.



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

الدكتور حسين كامل بهاء الدين لـ «الأسبوع»:

طلبت إغلاق فروع الجامعات الأجنبية منذ عامين

- تربطني علاقات طيبة بالدكتور مفيد شهاب.. والوزارة ليست مغنماً

- التحسين فكرة ديمقراطية.. لكنني ملتزم بقرار مجلس الوزراء



المصدر : الأسبـــــوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧



• الحرب ضد مافيا الدروس الخصوصية ينقصها دور الأسرة

• لم أتخذ أى قرار عشوائى.. كل قــــراراتى مـــدروســـة

نعم دافـــعت عـن الجامعات الخاصة.. ولكن

أجرت الحوار:
سناء السعيد

تعرض الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم لحملة شرسة مؤخرا.. السبب الظاهر هو نظام التحسين فى الثانوية العامة.. فلقد بدا للبعض انه فرضه بقرار فردى استجابة لهوى شخصى رغم أن تمريره تم عبر اجتماعات ومؤتمرات وصدق عليه من مجلس الشعب.. وبهدوئه التلقائى يقول لى: أنا أؤدى واجبى ولدى احساس مرهف بالمسئولية وأحاول ارضاء الله وضميرى فى أى عمل أقوم به، أما أجرى فعند الله، ويقول: أنا لا أنسى مهنتى كطبيب أبدا.. أحب الاطفال جدا.. ما افتقدته فى الوزارة هو أن أربت على كتف طفل ولواسيه، افتقر إلى بسمة طفل تم شفاؤه.. إن الوزارة ليست مغنما.. إنها تضحية أقوم بها لأننى مكلف بعمل لا يقل أهمية عن عمل الطبيب، فأنا أنشئ جيلا لمصر يدخل بها القرن الحادى والعشرين.

● بدا للبعض ان الحملة التى تُشن ضدكم جاءت من داخل المحيط الوزارى ورددت الشائعات أن أحد الوزراء يقف وراءها.. ما هى الحقيقة؟

●● فى الواقع أنا رجل صاحب رسالة أؤدى عملى بما يرضى الله وأبذل أقصى ما أستطيع من جهد. ومن ناحيتى علاقتى جيدة وسوية بكل زملائى فى مجلس الوزراء ولا أضمر لأحد منهم أى سوء أو أى شر.. وأتعاون مع الجميع فى حدود المسئولية التضامنية لمجلس الوزراء ولا اعتقد أن أحدا من مصلحته أن يعادى وزيرا فى وزارة نجاحها يرتبط بنجاح كل أطرافها.

● التحسين وإلغاء التحسين سلط الضوء على الأسلوب الذى تتخذ به القرارات.. بل إن الخطوات الأخيرة التى اتخذت بالنسبة للجنة التى شكلها مجلس الوزراء لالغاء التحسين اظهرت أن كل القرارات تتخذ عشوائيا وبدون دراسة؟

●● أريد أن أوضح صورة.. وهى أننا نعمل فى اطار الدستور والقانون ولقد حرصت جدا خلال تولى المسئولية فى التعليم ثم فى التربية والتعليم أن أعمل فى اطار مسئوليتى الوزارية التضامنية وفى حدود الدستور والقانون، وأنا اقول إنه ليس هناك قرار واحد اتخذته منذ أن توليت هذه المسئولية إلا اتخذته من خلال الدروب الشرعية والمسارات القانونية التى نص عليها القانون والدستور فليس هناك قرار عشوائى لأننى اعتقد أن كل ما يتعلق بالتعليم هو قضية قومية فى المقام الأول تشارك فيه كل القوى الوطنية، ولقد حرصنا على أن يكون هذا فى اطار المؤتمرات القومية التى رأستها السيدة سوزان مبارك.

● معنى هذا أن قرار التحسين لم يكن قرار فرد ولم ينبع عن هوى شخصى ولم يكن ليمثل سياسة وزير؟

●● نعم.. والدليل أنه لا يوجد قرار اتخذته منذ أن توليت الوزارة إلا من خلال المسارات التى حددها الدستور والقانون.

● قال البعض إن اللجنة التى شكلت فى مجلس الوزراء والتى الغت التحسين اجتمعت بدونكم؟

●● لا.. كانت هناك لجنة وزارية ترأستها وفيها ناقشنا موضوع الثانوية العامة.

● ماذا عن اللجنة التى ترأسها الدكتور الجنزورى واتخذ فيها قرار الغاء التحسين؟

●● لم تكن لجنة وإنما كان اجتماع مجلس الوزراء نفسه وكنت حاضرا بالطبع.

● عود إلى نظام التحسين لأتساءل هل معنى ذلك أن النظام لم يتم الأخذ به إلا بعد مناقشته ومصادقة مجلس الشعب عليه؟

●● نعم.. حيث نوقش قانون الثانوية العامة ككل.. لقد وضح من هذا أنه لم يكن قرار وزير ولا ثانوية بهاء الدين كما يحلو للبعض أن يردد فهذا قانون أصدرته الدولة من خلال مؤسساتها الوزارية، عرض فى كل التجمعات التى نص عليها القانون والدستور.. نوقش فى مجلس الشورى، فى المجلس القومى للتعليم، فى المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى.. فى اجتماع ضم كل العمداء واساتذة كلية التربية وخير دليل على ذلك ما قاله شيخ التربويين الدكتور حامد عمار «جمعنا الوزير وعرض علينا المشروع ووافقنا عليه جميعا».

● من أين نبعت فكرة التحسين فى الأساس؟

●● التحسين فكرة تتفق مع المجتمع الديمقراطى والاقتصاد الحر.. نحن نعد المواطن للقرن الحادى والعشرين لكى يعمل فى مجتمع ديمقراطى يحرص الرئيس

٣٠٤٨٤٥



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

... على ارساء معالمه، بل إن من أهم ما حققه الرئيس مبارك من انجازات هو الديمقراطية، المبدأ السادس من ثورة يوليو والتى عجز غيره عن تحقيقها، فلقد أقام الرئيس مبارك ديمقراطية حقيقية تكفل حرية الرأى وحياة حزبية سليمة والرأى والرأى الآخر.

● **ولكن من أين جئتم بالتحسين؟**

●● موجود فى كل الأنظمة الحديثة، فالفكر التربوى الحديث يقول إن ٩٥٪ من الطلاب يستطيعون إذا ما أحسن تعليمهم وأعطوا الوقت الكافى أن يصبحوا متميزين، الشعار الموجود فى العالم كله اليوم التفوق للجميع، فإذا أعطينا كل طالب فرصة لكى يجود فيما حصله من علم ويبذل جهدا اضافيا لأمكنه الوصول إلى مرحلة التميز وهو مكسب للبلد.

● **معنى هذا أنكم لاتزالون مقتنعين بنظام التحسين؟**

●● أنا كواحد من المهتمين بشئون التعليم اعتقد أن التحسين ميزة.

● **ألا يتعارض هذا مع قرار مجلس الوزراء الأخير الذى ألغى التحسين؟**

●● اعتقادى الشخصى بالنسبة للتحسين لا يتصل بقرار مجلس الوزراء، ذلك أن المجلس رأى من وجهة نظر قد تكون أشمل وأعم أن التحسين رغم مزاياه قد يكون أضر بالبعض لكننى هنا أتحدث عن وجهة نظر شخصية فأنا أؤمن بأن من المفيد للطالب والدولة أن يعطى الفرصة كى يجود العلوم التى يستذكرها وأن من المصلحة أن يكون لدينا شريحة كبيرة من المتفوقين.

● **عندما أخذ بالتحسين تصور البعض أنه فرض بقرار فوقى من قبل الرئيس مبارك وأنه عندما خضع للتجريب ثبت فشله ورؤى الاستعاضة عنه بنظام آخر؟**

●● الرئيس مبارك لم يفرض شيئا.. فالرئيس مؤمن بالرأى والرأى الآخر، وعندما ناقش سيادته هذا القانون فى لجنة التعليم بالحزب الوطنى على مدى أربع ساعات جمع كل المفكرين وأساتذة الجامعات والتربية وأصحاب الرأى وجرت مناقشة واسعة قبل اقراره.

● **ولكن من الذى فرض القرار الجديد الذى ينص على إلغاء التحسين؟**

●● القرار صدر من جهة تملك اصدار القرار وهى مجلس الوزراء حيث أعد مشروع قانون سيرسله إلى مجلس الشعب وهى الجهة التى أناط بها الدستور والقانون وضع القوانين وهو يسير فى المسارات الطبيعية.

● **هل كنتم صاحب فكرة التحسين أو المروج لها على الأقل؟**

●● لا لست صاحبها.. ولكن الفكرة جاءت فى محاولة ايجاد نظام بديل لشبح الثانوية العامة القديمة وكل ما فعلناه أننا أتينا بنظام جديد مطبق فى انجلترا وفى أمريكا بشكل مختلف وكذا فى فرنسا.

حاولنا أن نرى المزايا الموجودة فى النظم الاجنبية والتى كان الطلاب لدينا يهربون من الثانوية العامة ويلجأون إليها.. وعليه اقترحنا المزايا الموجودة فى الشهادات الاجنبية ومنها الفرص المتاحة للطالب بديلا عن الفرصة الوحيدة التى كانت تهدد الأسرة المصرية فى ذلك الوقت.

● **رغم هذا فإن الكثيرين يتمنون العودة إلى النظام القديم ككل حيث كان أكثر استقرارا وملاءمة للناس وأفضل من نظام العامين المرتبطين ببعضهما والذى أوجد نوعا من التوتر؟**

●● النظام التعليمى الحديث فى الدول المتقدمة يفضل الا يكون تقييم أى طالب مرتبطا بامتحان واحد كى يتم التقييم على فترة أطول فاختبارات متعددة من الناحية التربوية أسلم من اختبار الفرصة الوحيدة لأن هناك من يتعرض لظروف استثنائية ومن ثم قد لا يكون تقييم الفرصة الواحدة معه معبرا عن امكاناته الحقيقية

● **بعد التعديل الجديد هل إذا رسب الطالب فى مادتين ودخل الملحق ورسب فيهما هل يعيد السنة ككل؟**

●● نعم يعيد السنة..

● **ألا يشكل هذا اجحافا بالطالب؟**

●● أنا ملتزم بقرار مجلس الوزراء فى هذا الشأن، المجلس ناقش هذا الموضوع وكان هذا اتجاهه، لقد عبرت عن رأيى فى حينه ولكن عندما صدر قرار مجلس الوزراء فالديمقراطية تستوجب التزام الأقلية برأى الأغلبية ثم وبحكم المسئولية التضامنية لمجلس الوزراء يتعين التزام كل وزير بقرار المجلس ككل.

● **هذه العملية عكست انطباعا يقول إن الأمور تجرى كيفما اتفق ووفق التيارات والحساسيات فى المحيط الوزارى؟**

●● لا أتصور أبدا أن يكون العمل الوطنى مجالا لصراعات أو حساسيات، كل منا فى موقعه يؤدى رسالة يستهدف بها الصالح العام وخدمة الوطن، ولا يمكن أن يكون أسلوب تصفية الحسابات وسيلة للعمل فى مصلحة قومية والتفانى فى العمل واتقانه يتطلب أن أؤدى الرسالة الموكولة إلىّ ولا أحاول الالتفات إلى ما يشاع.

● **البعض حاول وضع أسفين بينكم وبين الدكتور مفيد شهاب فى أعقاب التعديل الوزارى الأخير الذى تم فى الثامن من يوليو الماضى وفى أعقاب توليه وزارة التعليم العالى؟**

●● العمل العام هو تكليف بالخدمة



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

العامة ولا يمكن أن يكون هناك تصارع على ذلك، القيادة السياسية رأت أن يكلف زميلي بمسئولية محددة في التعليم العالي، عن نفسي أتمنى له التوفيق في هذه المهمة أما العلاقة بيني وبينه فتمتد إلى ثلاثين عاما ويمكن أنا الذي رشحته للعمل العام يومها، وتزاملنا في مراحل مختلفة فهو زميل تربطني به علاقات الود والاحترام المتبادل.. وأتمنى له التوفيق في مهمته الوطنية، وأدعو الله أن يمنحه القدرة على حمل هذه الأمانة فأي عمل عام يتولاه الانسان يستحق منا أن ندعو له بالتوفيق لأنه تكليف بالخدمة العامة وفيه مشقة وضريبة وحمل كبير أعانه الله على حمله.

● **هل انتم اكثر سعادة الآن بعد أن اقتطع التعليم العالي من وزارتكم وآلت إلى غيركم؟**

●● كلمة اقتطعت ليست سليمة لأن العمل العام تكليف بخدمة معينة ولا أعتقد أن هناك وقتا يمكن للمرء أن يفكر خلاله في أي شيء خلافا للعمل أدعو الله أن يعينني على القيام بالمهمة الموكولة إليّ في نطاق التربية والتعليم أو التعليم الاساسي وهو البنية الاساسية التي يبنى عليها كل ما سيأتي مستقبلا، إن المرء يأسف أو ينزعج أو يحزن لاقتطاع شيء شخصي يملكه هو، لكن الشيء الذي يخص الدولة ويخص العمل العام فإن التكليف فيه هو تكليف بمهمة ليس إلا.

● **في أعقاب اغلاق فرعي الجامعات الأجنبية مؤخرا تساءل الناس كيف سمح لها بأن تفتح أصلا طالما أنها بدون ترخيص؟**

●● حتى نهاية ٩٥ لم تكن هناك أية إعلانات عن هذه الجامعات وفي بداية ٩٦ أعلنا في كل الصحف أننا لن نوافق عليها ولن نقرها وحذرنا أولياء الأمور من إلحاق ابنائهم بها لأنها لم تحصل على ترخيص، والقانون يقول إن أي منشأة تعليمية لابد أن تخضع لاشراف الدولة وهذه لم تخضع لاشراف الدولة ولم تنشأ بترخيص وعليه فلقد أبلغت وزارة الداخلية بوضعية هذين الفرعين منذ أكثر من عامين.

● **أين القانون ولماذا لم يتخذ ضدها قرارا في حينه؟**

●● أبلغت وزارة الداخلية وحذرت الرأى العام في جميع الصحف والمجلات من أن هذه المنشآت ليس لها وجود قانوني وأنه غير معترف بها وأن شهاداتها لن تعادل؟

● **ومع ذلك استمرت اليس هذا غريبا؟**

●● بعد ذلك تقدموا مع سفارة أمريكا في مصر يطلبون توفيق أوضاعهم وأرسلت هذا الكلام إلى مجلس الوزراء ٩٦ بعد دراسة الضوابط ووضعها في لجنة قانونية فكان يفترض أن يناقش الوضع في مجلس الوزراء لارساء القواعد التي يجب اتخاذها للموافقة على انشاء فروع للجامعات الأجنبية في مصر.

● **هل غيرتم رأيكم بالنسبة للجامعات الخاصة في مصر؟**

●● لا بالطبع.. أنا الوزير الذي تقدم لمجلس الشعب بقانون الجامعات الخاصة.. ولكن يومها كان في ذهني أن تكون متميزة على نحو تلك الموجودة في أمريكا ودول الغرب القائمة على مشروعات غير مدرة للربح وتستهدف الصالح العام.. فعلى حين يتكلف الطالب فيها مائة ألف دولار لا يدفع إلا عشرة أو ١٥ ألفا فقط والباقي يُغطى من الهبات والتبرعات، لقد دافعت عن قيام الجامعات الخاصة فمصر التي أنشأت جامعة أهلية ١٩٠٨ بأموال المصريين وتبرعاتهم لا يعقل الا تستطيع في التسعينيات أن تنشيء جامعات خاصة.

● **بداية الغمز واللمز على الاستقالة وكما لو أن كرسي الوزارة هو أهم شيء في الحياة، ما الذي تعنيه الوزارة بالنسبة إليكم؟**

●● تعني تكليفا بخدمة عامة خدمة قضية وهنا على المرء أن يؤديها بكل أمانة وجهد واخلاص.

● **هل للوزارة مغنم؟**

●● لا أعتقد، على الأقل بالنسبة لي شخصيا فلقد فقدت من خلالها أشياء كثيرة يتمتع بها الانسان العادي.

● **قد يتساءل البعض لماذا التشبث بمقعد الوزارة؟**

●● القائل بهذا يتخيل أنني قاعد مثبت في كرسي الوزارة أو حريص عليه أنا رجل كلفت بعمل فهل من حق الجندي الذي تكلفه بلده كي يحارب من أجلها أن يترك سلاحه ويترك المعركة؟ طالما كلفت بالعمل لابد أن أتقنه وأتمه على الوجه الأكمل.

● **التعليم أمن قومي وضروري للبقاء كما ورد في كتابكم «التعليم والمستقبل» وأتساءل كيف يمكن أن يكون أمنا قوميا مع تقلبات وسياسات متضاربة وعشوائيات؟**

●● أنا لا أميل إلى استعمال هذه التعابير. نحن نحرص على أن تكون سياسة التعليم سياسة قومية وأن تكون من خلال المسارات والطرق القانونية وأعتقد أن مفهوم التعليم كأمن قومي تبناه الرئيس مبارك وأعلنه في أكثر من مناسبة بجانب اعلانه أنه هو المشروع القومي لمصر.. والرئيس يتمتع بحس اجتماعي مرهف للغاية واحساسه بالسلام الاجتماعي احساس بالغ الحساسية فهو صمام الأمن في هذا البلد وهو قادر في النهاية على أن يكفل للتعليم مكانته واستقراره وتحقيقه المصلحة العليا للأغلبية العظمى للمواطنين.

● **أزمة التعليم لم تحل وإنما ازدادت تفاقما مع الدروس الخصوصية واجبار التلاميذ عليها يشهد على ذلك واقعة التلميذات الثلاث اللاتي حاولن الانتحار عندما أُجبرن على الدروس الخصوصية. أليس هناك قانون لتجريمها؟**

●● القانون يجرمها، والمحاكم استقر فيها العمل على فصل المدرس الذي يمارسها وهناك أحكام بالغة الدلالة في حيثياتها، شيخ الأزهر قال إنها خيانة للأمانة، نقابة المعلمين طالبت الوزير بأن يضرب بيد من حديد على مافيا الدروس الخصوصية والتي هي في رأيي تهديد للسلام الاجتماعي في الدولة، إن العملية تحتاج إلى تضافر كل القوى، لقد فصلت مئات المدرسين المتورطين في اجبار الطلبة على الدروس الخصوصية ووقعت عليهم عقوبات رادعة لم تحدث في تاريخ وزارة التربية والتعليم، ولكن لابد أن تشارك الأسرة.

● **الأسرة لا تملك شيئا فالمدرس يساوم الطالب ويهدده بالرسوب؟**

●● ومن أجل ذلك قمت بالغاء أعمال السنة، المدرس الآن لا يستطيع أن يرسب الطالب.. ألغيت احتساب درجات أعمال السنة في نهاية العام حماية للأسرة المصرية من ابتزاز مدرسي الدروس الخصوصية ولدينا مجموعات عادية ومتميزة يمكن أن ندعمها ونقوي أولادنا من خلال دروب شرعية وعلى الاعلام أن يبصر الناس بمغبة الدروس الخصوصية وأثرها على مستقبل هذا البلد، نستطيع جميعا أن ندعم التعليم الرسمي ونقاطع هذه المافيا.



المصدر : الأسبـــوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

وسط سخط إسلامى ومقاطعة ناصرية:

اليوم انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات

كتب - أحمد حسنان:

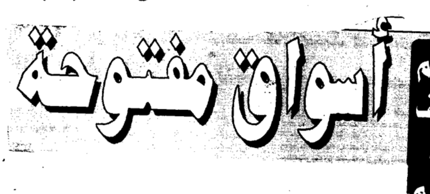
تبدأ اليوم بالجامعات انتخابات لجان مجالس الاتحادات الطلابية بالكليات وسط حالة من السخط تسود طلاب التيار الاسلامى لشطبهم من قوائم الترشيح ومقاطعة كثير من الطلاب الناصريين للانتخابات. وكان طلاب التيار الاسلامى قد قاموا بجمع توقيعات لعشرة آلاف طالب وطالبة بجامعة القاهرة وأصدروها فى بيان تحت مسمى «نداء إلى من يهمه أمر مصر» ناشد الطلاب المسئولين عدم شطب المرشحين للانتخابات بصفة عامة ومن التيار الاسلامى بصفة خاصة بزعم عدم حسن السير والسلوك وعدم وجود نشاط ملموس لهم. من ناحية أخرى صرح الدكتور عبد الحى عبيد - نائب رئيس جامعة حلوان لشئون التعليم والطلاب - بأن عدد الطلاب المرشحين فى جامعة حلوان يبلغ ١٤٠٠ طالب وهناك طعون ضد بعض الطلاب من زملائهم وسيتم شطب من ليس لهم حق الترشيح ولن تتدخل الجامعة فى سير العملية الانتخابية. وأكد الدكتور حسن غلاب - رئيس جامعة عين شمس - عدم تدخل الجامعة فى الانتخابات أو الاجهزة الأمنية فى سير الانتخابات الطلابية مشيرا إلى أن الطلاب لديهم القدرة على اختيار من يمثلهم وتقديم الخدمات لهم.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رغم انف وزارة التعليم

أسواق مفتوحة للدروس الخصوصية !!

مزاد على الاسعار والمجموعة تصل الى ٤٠٠ طالب

مدرسو وزارة التربية والتعليم احترفوا التحايل على الوزاره والنصب عليها، فاذا كانت الوزارة تشن حربا بلا هوادة على الدروس الخصوصية والوزير يندد ليل نهار بها فان المدرسين قرروا ان يريحوا دماغ الوزير ويتوقفوا عن اعطاء دروس خصوصية مادامت تغضب الوزير ولجأوا الى نظام المجموعات الخاصة المنتشرة فى جميع مناطق القاهرة والجيزة، لافرق بين المناطق الشعبية او الاحياء الراقية الا فى السعر فقط، الطلاب فيها يتجمعون في مناطق خلاء او فى دور ارضى لعمارة متهالكة او فى ممر بين عدة عمائر او ساحة مسجد مخصصة اساسا لموائد الرحمن او دار حضانة يعنى باختصار اى مكان يمكن ان يستوعب اى عدد من الطلاب، ويوضع بهذا المكان مجموعة مقاعد او حصير قديم على عكس مجموعات الاحياء الراقية مكيفة الهواء ومفروشة بالموكيت والكراسى المريحة!!.. وهذه المجموعات يروج لها بالاعلانات التى يتم توزيعها على المدارس ومواقف الاتوبيسات!!



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

المدرسون ضحكوا علي الوزارة ومارسوا نشاطهم في الساحات والخرابات



هذه المجموعات تقام تحت شعار قانوني واحيانا غير قانوني على حسب المنطقة المقامة فيها المجموعة.

وعلى اى حال تحصل المجموعات الرخصة على تراخيصها بثلاثة طرق:

- اولها: عن طريق الجمعيات الخيرية المشهرة والتابعة لوزارة الشئون الاجتماعية حيث يتضمن ميثاق اشهار هذه الجمعيات افتتاح فصول محو امية مجانية فتقوم بعض الجمعيات باستغلالها في المجموعات مقابل العمولة.

- الطريقة الثانية: عن طريق الازهر حيث يمنح المعاهد الازهرية والمساجد ودور الحضانة التابعة للمسلم الصغير رخصة لافتتاح فصول تحفيظ قرآن مجانية فيستغل البعض هذه الرخصة في اعطاء دروس خصوصية.

- الطريقة الثالثة: فهى عن طريق الاحزاب وعلى رأسها الحزب الوطني لانه الاقل لفتا للانظار حيث تمنح الاحزاب رخص اقامة فصول تقوية مجانية في مقار الاحزاب او في المدارس ودور الحضانة.

واغلب المجموعات لاتحصل على اى تراخيص لانه لا احد يطلب منها تراخيص مادامت تدفع الضرائب، وباستثناء الضرائب فلا توجد اى مصلحة او وزارة او هيئة حكومية تحاسب هذه المجموعات.

الاستثمار في التعليم

واذا كانت هذه الطرق مجانية فان الواقع يؤكد انها ليست كذلك لكن اغلبها استثمار مربح جدا ودخله مضمون لجميع الاطراف، فالمجموعة الواحدة يحضرها في المرة الواحدة حوالى ٧٠ طالبا في المتوسط، ويرتفع هذا الرقم الى ٣٠٠، ٤٠٠ في المتوسط احيانا وترتفع اكثر في الشهر الاخير من الدراسة وايام الامتحانات.

المجموعات الشعبية

لكن عموما اشهر هذه المجموعات مدرسة خاصة بالمنيل وتبدأ المجموعات بها يوميا بعد الدراسة ويوم الجمعة من السابعة صباحا حتى التاسعة مساء.. ومجموعة مدرسة اخرى بقصر العيني ومجموعات مماثلة بدار السلام واخرى بلم الصريين المقامة في دا مناسبات ملحقة بمسجد واشهر هذه المجموعات على الاطلاق في شارع الهرم وهى عبارة عن مبنى واكشاك اشبه بخرابة محاط بسور متهالك وضعت بداخله كراسى لاستقبال الطلاب.. وفي المعادى مجموعات مختلفة تتلقى الدروس بين عدة عمائر بالاتفاق مع اصحابها حيث تم اغلاق جميع النوافذ المطلة على الممر الخلفي لهذه العمائر وتحولت الى شبه نفق مغطى بمجموعة من الالواح المعدنية ومجموعات دار حضانة بامبابة التى تحولت الى مكان للمجموعة بعد ان هجرها الاطفال فقام اصحابها بوضع اعمدة خشبية وضعوا فوقها الواحا خشبية وفرشوها بالحصير وايضا هناك مجموعات مختلفة بالوايلى واخرى مقامة في مكان مخصص لموائد الرحمن، ثم مجموعات بعين شمس.. الخ

المجموعات الراقية

ونترك مجموعات الاحياء الشعبية ونتجه للاحياء الراقية لنجد مجموعات «مدينة نصر» بشارع مكرم عبيد ومجموعات ميدان لبنان وهى المجموعات المكيفة او «الفايف ستارز» وبالطبع هذه ليست كل الاسماء لكنها مجموعة قليلة جدا من الاسماء، ورسم دخول المجموعة يختلف على حسب المنطقة، وعلى حسب اسم المدرس فهناك حوالي عشرين مدرسا على مستوى القاهرة والجيزة الاكثر شهرة ويشكلون فيما بينهم شبه احتكار لسوق المجموعات الخاصة واشهرهم على الاطلاق «أ. أ» وهو يلقب نفسه بملك الكيمياء و«م. ص» مايسترو اللغة العربية، و«م. أ» مايسترو اللغة الانجليزية، و«س. ن» كنج الرياضيات، و«ح. ع» مدرس علم النفس، و«ع. ص» مدرس اللغة العربية، و«ف. أ» مدرس اللغة الفرنسية، الى جانب مثلث الرعب، وهو مكون من ثلاثة مدرسين للاحياء والفيزياء والكيمياء وهم «أ. أ»، و«م. ى»، و«م. ع».

ويتراوح رسم دخول المجموعة من ٤: ٥ جنيهات في مجموعات المناطق الشعبية وترتفع هذه الاسعار في مناطق مصر الجديدة ومدينة نصر من ٧ الى ١٠ جنيهات وترتفع جدا في مناطق المهندسين لتتراوح بين ١٥ و ٢٠ جنيها وهذا رسم دخول مرة واحدة في المادة الواحدة لحصة مدتها ساعتان.

حراسة خاصة

يتولى «البودى جارد» عملية تأمين مكان المجموعة باستخدام التليفون المحمول حيث يقوم بابلاغ الامبراطور في السيارة المرسيدس التي يستقلها ان كل شئ جاهز ويقوم السكرتير بعملية قطع التذاكر وهي هنا ليست تذاكر بالمعنى الدارج ففي كل مرة يأتى المدرس للمجموعة يحمل السكرتير معه عددا من الملازم التي يكتبها وهى عبارة عن تلخيص لما سيقوله في المجموعة ومن يشترى الملزمة من الطلبة يدخل المجموعة والى جانب هذه الملزمة يقوم المدرس بوضع مايشبه الكتب الخارجية والملخصات، ويبيعها للطلبة بسعر يتراوح مابين ١٠ و١٥ جنيها الى جانب ملزمتين اخريين واحدة للمراجعة في ليلة الامتحان، واخرى اسئلة واجوبة خاصة بالمادة تتراوح اسعارها بين ٥ و١٠ جنيهات للملزمة الواحدة ويقوم هؤلاء المدرسون بالاعلان



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

عن انفسهم ومجموعاتهم وجداولهم.. والطريف ان احد المدرسين اصحاب اللازم ضمت مذكراته خطابات شكر ارسلها له الطلبة الناجحون في الاعوام السابقة، وقصائد شعر وداخل المجموعة لاتوجد رقابة على كلام

الاستاذ فلا مانع من الكلام عن حياته الشخصية وزوجاته واملاكه والتريقة على نظام التعليم الحديث.

منافسة اقتصادية

الدكتور حامد عمار، خبير التعليم بتربية عين شمس، يعتقد ان التعليم تحول الى استثمار ناجح ويؤكد ان الوزارة لاتعلم شيئا عن هذه المجموعات، وان الدروس الخصوصية ستظل موجودة باشكالها المختلفة طالما لم يصدر قانون بتجريمها ولم تعط الوزارة سلطة الضبطية القضائية.

بقي ان نعرف ان هؤلاء المدرسين تفرغوا تماما لنشاط المجموعات وحصلوا على اجازات مفتوحة من الوزارة للتفرغ للدروس، وان اغلبهم مدرسون بالمدارس الخاصة والمعاهد الازهرية وحصلوا على شهرتهم منذ سنوات طويلة، في الدروس الخصوصية وعددهم حوالي ٢٠ مدرسا وهو عدد الاباطرة فقط ويشكلون احتكارا للسوق ولايسمحون بدخول احد بينهم، واذا حدث فانهم يشنون حربا شعواء للاطاحة به ودائما ينجحون.

فتوح سالمان



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

.. و«أفيشات» في كل مكان للإعلان عن الدروس

تحقيق :
نادية صبحي

ليست الساحات والخرابات هي آخر المطاف في مسألة الدروس الخصوصية.. كذلك «الافيشات» التي تحمل اوصافا للمدرسين، مثل ملك التوقعات.. اسطورة اللغة العربية.. قاهر الرياضيات.. صاروخ الكيمياء.. ارسطو العصر الحديث. وعملاق الفيزياء، فهي ليست عناوين افلام سينمائية، لكنها ملصقات وشعارات يتنافس المدرسون بها في سوق الدروس الخصوصية.. توزع في الشوارع والمساجد وتلصق على جدران المدارس والكباري.. الخ

هناك الي جانب ماسبق احتراف المتاجرين بالعلم في تخويف وضرب التلاميذ لاجبارهم على الانضمام لمجموعاتهم او فتح المنازل لهذه الدروس.. وهكذا فاين الرقابة الآن؟!

وزارة التعليم تؤكد انها غير مسئولة عما يحدث داخل المدرسة، وتوكل الشرطة في محاربة هذه النماذج.

الخبراء يحذرون من تدهور العملية التعليمية.. ويؤكدون ان الرقابة مسئولية وزارة التعليم.. والاسرة ايضا! اقرأوا مايحدث في هذا الموضوع.

● ضرب احد المدرسين بمدرسة ابتدائية تلميذا بالمدرسة فاصابه بكسر في ذراعه بسبب الدروس الخصوصية ايضا.

● في العام الماضي حاول تلميذ في المرحلة الاعدادية القاء نفسه من الطابق الثالث في المدرسة لاضطهاد مدرس اللغة العربية له.. وبسؤاله اتضح ان التلميذ يرفض اخذ الدرس الخصوصي الذي يجبره عليه المدرس مما دفع الاخير لتوبيخه وتأنيبه وتعمد اهانته امام التلاميذ في الفصل!! هذا على سبيل المثال وليس الحصر!!

والواقع ان مثل هذه الحوادث تمثل حلقة كثيرة التكرار في مسلسل «الهزل التعليمي» الذي يتعرض له التلاميذ في مدارسنا بسبب الدروس الخصوصية ولكن التفاصيل تختلف في كل حالة، فهناك التلميذ الذي يصيبه الرعب اذا لم يجد له مكانا في الدرس الخصوصي لدي احد المدرسين ليقينه بانه سيرسب ويؤكد ذلك ضعف الثقة في قدرة المدارس وظروف التعليم فيها والتي لاتفي باحتياجات العملية التعليمية.

ولكن المسئولون بالوزارة يؤكدون ان الاهالي يساهمون بالنصيب الاكبر في تفاقم مشكلة الدروس الخصوصية والاهالي يتهمون الوزارة بالتقصير والمدارس بالعجز عن تعليم ابنائهم مما يضطرهم للجوء الي المدرس الخاص.

الاتهامات متبادلة بين المدرسين والأسرة والوزارة.. والمافيا «تكسب»

وفي ظل هذه الحرب المشتعلة ظهرت اشكال والوان من الدروس الخصوصية واصبحت كالتشكيلات العصابية او «المافيا» داخل المدرسة المليئة «بالغنائم» وخارجها.. واصبح هؤلاء منتفعين من قصور العملية التعليمية، ولهم المصلحة الكبرى في تدهور اوضاع المدارس والتلاميذ.

ولم تقف المسألة عند حد ممارسة الضغوط على التلاميذ ونشر جو من «الرعب بين اولياء الامور» كنوع من الترويج للدروس الخصوصية وانما تدخلت كافة اساليب الدعاية «المبتذلة» من اجل توسيع مناطق نفوذ هؤلاء الاباطرة. فوزعوا المنشورات التي تحمل القابا وشعارات غريبة، وفي تحد سافر لكل ماهو مفروض يتم توزيع هذه المنشورات على التلاميذ داخل المدارس وتلصق على جدرانها من الخارج و«تنثر» حول التلاميذ وقت الخروج من المدرسة بل وصل الامر ببعض هؤلاء المحترفين للصق صورهم على الحوائط وفي محطات الاتوبيسات وداخل الاتوبيسات نفسها وفي السكك الحديدية، ووصل الامر الي نشر اعلانات الدروس الخصوصية في الصحف.

سرادقات العلم!

واستمرارا لمسلسل تحدى الاباطرة.. ونظرا للاقبال الشديد علي «الدروس الخصوصية» ضاقت البيوت بالتلاميذ فخرج بهم المدرسون الي الشوارع ليمارسوا نشاطهم في سرادقات تقام في «الحواري» والشوارع الداخلية بالاحياء الشعبية والراقية على السواء، واصبح من المألوف ان تري «الاستاذ» يعتلي كرسيه داخل السرادق ويشرح للتلاميذ من خلال مكبرات الصوت والتلاميذ يرقصون علي الكراسي التي ارتصت في صفوف طويلة امام المدرس.

المسئولية

تقول راوية غيث بمركز تطوير التعليم ان الرقابة على مثل هؤلاء المدرسين في غاية الاهمية ويمكن الاشراف من جانب وزارة الشئون الاجتماعية عن طريق الجمعيات

٠٠٤٨٥٣



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

الاهلية ايضا بالاضافة الى رقابة الاهل لان هؤلاء المدرسين عادة يكونون غير مؤهلين لتعليم التلاميذ فهم يرتزقون من المهنة في الوقت الذى يتطلب فيه الامر كفاءة عالية بالاضافة الى الامانة.

مهازل

رضا كمال الدين الموجه بالتربية والتعليم تقول: من خلال عملى التوجيهى بالمدارس اكتشفت مهازل يتعرض لها التلاميذ حيث تحولت مراكز الدروس الخصوصية الي مشاريع استثمارية كبري ينضم اليها التلاميذ من مدارس عديدة واكتشفت انها مضيعة للوقت يتبناها مدرسون معدومو الضمير بعضهم يرفض الترقى فى الاتجاه التوجيهى لكى يستمروا فى مواقعهم كمدرسين لاستغلال الفرصة لاعطاء الدروس الخصوصية ومنهم من يبخل بالمعلومة على تلاميذ فصله لاجبارهم للجوء اليه فى مراكز الدروس الخصوصية.

ويشير محمد عثمان خبير تربوى الى ان اغلب هؤلاء المدرسين ليسوا فى الخدمة وبعضهم مازال يعمل داخل المدارس ولكل منهم ملف ضريبى مثل «مشاهير المدرسين» ويسددون جزءا من الضرائب المستحقة وليست كلها طبعا كنوع من الحماية لاضفاء الشرعية على نشاطهم فى ظل عدم وجود قانون يجرم الدروس الخصوصية فالوزارة من جانبها تنظر للمدرس الذى يعطى الدروس الخصوصية على انه مخطئ وخارج على اصول المهنة وتعطى اوامر لرؤسائه بالابلاغ عنه ونقله، والمدرسون يرفعون القضايا ويكسبونها ويعودون لممارسة نشاطهم والمتاجرة باسمائهم.

أباطرة

ويحذر طلعت بسطا مستشار وزير التعليم لعلم النفس سابقا من خطورة وصول قضية الدروس الخصوصية لهذا الحد قائلا: هؤلاء الاباطرة منهم مدرسون اوائل وصادر لهم قرارات بالنقل لم ينفذوها ولايخضعون لاى رقابة ادارية او فنية ويحصلون على تصاريح بمساعدة الحزب الوطنى او يحتمون باعضاء مجلس الشعب لعمل مراكز دائمة او مؤقتة لممارسة انشطتهم وهم يلجأون لاستخدام ادوات حديثة فى الشرح ووسائل ايضاح يفتقدها الطلبة فى المدارس واهم ما يجذب التلاميذ لهذه المراكز لقاء البنين بالبنات، بحجة الدروس الخصوصية بعيدا عن رقابة الاهل، فتكون وسيلة للقاءات العاطفية خاصة فى سن المراهقة.

ويطالب طلعت بسطا بضرورة اغلاق مثل هذه المراكز والسرادقات التى يمكن ان تتحول الي مراكز تلقى افكار هدامة ومتطرفة وحتى ان لم تخرج عن نطاق التعليم، فغالبا ماتكون معلومات مغلوطة نظرا لضعف كفاءة القائمين عليها.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزارة التعليم ترد:

ليست مسئوليتنا .. وعلى اجهزة الامن اتخاذ الاجراءات

يبقى سؤال: ماذا فعلت وزارة التربية والتعليم لمواجهة هذا النشاط المكاثف للدروس الخصوصية!

والاجابة جاءت على لسان محمد عبد السلام، المستشار الاعلامي لوزارة التربية والتعليم حيث يؤكد ان الوزارة لاتعلم شيئا عن هذه المجموعات، وانها تحارب الدروس الخصوصية بكل قوة وان المشكلة هي عدم وجود سلطة لدى الوزارة لضبط هذه الفئة! وحسابهم وضبطهم المفروض ان يتم عن طريق اجهزة الامن! اما الوزارة فانها قدمت البديل لظاهرة الدروس الخصوصية وهي المجموعات المدرسية.. وهي تنقسم الى قسمين.. مجموعات عادية بـ ١٠ جنيهات،واخرى متميزة بـ ٣٠ جنيها للمادة شهريا! والمجموعة المتميزة عدد طلبتها لايتعدى ٨ طلاب.. والامر متروك في النهاية للطالب واسرته فهم اصحاب القرار.

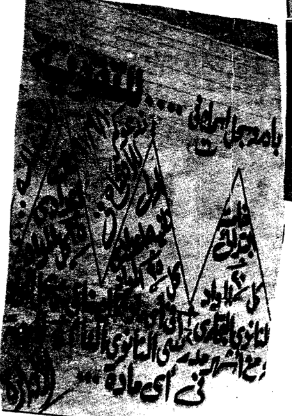
ويفسر المستشار الاعلامي للوزارة عدم اقبال الطلبة على مجموعات المدارس بان مدرس المجموعة هو نفسه مدرس الفصل وفي اعتقاد التلاميذ ان هؤلاء المدرسين لايضيفون جديدا، داخل المجموعات كما ان الشائعات تضخم من قيمة مدرسي الدروس الخصوصية، وتجعلهم عباقرة وان توقعاتهم عن اسئلة الامتحانات تتحقق بنسبة كبيرة.. وهذا غير صحيح.. وان حدثت فهي مصادفة!



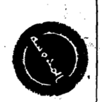
المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧





خرابات ودروس وافيشات كلها تلعب فى سوق الدروس الخصوصية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

النواب يؤيدون إصلاح التعليم العالى

خصصت لجنة التعليم والبحث العلمى فى مجلس الشعب برئاسة احمد فؤاد عبد العزيز، على هامش مناقشاتها لقضية التعليم فى مصر، جانبا من إجتماعاتها لمناقشة قرار وزير التعليم بغلق فرعى جامعتى سيتى ونورث إيسترن بمصر، وذلك على ضوء البيان العاجل المقدم من مصطفى احمد قرشى عضو مجلس الشعب وهو يعترض على هذا القرار الذى يعتبره ظلما وقع على نحو الف طالب منهم إبنة الذى أوشك على التخرج من دراسته فى فرع جامعة سيتى.

وخلال المناقشة قال الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى: إن جهودنا يجب ان تتركز حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر لأن التعليم هو أساس النهضة وبناء الحضارة، وإن الوزير فى موقعه ينفذ سياسة الدولة، وإن ما اتخذته من قرارات بشأن إغلاق جامعتين خاصتين بعد كثرة الإعلانات عن هذه الجامعات، إنما هو تنفيذ لسياسة الدولة لحماية الشباب ومستقبل السياسة التعليمية فى مصر.

وقال: إننى أرحب بالاستثمار فى قطاع التعليم وأدعو كل استثمار للعمل فى مجال التعليم أفضل من الإستثمار فى محلات (الهامبورجر) او الكافتريات او الصناعات الإستهلاكية لأن الإستثمار فى التعليم يبنى أمة وقال إننى من اكثر المهتمين بالحرية الإقتصادية والإستثمارية وبخاصة فى مجال الإستثمار التعليمى مع العلم أن التعليم بحكم الدستور يخضع لإشراف الدولة لانه امن قومى لايقل اهمية عن الغذاء والدواء وأى نشاط خاص فى التعليم لايكون إلابعد الحصول على موافقة الوزارة المختصة. حتى الجامعة الأمريكية بالقاهرة المنشأة باتفاقية دولية تخضع لرقابة وزارة التعليم العالى ولايكون السماح لأى مدرس بالمحاضرة فيها إلا بعد موافقة وزارة التعليم العالى المصرية، وهناك الدكتور ناجى شتله يمثل مصر رقيبا على الجامعة الأمريكية، فإذا كان هذا ينطبق على جامعة أجنبية منشأة بإتفاقية دولية، فما بالنا بالجامعات والمعاهد التى تنشأ بقرار وزارى مثل جامعة (ستيى يونيفرستى) (ونورث إيسترن)

جانب انسانى

وقال الوزير لقد سمحنا للطلاب بمواصلة الدراسة تغليبا للجانب الإنسانى لإنهم فى النهاية أولادنا، ومع علمى أن هذا غير قانونى لكن لإعتبارات إنسانية جعلناهم يستكملون تعليمهم برغم ان كثيرين منهم ليس لديهم شهادات ثانوية عامة ولديهم شهادات (اى. جى)، ولن نسمح بمعادلة شهادة هؤلاء الطلاب عند تخرجهم، لأن السماح لهم بالدراسة لأسباب إنسانية فقط، اما الشهادة فإنها ستعتبر أجنبية وقد اوقفنا معادلة الشهادات الأجنبية لأسباب تتعلق بالحفاظ على مستوى التعليم بعد أن ثبت ان طلابا يحصلون على أشباه شهادات وهم لايعلمون شيئا عن التعليم لأنهم يحصلون على شهادات بأساليب غير قانونية.

وقال: لقد اصدرت قرارا بان الطلاب الذين حصلوا على الثانوية العامة يتم السماح لهم بدخول الجامعات المصرية وبالكليات التى تتفق مع مجموعهم. وقرار الإغلاق لارجعة فيه، ولكن الهدف هو تمكين الطلاب من إستكمال دراستهم فى الجامعات الأمريكية بنظام الدراسة عن بعد وبالمراسلة. وكل إجراء يتم إتخاذه بشكل قانونى وطبقا للقانون المصرى.

وأنا سأستمر فى غلق أى منشأة تعليمية تخالف القانون وبدون ترخيص، وأرجو أن تساندونى فى ذلك، واقترح إصدار مشروع قانون يمنع الإعلان عن إنشاء أى منشأة تعليمية لاتحصل على ترخيص من الوزارة المختصة.

وعلق احمد فؤاد عبد العزيز: اعد ان اللجنة سوف تتقدم باقتراح بمشروع قانون يحظر الإعلان عن اى مؤسسة تعليمية لاتحصل على ترخيص من الوزارة عن مزاولة النشاط التعليمى.

تأييد للوزير

وأعلنت اللجنة تأييدها الكامل لكل إجراء يتخذه وزير التعليم العالى لحماية النظام التعليمى من أى منشآت غير شرعية أو قانونية.

وقال مصطفى قرشى مقدم البيان العاجل: ليس للطلاب ذنب فيما حدث لانهم دخلوا نظاما تعليميا اقيم بعلم الدولة ولم تمنعه من النشاط حماية لمستقبل ابنائنا وتدعيما لمبدأ الولاء للوطن فى نفوسهم حتى لايتحولوا إلى ناقمين على الدولة من سوء ما الحق بهم من ضرر كهذا، وطالب باستمرار جهد الدولة فى حماية هؤلاء الطلاب وتمكينهم من أستكمال دراستهم التى بدأوها وقد أنفقوا الاف الجنيهات على التعليم فى هذه الفروع للجامعات الأجنبية.

وقال الدكتور مفيد شهاب: لوثبت أن هناك جامعة خاصة تخالف القانون سوف اقفلها

وقال الدكتور جابر عوض: إن فروع الجامعات الأجنبية فى مصر تمثل إختراقا لمصر لضرب الولاء والإنتماء الوطنى، ولمواجهة هذا يجب دعم الجامعات الوطنية سواء كانت عامة أم خاصة.

وقال حسن رضوان لاشك أن إحترام القانون والدستور دليل على مدى الرقى والتقدم لصالح الشعب كله ومحاربة العشوائية فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

وفى نهاية الإجتماع اعلنت اللجنة تأييدها لقرارت وزير التعليم فى إغلاق فرعى جامعتى سيتى ونورث إيسترن بمصر لعدم حصولهما على ترخيص من الحكومة المصرية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٠



عبد الجواد على

قضايا جماهيرية:

تعديل نظام الدراسة والامتحان بالثانوية العامة

بدأت اللجان البرلمانية تستعيد نشاطها وحيويتها فى مناقشة قضايا الوطن والمواطن بعد انتهاء العطلة البرلمانية، وقد شهدت لجنة التعليم والبحث العلمى عدة اجتماعات وجلسات استماع هامة حول مشروع قانون أحالته الحكومة إلى مجلس الشعب مؤخرا بشأن تعديل قانون التعليم فيما يخص نظام التعليم الثانوى العام بهدف العودة إلى النظام القديم وإلغاء نظام التحسين الذى أظهر تطبيقه وجود سلبيات ضارة على المجتمع وعلى الأسرة وعلى النظام التعليمى نفسه، كما تناولت المناقشات موضوع السماح أو عدم السماح للجامعات الأجنبية بإنشاء فروع لها بمصر وأثر ذلك على مستقبل التعليم باعتباره برنامجا وطنيا يتعلق بالأمن العام وحماية الانتماء الوطنى للشباب من الاختراق الأجنبى.

وفى بداية المناقشة حول قضية الثانوية العامة قال رمضان أبوالحسن: إذا كانت القوانين فى صالح المواطن لا خلاف بيننا عليها وهذا هو دورنا كمشرعين، وهذا القانون يجىء لصالح الطالب والعملية التعليمية كلها ولصالح أولياء الأمور ولصالح الدولة. كان لابد من إعادة النظر فى القانون القائم خاصة بعد أن أصبح الطالب الذى يحصل على ١٠٠٪ فى الثانوية العامة غير قادر



على دخول كليات القمة. من الذى قال هذا؟... وإذا كان هناك خطأ حدث فى القانون القائم فهذا المشروع يجىء ليعالج هذا القصور التشريعى لصالح المجتمع ككل.

وقال أحمد فؤاد عبدالعزيز: نحن نشرع من اجل صالح أولادنا، وهم عدة المستقبل، والمشكلات القائمة هى مشكلات تطبيق وليس مشكلة تشريع.

خطأ التطبيق

وذكر الدكتور رفعت شريف: أعتقد أن لجنة التعليم ومجلس الشعب لم يقصرا فى إصدار التشريع القائم، لأن هذا القانون صدر بعد مناقشات واسعة حوله، وهذا القانون يتضمن ميزات عديدة، ولكن عند التطبيق حدثت اختلالات، وهى أن الوزارة أعطت لنفسها الحق فى وضع نظام الدرجات ،قامت باختصار مواد أو ألغت مواد أخرى، كما أن ظهور نظام التحسين أعطى الفرصة للطلاب غير القادرين للحصول على الثانوية العامة وما كان لهم أن يحققوا ذلك إلا فى ظل نظام التحسين، ولا ننكر أن نظام التحسين رفع المستوى العلمى لبعض الطلاب.

وقال: التطبيق الخاطىء للقانون أدى لزيادة التوتر للطلاب والأسر المصرية وامتنع الناس عن قضاء الاجازات فى الصيف من أجل التحسين، وجاء الشق السلبى فى العملية فى أن الطلاب حصلوا على مجاميع عالية ومع ذلك لم يستطيعوا أن يدخلوا كليات القمة، وقد واكب هذا التوسع فى التعليم الثانوى أن توقف إنشاء الجامعات الجديدة، وكان يجب أن يواكب هذا التطور إنشاء جامعات جديدة والتوسع فى الجامعات القائمة حتى يمكن استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من طلاب الثانوية العامة، ولذلك كان لابد من التدخل بتشريع جديد يعالج هذه الثغرات ويحقق الصالح العام، ولكن علينا ألا نتسرع فى إصدار هذا المشروع الجديد، ونعطيه حقه كاملا من الدراسة حتى يخرج التشريع تعبيرا عن واقع المجتمع والظروف المحيطة بالعملية التعليمية، وإننى أرحب بالتشريع الجديد إذا كان يعود بالثانوية العامة إلى النظام القديم ليكون امتحانا السنتين الأولى والثانية إمتحاني نقل فقط، ويكون الإمتحان العام فى السنة الثالثة مع إعطاء دور ثان للطلاب الراسبين فقط، وهذا يعنى إلغاء نظام التحسين للتخلص من المشاكل الناتجة عن نظام التحسين الذى لم يثبت جدواه والناس كلها ضجت منه لأنه أصبح كابوسا مخيفا على الأسر المصرية.

وقال أحمد فؤاد: أتصور أن يكون هناك تشريع يحرم الإعلان عن إنشاء جامعات خاصة جديدة إلا بموافقة مسبقة من الحكومة.

تسرع تشريعى!

وقال إبراهيم عمر:من خلال الواقع، وجدنا أن الطلبة يؤيدون نظام التحسين ويتحمس له أكثر الطالبات، ولكن هذا يكون على حساب الطالب المجتهد، لأن الفرصة فى التحسين أعطت للطالب الأقل كفاءة ليدخل منافسا للطالب الممتاز بل أن نظام التحسين ربما يكون أعطى الطالب العادى فرصة ليتفوق على الطالب المتميز ويأخذ فرصته وهو ما يعنى دخول طلاب أقل مستوى لكليات القمة وهو أمر يعد مدخلا لتدهور الكليات التى يقع على خريجيها عبء قيادة خطة التنمية والتطور فى المجتمع. وإننى مع التحسين المقنن الذى يحفظ للطالب المتميز حقه فى التعليم وبهذا نعطى التعليم المصرى قيمة علمية لتكون الجامعة مرحلة إلى مستوى أعلى فى العلم والمعرفة وإلا فإن التحسين يكون كارثة على مستوى التعليم المصرى كله.

وقال عارف صيام: إن سبب مشاكل التعليم هو التسرع فى إصدار التشريعات، مع أن هذا القطاع يجب أن يكون التطوير فيه بشكل غير سريع حتى لا يحدث مثل حالة القلق التى يعيشها المجتمع المصرى بسبب عدم ثبات النظام التعليمى واستمرار القلق والاضطراب منه، وهذا خطر على مستقبل التعليم فى مصر.

وقال الدكتور السيد حسنين: إذا كان هناك مشاكل حاليا فى التعليم فلا نقول أن نظام التحسين سىء ويجب إلغاؤه، ولكن لنعلم أن نظام التحسين أعطى فرصة أفضل للطلاب لدخول الجامعات، وما يجب أن نعالج به الموقف هو أن نضع ضوابط فى نظام التحسين أو نضع تقنينا له بحيث يكون محددا وليس مطلقا، وعلينا أن نفرق بين النظام كفكرة وبين أسلوب التطبيق الذى يحدد مدى نجاح أو فشل هذا النظام، لا يجب أن نكون مع أو ضد، ولكن ندرس الموضوع بتؤده وهدوء حتى نصل إلى الرأى السديد الذى فيه مصلحة جميع الأطراف: الطالب والدولة ،أرباب الأسر.

وقال خالد ضرار: إن نظام التحسين بالثانوية أحدث صدمة اجتماعية لأن الذى كان يحصل على ٦٠٪ أصبح يحصل على ٩٠٪، ومع ذلك لم يستطع دخول الكلية فكأن الوضع على ما هو عليه، وكل ما فى الأمر أنه حدثت نقلة نحو زيادة المجاميع فقط وزيادة أعداد الناجحين فالعلاج هو الغاء نظام التحسين بالثانوية العامة.

(وللموضوع بقية أخرى).



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٠

الحكومة ترد على أسئلة النواب

خطة لصيانة المدارس لإطالة عمرها



حسن رضوان

فى رده المكتوب على السؤال المقدم من النائب حسن رضوان [سوهاج] حول خطة الحكومة لمواجهة أعمال الصيانة للمدارس، أكد الدكتور حسين كامل بهاءالدين وزير التربية والتعليم أنه يجرى تنفيذ خطة متكاملة لصيانة المدارس بمعدل ٣ آلاف مدرسة سنويا تشمل جميع المدارس على مستوى الجمهورية، كما تم تشكيل جماعة فى كل مدرسة لصيانة وتجميل المبنى المدرسى وتوعية التلاميذ بالأخطار التى تنجم عن ترك صنابير المياه مفتوحة دون الحاجة إليها مما قد يترتب عليه تصدعات بالمبنى، كما يجرى تنفيذ مسابقة سنوية بين المدارس لإختيار أجمل وأنظف مدرسة على مستوى كل إدارة تعليمية وعلى مستوى كل محافظة ويتم اختيار المدارس الفائزة لمنح القائمين عليها جوائز مالية وشهادات تقدير.

كما تلقى النائب حسن رضوان ردا كتابيا آخر من وزير المالية حول حجم الدين المحلى وتأثيره على الاقتصاد، حيث أكد الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية أن حجم الدين المحلى يبلغ نحو ١٣١٫٦ مليار جنيه، ويرجع هذا الدين فى أساسه إلى حاجة الدولة لتمويل مشروعات البنية الأساسية وإصلاح الخلل فى الهياكل التمويلية لبعض الهيئات والمؤسسات الاقتصادية وبنوك القطاع العام أو إصدار سندات طويلة الأجل لإعادة هيكلة الدين العام وتوفير التمويل اللازم للموازنة العامة.

وقال وزير المالية إن الدين العام الداخلى لايمثل عبئا على الاقتصاد القومى وليست له آثار تضخمية حيث أن الدين العام الداخلى يقابله أصول فى الثروة القومية التى استخدم فيها هذا الدين.

٠٠٤٨٥٩



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٠

الجمهورية تقول

التعليم المشروع القومي الأول

×× أمام الدورة الجديدة لمجلس الشعب التعديلات المقترحة لقانون الثانوية العامة في اطار اعتماد التعليم المشروع القومي المتواصل لمصر الآن وفي المستقبل.. وتعد هذه التعديلات التي سيناقشها نواب الشعب تصويبا لسلبيات ظهرت في مرحلة العبور من الثانوية العامة إلى التعليم العالي.. وضمن اطار التعديل الذي يفرضه الواقع مع الاستمرار في مسيرة التعليم لأنها أكبر من أن تتوقف في انتظار تعديل معين.

×× ومن المهم بمكان أن يكون لدينا سياسات تعليمية لجميع المراحل التعليمية في اطار فكرى متكامل.. يرتقى بنوعية التعليم «المشروع القومى» وهذا ما دعا الرئيس حسنى مبارك أن يطلب من د.كمال الجنزوري رئيس الوزراء أن تعد اللجنة الوزارية المعنية بالتعليم والبحث العلمي وسوق العمل واحتياجات التنمية التي تضم ٩ وزراء ورقة عمل شاملة.. وقد بدأت اللجنة مهمتها لتنتهي من إعداد الورقة المقدمة أوائل الشهر المقبل..

وتعرض على اجتماع برئاسة الرئيس مبارك للاتفاق على مقترحات معينة تاخذ طريقها لمجلس الوزراء للتنفيذ.

×× ومن الطبيعي أن المقترحات الجديدة مثلها كتعديلات قانون الثانوية العامة هي نتاج الواقع.. تجاربه ودروسه.. ومتطلبات المستقبل واحتياجاته.. ومن هنا لابد من الربط بين مرحلتي الثانوي العام والفني وتحقيق التكامل بين التعليم الجامعي العام والأزهري والمعاهد العليا والكليات العسكرية.. وربطها باحتياجات سوق العمل وتخصصاته.. وكذلك تطوير نظم الامتحانات بالتدرج خلال ٣ سنوات لتقيس قدرات الطالب على الفهم والتحليل لا الحفظ.. وربط مجانية التعليم بالنجاح من عام إلى آخر.. وكذلك اعطاء عناية خاصة لمدارس التعليم الفني باعتبارها تشكل قاعدة مهمة لتلبية احتياجات النهضة الصناعية والانتاجية.. وربط البحث العلمي بالانتاج بما يتماشى مع مصلحة الوطن واستيعاب المواطن للتقنية العالية باعتبارها جسر المرور الذي لا غنى عنه للقرن القادم.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٠ / ١١/١٩٩٧



هكذا يكون الحل، أما التخبط والترقيع ومحاولة كسب موافقة ورضا وعطف الطلاب والتلاميذ واولياء أمورهم، فكل ذلك لن يفيد، بل بالقطع سيلحق بالوطن والأمة كلها ضررا بالغا.. وطبيعي ان يكون حديثي عن التعليم. وراءه قضية قومية كبرى على أكبر قدر من الاهمية والخطورة وهي كذلك في أمريكا واليابان وبلاد الدنيا الواسعة شرقا وغربا، وجنوبا وشمالا. أما ان تكون هذه القضية القومية الخطيرة مثار نزاعات بين عدد من الاشخاص يؤيد كل فريق منهم فريق من الكتاب غير المتخصصين، ويلعب فيها دورا كبيرا مجموعة من موظفي وزارة التربية والتعليم يقولون لكل وزير يجيء نعم حاضر، وكل شيء ماشي، والخمس سنوات ماشي، والست سنوات ماشي، والتحسين ماشي، ووقفه ماشي، والمجانية ضرورة لاعدول عنها، والمصروفات التي تبلغ عشرات الآلاف من الدولارات، كله ماشي، والاولاد يخافون من اللغة العربية، فيجب ان نقلل من قيمتها، ولاداعي للتاريخ القومي ولا للتربية الدينية ولا الوطنية، وكله ماشي، فتلك سياسة قرون مضت لاسياسة وقت نتاهب فيه لدخول القرن الجديد، ونستعد من الآن للدخول في منافسة اقتصادية وسياسية وعرة، في ظل نظام دولي جديد لايرحم.. وهكذا وجدت منذ حوالي شهر ان الدخول في ساحة المعركة بين وزير التربية والتعليم، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي او مع غيره من المسئولين، لايصح ان يكون، ولايعد موقفا سليما. وانا اعرف جيدا المحركات التي تشعل الخصومة بين المسئولين، واعرف لماذا المديح والثناء ولماذا النقد والهجاء، وكل ذلك لن يحسم الامور ولن يحل القضية.

وكان لابد ان يجيء الحل والضوء الاخضر من اعلى موقع. لا بالامر التحكمي في امور عالمية وسياسية واقتصادية واجتماعية متشابكة ومتعددة، ولكن، بتكليف مجلس الوزراء نفسه او بلجنة موسعة تابعة منه بوضع ورقة عمل شاملة عن السياسة العليا للتعليم في بلادنا، ابتداء من الحضانة ورياض الاطفال، الى الدراسات العليا في الجامعات والمعاهد سياسة قومية جادة تربط بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل واحتياجاته ومتطلبات القرن القادم وظروفنا الجديدة بمختلف نواحيها. هكذا جاء الحل من الرئيس مبارك؛ الذي طلب من رئيس الوزراء الجنزوري اعداد ورقة العمل الشاملة داخل اطار فكري متكامل، يهدف الى انقاذ التعليم في بلادنا من ازمته وورطته وتدنيه وتدهوره، ويرتقي به ويسدد خطاه ويوائم بينه وبين متطلبات حياتنا الجديدة وتنميتنا المتصلة. وقد شاء الرئيس وله الحق في ذلك ان تنتهي اللجنة من اعداد ورقة العمل في حوالي شهر من الآن ثم يعرض الامر على اجتماع موسع يرأسه الرئيس بنفسه ويتفق فيه على مقترحات معينة تعرض على مجلس الوزراء لاقرارها، وعلى مجلس الشعب لاصدار التشريعات اللازمة لتنفيذها.

ولايصح ان يكون لوزير التربية والتعليم، ولا لزميله وزير التعليم العالي، موقف شخصي من هذه القضية. ولايصح ايضا ان يتركز الاعتماد على الموظفين الكبار الذين لايزالون في الخدمة. فهؤلاء لايدلون بأي رأي موضوعي لوجه الله سبحانه وتعالى؛ ولكنهم يدرسون اتجاه الريح، ويجدون لكل قرار مطلوب مبررا.

والامر كما قلت أهم واخطر واعقد من وجهات النظر الجزئية، وأهم واخطر من رغبة وزير في الاحتفاظ بمنصبه، او رغبة زميل له في الخلاص منه. ان اولادنا واحفادنا هم الضحية. والعواجيز الكبار هم الذين يدركون كيف كان التعليم وكيف تخرجنا واستطعنا احتمال مسئولياتنا في الحياة العامة، نضالا وعملا دائبا حربا وسلاما، اما الاجيال الجديدة، فالكل يعرف حقيقة احوالها.

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ / ١١ / ١٩٩٧

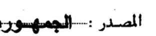
درجات السلوك .. تعود «٢»

وكيل وزارة : لم نعد نجد الشخصيات القوية التى تصلح لإدارة المدرسة

عميد اداب القاهرة : مطلوب صلاحيات لمديرى المدارس لفصل الطالب المهمل والمتسيب

الطالبات يقفزن أسوار المدارس للتزويغ فأين الأسرة والمدرسة؟



المصدر : 

التاريخ : ٨/ ١١/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في احدى المدارس الاعدادية بنات بالهرم قالت طالبة بالاعدادي لوالدها ان بعض زميلاتها يقفزن سور المدرسة ويغيرن ملابسهن ويرتدين البنطلونات الجينز ونراهن يفعلن ذلك فهل هذا السلوك يحتاج لتعليق وهل تدريس مادة السلوك يمكن ان تعيد ما ضاع للاخلاق بفضل عدم اهتمام الاسرة؟

وفي اللقاء مع مديري التعليم بالمحافظات طلب د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم من محمود متولي وكيل وزارة التربية والتعليم بالجيزة الرد على ما نشرته الصحف عن فوضى طابور الصباح في مدرسة السعيدية الشهيرة وقال وكيل الوزارة: ان الاصلاحات انتهت وانتظمت المدرسة وانهم يأخذون الغياب مرتين في اليوم واتضح ان مدارس أخرى تأخذ الغياب كل حصة وان ذلك هو الاقرب لتحقيق الانضباط.

وفي مدرسة ثانوية تجارية يهرب المدرسون بالطلبة والطالبات الى مراكز المجموعات وشقق الكمبيوتر لان الكمبيوتر الخاص بالمدرسة إما معطلا او لايقوم المدرسون بتدريب الطالب عليه حتى يضطروا لأخذ درس خصوصي فيه وبالقرب من كل مدرسة ثانوي تجاري يوجد مكتب كمبيوتر ملك الاساتذة او بمشاركتهم.

وعودة الانضباط تبدأ بالمدرسة والمدرس ثم الطالب فاذا كانت شخصية المدرس ضعيفة او اذا كان يشارك الطلاب في تدخين سيجارة او تسمح مدرسة لنفسها بفتح شنطة طفلة في الحضانه وتأخذ منها «السندوتش» فهل نطالب التلاميذ باحترام معلميهم؟

وفي احدى المدارس الثانوية التجارية بالقرب من السيدة زينب قال المدرس ان الناظر يأخذ حصصه على «الرؤوس» فاذا كان بالفصل ٥٠ طالبا فهو مطالب بدفع ١٠٠ جنيه في الشهر للناظر وعليه ان يفعل مايريده او تحصيل مايشاء بتحويل الحصة الى درس او مجموعة تقوية او اي شيء يضمن له تحصيل المائة جنيه ومثلها على الأقل لنفسه.

وفي مدرسة ثانوية بنات قالت الطالبات: قبل ان تتحدثوا عن الانضباط عليكم بمطالبة المدرسين بان يكونوا قدوة فمدرس اللغة الانجليزية يشرح في بداية العام ولمدة شهر بشكل جميل جدا ثم.. عندما تكتمل قوائم حصص الدروس الخصوصية يهمل ويأتي متعباً يجلس على الكرسي ويقول اي كلام × كلام!

وفي نفس المدرسة قالت الطالبات ان لهن زميلتين ضربتا بعض بالمطاوي أمام المدرسين والمدرسات وفي كل حصة يقول المدرسون ان المجانية هي السبب وان الوزارة ترفض فصل اي طالب او طالبة كعقاب واي مدرس يتدخل في هذه الحالات الشائنة فانهن يشكينه للوزارة بانه يضربهن بسبب الدروس الخصوصية فتقوم الوزارة بدون تحقيق بنقله للصعيد فلماذا يحاول اعادة الانضباط؟

وبسبب الدروس الخصوصية ودخول المدرس البيت عند الطالب وموافقته على تناول الشاي و القهوة والغذاء في بعض الاحيان فانه «تتكسر عينه» ولايستطيع ان يقول الطالب «بم» في الفصل مهما فعل.

احدى مدرسات الاحياء المتازة علماً وخلقاً تدخل الفصل وبعد دقائق يصبح الفصل مثل حوض المدرسة لان معظم الطالبات يأخذن درساً عند مدرس اخر بنفس المدرسة ويطلب منهن «الشوشرة عليها في الفصل»!

واختيار مديري المدارس وايجاد قيادات أصبح كالعملة النادرة وكان طلعت الليثي وكيل اول وزارة التربية والتعليم بالقاهرة يقول دلوني على شخص قيادي يريد ان يكون مديراً لمدرسة .. انها مهنة ووظيفة لم يعد يقبلها احد.. فالمدير مسئول عن نظافة الفناء ودورة المياه وعن طالب يقفز السور او يلعب في الحوش وعن مدرس غائب وعن مدرسة «يتدلع» واذا عنفها اتهمته بما ليس فيه وعرف الطريق الملكي للتحقيقات والشئون القانونية والنيابة.

ويضيف طلعت الليثي ان ٢٠٠٪ حوافز لمديري المدارس التي كنا نطالب لهم بها لم تعد تكفي والأهم هو سلطات مدير المدرسة فيجب ان نعطيه حق القيادة او الادارة بالاهداف.. بان نضع له أهدافا يحققها ويلتزم بها وسلطات وحرية في ابعاد اي مدرس او فصل اي طالب وان يعاقب بالخصم والنقل من المدرسة حتى يمكن ان نسأله عن الانضباط والنظافة وانتظام العملية التعليمية.

وفي احدى مدارس الباجور شبرا زنجي الاعدادية منوفية كان مدرس الدراسات الاجتماعية يفرض اتاوة مقابل نجاح الطلاب وعندما شكا اولياء الامور قال انه لايهمه أحد ومع تكرار الشكوى قامت لجان المتابعة من مكتب الوزير بأبعاده عن المدرسة ونقل الناظر نفسه حتى عاد الهدوء للمدرسة وساندهم في ذلك محمد أبو المجد عضو مجلس الشعب

ويقول محمد رشدي حماد مدير مدرسة وفوزية السيد ناظرة مدرسة ان بعض المدرسين لايقدر عليهم اي ناظر فيهم طويلة ويعرفون الطريق للمسئولين ولايقدر احد عليهم مما يهدم الانضباط والالتزام!

وفي مدرسة ثانوي صناعية بمنشأة ناصر يضع مدير المدرسة «خاتم المدرسة» في جيبه ولايختم اي ورقة الا بمقابل وفي مدرسة بمباقادن اكتشف مدرس صغير حديث العهد ان لجان المشتريات «تضرب» الفواتير وكان جزاؤه النقل خارج المدرسة وعند التنفيذ وجد نفسه خارج الادارة!! وقال محمد صابر مدير عام جنوب القاهرة.. لا أعرف من فعل ذلك فليس لأحد في الادارة سلطة النقل خارجها!

واذا كان بعض الطلاب يسيء الادب في معاملة اساتذته فهو راجع للتربية في المنزل وضعف شخصية المدرس او قبوله لاشياء تهدر كرامته او لان الوزارة تغل يد المدرس في عقاب اي تلميذ يسيء لغيره ولضعف شخصية نظار ومديري المدارس وميل الوزارة لعقاب المدرس ومنعها عقاب الطالب وفصله اذا لزم الأمر.

اكد د. السيد السيد الحسيني عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة أنه من المؤسف جداً أن نسمع عن طالب يعتدي على مدرس أو مجموعة من الطلاب داخل فصل دراسي يضايقون المدرس او المدرسة لدرجة لاتستطيع معها ان تعطى الدرس وتقف ادارة المدرسة عاجزة عن ردع هؤلاء الطلاب الخارجين عن روح التربية والتعليم.

لذا يطالب عميد آداب القاهرة بأن تعطى صلاحيات لادارة المدرسة بردع هؤلاء الطلاب بما يتماشى مع دورها القديم كمكان للتربية والتعليم. دعني اؤكد أن التربية تسبق هنا التعليم.. هذا من جانب.

من جانب اخر ينبغي اصلاح أحوال المدرس ومحاسبة، من يخرج عن كونه مدرسا أي معلما اي ابا ولاينبغي أن نتخلى عن هذه القيم الرفيعة فالتعليم رسالة ومسئولية من قبل الجميع الادارة.. والمعلم..

وقال د. السيد الحسيني إن هذه الأمور أو الاحداث البسيطة لاتعني كل طلابنا أو مدرسينا وأنما هناك قلة قليلة جداً تسيء الى المجموع.. ينبغي الوقوف بحزم لاصلاحها حتى تستعيد المدرسة ادارة ومدرساً هيبتها وينتظم الطلاب في فصولهم وفي دروسهم كما ينبغي أن يكون.

ولايجب ان نسمح لاي نوع من اللامبالاه لحسم هذه الامور.

وبالنسبة لتقويم السلوك عن طريق وضع مادة لها أو درجات يقول د. الحسيني ينبغي أن يكون هناك تقويم للسلوك إما عن طريق أعمال سنة أو عن طريق عمل تقرير عن سلوك الطالب من مدرسيه وينبغي ان يكون موضوعياً اي لايساء إستخدامه.

وطالب د. الحسيني بوضع قواعد أو معايير صارمة لردع من يخرج من التلاميذ عن



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ / ١١ / ١٩٩٧

الآداب والتقاليد ونوع العلاقة بين الطالب والاستاذ في هذه المؤسسة التربوية.. ويجب ايضا ان يحاسب من يفرط في القيم والتقاليد التربوية من افراد أسرة المدرسة سواء كان طالبا او مدرساً او اداريا.

وأكد د. عبدالستار الحلوجي وكيل كلية الآداب بجامعة القاهرة ان السبب الرئيسي لتسرب التلاميذ من المدارس يعود الى أن المدرسين لايبذلون في الحصص العادية مايبذلونه في الدروس الخصوصية مما يدفع بعض التلاميذ لتوفير وقته.

وأوضح ان سبب هزة صورة المدرس في نظر التلميذ يرجع الى أن بعض المدرسين يفتقدون قوة الشخصية والقدرة على توصيل المعلومة للتلاميذ وأن بعضهم ينقصهم الخبرة في طريقة التدريس.

وبالنسبة لتقويم سلوك التلميذ ينبغي ان يكون هناك درجة السلوك وهذا ليس جديدا على نظام التعليم في مصر حيث كان موجودا في مراحل التعليم العام. ويتم ذلك عن طريق اشراك جميع المدرسين الذين يدرسون في الفصل في وضع درجة السلوك لكل طالب.

مؤكدا على ان درجة السلوك وان لم تكن تتحكم في نجاح الطالب ورسوبه الا انها يمكن ان تتحكم في الكلية التي يدخلها.

وناشد د. عبدالستار الحلوجي مدرسي المدارس ان يبذلوا اقصى جهدهم في العملية التعليمية التي يتقاضون رواتبهم عنها حتى لايدخلوا على انفسهم شبهة حرام.

وحول خروج بعض تلاميذ المدارس عن اخلاق العلم بهروبهم من المدرسة يقول د. الحلوجي : طالب كل ولي امر بان يتابع اولاده خصوصا في مرحلة السن الحرجة وهي مرحلة المراهقة وأن يتعاون مع ادارة المدرسة في ضبط اي انحراف يظهر على اولاده.

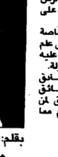
تحقيق
جمال حمزة
سيد أبو اليزيد
مجدى طنطاوى



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

شعار على فراغ



بقلم:

ثروت أباظة

لا اعــرف دعــوى باطلة وشـعـارا على فــراغ كشعارمجانية التعليم الذى نرفعه. هل هناك مجانية تعليم فعلا. الذى نعرفه ان كلمة المجانية تفيد حصول شخص ما على شيء ما دون مقابل مادى. فهل يحصل التلاميذ على تعليم فعلا وهل دخولهم إلى المدارس وانتظامهم في الفصول يفيد انهم يحصلون على التعليم مجانا.

إننى احتكم إلى الشعب المصرى والمثقفين فيه خاصة هل كل من دخل فصلا من فصول الدراسة يحصل على علم . هل يتعلم حقا ام هو يحصل على الجهل ويحصل عليه مقابل ثمن مادى وليس مجانا كما ينص دستور الدولة.

هل التـاريخ الحـديث الذى يدرس فى المدارس صادق امين أم هو ملىء بالكذب والمين وتشـويه الحـقـائق والمديح لمن لايستحق المديح والذم العشوائى المطلق لمن قدموا لمصر اعمالا جليلة جديرة بكل إكبار وتعظيم مما يدعونا الى الإقرار بفضلهم والاعتراف بعوارفهم.

هل يتعلم التلاميذ اللغة العربية وهى لسانهم ووسيلة بيانهم والفارق بينهم وبين الحيوان الاعجم.

اذا جادلت فى هذا فاقرا اى كلام يخطه خريج جامعة ولا اقول احص الاخطاء النحوية فهى تجل عن الاحصاء وإنما انظر فى الأخطاء الإملائية التى لا يجوز أن يقع فيها تلميذ فى السنة الاولى من الدراسة.

ولننظر إلى مـاهو اخطر من ذلك واجل واعظم.. هل يدرس التلاميذ دينهم اللهم إننى اسمع ممن هم فى سن احفادى هذاء يعلمه له أساتذتهم فى الدين وليس يمت إلى الاسلام باى سبب او صلة او اصرة فالذين يعلمون الدين هم انفسهم فى حاجة إلى من يعلمهم صحيح الدين ويقيم فى صدورهم تعاليمه الثابتة الجلية التى تبتعد به عن توافه الامور وعن التنطع فى الدين وعن البحث فى سخيف الاحكام وترك الجليل الخطير من التعاليم الجليلة التى جعلت الاسلام هو دين الله القيم. فالدين عند الله هوالاسلام واذا كانت هذه القشور والاكاذيب هى ما يتعلمه التلاميذ فى دينهم ولغتهم وتاريخهم فماهو الحال فى العلوم الأخرى.

الأمر الذى لاشك فيه أن التعليم قد انهار انهيارا كاملا مع كثرة عددالتلاميذ وقلة المدرسين وعدم اكتمالهم العلمى الاكتمال الذى يؤهلهم ا ن يكونوا معلمين يمكن أن ينطبق عليهم قول شوقى كاد المعلم أن يكون رسولا.

اما عن المجانية فإنى استحلفكم هل صحيح ان التعليم مجانى. الواقع ان التعليم ليس متاحا إلا لأبناء القادرين الذين بسط الله الرزق لاولياء أمورهم أما من قدر الله عليهم دخلهم فهيهات أن يتعلم ابناؤهم ومن أين لهم الأموال الفادحة التى يفرضها عليهم المعلمون فى دروسهم الخصوصية.

انها أمر لا يتاح إلا لمن كان أولياءأمورهم اثرياء واسعى الثراء

هذا فى المدارس الحكومية.

اما عن المدارس الخاصة فحدث ولاحرج فإن المصاريف المفروضة وحدها تبلغ أرقاما خيالية ولا داعى للحديث عن هذه المدارس فإنه لا يقصدها قاصد الا وهو يعلم ما سيكلفه الذهاب اليها من مبالغ جسام. ومادام قادرا فلا باس عليه ولا حرج فانه لن يستثمر ماله فى خير من تعليم بنيه وبناته وتثقيفهم.

ولكن الامر الذى لاشك فيه ا ن مدرسى الدين واللغة العربية فى هذه المدارس يحتاجون إلى رقابة شديدة من الوزارة فمعلوماتهم الدينية واللغوية قاصرة قصورا سينعكس- لاشك- على التلاميذ ويصبحون متهافتين غاية التهافت فى دينهم ولغتهم.

ولا خير فى متخرج يجيدلغة اجنبيةولا يجيد لغته هو وتحضرنى فى المناسبة قصة وقعت لى منذ اكثر من ثلاثين عاما.

جاءت مستشرقة بريطانيةإلى مصر واتصلت بى تليفونيا راغبة فى مقابلتى وكانت لى روايات تدرس فى جامعات انجليزية فرحبت بها وحددت لها موعدا فى منزلى ولى قريب حبيب إلى نفسى يجيد الانجليزية اجادة مطلقة حتى لنطلق عليه فى العائلة اسم الخواجة وقد رأيت من المناسب ان أدعوه الى هذا اللقاء ولبى دعوتى.

وجاءت المستشرقة وكانت فى ذلك الحين شابة على قسط وافر من الجمال ويعلم الله ما صارت اليه اليوم وبدأ الحديث حتى اذا انتهى ما كانت تريد أن تناقشنى فيه بدأ ثلاثتنا فى تداول الحديث وسألت الضيفة قريبى عما قرأ لى او لأعلامنا الكبار وما لبثت أن تبينت سعة علمه بأدباء الانجليزية وضموره غاية الضمور بأدبه العربى فإذا هى تقول له:



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١١ / ١٩٩٧

- يا صديقى إننى لم أقدم على دراسة الأدب العربى إلا بعد أن أتممت دراستى فى أدبى الانجليزى فكيف تهتم انت بأدب بلاد غير بلادك دون أن تكون على دراية تامة بأدب لسانك انت وقومك.

ولم يحر قريبى جوابا ولم يجد لنفسه دفاعا يدفع به هذا النقد الموجه اليه وان كان قد انتفع بهذا التوجيه وراح يقرأ الأدب العربى بعد ذلك.

وأخشى ما أخشاه أن يخرج ابناؤنا وأحفادنا من المدارس الاجنبية بعد أن يتقنوا اللغة الاجنبية التى يدرسونها مع قصور مخجل فى لغة دينهم وأمتهم.

ومادمنا ذكرنا المدارس الاجنبية الا يحق لنا أن نتساءل كيف يسوغ فى العقول أن يدفع أولياء الامور لأبنائهم بنين وبنات عشرات الالوف من الجنيهات فى المدارس الأجنبية حتى إذا نالوا الثانوية العامة ودخلوا الجامعة تلقوا تعليمهم فيها- وهى الجامعة- مجانا وقد يكون بينهم طلبة طب أو هندسة تتكلف الدولة فى دراسة الطالب فيها آلاف الجنيهات.

ليقل الدستور: إن التعليم مجانى ولكن الا يخجل الآباء أن يقبلوا هذه المنحة من الدولة التى يعلمون حجم الفقر الذى يعانيه أولياء أمور فيها يجهدون غاية الجهد ليتيحوا لأبنائهم أن يكملوا تعليمهم مع شظف العيش ونضوب الموارد إلا من صبابات لا تكاد تكفى مطعمهم وملبسهم ولن نقول علاجهم.

أليس عند هؤلاء الآباء الذين يعلمون أبناءهم فى المدارس الاجنبية قسط مهما يكن ضئيلا من الحياء فيقدمون الى الجامعة بعض الهبات ولا اقول مصاريف تعادل نصف أو ربع ما كان يدفعونه صاغرين الى المدارس الاجنبية حتى تتمكن الجامعة من مواجهة ما تتكلفه من تعليم غير القادرين دون أن يكون فى هذا إبهاظ وبيل لميزانية الدولة.

والحياء من أعظم معالم الدين ومن لا حياء له لا دين له وسبحان المعطى الوهاب يهب الحياء لمن يرضى عنهم من عباده ويمنعه عمن يشاء من عبيده وله فى ذلك الحكمة التى لا يعرفها إلا هو جل علاه



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات تبدأ اليوم:

٧٠٠ ألف طالب وطالبة يدلون بأصواتهم لاختيار ممثليهم في ٦ لجان وإجراء الإعادة غدا

في التاسعة من صباح اليوم يتوجه اكثر من ٧٠٠ الف طالب وطالبة من المنتظمين الى صناديق الانتخابات داخل كلياتهم الجامعية للادلاء باصواتهم لاختيار من يمثلونهم في لجان مجالس الاتحادات الطلابية بالكليات في كل فرقة دراسية من الفرق المختلفة.. وتجرى انتخابات الاعادة غدا في اللجان التي لم يكتمل العدد القانوني بها.. وتستمر صناديق الانتخابات مفتوحه داخل اللجان الانتخابية حتى الساعة الثالثة بعد الظهر لكي يستطيع جميع الطلاب من الادلاء بأصواتهم خاصة الذين لديهم محاضرات في الفترة المسائية.

وتستمر العملية الانتخابية لاختيار باقى اللجان حيث تجرى بعد غد انتخابات امناء اللجان والامناء المساعدين بالكليات، والسبت القادم انتخابات امناء مجالس الاتحادات الطلابية والامناء المساعدين بالكليات، والاحد القادم انتخابات الامين والامين المساعد لمجلس اتحاد طلاب كل جامعة من الجامعات الثانية عشرة وامناء اللجان.

٥٠٪ شرط لصحة الانتخابات.. واختيار أمين اتحاد الجامعة والمساعد الأحد القادم

وخلال الايام القليلة الماضية بدأت اللجان والاسر والطلاب الجدد الاستعداد للانتخابات سواء من المرشحين او زملائهم حيث تم طبع اوراق للجداول الدراسية وتوزيعها على الطلاب متضمنة أسماء المرشحين، والبعض الاخر فضل ان يقوم بعملية كتابة اسماء الكتب الدراسية لكل فرقة ومواعيد تسلمها من المكتبة ووضع لافتات داخل الكليات في محاولة للدعاية عن انفسهم وكانت جميعها في شكل جيد، ولافته للنظر دون خروج عن التقاليد الجامعية، وساعد الطلاب في ذلك ادارات الشباب بالكليات.

وعقد رؤساء الجامعات عدة اجتماعات مع العمداء والمسئولين برعاية الشباب حتى تخرج الانتخابات بشكل هادىء ونظيف من خلال الترتيبات التي تعدها الادارات وتوضيح الشروط والقواعد للطلاب المرشحين للالتزام بها دون اثارة زملائهم المرشحين الاخرين. وقد اعلنت امس الكشوف النهائية للمرشحين بعد الطعن.

ويشترط في الطالب المرشح الذي يخوض الانتخابات التي ستجرى اليوم ان يكون مصريا ومتصفا بالخلق الكريم والسمعة الحسنة وان يكون نظاميا مستجدا في فرقته الدراسية وغير باق للاعادة ومسددا لرسوم الاتحاد، ومن ذوى النشاط الملحوظ في مجال عمل اللجنة التي يرشح نفسه فيها والا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيده للحرية او تقدير اسقاط اوقف عضويته بأحد الاتحادات الطلابية او لجانها.. ولا يحق لأى طالب الادلاء بصوت الا اذا كان مقيدا بجداول الناخبين من الطلاب النظاميين.

وتعتبر الانتخابات صحيحة اذا حضر ٥٠٪ + ١ من الطلاب الناخبين، واذا لم يكتمل العدد القانوني فستعاد الانتخابات غدا بحضور ٢٠٪ من الطلاب، واذ لم تكتمل فسيتم اختيار مجلس عن طريق عميد الكلية من الطلاب المتفوقين دراسيا ولهم نشاط ملحوظ في الاتحادات الطلابية والاسر، ويقدمون خدمات لزملائهم الطلاب..

وسيقوم الناخبون باختيار زملائهم الطلاب في الفرقة الدراسية الواحدة من خلال لجان للاسر الثقافية والرحلات والاجتماعية والرياضية وغيرها والتي يتكون من خلالهم اعضاء مجلس الاتحاد في الكلية ثم الجامعة.

ويقتصر دور الطلاب المنتسبين والوافدين في الانتخابات فقط على المشاركة في الاسر والانشطة دون الترشيح، او الادلاء بالصوت لاختيار احد المرشحين، ويمكن لهم مساندة بعض الزملاء واعداد الدعاية لهم.. ويقوم بالاشراف على لجان الانتخابات أساتذة النشاط من خلال متابعة عمداء الكليات..

وتعلن النتائج مساء اليوم لاعداد الكشوف باللجان التي لم يكتمل فيها النصاب القانوني، وتعاد غدا في هذه لجان فقط.

وفي لقاء بعض الطلاب اكدوا ان هناك عددا كبيرا من الطلاب لايحضرون الانتخابات والمشاركة بسبب المحاضرات، او لانهم يعتقدون انها مجرد لعب عيال! من زملائهم المرشحين لاحساسهم انه بعد الفوز لا يؤدون شيئا يذكر الا الرحلات والاجتماعات على مستوى الجامعات الاخرى.. ويعتقد البعض انها مضيعة للوقت مع وجود نظام الفصلين الدراسيين خاصة ان امتحانات نهاية الفصل الاول ستكون ٣ يناير القادم اى بعد شهرين..

وطالب الطلاب من زملائهم المرشحين ان يهتموا بعد نجاحهم بمشاكل زملائهم ومتابعة وصول الدعم الكتابي الى المستحقين فعلا، والحديث مع عمداء الكليات عن المعوقات التي تواجههم خاصة في وصول الكتاب للمكتبة والذي يتأخر دائما، والمدن الجامعية وتطويرها، وتوافر المعامل والادارات والاجهزة والعديد من الموضوعات التي قد تكون مطالب شخصية لزملائهم خاصة التي تتعلق بالدراسة او تحول دون استمرارهم فيها.

وفي جامعة القاهرة قال الدكتور فاروق اسماعيل رئيس الجامعة ان الجامعة حريصة على نجاح هذه الانتخابات ومشاركة جميع الطلاب دون استثناء حتى يتم اختيار ممثليهم الحقيقيين والذي لايمكن لاحد اختياره غيرهم.. وأكد ان الجامعة ليست مع اتجاه معين ضد اتجاه اخر، وان الطلاب فقط هم الذين يختارون ممثليهم من خلال الانتخابات ويحضرون ايضا فرز الاصوات، وهو اسلوب لتدريب الطلاب على ممارسة الديمقراطية والحرية.

وفي جامعة عين شمس قال الدكتور حسن غلاب رئيس الجامعة ان الكليات انتهت من كافة استعداداتها لاجراء الانتخابات اليوم، ونأمل ان يشاركوا جميع الطلاب فيها حيث انهم يختارون زميلا أخر ادى نشاطا ملحوظا لهم من خلال لجان الاسر وغيرها، او كان عضوا في الاتحاد السابق.. مؤكدا انه لا تدخل من الجامعة او العمداء في سير الانتخابات التي سيرعاها الطلاب بجوار المسئولين برعاية الشباب واساتذة النشاط، وهم دائما يجلسون معا خلال العام الدراسي ويعرفون بعضهم البعض جيدا..

• ومن المنتظر ان يكتمل العدد القانوني في عدد كبير من الفرق الدراسية بالكليات من خلال الاقبال المتزايد الذي شهدته الجامعات خلال السنوات الاربع الماضية للادلاء بالصوت ولم يعد هناك سلبية من البعض في المشاركة.

محمد حبيب



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧



مبارك.. وتطوير التعليم

من أهم انجازات الرئيس حسنى مبارك - على مدى سنوات توليه المسئولية - التطوير الهائل والشامل الذى شهده التعليم فى مصر، والذى انعكس فى عدة مستويات، سواء ارتفاع الميزانية المخصصة للتعليم بصورة لم يسبق لها مثيل، أو انخفاض نسبة الأمية، أو بناء آلاف المدارس الالزامية الجديدة، أو تشييد عشرات الجامعات الجديدة والأفرع التابعة للجامعات القديمة.. والمعروف أن الرئيس مبارك يولى التعليم اهتماما فائقا باعتباره من أهم عناصر بناء الدولة الحديثة، ومن اهم أدوات الدخول إلى القرن الجديد، والعبور إلى الألفية الثالثة بما يتناسب مع مكانة مصر.

وفى هذا الإطار تجىء توجيهات الرئيس مبارك إلى رئيس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى بأن تعد اللجنة الوزارية المعنية بالربط بين التعليم والبحث العلمى من جهة، وسوق العمل واحتياجات التنمية المستديمة من جهة أخرى، ورقة عمل شاملة، تقترح فيها اللجنة سياسات تعليمية لجميع المراحل الدراسية، فى إطار فكرى متكامل، يرتقى بنوعية التعليم، باعتباره مشروعا قوميا.. وحدد رئيس الوزراء أوائل ديسمبر المقبل موعدا لانتهاء اللجنة من إعداد ورقة العمل، حتى يمكن عرضها على الرئيس مبارك فى اجتماع برئاسه تمهيدا لإقرارها.

والمعروف أن اللجنة الوزارية تضم وزراء التعليم، والمالية، والتخطيط، والانتاج الحربى، والقوى العاملة، والتعليم العالى والبحث العلمى، والصناعة، والأوقاف، والبيئة، ورئيس جامعة الأزهر.. وقد بدأت اللجنة فعلا فى اجراء الدراسات المطلوبة، وتشمل سياسات التعليم الأساسى، واعتبار الثانوية العامة مرحلة منتهية، وإعادة النظر فى فحوى المناهج، ونظام التحاق جميع الحاصلين على الثانوية العامة بالجامعات، والربط بين مرحلتى الثانوى العام والفنى، وتحقيق التكامل بين التعليم الجامعى من ناحية، والتعليم الجامعى الأزهرى والمعاهد العليا والكليات العسكرية من ناحية اخرى، وارتباط ذلك كله باحتياجات سوق العمل فى مختلف التخصصات.

ومن المنتظر أن تتضمن ورقة العمل مقترحات بتطوير نظم الامتحانات بالتدرج خلال ثلاث سنوات، وجعلها قادرة على قياس قدرة الطلاب على الفهم والتحليل وليس الحفظ. مع اعتبار مجانية التعليم حقا للطلاب الناجحين، واذا رسب الطالب بعد مرحلة التعليم الالزامى يسدد نفقات تعليمه، على أن تعود إليه المجانية اذا نجح فى العام التالى.. أما طلاب الدراسات العليا، فيجب عليهم دفع نفقات دراساتهم، باستثناء المتفوقين منهم.. كما تشمل المقترحات وضع برنامج زمنى لمدارس التعليم الفنى المتوسط «ثلاث سنوات» لإعدادها وتجهيزها لتكون الدراسة بها على مدى خمس سنوات.

ومن أهم اتجاهات ورقة العمل فيما يخص البحث العلمى، هو التركيز على ربط البحث العلمى فى الجامعات بالانتاج، بحيث يكون جزءا من البحث العلمى داخل المصنع، وأن يكون البحث التطبيقى أساس الترقية للباحث، وليس البحث النظرى فقط. كما يكون تقويم عضو هيئة التدريس أو الباحث على أساس ما يحصل عليه من عقود من المصانع ومراكز الانتاج.

وأكثر ما يلفت النظر فى ورقة العمل هذه اعتبار التعليم مشروعا قوميا، وليس هذا غريبا على عصر المشروعات القومية العملاقة الذى نعيشه تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك.. انما اللافت للنظر أن القائد يمنح مشروع بناء الإنسان أهمية توازى مشروعات بناء البنية الأساسية والمصانع والمدن الجديدة، إنطلاقا من حقيقة ثابتة هى أنه بدون الإنسان العصرى القادر على مواكبة الطفرات العلمية العالمية، فلا يمكن لأى نهضة صناعية أو زراعية أو اقتصادية أن تتحقق.. ويجىء الاهتمام الفائق الذى يوليه الرئيس مبارك للتعليم أيضا انطلاقا من أنه من أهم القضايا التى تشغل بال الأسر المصرية، وطالما صرح الرئيس بأنه منحاز للمواطن البسيط، وتشغله مشاغل المواطن العادى، التى تتلخص فى تلقى الأبناء تعليما قويا يمكنهم من خوض الحياة العملية وخدمة وطنهم بأفضل صورة ممكنة.

ومن أهم ماتعكسه سياسة التعليم الجديدة الربط بين العملية التعليمية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ومتطلبات التنمية.. ومن شأن هذه السياسة القضاء نهائيا على صورة من يعملون فى غير تخصصاتهم.. أو من يحتاجون فى عملهم إلى خبرات وقواعد علمية لم يحصلوا عليها فى تعليمهم.. ومن شأن السياسة الجديدة أيضا توجيه العملية التعليمية فى اتجاه التخصصات والمجالات التى تحتاجها مصر فى مسيرة التنمية الشاملة والمشروعات الكبرى التى تشهدها فى كل المجالات وعلى كل شبر من أراضيها.

ويبقى أن هذا الأسلوب العلمى الذى يتعامل به الرئيس مبارك مع القضايا الشائكة هو الأسلوب الأمثل للوصول إلى أفضل نتائج ممكنة، بعد أن عانينا كثيرا فى عهود سابقة من غياب التخطيط العلمى السليم، والاعتماد على القرارات الفردية والرؤى أحادية الزاوية.. وهذا التفكير العلمى ليس غريبا على رجل يقدس العلم ويكرم رموزه ورجاله فى كل مناسبة، وليس غريبا على قائد تشهد مصر فى عصره مظاهر نهضتها الجديدة.

المحـــرر



■ شيخ الأزهر فى القليوبية:

مشروع قانون بخفض الثانوية الأزهرية إلى ٣ سنوات

بنها - من أبو سريع امام:

أعلن فضيلة الامام الاكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الازهر ان لجانا متخصصة تدرس حاليا جعل الثانوية الأزهرية ٣ سنوات فقط أسوة بطلاب الثانوية العامة، وسوف يتم عرض مقترحات هذه اللجان على مجلس الشعب لصدور قانون يلغى النظام القديم للثانوية الأزهرية الحالية .

وقال أنه ستتم اعادة بناء ٦٤ معهدا أزهريا بمختلف المراحل التعليمية بالقليوبية أضيرت فى زلزال ٩٢، وينتهى العمل بها مع بداية العام الدراسى الجديد ٩٨ ،١٩٩٩ للمساهمة فى الغاء الفترات الثانية والثالثة ببعض المعاهد الأزهرية بالمحافظة.

جاء ذلك خلال افتتاح شيخ الأزهر أمس - يرافقه محافظ القليوبية المستشار صبرى البيلى مجمع المعاهد الأزهرية بميت حلفا بقليوب .

وأكد فضيلته أنه ستتم دراسة الحاق طلاب جامعة الأزهر من أبناء القليوبية بالمدن الجامعية بما يحقق المساواة والعدالة بين طلاب المحافظة والمحافظات الأخرى، وقال أن أول ماننظر اليه الآن هو اصلاح هيئة التدريس بجميع المعاهد على مستوى الجمهورية .

سيد طنطاوى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

الجنزوري يرأس اجتماعا اليوم للتنسيق بين التعليم والبحث العلمي

يرأس الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء اجتماعا اليوم لبحث الربط بين التعليم والبحث العلمي، وسوق العمل، واحتياجات التنمية المستديمة. ويحضر الاجتماع ٩ وزراء، و١٥ من خبراء التعليم سيناقشون سياسات التعليم الأساسي، وتطوير نظم الامتحان بالتدرج خلال ٣ سنوات، ووضع برنامج زمني لمدارس التعليم الفني المتوسط، وستركز ورقة العمل المقدمة للاجتماع على ربط البحث العلمي في الجامعات بالإنتاج.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ / ١١ / ١٩٩٧

قضية للمناقشة

إستثمار طاقات الجامعات فى فتح أفرع بالخارج

ظلت مصر لسنوات عديدة مصدرا للإشعاع الحضارى والثقافى فى المنطقة العربية بأكملها وظلت بلا منافس بما تملكه من جامعات مصرية تتساوى بل تتفوق على الكثير من جامعات هذه الدول الكبرى ولما كانت لمصر هذه المكانة كان أبناء الدول العربية يسعون للألتحاق بهذه الجامعات، ولكن كانت هذه الجامعات لاتقبل إلا أعدادا محدودة وذلك بعد أجتياز عدة معوقات روتينية ومع التطور الحديث فى العصر الحالى وزيادة عدد الجامعات فى دول العالم بما فيها الدول النامية وزيادة حدة المنافسة بين هذه الجامعات والنظر إلى هذه الجامعات على إنها ذات كيان إقتصاد يمكن أن يدر الكثير من الأرباح بدأت الأنظار تتجه إلى منطقة الخليج على أنها منطقة ذات أهمية لهذه الجامعات وذلك للنهضة التعليمية التى تسعى إليها دول الخليج ومن ناحية أخرى لقلة عدد الجامعات بهذه الدول وتشجيع الحكومات لطلابها على الألتحاق بالجامعات الآخرى سواء كان ذلك بالمنح الممنوحة للطلاب أوالامتيازات الكثيرة ومن ثم أدى ذلك إلى تدفقات طلابية كبيرة ساعية وراء الجامعات المعترف بها فقط مما أدى لهذه التدفقات على تشجيع أكبر جامعات العالم بفتح أفرع لها فى هذه الدول أو وكلاء فى كل دولة وحاولت هذه الجامعات تبسيط الإجراءات الخاصة بقبول الطلاب لأقصى درجة ممكنة وكانت كل التساؤلات لماذا مصر لاتقدم على هذه الخطوة حتى الآن؟ ولماذا لاتسوق جامعاتها خارج مصر فى الوقت الذى تسعى فيه مصر إلى زيادة الاستثمارات وفتح الأسواق الخارجية؟ - فكان لابد أن نضع فى الأعتبار هذا الاستثمار الجيد والذى لايخل بمكانتنا وشموخ جامعاتنا فى الداخل أو الخارج بل إنه سيجعل الرياده العليا لنا كما هى، وفتح أفاق جديدة لزيادة الحركة السياحية قبل السياحة التعليمية وهو نوع من السياحة لجات اليه كثير من البلاد وبفتح الباب أمام الطلاب الراغبين فى الإلتحاق بالجامعات وبذلك نضمن نسبة أشغال ثابتة للطلاب وعائلاتهم لعدة أعوام متتالية بل أن هذا العدد الكبير من الطلاب سيشجع البعض منهم على فتح إستثمارات داخل الأسواق المصرية القضية كما يطرحها نبيل كمال الخبير التعليمى وصاحب تجربة فى هذا المجال تحدد المطالب المالية المتوقعة على ضوء القرار الجمهورى رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٩٠ والصادر فى ١٩٩٠/١١/١٨ لرسوم القيد والإمتحان بواقع ١٠٠٠جنيه أسترلينى كرسم قيد، ١٠٠٠جنيه أسترلينى رسوم السنة الدراسية أى ٢٠٠٠جنيه أسترلينى لكل طالب وبحسبة بسيطة يقوم كل طالب بدفع ١١٠٠٠جنيه مصرى وإن كان أقل عدد متوقع لايقل بأى حال عن ثلاثة الاف طالب أى ثلاثة وثلاثون مليون جنيه مصرى فى العام الواحد ومضاعفاتها بعد ذلك حتى تصل إلى المليارات فى سنوات قليلة .

بدأت الجامعات المصرية تفكر فى مسايرة التطور السريع لجامعات العالم بالأنظمة الحديثة فصدر القرار الوزارى رقم ٩٧٨لسنة ٩٠ بإنشاء أول وحدة للتعليم المفتوح وهو ماعرف بالتعليم عن بعد وهى وحدات ذات طابع خاص تطلب لإنشائها تعديل بعض اللوائح الداخلية للجامعة، والتحقت أعداد كبيرة جدا من الطلاب المصريين الوافدين وبدأت دول العالم العربى تتوافد إلى الجامعات المصرية لفتح أسواق خارجية بهذا النوع من التعليم الذى لم يطبق حتى الآن إلا فى مصر وبدأ الإعلام العربى يفتح أبوابه ليبشر بالغزو العالمى المصرى لدول العالم العربى صدر القرار الوزارى بإنه ليس من حق الطلاب الإلتحاق بهذه الوحدات إلا بعد نص خمس سنوات من تاريخ الحصول على شهادة الثانوية العامة أوما يعادلها فكانت ردود الفعل لهذا القرار سيئة جدا خصوصا خارج مصر وإن كانت قضية الخمس سنوات هى قضية ذات أهمية فالأمر الآن يحتم علينا أن نقيم تجربة التعليم المفتوح تقييما كاملا مع الوضع فى الأعتبار استخدام تكنولوجيا التعليم الحديث .ولابد أن نكون سباقين إلى ذلك فهناك جامعة مفتوح تم دراسة إنشائها الآن بدولة عربية.وما مدى إمكانية أداء الامتحان بالسفارات المصرية مثل معاملة أبنائنا فى الخارج أو فتح أفرع للجامعات المصرية فى هذه الدول يعنى الاطمئنان بتوافر الضمانات الخاصة والتنسيق الكامل بين الجامعة وهذه الدول أو إبرام بروتوكولات خاصة مع هذه الدول التى تتمنى هذه الخطوة من جانب مصر وكل ذلك حتى نظل دائما فى المقدمة.

٠٠٤٨٧١



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ١١ / ١٩٩٧

تحاول الالتحاق بالجامعة رغم رسوبها فى الثانوية العامة

كتبت ـ حنان بكرى :

إختلقت فتاة راسبة فى الثانوية العامة قصة وهمية بأنها نجحت وحصلت على مجموع كبير حرصا على حياة والدتها المريضة ثم قامت بتزوير بطاقة ترشيح وتوجهت الى إحدى كليات القمة بجامعة القاهرة لاستخراج كارنيه الكلية ولكن موظف الشئون الادارية لم يعثر لها على أوراق رسمية فنشبت بينهما مشادة كلامية وتدخل ضابط الحرس الجامعى لفض الاشتباك إلا أن الفتاة سرعان ما انهارت واعترفت بجريمتها. تولت النيابة التحقيق بإشراف المستشار منصور القاضى المحامى العام لنيابات جنوب الجيزة ووجهت لها تهمة التزوير فى محرر رسمى وأمرت بإخلاء سبيلها بضمان محل إقامتها.

كشفت التحقيقات التى باشرها عبدالفتاح الزارع وكيل أول نيابة قسم الجيزة باشراف أيمن الشافعى رئيس النيابة أن الفتاة تعيش مع أشقائها فى كنف والدتهم المريضة بعد أن توفى والدها منذ عامين وأنها رسبت هذا العام فى امتحان الثانوية العامة مما أصابها بحالة اكتئاب وخشيت على صحة والدتها من التدهور بعد أن نصحها الأطباء بالابتعاد عن الاخبار السيئة فآثرت كتمان الخبر وادعت أمام الجميع أنها نجحت وحصلت على مجموع ٩٨٪ ثم حصلت على بطاقة الترشيح الخاصة بصديقتها وصورتها بطريقة متقنة ودونت بها بياناتها الخاصة وأول أمس توجهت إلى كلية الاعلام بجامعة القاهرة لاستخراج كارنيه الكلية بموجب بطاقة الترشيح، ولكن موظف شئون الطلبة لم يعثر على ملفها وأوراقها الرسمية وأخبرها بذلك فثارت الفتاة مما دفع ضابط الحرس الجامعى لإستبيان الأمر وبإعادة عملية البحث لم يستدل على بياناتها وتعالت صرخات الفتاة وانخرطت فى البكاء ثم إعترفت بجريمتها وتم اقتيادها إلى قسم الشرطة وحرر محضر ضدها. وأمرت النيابة بإخلاء سبيلها بضمان محل إقامتها.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧



كلمات

هكذا يكون الحل، اما التخبط والترقيع ومحاولة كسب موافقة ورضا وعطف الطلاب والتلاميذ واولياء امورهم، فكل ذلك لن يفيد، بل بالقطع سيلحق بالوطن والامة كلها ضررا بالغا.. وطبيعي ان يكون حديثي عن التعليم، وراءه قضية قومية كبرى على اكبر قدر من الاهمية والخطورة وهي كذلك في امريكا واليابان وبلاد الدنيا الواسعة شرقا وغربا، وجنوبا وشمالا. اما ان تكون هذه القضية القومية الخطيرة مثار نزاعات بين عدد من الاشخاص يؤيد كل فريق منهم فريق من الكتاب غير المتخصصين، ويلعب فيها دورا كبيرا مجموعة من موظفي وزارة التربية والتعليم يقولون لكل وزير يجيء نعم حاضر، وكل شيء ماشي، والخمس سنوات ماشي، والست سنوات ماشي، والتحسين ماشي، ووقفه ماشي والمجانية ضرورة لاعدول عنها، والمصروفات التي تبلغ عشرات الآلاف من الدولارات، كله ماشي، والاولاد يخافون من اللغة العربية، فيجب ان نقلل من قيمتها، ولاداعي للتاريخ القومي ولا للتربية الدينية ولا الوطنية، وكله ماشي، فتلك سياسة قرون مضت لاسياسة وقت نتاهب فيه لدخول القرن الجديد، ونستعد من الآن للدخول في منافسة اقتصادية وسياسية وعرة، في ظل نظام دولي جديد لايرحم.. وهكذا وجدت منذ حوالي شهر ان الدخول في ساحة المعركة بين وزير التربية والتعليم، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي او مع غيره من المسئولين، لايصح ان يكون ولايعد موقفا سليما. وانا اعرف جيدا المحركات التي تشعل الخصومة بين المسئولين، واعرف لماذا المديح والثناء ولماذا النقد والهجاء، وكل ذلك لن يحسم الامور ولن يحل القضية.

وكان لابد ان يجيء الحل والضوء الاخضر من اعلى موقع. لا بالامر التحكمي في امور عالمية وسياسية واقتصادية واجتماعية متشابكة ومتعددة، ولكن، بتكليف مجلس الوزراء نفسه او بلجنة موسعة نابعة منه بوضع ورقة عمل شاملة عن السياسة العليا للتعليم في بلادنا، ابتداء من الحضانة ورياض الاطفال، الى الدراسات العليا في الجامعات والمعاهد سياسة قومية جادة تربط بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل واحتياجاته ومتطلبات القرن القادم وظروفنا الجديدة بمختلف نواحيها. هكذا جاء الحل من الرئيس مبارك، الذي طلب من رئيس الوزراء الجنزوري اعداد ورقة العمل الشاملة داخل اطار فكري متكامل، يهدف الى انقاذ التعليم في بلادنا من ازمته وورطته وتدنيه وتدهوره، ويرتقي به ويسدد خطاه ويوائم بينه وبين متطلبات حياتنا الجديدة وتنميتنا المتصلة. وقد شاء الرئيس وله الحق في ذلك ان تنتهي اللجنة من اعداد ورقة العمل في حوالي شهر من الآن ثم يعرض الامر على اجتماع موسع برأسه الرئيس بنفسه ويتفق فيه على مقترحات معينة تعرض على مجلس الوزراء لاقرارها، وعلى مجلس الشعب لاصدار التشريعات اللازمة لتنفيذها:

ولايصح ان يكون لوزير التربية والتعليم، ولا لزميله وزير التعليم العالي، موقف شخصي من هذه القضية. ولايصح ايضا ان يتركز الاعتماد على الموظفين الكبار الذين لايزالون في الخدمة. فهؤلاء لايدلون باي راي موضوعي لوجه الله سبحانه وتعالى: ولكنهم يدرسون اتجاه الريح، ويجدون لكل قرار مطلوب مبررا.

والامر كما قلت اهم واخطر واعقد من وجهات النظر الجزئية، واهم واخطر من رغبة وزير في الاحتفاظ بمنصبه او رغبة زميل له في الخلاص منه. ان اولادنا واحفادنا هم الضحية. والعواجيز الكبار هم الذين يدركون كيف كان التعليم وكيف تخرجنا واستطعنا احتمال مسئولياتنا في الحياة العامة، نضالا وعملا دائبا حربا وسلاما، اما الاجيال الجديدة، فالكل يعرف حقيقة احوالها.

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

د. محمد ابراهيم
رئيس جامعة
المنوفية:

المختبر الاستراتيجى رؤية مستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ جمعية لشباب الخريجين ترعى المشروعات الصغيرة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠/ ١١/ ١٩٩٧

اكد د. محمد محمد ابراهيم رئيس جامعة المنوفية ان دور الجامعة لايقتصر على العملية التعليمية فقط بل هى تساهم مساهمة فعالة فى حل مشكلات المجتمع بالمحافظات بالاضافة الى تخريج جيل جديد يواكب روح العصر ملم بكافة القضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية على مستوى العالم وقد راعت جامعة المنوفية البعد التطبيقى فى البرامج التعليمية والبحثية وتحديثهما وربطهما بقضايا المجتمع والبيئة المحلية حول دور الجامعة فى التنمية والمشاركة فى تحمل عبء التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتاكيد مسيرة الاصلاح الاقتصادى على المستويين المحلى والقومى.. التقى «الاهرام الاقتصادى» برئيس جامعة المنوفية ليوضح الاستراتيجية العلمية لرسالتها ورؤيتها ودورها فى القرن الجديد كى تكون مرشدا لكافة خطط وبرامج وانشطة الجامعة حتى عام ٢٠٢٠.

اجرى الحوار: محمد ابراهيم

تصوير: عبدالعزيز النمر

فى البداية تحدث د. محمد ابراهيم رئيس جامعة المنوفية عن المشكلات التى تواجه الطلاب وكيفية التغلب عليها قائلا انه تمت دراسة كل مايتعلق بالاستعداد للدراسة فى جميع الخدمات التى تقدم للطالب فى مجال الخدمة التعليمية ثم اعلان جميع الجداول وسد العجز فى اعضاء هيئة التدريس بالاضافة الى توافر كل الوسائل التعليمية.. وفيما يتعلق بالاسكان قال ان المدن الجامعية تستوعب اكثر خمسة الاف و ٥٠٠ طالب ووفقا لضوابط معينة ومعلنة سواء فى شبين الكوم او مدينة السادات التى يوجد بها ثلاث كليات ومعهد الهندسة الوراثية بالاضافة الى كليتي الطب البيطرى والسياحة والفنادق التى تم افتتاحهما هذا العام. وفى مجال التغذية قال ان الجامعة توفر الوجبات الساخنة خارج المدينة وباسعار التكلفة هذا بخلاف الوجبات السريعة التى تقدمها كلية الاقتصاد المنزلى سواء للطلاب او لاعضاء هيئة التدريس.

وعن الكتاب الجامعى قال د. محمد ابراهيم انه تم وضع ضوابط تتعلق باسعار الكتاب وتم تحديد سعر الملزمة بـ ٦٥ قرشا وطبقا لعدد



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

الساعات المقررة.. وتم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ القواعد التى تم الاتفاق عليها من قبل مجلس الجامعة.

وفيما يتعلق بمشكلة المواصلات قال د. محمد ابراهيم ان مدينة شبين الكوم تعد من المدن التى قد تكون مشكلة المواصلات فيها تعتمد الى حد كبير على السرفيس موضحا انه تم الاتفاق مع رئيس مجلس ادارة شركة وسط الدلتا على عمل خطوط ربط بين الجامعة وبعضها البعض داخليا وعمل ربط ايضا بينها وبين المدن القريبة مثل قويسنا. وتم انشاء خط جديد من الجامعة الى المنصورة.

● ماهو دور جامعة المنوفية فى التنمية؟

قال د. محمد ابراهيم ان الجامعة تقوم حاليا ـ بإعداد خطة من خلال كل كلية تتمحور حول مايمكن ان تقدمه للمحافظة وفى حل مشكلاتها

وقال انه يدرك دور جامعة المنوفية فى التصدى الرائد والشجاع لبناء الانسان المصرى وتفجير طاقاته وابداعاته وتنمية عطاءاته التعليمية والعلمية والبحثية واعداده لمواجهة التحديات في المرحلة القادمة والارتقاء به الى مستوى المنافسة العالمية الاقليمية.

● هل المختبر الاستراتيجي لجامعة المنوفية حتي عام ٢٠٢٠ يوضح رؤية الجامعة للمرحلة القادمة؟

اجاب رئيس جامعة المنوفية قائلا ان المختبر الاستراتيجى حدد خمس اهداف هى عضو هيئة تدريس متميز من خلال الاختيار الدقيق والتنمية العلمية والتقييم المستمر والتحفيز الفعال ونظام متطور للترقية.. وخريج يواكب روح العصر بمراعاة البعد التطبيقى فى برامج تعليمية وبحثية وتحديث مستمر للعملية التعليمية والريادة الفعالة للطالب وربط التعليم والبحث بقضايا المجتمع والبيئة المحلية.. وإعلاء القيم والمثل العليا بتنمية وتعميق الانتماء للوطن وبناء الشخصية السوية وترسيخ القيم العليا واحترام التقاليد الجامعة.. مجتمع متحضر وبيئة متطورة بتوظيف البحوث لخدمة البيئة وحرية الرأى وحماية الملكية الفكرية وتحسين جودة الحياة وتنمية الوعى البيئى والحس الجمالى والسلوكيات. واخيرا تنمية مكانة الجامعة فى منظومة التعليم والاقليم من خلال تميز الجامعة محليا وعالميا وتنمية قناعة المجتمع بدور الجامعة ومنجزاتها لخدمة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

د. محمد ابراهيم رئيس جامعة المنوفية:

المجتمع وتنشيط اسهام الجامعة فى الخدمة العلمية المحلية والعالمية وتنمية دور الجامعة فى صياغة مستقبل الامة وتنمية دور الجامعة فى حركة تطور التعليم والبحث العلمى..

واشار د. محمدابراهيم الى ان المختبر أكد ضرورة استثمار العلاقات الجيدة بين الجامعة والاجهزة التنفيذية لصالح الطرفين وقيام الجامعة بوضع روشتة عمل للوقوف على معوقات التنمية بالمحافظة وحل مشكلات الازدحام وتنمية الوعى الحضارى وتعميق الانتماء.

● سألته وماذا عن الانشطة الخدمية للجامعة مثل مزارع كلية الزراعة ومعهد الكبد ودور المستشفى الجامعى ومعهد الوراثة ومركز الاستشارات الهندسية؟

قال د. محمد ابراهيم ان المختبر الاستراتيجى طالب باقامة حقول نموذجية وارشادية وخطة للوقاية من امراض الكبد وتنشيط دور المستشفى الجامعى واستنباط سلالات جديدة مقاومة للجفاف تتلاءم مع البيئة والاستفادة ايضا من خبرات اعضاء هيئة التدريس فى خدمة البيئة ومراجعة اوضاع المشروعات البحثية بجميع الكليات.

سألته عن المشروعات الصغيرة وهل هى ضمن الرؤية المستقبلية لجامعة المنوفية؟

قال رئيس جامعة المنوفية ان المشروعات الصغيرة تعد من أهم أولويات جامعة المنوفية ويتم التفكير - حاليا - فى تنمية الصناعات الصغيرة على مستوى المحافظة خاصة وان الجامعة تمتلك بعض الوحدات ذات الطابع الخاص كما فى كلية الزراعة مشروع التسمين وتربية الماشية.. وتدرس الجامعة فكرة توظيف الشباب بهذه المشروعات بهدف تنميته وتدريبه على كيفية المساهمة فى ادارة مشروع بالاضافة الى مساهمة الجامعة في تدريب الشباب على كيفية تشغيل وادارة المشروعات من خلال دورات متخصصة وبمشاركة من الصندوق الاجتماعى وبالتعاون مع محافظة المنوفية التى تمتلك التمويل..

وقال انه يتم حاليا انشاء لجنة الهدف منها استخدام الاموال التى يقرضها الصندوق للشباب من خلال جمعية شباب الخريجين على مستوى الجامعة فى عمل مشروعات تشرف عليها الجامعة والمتخصصين فى كافة المجالات.

● انشأت محافظة المنوفية مركز الدراسات الوطنية لماذا وماهو الهدف منه؟



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٠

قال د. محمد ابراهيم رئيس جامعة المنوفية والمشرف العام على المركز ان انشاء مركز الدراسات الوطنية بمحافظة المنوفية يعتبر استجابة واعية لمتطلبات المرحلة الحالية التى تستلزم توظيف الخبرات المتراكمة لدى القيادات وذوى الخبرة بالمحافظة وايجاد الفرص الحقيقية امام الشباب الجاد للقيام بدور القيادة فى توظيف الموارد ودفع الجهود لخدمة المجتمع.. والمشاركة فى تحمل عبء التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتاكيد مسيرة الاصلاح الاقتصادى

على المستويين المحلى والاقليمى.. ويهدف المركز الى تهيئة المناخ لمزج الخبرات العملية الناجحة وطموحات الشباب لتحقيق اهداف التنمية وخدمة المجتمع من خلال خطة عمل متكاملة ترتكز على المحاور التالية :

- اكتشاف وتدريب القيادات المطلوبة لمواقع العمل المختلفة .
- التربية الفكرية للشباب واعدادهم كقيادات تتحمل الاعباء فى المرحلة القادمة .
- القيام بالبحوث والدراسات التى تخدم المشروعات الانتاجية والخدمية بالمحافظة
- عقد المؤتمرات والندوات حول القضايا والمشاكل ذات الطابع المحلى والقومى بغرض التوعية الجماهيرية .

ماهى المجالات الاساسية لانشطة المركز ؟

قال د. محمد ابراهيم ان المركز يسهم فى العديد من المجالات ، مثل المشروعات الخاصة بتنمية المحافظة بالتعاون مع الجامعة والاجهزة البحثية الاقليمية والقومية والمتمثلة فى دور الاندية الريفية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتطويرتحسين الخدمة العلاجية ،وتنمية الاستثمار فى الثروة الحيوانية بالمحافظة ،و توفيراساليب التدريب المهنى لفتح مجالات عمل جديدة امام الخريجين ،وعمل دراسات الجدوى لمشروعات التصنيع الزراعى بالمحافظة ، وابتكار افضل اساليب التسويق ، وانتاج محاصيل الاعلاف.

ماهى البرامج التى ينظمها المركز ؟

قال ان المركز ينظم العديد من البرامج التدريبية المتميزة مثل تنمية المهارات الفكرية والادارية لاصحاب ومديرى المشروعات الصغيرة بتزويدهم بالمعارف اللازمة عن مفهوم واهمية مجالات عمل مشروع



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

الاعمال واشكاله الحديثة وكيفية اعداد خطة العمل والجوانب التنظيمية والهيكلية وتحديد الاختصاصات والمسئوليات وتوجيه تحفيز وقيادة جهود العاملين بالاضافة الى دراسات الجدوى الاولية و التفصيلية واختيار الشكل القانونى ومصادر التمويل وسبل تسويق المنتج وطرق المتابعة والرقابة على الاداء والاسلوب العلمى فى التغلب على المشكلات التى تواجه المشروع .. وتناول البرنامج الثانى تنمية المهارات الفنية والسلوكية للعاملين بمكاتب خدمة الاستثمار عن طريق تعريفهم بمجالات الاستثمار ودوره فى دفع عجلة التنمية ورفع مستوى المعيشة واستعراض التيسيرات التى تقدمها المحافظة للمستثمرين وكيفية التغلب عليها ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتنشيط حركة الاستثمار

وتهدف البرامج الى تعظيم دور العضو فى المشاركة الفعالة فى مواجهة وحل مشاكل الجماهير والتعرف على ارائهم واتجاهاتهم بما يخدم عملية صنع القرارات التنفيذية ودورها فى تنمية الوعى بقضايا المجتمع وتهدف البرامج - ايضا - الى شرح ابعاد وثيقة مصر للقرن الحادى والعشرين كنقطة انطلاق للتنمية الشاملة فى مصر ودور الصندوق الاجتماعى وبرنامج شروق فى التنمية الريفية ■■.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧





التعليم والجامعات



لبيب السباعى

يطرح الدكتور مفيد شهاب فى تقريره تطوير التعليم العالى غير الجامعى حيث يمثل التعليم العالى غير الجامعى نسبة ٤٠٪ الى التعليم الجامعى، ويضم هيكل التعليم العالى غير الجامعى :

- **المعاهد العليا للتكنولوجيا وكليات التعليم الصناعى**
- **كليات التربية النوعية ورياض الأطفال**
- **المعاهد الفنية الصناعية والتجارية والفندقية**

أولا: المعاهد العليا للتكنولوجيا وكليات التعليم الصناعى (٤سنوات) :

تهدف المعاهد العليا للتكنولوجيا، مثل المعهد العالى التكنولوجى فى بنها، والمعهد العالى للطاقة بأسوان ، الى تخريج المهندس الذى يجمع بين الاساسين النظرى والعلمى ، من خلال تدريبه بالمصانع طوال سنوات الدراسة ، وهو نوع من الخريجين يحتاجه سوق العمل.

وتهدف كليات التعليم الصناعى الى اعداد مدرسين يقومون بتدريس المواد النظرية والعلمية فى المدارس الثانوية الصناعية، بدلا مما كان سائدا من قيام خريجى كليات الهندسة بتدريس المواد النظرية، وقيام خريجى المدارس الثانوية الصناعية او التكميلية بتدريس الورش.

ومن المتابعة الإحصائية ، فقد سجلت اعداد الملتحقين لهذه المعاهد والكليات زيادة مطردة من عام لآخر ، ففى خلال سبع سنوات تضاعف عدد المستجدين بها مرتين . ويرجع ذلك الى زيادة عدد المعاهد والكليات من جهة، وزيادة اقبال الطلاب على هذه النوعية من التعليم من جهة أخرى ، فضلا عن أن سوق العمل أثبت أنه فى احتياج شديد الى خريجى هذه النوعية من المعاهد .

ومن الاهمية بمكان دعم هذه المعاهد والكليات نظرا لاتصالها الوثيق بحركة التنمية ، وضرورة العمل على ربطها بمراكز وهيئات البحث العلمى والتكنولوجيا من ناحية، وبقطاعات الصناعة والانتاج والاعمال من ناحية أخرى.

ثانيا: كليات التربية النوعية ورياض الاطفال:

قامت هذه الكليات بهدف سد العجز من المدرسين فى التخصصات التى لم تتطرق لها كليات التربية بالجامعات.

وتضم كليات التربية النوعية ورياض الاطفال التخصصات الاتية :

تكنولوجيا التعليم - الإعلام التربوى - التربية الموسيقية - التربية الفنية - الاقتصاد المنزلى- رياض الاطفال - التربية الرياضية - شعبة مدرسة الفصل الواحد - التربية الخاصة- اللغة الانجليزية .

ويقوم المجلس الأعلى لهذه الكليات الذى يضم السادة عمداء الكليات بدراسة الاحتياجات المستجدة فى التخصصات المختلفة ، وينشىء الشعب المناسبة فى هذه الكليات.

ومن الملاحظ أن أعدادا كبيرة من الطلاب قد التحقت بهذه الكليات ، رغم قصور

تطوير التعليم العالى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٠

امكاناتها وخاصة فى مجال اعضاء هيئة التدريس، الأمر الذى يدعو الى ضرورة تقييم تجربتها، ووضع ضمانات كافية للارتقاء بمستوى خريجيها.

وفى هذا المجال، يمكن طرح الافكار الآتية:

١ - دراسة مستقبل هذه الكليات وبحث الاقتراحات والبدائل المثارة حولها، سواء بالضم للجامعات كل فى نطاقها الجغرافى، أو بانشاء هيكل جديد على غرار الجامعة يضم جميع هذه الكليات ويكون تابعا للوزارة أو مستقلا، مع اتخاذ كافة السبل والوسائل الكفيلة بدعمها وتقويتها، ومتابعتها تمهيدا لاعادة تقييمها.

٢ - مراجعة القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ والذى أصبح لا يلائم المرحلة الحالية للكليات والمعاهد العليا التابعة للوزارة، ودراسة التعديلات المقترحة فى شأنه بحيث يطبق فى هذه الكليات والمعاهد ما يطبق فى الجامعات.

٣ - إعادة تشكيل المجلس الأعلى للكليات برئاسة وزير التعليم العالى على أن يكون رئيس قطاع التعليم نائبا لرئيس المجلس.

٤ - إعداد لائحة خاصة لكل كلية تتضمن خطة الدراسة والامتحان والاحكام الخاصة بها، وذلك على غرار لوائح الكليات الجامعية.

٥ - دراسة الاقتراحات والبدائل الخاصة بموضوع الدراسات العليا، عملا على استقرار الأوضاع داخل هذه الكليات، وذلك بالتعاون مع الجامعات.

٦ - العمل على إدراج كافة الكليات النوعية بالخطة الخمسية للدولة، وتخصيص الاعتمادات اللازمة لدعمها.

٧ - تخصيص خطة للبعثات خاصة بالكليات النوعية ورياض الاطفال والمعاهد العليا.

ثالثا : المعاهد الفنية الصناعية والتجارية والفندقية (سنتين):

تهدف هذه المعاهد الى اعداد التقنيين المزودين بالمعارف والمهارات التى تمكنهم من العمل التطبيقى الفنى. وقد شهدت هذه النوعية من المعاهد الفنية، فى السنوات الأخيرة، زيادة فى أعداد الطلاب المقيدين بها ونوعياتهم، فضلا عن تطوير مناهجها الدراسية وتحديثها. وقد أصبح سوق العمل يستوعب الكثيرين من خريجى هذه المعاهد نظرا لحاجته الى هذه النوعية الفنية خاصة فى مجال الفندقة والتصنيع والتكنولوجيا.

ورغم ما تقوم به هذه المعاهد من دور هام فى استيعاب الطلاب الحاصلين على الثانويتين العامة والفنية، إلا أنها تعانى العديد من السلبيات، التى ينبغى العمل على مواجهتها لتتمكن من إعداد الخريجين الفنيين اللازمين لخطة التنمية.

فى إطار تطوير هذه المعاهد فإنه يمكن طرح الافكار الآتية :

١ - حل مشكلة المبانى المؤجرة لهذه المعاهد، حيث أن غالبيتها تعمل فى أماكن مؤجرة، مما يتطلب الاعتمادات السريعة لمواجهة الأعباء المترتبة على تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأن الأماكن المؤجرة للهيئات الحكومية.

٢ - مواجهة ما تعانيه هذه المعاهد من نقص فى الاجهزة والأدوات والمعامل والورش، وما يتطلبه ذلك من إدراج الاعتمادات اللازمة فى إطار الخطة الخمسية للدولة.

٣ - التنسيق بين المعاهد الفنية، ووزارة الصناعة، والشركات التابعة لقطاع الاعمال العام، فى تحديد التخصصات الفنية المطلوبة، والتى تهدف الى تخريج فنى على مستوى عال من التأهيل.

٤ - وضع خطة لتدريب طلاب المعاهد الفنية فى مصانع قطاع الاعمال والقطاع الخاص، كل فى تخصصه، خلال الاجازة الصيفية، فى مقابل أجر مادى، لتشجيع الطلاب على العمل أثناء فترة الاجازة، ولتنمية مهاراتهم التقنية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

انتخابات الإعادة اليوم للاتحادات الطلابية بالجامعات

كتب ـ محمد حبيب:

بدأت أمس انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات والتي يشارك فيها أكثر من ٧٠٠ ألف طالب وطالبة لاختيار ممثلين في ٦ لجان بكل فرقة دراسية، وشهدت الانتخابات أمس اقبالا متزايدا على الصناديق للادلاء بأصواتهم حيث أعلنت في ساعة متأخرة من مساء أمس نتائج الانتخابات ، وتجرى اليوم انتخابات الاعادة في اللجان التي لم يكتمل فيها النصاب القانوني بحضور ٥٠٪ من الطلاب.

ويشترط للنجاح في الاعادة حضور ٢٠٪ من الناخبين وسيقوم عميد الكلية باختيار ممثلي الطلاب في هذه اللجان من الطلاب المتفوقين دراسيا ولهم نشاط ملحوظ في الخدمة العامة للطلاب..

وشهدت الكليات ومقار لجان الانتخابات صورا عديدة من اللافتات كتبها المرشحون في الدعاية دون الصاقها على الحوائط التي حظرت الجامعات منها حتى لاتسيء الى شكل الكلية.. وقد علق بعض الطلاب صور مرشحيهم على صدورهم .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

لفتة إنسانية ولكن

في لفتة إنسانية قرر الدكتورحسين كامل بهاء الدين أن تتحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف دراسة الطالبة الأولي علي دبلوم التجارة نظام السنوات الثلاث وذلك عقب بكاء الطالبة أثناء تكريمها من أنها لا تستطيع تحمل تكاليف تكملتها لدراستها بالجامعة لضيق ذات اليد. حالة واحدة من بين آلاف الحالات كانت فيها لفتة كريمة من السيد الوزير عندما مكنها الله بعد كبد ودموع لا يعلمها إلا هو من توصيل الشكوي تفضل الوزير ونشرت له كشهادة تقدير علي صفحات الجرائد وكفاعل خير كريم تجاه مسكينة صغيرة، وقد سبق ان تناولت هذا الموضوع اكثر من مرة في حفظ ماء وجه المتفوقين والمتفوقات بتحمل الدولة بقطاعاتها وخيراتها الكبيرة - والتي لا تخفي في الانفاق علي الندوات والمؤتمرات والمجاملات للغريب والقريب في رعاية هؤلاء الأبناء الضعاف من المحتاجين والمساكين والفقراء وذلك بتقديم ولونسبة من ٥ : ١٠٪ من الاعفاء بابحاث اجتماعية جادة ترصدهم وترعاهم دون احتياج ودون دموع.. وأيضاً دون إخفاق وتعثر لأن أكثرهم يترك المدارس نتيجة خجله من السؤال عن هذه المصروفات ونتيجة حيائه أمام زملائه وزميلاته وأساتذته ليبدأ ان كان ولدا حياة شاقة في سوق الأعمال الحرفية القاسية علي بنيانه الضعيف والمعذبة لشدة ذكائه وإحساسه وان كانت بنتا فإنها إن كرمت تعود لخدمة أهلها في أعمال منزلية تعذبها وان اهينت عملت خادمة في احد البيوت وتكررت عليها الإعتداءات الإنسانية بكل صورها لترصدها داخلها وتعيدها للمجتمع بصور أكثر بشاعة وإيلاماً للمجتمع الذي آلمها وأذلها.. فهذا رجاء خاص مني لكل الوزراء: ياسادتنا الكرام لا تدعو الإصلاح يفلت من بين أصابعكم ولكن ان جاء اليكم بقدمه فعززوه وانصروه لأنكم مسئولون أمام الله عن كل هؤلاء البشر وليس فقط عمن يبكي أمامكم أو من يصلكم بواسطة.

مديحة النحراوى



المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

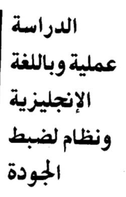
معهد للتمريض المتميز!

الدراسة عملية وباللغة الإنجليزية ونظام لضبط الجودة

التمريض آفة الطب فى مصر ، ولهذا فكرت أندية الروتارى فى انشاء معهد متخصص، ضمن اطار مشروع مبارك ـ كول لتطوير التعليم الفنى، وذلك؛ لاعداد ممرضة تتميز بالمهارات العالية والكفاءة لمواكبة التطور السريع فى التخصصات الطبية المختلفة والاجهزة عالية التقنية ، وسوف تكون مدة الدراسة ٣ سنوات باللغة الانجليزية وتمنح الطالبة بعدها الشهادة مع ترخيص مزاولة المهنة ، ويتم معادلة الشهادة بمثيلتها فى المانيا الاتحادية، ودول الاتحاد الاوروبى مما يتيح لها فرصة العمل بالخارج.

ويقضى نظام التعليم المزدوج بأن تتلقى الطالبة (ممرضة المستقبل) تدريبا عمليا فى احد المستشفيات التابعة للمشروع لمدة ٤ ايام فى الاسبوع ، وتتلقى المواد النظرية يومين داخل فصول ومعامل المعهد الفنى للتمريض.

وسيكون المشروع بمساهمة ٣ اطراف الاول كلية طب قصر العينى ، حيث ستزود المعهد بالمدرسين والمدربين ودفع الاجور وجميع المصاريف الادارية للعاملين والمشاركة فى اعمال الامتحانات النظرية والعلمية ، اما الطرف الثانى فهو الوكالة الالمانية للتعاون الدولى وستقوم بايفاد خبراء لفترات وتزويد المعهد ومعمل التمريض بالتجهيزات والمساهمة فى تدريب المدربين والمدرسين سواء داخل مصر او فى المانيا ، اما الطرف الثالث فهم أصحاب المستشفيات الخاصة ورجال الاعمال وسيساهمون فى تدريب الطلبة وعمل عقود تدريب وتحمل نفقات التدريب، وخلال فترة الدراسة ستمنح مكافأة مالية متميزة .



د . مؤمنة كامل

ومنذ البداية سوف يطبق هذا المعهد نظام ضبط الجودة على جميع الاجراءات وتشرف عليه الدكتورة مؤمنة كامل استاذ التحاليل الطبية ، وذلك للتأكد من فاعلية العمل وحل اى مشاكل تتعلق بتطبيق النظام واستمراره ، ويركز نظام ضبط الجودة على كيفية التعامل مع شكاوى المرضى وحلها بسرعة بعد دراسة اسبابها والعمل على عدم تكرارها ، وذلك بتخزين استمارة الشكوى وطرق حلها فيما يعرف بسجلات الجودة.

وربما يكون هذا المعهد هو البداية لايجاد حل جديد فى التمريض وانتشال هذه المهنة السامية من براثن الجهل!

سيد على

٠٠٤٨٨٤



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

برنامج جديد للتعليم المفتوح بحقوق أسيوط

أسيوط - مكتب الأهرام :

تقرر العمل بنظام التعليم المفتوح بكلية الحقوق بجامعة اسيوط لخدمة الدارسين صرح بذلك الدكتور أحمد مليجى عميد الكلية ، واضاف انه سيتم قبول طلبات الحاصلين على شهادة الثانونية العامة باى مجموع أو مايعادلها من الدبلومات الفنية منذ ٥ سنوات ، وكذلك حملة المؤهلات العليا من خريجي الجامعات والطلاب الوافدين من الدول العربية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

مشاكل معهد أبو العينين في جولة لقيادات المنتزه

لايزال طلاب الثانوى بمعهد الشيخ محمود أبو العينين بميامى يتلقون دروسهم بالمعهد الابتدائى وعلى نفس مقاعدهم، كما يستغل الطلاب حوش الرياضة لعدم الانتهاء من بناء المبنى الخاص بهم.. كما أن الطلاب محرومون من أبسط حقوقهم من نظافة ودورات مياه وخلافه، جاء ذلك فى جولة لعدد من قيادات حزب العمل بالمنتزه ضمت إبراهيم عبد الملك أمين القسم، ومحمد على أبو سمرة أمين التنظيم.. تلقت اللجنة شكوى أولياء الأمور من ضعف مستوى بعض مدرسى العلوم الفقهية والرياضيات والكيمياء.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

الانتخابات الطلابية مذبحة للديمقراطية.. شطب آلاف الطلاب الإسلاميين ومنعهم من الترشيح

كتب خالد يونس:

شهدت الانتخابات الطلابية التى تم إجراؤها أمس الاثنين فى عدد من الجامعات المصرية سلسلة من مذابح الشطب والتزوير ضد الطلاب الإسلاميين، وتم إعاقة عدد كبير من الطلاب لمنعهم من ترشيح أنفسهم فى الانتخابات هذا العام.. لتكون نتيجة هذه المهزلة نجاح طلاب الأمن والحكومة بنسبة ١٠٠٪.

* ففى جامعة القاهرة وحدها تم شطب ١٢٠٠ طالب من الإسلاميين، وقاطع الطلاب عملية التصويت فى كليات الطب والصيدلة والعلوم والحقوق والآداب والعلاج الطبيعى والاقتصاد والإعلام والآثار، بينما قام عميد كلية التجارة بمنح الطلاب إجازة أمس، وشهدت كلية الهندسة إقبالا ضعيفا من الطلاب.

* وفى كلية دار العلوم حدثت مذبحة بشعة للقوائم الإسلامية، حيث تم شطب عدد كبير من الطلاب الإسلاميين، فى الوقت الذى تعاملت فيه إدارة الكلية والأمن مع مرشحى التيارات السياسية الأخرى بصورة ودية خالية من العنف أو الشطب لمرشحيهم.

* وفى جامعة الزقازيق: تم فتح باب الترشيح للانتخابات وقفله فى الأسبوع الماضى فى سرية تامة ودون علم طلاب الجامعة ماعدا طلاب الأمن والحكومة وأعضاء اتحاد حورس، وأدى ذلك إلى منع عدد من الطلاب الإسلاميين من دخول الانتخابات، ومن تمكن من الترشيح تم شطبه فى اليومين الماضيين، وذلك فى كليات الآداب والتجارة والهندسة والتربية والحقوق. وجاء ذلك فى ظل تهديدات الأمن بجامعة الزقازيق باعتقال أى طالب إسلامى يعترض على الانتخابات أو عمليات الشطب، وأن مقر أمن الدولة بالزقازيق جاهز لاستقبالهم!!

* وفى كلية (التربية النوعية) بالزقازيق تم شطب مئات الطلاب الإسلاميين يوم الثلاثاء الماضى، وقام الطلاب بتشكيل وفد لمقابلة عميد الكلية، الذى صرح لهم بأنه ليس له يد فى هذه المذابح.

* وفى جامعة عين شمس وضعت عقبات كثيرة أمام الطلاب الراغبين فى ترشيح أنفسهم فى الانتخابات الطلابية، وذلك لحرمان الطلاب الإسلاميين من دخول الانتخابات، وحدثت فى الأيام القليلة الماضية سلسلة من الشطب فى قوائم المرشحين الإسلاميين فى مختلف كليات جامعة عين شمس.

* وفى جامعة الأزهر بالقاهرة حدثت مذابح بشعة ضد المرشحين الإسلاميين، فقد تم شطب طلاب العمل الإسلامى فى فرع الدراسة وفرع مدينة نصر، وتم تعيين اتحاد الطلاب الجديد بالتزكية من طلاب الأمن والحكومة. وكان ١٥٣ طالبا من جامعة القاهرة قد طعنوا أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة أمس فى قرارات د. فاروق إسماعيل -رئيس الجامعة- باستبعادهم من الترشيح، وأكد فوزى الجزار -محامى الطلاب- أن



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

قرارات الاستبعاد لا تستند إلى أية أسباب موضوعية. كما نظرت المحكمة طعونا لعشرات الطلاب الإسلاميين المستبعدين من انتخابات الاتحادات الطلابية بجامعة عين شمس. وكانت محكمة القضاء الإدارى قد أصدرت يوم السبت الماضى ثلاثة أحكام تاريخية بإلغاء الانتخابات التى جرت فى كليات جامعة الأزهر فى ظل استبعاد الطلاب الإسلاميين، وقضت الأحكام بإعادة الانتخابات.

● ومن ناحية أخرى شهدت جامعة حلوان احتجاجات طلابية غاضبة شملت مظاهرة وإضرابا عن حضور المحاضرات بسبب استبعاد المئات من الطلاب الإسلاميين المرشحين للانتخابات.



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

الجامعات الأجنبية ونغمة غير مقبولة

بعد ان تولى الاخ الفاضل الاستاذ الدكتور مفيد شهاب حقيبة التعليم العالي والبحث العلمي بعد اعادة هيكلة وزارة التعليم صدرت عنه عدة تصريحات بعضها يخص الجامعات غير الحكومية.. ومن جانبي فانني اكره تسميتها بالجامعات الخاصة فتلك التسمية التى نطلقها عليها باعتبارها جامعات خاصة تضعها فى وضع متدن ومستهلك فهى جامعات مصرية تؤدى واجبا وطنيا موازيا تماما لما تقدمه الجامعات الحكومية ومتمما له ولكنها حقيقة تقدم خدماتها التعليمية لشريحة من المجتمع على استعداد لان تتحمل نفقات تعليمها.. وعموما فهذا الشئ حاليا تفعله بعض الجامعات الحكومية على استحياء وان كان بمبالغ اقل كمافى كليات التجارة والحقوق للاقسام التى تدرس للطلبة باللغة الانجليزية او الفرنسية.. وربما يكون ذلك هو المدخل نحو تطوير وتحجيم مظلة مجانية التعليم. وكانت تصريحات الاخ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى بخصوص هذه الجامعات دافعا لها على تطوير رسالتها والمضى قدما نحو تحسين كفاءة العملية التعليمية بها بل انه يعزى اليه الفضل فى عملية سد العجز الذى كان من الممكن ان تعانيه هذه الجامعات فى اعضاء هيئة التدريس خاصة وانها تتحمل نفقات باهظة حاليا فى عملية الانشاء.

اما تصريحاته وما اعلنه فى المحاضرة الافتتاحية للموسم الثقافى بجامعة القاهرة بخصوص الجامعات الاجنبية والتى لها تواجد داخل جمهورية مصر العربية وعدد لابأس منها جامعات امريكية فليسمح لنا معاليه بابداء بعض وجهات النظر على النحو التالى:

اولا: لاشك ان مصر تحترم توقيعها على اى اتفاقية بينها وبين اى دولة لها معها علاقات ثقافية راسخة خاصة ان هناك دولا بعينها قدمت لنا الكثير وعلمت منا اجيالا لم يكن يتاح لها مثل هذا الذى تعلمته لولا وجود مثل هذه الاتفاقيات.. واذكر من هذه الدول على سبيل المثال لا الحصر دول الكتلة الاشتراكية قبل التحول ومازالت الاتفاقيات الموقعة معها سارية.. واذكر منها فرنسا التى تخرج منها معظم الحقوقيين وانجلترا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية وكلها دول وقعت مصر معها اتفاقيات للتعاون الثقافى والعلمى والتعليمى والبحث العلمي ومثل هذه الاتفاقيات موجودة ومنشورة فى جريدة الوقائع المصرية وفى ملفات الخارجية المصرية وبالتحديد العلاقات الثقافية.

ثانيا: ان الولايات المتحدة الامريكية تحديدا وقعت مع مصر اتفاقية حررت فى شهر مايو سنة ١٩٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢١ ومنشورة بالجريدة الرسمية فى ١٩٦٣/٢/٢٨ ص ٤٧٧ - ٤٧٩، وعدد موادها ثمانية وتتيح هذه الاتفاقية للمؤسسات التعليمية بالبلدين انشاء مراكز ومعاهد من خلال اتفاقات خاصة فى البلد الآخر وبما لايتعارض والنظم والقوانين المعمول بها «مادة ١» وفى المادة الرابعة تنص الاتفاقية على «تشجع الحكومتان التعاون الوثيق بين الهيئات الثقافية والمهنية والمعاهد التعليمية والعلمية والثقافية الموجودة فى بلديهما».. هذا ماتقرره الاتفاقية.

وكانت هذه الاتفاقية وكما هو وارد فى صلب قرار انشاء الجامعة الامريكية بالقاهرة وحسب ما هو منشور فى الجريدة الرسمية العدد ١٩ فى ١٩٧٦/٥/٦ هى الركيزة الاساسية التى استند اليها قرار رئيس الجمهورية والديباجة كما هو معلوم قانونا جزءا لايتجزأ من صلب القرار.. ولولا هذه الاتفاقية لما اصدر الرئيس الراحل انور السادات القرار الجمهورى الخاص بالجامعة الامريكية والتى ظلت تعمل قبل اصداره سنوات عديدة.. لذلك فالقول بان هذه الاتفاقية غير موجودة هو قول مردود عليه بوجود الاتفاقية ذاتها.

ثالثا: ولكن الحقيقة التى نتفق فيها مع الاستاذ الفاضل الدكتور مفيد شهاب - وهو رجل قانون بارع ولا استطيع ان احاججه فى القانون - هو ان هذه الاتفاقية عندما تتحدث عن مؤسسات تعليمية فانها تعنى المؤسسات المصرية والامريكية اما المؤسسات او الهيئات ذات الصفة الدولية والتى تساهم فيها مصر فانه هو يفتى فيها اكثر منى ولفتواه منى كل الاحترام والتقدير ذلك اقدره فعلا كرجل قانون.



المصدر : الــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

د. عارف الدسوقى

رابعا: ان اى مؤسسة تعليمية - ومهما كان الامر - تضم بين جنباتها طلابا مصريين داخل جمهورية مصر العربية لابد انها قد تلمست وسلكت طريقا للاستئذان من السلطات المختصة وعلى سبيل المثال فان احدى الجامعات الامريكية والتى لها علاقة باحدى المؤسسات التعليمية المتواجدة على ارض جمهورية مصر العربية ووقعت معها اتفاقية للتعاون التعليمي تقوم بموجبها هذه المؤسسة بتقديم البرامج التعليمية لهذه الجامعة فى مصر.. هذه الجامعة تقدمت باكثر من طلب للسلطات المصرية بطلب انشاء فرع واشر على هذه الطلبات الوزير المختص واحال الطلب للمستشار القانونى منذ اكثر من عامين وذلك لتقديم الرأى واعداد التكييف والتصور القانونى فى مثل هذه الحالة.

خامسا: ليس خافيا على احد ان ماهو موجود وقائم ليس فرعا لجامعة امريكية او جامعة اجنبية لان الوجود حقيقة هو مكان مهيأ لتقديم برامج ومحاضرات لجامعة ما فى مكان ما يتلقى فيه هؤلاء الطلاب المسجلون بالخارج هذه البرامج ثم يؤدون اختباراتهم ويحصلون على مؤهلاتهم من الخارج.. وماهو موجود فى القاهرة او الاسكندرية ماهو الا مكان مناسب ومرشدون علميون يساعدون الطلاب وينظمون العملية.. وعندما يقول احد ان ماهو موجود وقائم فرع فهذا غير صحيح فالفرع يحتاج الى امور اخرى.. اما ماهو قائم فما هو الا تنفيذ برامج تساعد الطالب في الحصول على درجته الجامعية من الخارج وهو متواجد فى موطنه وهو فى حقيقته انتساب او تعليم عن بعد وهو امر بدأته مصر مؤخرا.وسوف تستمر فيه.. ثم ماهو الفرق بين الانتساب لجامعة القاهرة لطالب في اسوان والانتساب لجامعة فى الولايات المتحدة.. ان ما يملكه المجلس الاعلى للجامعات هو عملية المعادلة لهذه الدرجات اذا طلب منه ذلك.. والحقيقة اننى اتساءل هل منعتم محلات ماكدونالد اكتفاء بمحلات الفول والطعمية؟!!

سادسا: ان الذين تقدموا للوزارة بالترخيص لهم سواء بانشاء فرع او بالموافقة على اتفاقية موقعة بينهم كمؤسسة تعليمية فى مصر واى جامعة بالخارج يعملون فى اطار القانون وليس خافيا ان مؤسسات تعليمية فى مصر بل هناك مؤسسات بعيدة عن هذه الصفة وقعت اتفاقيات ومسموح لها بالعمل فى منح الشهادات وتسهيل الحصول على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه.. قولوا لنا ماذا عن جامعة ماسترخت ومركز معلومات مجلس الوزراء!! ثم ان مثل هذه المؤسسات التعليمية او الجهات التى تقدمت للوزارة ولم تتلق ردا حتى الآن يمكنها ومن خلال مبدأ القرار السلبى ان تتحصن بوجود موافقة نظرا لانها تقدمت بطلبها بالطريق القانونى ولم يمنعها احد ولم يوافق لها احد هذا علما بان المؤسسات التعليمية جميعها متساوية امام الحق والعدل.

الاخ الفاضل الاستاذ الدكتور مفيد اننى اتصور انه من الافضل وضع ضوابط لهذه الحالات واشتراط ان تكون الجامعة المرتبط معها من الجامعات ذات السمعة الدولية ويكون لها باع متقدم فى احد التخصصات التى تحتاجها مصر هذا بجانب ماتضمنته لائحة الجامعات الخاصة من ضمانات.. الضمانات العلمية هى الافضل ومن لاتعجبه الضمانات ولا يقدر عليها فليأخذ حقائبه ويرحل.. اما ماينشر من تصاريح وتحذيرات فاننى اتمنى بدلا منها وضع اشتراطات علمية وضمانات لصالح العملية التعليمية فهو الافضل..

واذكر ان الاخ الفاضل الاستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين كان واضحا فى هذا الشأن عندما احال الامر للمستشار القانونى لوضع التكييف القانونى حيث اعلنها صراحة انه ليس لديه مانع اذا تقدمت له جامعة ذو سمعة عريقة وقدمت عددا من التخصصات تحتاج لها مصر فانه سوف يرحب بها.. هذا هو ماتمناه لمصر التى دخلت عصر الخصخصة والرئيس مبارك والحكومة كلها تعمل بكل جد واخلاص لدفع عجلة النمو للتوازن بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص الذى اتاحت له الفرصة كاملة فى مجال التعليم ووافقت له على انشاء الجامعات غير الحكومية بعد الموافقة على المعاهد التعليمية العليا.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

الرئيس يتلقى ثلاثة تقارير خاصة باستراتيجية التعليم

تغييرات جذرية فى السياسة التعليمية

يتلقى الرئيس حسنى مبارك خلال الأيام المقبلة، ثلاثة تقارير حول استراتيجية التعليم المصرى فى القرن المقبل، مقدمة من المجالس القومية المتخصصة، ومجموعة العمل الوزارية برئاسة وزير التربية والتعليم، ومجموعة من الخبراء.

وصرح الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء - فى اجتماعه أمس مع المجموعة الوزارية لتطوير العملية التعليمية وربط التعليم باحتياجات المجتمع وسوق العمل والذى حضره ٩ وزراء و١٥ خبيرا فى مجالات التعليم المختلفة - بأن استراتيجية التعليم فى القرن المقبل، تستهدف فى المقام الأول الإنسان المصرى، بما يجعله قادرا على التفاعل مع المتغيرات المحلية والعالمية.

ودعا الجنزورى واضعى السياسات التعليمية إلى ضرورة تحقيق المرونة فى منظومة التعليم المصرى، والاستجابة لاحتياجات الأفراد، وتنمية القدرات والاستعدادات الفردية، لمواجهة الظروف والمتغيرات الجديدة.

وأشار رئيس مجلس الوزراء - خلال الاجتماع - إلى أن الأهداف الرئيسية التى يجب أن تعتمد عليها استراتيجية التعليم فى مصر لتطبيقها فى القرن المقبل، تشمل مجموعة معطيات أساسية تسهم فى بناء المواطن المصرى المؤمن بقيمه، والمعتز بثقافته من خلال تأكيد مفهوم التعليم المعتمد على الذات، ومبدأ التعليم المستمر مدى الحياة، باعتباره أحد مفاهيم القرن المقبل، مشيرا إلى أن كل هذه الأهداف، تتطلب تحقيق متغيرات جذرية فى جميع أجزاء منظومة التعليم.



المصدر : الأهــــــرام

التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عاجل للدكتور مفيد شهاب

٦١ طالبا وطالبة حائرون بين الإسكندرية وكفر الشيخ!

إلى الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى نقدم هذه المأساة والحيرة التى وقع فيها ٦١ طالبا وطالبة فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية والذين كانوا مقيدين بالصف الاول بالمعهد فى العام الماضى فى كفر الشيخ ثم رغبوا فى التحويل الى الاسكندرية مدينتهم طبقا للائحة التى تنص على جواز تحويلهم حتى ولو كانوا راسبين وقد قبلهم المعهد بالاسكندرية بالفعل ودفعوا المصروفات وانتظموا فى الدراسة الى ان جاء قرار غريب مبهم من وزارة التعليم العالى فى القاهرة بضرورة عودة هؤلاء الطلبة الى معهدهم فى كفر الشيخ لانه ليس من حقهم التحويل، والسؤال الآن، هل تنبهت الوزارة بعد شهرين من بدء الدراسة بعدم احقيتهم فى التحويل واذا كان الامر كذلك، فما هو القانون الذى يقول بذلك ولماذا لم يصدر من اول العام حتى لا نضيع مستقبل ابنائنا بايدينا، فكيف سيعود هؤلاء الطلبة الى كفر الشيخ بعد هذه المدة وكيف سيجدون اماكن يعيشون فيها خاصة البنات، ثم ان موقف هؤلاء الطلبة حساس للغاية لأنهم راسبون وإذا رسبوا مرة اخرى بسبب حالة عدم الاستقرار التى هم فيها الآن فسوف يتم طردهم من المعهد كما ان نظام الفصلين الدراسيين الذى يطبق فى معهد الاسكندرية لا يطبق فى كفر الشيخ والمواد التى يدرسونها فى الاسكندرية الآن، تدرس فى كفر الشيخ فى الفصل الدراسى الثانى فكيف سيحلون هذه المشكلة،

د. مفيد شهاب

وبسؤال الدكتور محمد السيد فهمى وكيل المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية عن موقف هؤلاء الطلبة، قال ان ادارة المعهد لا يضيرها ان تستقبل هؤلاء الطلبة وهى لم تطلب تحويلهم الى كفر الشيخ ولكن الادارة تنفذ القرارات التى تأتيها من وزارة التعليم العالى فى القاهرة وقد جاءنا قرار يفيد بعدم احقية هؤلاء فى البقاء فى الاسكندرية ويقول كل من مروة عبد الحميد وآمال محمد حسن ومحمد حسن على ومحمد صبرى وغيرهم من الطلبة الحائرين بين المعهدين . إنه بعد القرار المفاجئ الذى صدمنا جميعا ذهبنا بسرعة الى كفر الشيخ نسأل مذا سنفعل وكانت الاجابة انه علينا ان نعيد جميع الاجراءات التى اتبعناها من قبل فى التحويل الى الاسكندرية، مما سيضيع علينا فرصة الدراسة لاكثر من شهر آخر وامتحانات الفصل على الابواب ولا نجد حلا لهذه الحيرة وهذا المأزق الذى وقعنا فيه وليس بيدنا شئ نفعله سوى التوجه الى الدكتور مفيد شهاب لعله يجد لنا الحل.

سهيلة نظمى



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٩

الطلاب قاطعوا الانتخابات واتحادات الطلاب بالتزكية أو التعيين!

كتب سامي فهمي: أسفرت النتائج لأولية للانتخابات الطلابية بالجامعات المصرية عن إعادة الانتخابات في أغلب الكليات والفوز بالتزكية في كليات أخرى. لم يشارك الطلاب بفاعلية فى عملية التصويت أمس الأول "الاثنين" ولم يكتمل النصاب القانوني بحضور ٥٠٪ على الأقل من الطلاب الذى لهم حق الانتخاب. أجريت انتخابات الإعادة "أمس" ويشترط لصحة الانتخاب حضور ٢٠٪ على الأقل من الناخبين. يتولى عميد الكلية تعيين مجلس اتحاد الكلية فى حالة عدم اكتمال النصاب فى انتخابات الإعادة. أعلن فوز أعضاء لجان اتحاد الطلاب بالتزكية فى جميع كليات جامعة القاهرة فرع الفيوم (٩ كليات) ......

وفى (٤ كليات) بفرع بنى سويف وفى ٦ كليات فى جامعة القاهرة.

تقدم الطلاب الذين تم شطبهم من قوائم الترشيح بطعون أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة. تعرضت أسماء المرشحين للاستبعاد من لجان فحص الطلبات. وقام الطلاب المنتمون للتيار الإسلامي بهندسة المطرية التابعة لجامعة حلوان بمظاهرة احتجاج على استبعاد جميع مرشحى التيار الإسلامي. وندد الطلاب بسياسة الحكومة وطالب بيان أصدروه بمقاطعة الانتخابات . وفاز فى هندسة المطرية بالتزكية أكثر من ٨٥٪ من أعضاء الاتحاد وباقى اللجان تجرى فيها الانتخابات بين "طلاب النشاط" وشهدت الجامعات إقبالاً ضعيفاً على تقدم الطلاب للترشيح بسبب القيود التي تفرضها اللائحة لقبول الطلبات، إضافة للتعرض للشطب من قبل لجان الفحص لأصحاب الاتجاهات السياسية المعارضة أو الدينية فضلاً عن إدخال نظام امتحانات الفصلين الدارسيين بالجامعات المصرية وانشغال الطلاب بالاستعداد لأداء امتحانات الفصل الدراسى الأول فى يناير المقبل.

، تقدم للترشيح بكليات جامعة القاهرة حوالى ٢٥٤٨ مرشحاً فى ١٩ كلية. ويكفى للدلالة على قلة أعداد المتقدمين للترشيح ان نشير إلى أن الأماكن الشاغرة لأعضاء الاتحادات الطلابية بكليات جامعة القاهرة بكافة السنوات الدراسية حوالى ١٠٠٠ مكان وقد بلغ المتقدمون للترشيح بفرعى جامعة القاهرة بالفيوم وبنى سويف حوالى ١١٠٥ مرشحين، بينما لم يتقدم أحد للترشيح إطلاقاً بكلية الصيدلة ببنى سويف . وفى جامعة عين شمس انخفضت أعداد المتقدمين للترشيح إلى حوالى ١٨٠٠ مرشح فى ١٤ كلية ويساعد على ضعف الإقبال على الترشيح غياب التنسيق بين كافة الاتجاهات أو التيارات الدينية أو السياسية مما يشير إلى اتجاه خوض الانتخابات بقوائم تضم الاتجاهات المتنافسة.إضافة إلى فقدان الاهتمام الطلابى بالانتخابات بسبب تدخلات الإدارة وشطب أسماء المرشحين من ذوى الاتجاهات المعارضة خلال السنوات الماضية . غير أن عناصر من الطلاب أصحاب الاتجاهات اليسارية والدينية المعتدلة تقدموا للترشيح إلى جانب من يسمون بـ "طلاب الأنشطة" الذين لا ينتمون لأى تيار سياسى أو فكرى وينتظمون فى عضوية جماعة "حورس" التى أنشأها د. عبد المنعم عمارة رئيس الجهاز التنفيذى للشباب والرياضة لمواجهة التيار الإسلامى داخل الجامعات ونفى عزت بكر صديق مدير رعاية الشباب بجامعة عين شمس أن يكون للجهات الأمنة أى تدخلات فى تحديد أسماء المرشحين أو قبول طلبات الترشيح . مشيراً إلى أن تعليمات رئيس الجامعة تقضى بتقديم كافة التسهيلات للطلاب وعدم إثارة مشاكل.



قضية للمناقشة

تعليم التاريخ للمقهورين

لم تكن المصادفة وحدها هي التي جعلت كلا من مجلة «أدب ونقد» ومجلة «القاهرة» تفرد مساحة واسعة في أعداد متقاربة لقضية التعليم بل وتتوقفان معا بدرجات عند المفكر التربوي والمناضل التقدمي البرازيلي "باولوفريري" الذي رحل عن عالمنا في مارس الماضي بعد أن أسس مدرسة في تعليم المقهورين، إذ رأى أن الثورة في أساسها هي عملية تعليمية بالضرورة، وذلك ما يحتم أن تكون الطريق إليها مفتوحة يسير فيها جميع الناس دون أن تضع العراقيل أمامهم..

فقد أصبح التعليم أحد القضايا الرئيسية في كل بيت بل لعله أهم هذه القضايا على الإطلاق بعد التغيرات المتواترة التي حدثت من العملية التنظيمية للامتحانات خاصة في الثانوية العامة التي تغير نظامها وما أن حاول الطلاب والأسر التأقلم معه إلا وأصبح على وشك العودة لشكله القديم دون أن يعرف أحد فلسفة التغيير.

كذلك جرت تغييرات واسعة في مواد التعليم ومناهجه وبرزت في قلب هذه التغييرات قضية رئيسية تمس الأمن القومي الذي يرى الدكتور «حسين كامل بهاء الدين» أن التعليم هو أحد أدواته الرئيسية، هذه القضية هي مادة التاريخ في المدارس التي حولتها الوزارة إلى مادة اختيارية، وساقت لذلك أسبابا واهية يجملها الدكتور عاصم الدسوقي المفكر والباحث وعميد كلية الآداب جامعة حلوان في رسالة إلى الزميل الدكتور مصطفى عبد الغني في "الأهرام" في أن الوزارة «اعتنقت مبدأ التخفيف بمادة التاريخ، مرة باختزال المعلومات بدعوى أنها من قبيل "الحشو" الذي يضغط على ذهن الطالب دون فائدة، ومرة بدمج التاريخ الإسلامي (مقرر ثانية ثانوي) بتاريخ مصر والعرب الحديث مقرر «ثالثة ثانوي». ذلك لتقع المادة في كتاب واحد وسرعان ما ستصبح دراسته اختيارية، وعلى من يختار دراسة التاريخ أن يتحمل التفاصيل والتواريخ والمعاناة في دراسته.

يتوقف "الدسوقي" أمام تأهيل المدرس وهو الموضوع الذي يحتاج قرارات حاسمة على مستويين مستوى المادة ومناهجها وأساليب تأهيل المدرس وزيادة معارفه ثم مستوى الأجور التي ما تزال رغم كل التحسين متدنية للغاية تفتح الباب للدروس الخصوصية ولتشوه العملية التعليمية.

ولكن أخطر ما سوف يترتب على تحويل مادة التاريخ إلى مادة اختيارية هو ما أشار إليه "الدسوقي" حول الاتجاه لتكوين ما يسمى بالشخصية العالمية ، وتخوفه من أن تكون "إزالة" مادة التاريخ من التعليم الثانوي هي خطوة في هذا الاتجاه الذي سوف يكون من وجهة نظري شخصيات عدمية لا عالمية، ذلك أن الإنسان العالمي المرجو لا ينبثق من العدم، وإنما هو يتكون من الثقافة التي تتأسس على كل ما راكمته البشرية من معارف وخبرات ومهارات، وتأتي إليها الشعوب التي تنبذ الصراع وتختار السلام والتعايش من قلب خبرتها وتجربتها وتاريخها الممتد في الزمن من الماضي إلى الحاضر، ومن الصراعات التي خاضتها، وفيما يخص صراعاتها في العصر الحديث ضد الأمبريالية والصهيونية ونحن نتطلع إلى التحرر والسلام العادل بعد أن اخترنا ذلك دائما فما تزال الصهيونية والإمبريالية "تحاربان" عمليا وبكل الأساليب من أجل التوسع والهيمنة وما الشخصية العالمية التي يدعون لها الآن إلا الشخصية التي تقبل تلك الهيمنة وحتى إذا شطبنا ذلك التاريخ الدامي من الكتب كيف سينظر الطلاب حين يتابعون مشهد الصراع العربي الإسرائيلي الآن للأمر دون أن يكونوا قد تعلموا حقائق التاريخ القائمة على الاغتصاب والعنف، فلا تكفي نوايا الشعوب الحسنة ورغباتها الحقيقية في السلام وإنما يرتبط ذلك كله بالتحولات الجذرية في بنية الكيانات والمجتمعات التي قامت على الاغتصاب والعنف وفي قلب ثقافتها هي نفسها وتلك عملية نضالية صراعية طويلة، لقد نشأت أمريكا رعية العالم الإمبريالي على اقتلاع وتدمير الهنود الحمر، ونشأت إسرائيل على اقتلاع وتدمير الشعب الفلسطيني وهذه حقائق موضوعية وليست أوهاما إيديولوجية..

ويبدأ تعليم المقهورين بتأمين حقهم في معرفة التاريخ كما حدثت وقائعه بالضبط وبصورة علمية موضوعية نزيهة؛ سواء كان هؤلاء المقهورين ضحايا المجتمع الطبقي الإمبريالي أو ضحايا المجتمع الطبقي الذي يقع عليه العنف الإمبريالي ويعطل تطوره.

معرفة التاريخ على حقيقته إذن ضرورة لبناء شخصية عالمية جديدة وحرة حقا وفي إطار جديد يقوم على التضامن لا على الهيمنة والاستغلال .

فريدة النقاش



المصدر : الأهـــــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ١١ / ١٩٩٧

٣ أسابيع لإعلان التقرير النهائي لتطوير التعليم:

التأكيد على مجانية التعليم وانشاء المدارس الثانوية الشاملة

كتب ـ أيمن المهدى:

تنتهى اللجنة الوزارية المشكلة لتطوير التعليم من اعداد تقريرها خلال ٣ أسابيع لعرضه على مجلس الوزراء لإقراره وتقديمه الى الرئيس حسنى مبارك.

وأكد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم ان اللجنة تتولى مراجعة جميع القرارات المتعلقة بالنظم والسياسات التعليمية التى تم اتخاذها لجميع المراحل الدراسية، بحيث تتلافى السلبيات مع التأكيد على الايجابيات

وقال الوزير ان كل الموضوعات مطروحة للنقاش ومنها إعادة النظر فى إلغاء السنة السادسة الابتدائية وتطوير نظم الامتحانات تدريجيا خلال ثلاث سنوات مع اعتبار مجانية التعليم حقا لجميع الطلاب فى المرحلة الالزامية، وبحث مشروع المدرسة الثانوية الشاملة، وعدم التفرقة بين التعليم العام والفنى عند الالتحاق بالجامعات .

وأضاف ان اللجنة ـ التى تضم وزراء التربية والتعليم، والقوى العاملة، والتعليم العالى، والبحث العلمى، والصناعة، والمالية والتخطيط والانتاج الحربى، والأوقاف، والبيئة ورئيس جامعة الأزهر ـ ستضع أسس الربط بين التعليم والبحث العلمى وسوق العمل.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

الاتحادات الطلابية.. ومسئولية المشاركة

منذ سنوات عديدة كان للاتحادات الطلابية دور مهم في صياغة العمل الطلابي وتنظيمه.. واتخاذ القرارات التي من شأنها ترسيخ قيم الحرية والوعي والولاء والانتماء والمشاركة..

وأثرت الاتحادات الطلابية عبر مسيرتها التاريخية في صنع القرار السياسي والشبابي وكان لها دور فاعل في تنمية الوعي السياسي والثقافي لدى الطلاب من خلال ما تقوم به من انشطة ايجابية وفعالة.. اسفرت عن تقديم العديد من الشخصيات الذين ساهموا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والذين يحتلون حاليا بعض المواقع المهمة والمؤثرة..

غير أن تلك الحركة عبر مسيرتها كانت تصاب بحالات من الركود والانزواء وكانت دائما في موقف غير متوافق مع السلطة السياسية والامنية.. خاصة لما للشباب من طبيعة ثورية.. تحتاج الى الاقناع اكثر من حاجتها الى السطوة والقهر. وقد بلغت الامور اسوأ حالتها بعد ما اصاب مصر في يونيو الاسود من عام ١٩٦٧.. بعدها انطلقت الحناجر وانفجر بركان الغضب وخرج الطلاب يسألون ويتساءلون ما الذي حدث؟! وكيف؟! ولماذا يحدث هكذا؟! وبدلا من اقامة حوار بالعقل واستقطاب مشاعرهم.. كانت المواجهة بالضرب والاعتقال والتشريد والاساءة اليهم.. واصبح الكرباج لا العقل.. والتقييد لا الحرية.. والاتهام لا البراءة.. هي ادوات وصفات التعامل بين السلطة.. والطلاب..

وللأسف الشديد شارك في صنع وصياغة وتنفيذ هذه المهزلة وتلك السياسة بعض من رجال الفكر والصحافة والاعلام واساتذة الجامعات وطبعا رجال الامن.. ترضية للسلطة.. أو سعيا للحصول على بعض المكاسب على حساب الطلاب أو تنفيذا للتعليمات العليا في ضرب الحركة الطلابية.. وتفريغها من محتواها وتقييد حركتها وتحجيم دورها. وهكذا انسحب الطلاب من التأثير في صنع القرار الخاص والعام.. خاصة بعد أن سيطر على اتحاداتهم بعض الفئات التي تحمل افكارا لا تتفق وتوجهات الدولة أو تتخذ من الدين.. ستارا للسيطرة على الحركة الطلابية مما ساهم في تشكيل وانتشار الجماعات المتطرفة يمينا.. ويسارا وكان كل ذلك على حساب الحركة الطلابية وتمثيلها النقابي ودورها الفاعل.. وانتهى الامر الى تقليص هذا الدور في بعض الانشطة الطلابية التي تهتم بالشكل دون المضمون.

واخذ الطلاب يفقدون الحماس والثقة والمصداقية في مهزلة ما يسمى بالانتخابات الطلابية.. فالمرشحون لا معنى لهم ولا طعم لمكانتهم ولا لون لتوجهاتهم.. مجرد آلات منفذة لسياسة الجامعة.. دون أن يكون لهم رأى أو رؤية.. وغير مسموح لهم بالعمل السياسي والحزبي داخل الجامعة.. ويخضعون لارادة الامن ومدى رضائه وقبوله وتأييده للاشخاص وسلوكياتهم ومواقفهم.. علاوة على فقدان الحس الوطني.. والمشروع القومي.. والبعد الثقافي لمعنى الحركة الطلابية واهمية مشاركتها الفكرية والسياسية.

وشاركت ـ للأسف ـ الاسرة في تأكيد تلك التوجهات خوفا على ابنائها وتجنبا لما يمكن أن يصيبهم في حاضرهم ومستقبلهم.. وكذلك الاحزاب السياسية لم تقدم ـ اي منها ـ مشروعا ثقافيا فكريا سياسيا للشباب في الجامعات يمكن أن يتحاوروا حوله.. وانسحاب اعضاء هيئة التدريس من ميدان المشاركة الفاعلة والاقتصار على التوجيهات والريادة الزائفة وتجنب المشاكل والمشكلات وفقدان الحوار والمعرفة..

غير أن الاتهام دائما يوجه للشباب وتقاعسهم وتجاوزاتهم وانهم بلا معنى ولا مضمون ولا هدف.. يتميزون بالسطحية وعدم الاكتراث واللامبالاة وانهم اكثر اهتماما بالتقاليع والتقليد وسوء الفهم والرفض.. والسؤال المحير هنا ما السبب الذي أوصل الشباب في الجامعة وخارجها الى تلك الحالة الزائفة أن كانت صادقة؟!

الاجابة دائما تلقى المسئولية على الطلاب.. والقيادات ومسئولو السلطة يجعلون من الشباب والطلاب دائما كبش الفداء في أي تجاوزات أو فشل أو سقطات.. حتى أن «مسئول الشباب» الرئيس التنفيذي للمجلس الاعلي للشباب يتهمهم صراحة بأنهم في صراع ومشتتو الذهن.. ويقول وبصراحة غير معهودة أن الشباب ليس سببا لهذه الازمة، بل نحن (الكبار) لاننا لم نعلم الشباب منهجية التفكير ولم نعط له فرصة الحوار.. هكذا حدد المشكلة المأساة.. واضاف «ان مشكلتنا هي كيف نستغل شبابنا رغم رفضي لكلمة استغلال الا انها تعبر عما اصبح فيه الشباب من فراغ.. والعجيب «ان مسئول الشباب» يلقى باللوم على نظام التعليم ويؤكد أن شبابنا لم يتعود على الحوار أو السؤال حتى في الجامعات «كيف يكون له ذلك؟!!

وانتقد «مسئول الشباب» عدم اقبال شباب الجامعات على انتخابات الاتحادات الطلابية.. أليس هذا القول قمة المأساة الملهاة.. ونسأله بدوره من المسئول عن ذلك كله؟.. وما الذي أوصل شباب الجامعات إلى هذه الحالة؟!! وأين دور المجلس في تغيير تلك الانماط السلوكية والفكرية والثقافية أن ميزانية المجلس تقارب ميزانية دولة من دول العالم الثالث الفقير.. ماذا يستفيد منها الشباب.. معسكرات ابى قير.. أم المباريات الهزيلة؟.. أم النشاطات الهزلية.. أم شباب حورس أم رحلات الاقصر واسوان؟.. اين المجلس من كل هذا الذي يحدث والذي اعترف به «مسئول الشباب»؟.

أن المسئولية تقع على عاتق الجميع السلطة السياسية والاعلام والاحزاب والتعليم.. ولا سبيل للتغيير إلا اذا اعيدت للاتحادات الطلابية مكانتها وتحمل الطلاب مسئوليتهم وشارك اعضاء هيئة التدريس في توجيههم دون وصاية ورفع الامن يده عن اختياراتهم ومحاسبتهم وتفعيل الدور السياسي والحزبي داخل الجامعات لاعادة افراز فئات تشارك بصدق في صنع حاضر هذا الوطن ومستقبله وتكون دعما للعمل الخاص والعام.. والا فعلى الحاضر والمستقبل السلام!!.

د. أحمد يحيى عبدالحميد

تربية السويس



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/ ١١/ ١٩٩٧

المظاهرات تجتاح الجامعات

احتجاجا على تزوير الانتخابات

رؤساء الجامعات يعترفون:

إبعاد الطلاب المعارضين تم بأوامر عليا!



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

كتب هاني المحاوي:

اجتاحت الجامعات امس مظاهرات غاضبة احتجاجا علي تزوير الانتخابات الطلابية والتدخل السافر للحرس الجامعي في ابعاد الطلاب المعارضين من قوائم الترشيح

واكد الطلاب ان ادارة الحرس الجامعي اصبحت تدير الجامعات وان رؤساء الجامعات والمسئولين بالكليات المختلفة اعترفوا بأن تزوير الانتخابات تم باوامر عليا من الحكومة علي حد تعبيرهم

وفي جامعة القاهرة اكد المتظاهرون ان الانتخابات التي اجريت امس الاول باطلة بدليل استبعاد اكثر من ١٢٠٠ طالب وطالبة من قوائم الترشيح دون مبرر واشاروا الي ان الحرس الجامعي قام بتحديد اسماء امناء اتحاد كل كلية قبل بداية الدراسة ونددوا بسلبية المسئولين بالجامعة وعلي راسهم الدكتور نجيب الهلالي جوهر نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب وفي جامعة الازهر واصل الطلاب تظاهرهم احتجاجا علي شطب جميع الطلاب غير الموالين للامن واكدوا ان الحرس الجامعي هو الذي يدير الجامعة وهو الذي قام باختيار طالب من تنظيم حورس لرئاسة الاتحاد قبل بدء الانتخابات

وفي جامعة المنوفية اعترف عمداء ووكلاء الكليات لشئون التعليم والطلاب ان هناك توجهات عليا من الحكومة بشطب جميع المعارضين من قوائم الترشيح واكد الطلاب ان الحرس الجامعي قام بشطب أكثر من٣٥٠ طالب كما منع بعض الطلاب من سحب استمارات الترشيح ومقابلة رئيس الجامعة لاطلاعه علي مذبحة التزوير.

وفي جامعة حلوان استمرت امس الاحتجاجات الطلابية بعد ان تم شطب جميع المرشحين باستثناء الطلاب الذين رشحهم الامن واتهم الطلاب المسئولين بالجامعة بالصمت علي الظلم وطالبوا بعودة زملائهم المفصولين.

وفي كلية الهندسة بحلوان دخل معظم طلاب الكلية في اضراب عن الطعام احتجاجاً علي فصل خمسة من زملائهم.

وفي جامعة الزقازيق تم شطب جميع الطلاب من التيارات المعارضة حينما قام طلاب كلية التربية النوعية بالتظاهر احتجاجا علي قيام عميد الكلية بشطب جميع طلاب التيار الاسلامي.. وفي جامعة المنصورة تظاهر الطلاب للتنديد بممارسات الدكتور عزمي عبد الفتاح نائب رئيس الجامعة واكدوا انهم يقومون برفع دعاوي قضائية لعودتهم لقوائم الترشيح.



المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩/ ١١/ ١٩٩٧

عاجل إلى وزير التربية والتعليم
الجلد فى مدينة نصر.. والمحقق يفتخر بتطبيق الشـريعة!!

كتب عبده فضل: رغم حملة حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم فى الآونة الأخيرة لتطهير المدارس التى تحولت إلى معقل للمتطرفين الذين يبثون أفكارهم السامة فى عقول أطفالنا إلا أنه مازالت هناك مدارس تشهد مآسى عديدة على أيدى متطرفين يجلدون التلاميذ ويدعون أنهم يطبقون الشريعة الإسلامية، وهى منهم بريئة.

وقد تقدم أحمد يحيى المستشار الصحفى لوكالة أنباء الشرق الأوسط بالعديد من الشكاوى والبرقيات إلى وزير التعليم تفيد بتعرض ابنه محمود الطالب بمدرسة الفاروق الابتدائية للتعليم الأساسى بالحى السويسرى بمدينة نصر للجلد بالخرطوم من مدرس (لدينا اسمه) بزعم أن الجلد قانون تعزير منصوص عليه فى الشريعة الإسلامية بمارسه ولى الأمر، وبما أن المدرس يحمل هذه الصفة داخل المدرسة فهو يمارس الجلد طبقا للشريعة الإسلامية رافضا القوانين الوضعية.

وأضاف أحمد يحيى فى شكواه أن هذا المدرس بعد الشكوى منه ازدادت شراسته حيث دخل الفصل وخنق الطفل- ١٠ سنوات- من عنقه ورفعه فى الهواء حتى مقدمة الفصل ثم طرحه أرضا على وجهه وركله بقدميه ثم رفعه مرة أخرى قائلا له «أنا لم أضربك أم أنا كاذب؟»

فبكى الطفل بحرقة وهو يقول "أنا كاذب" ليتركه المدرس يسقط على الأرض.

ويلقى هذا المدرس دعما من آخرين توسلوا إلى والد الطفل بألا يذكر أمام محقق منطقة مدينة نصر التعليمية سوى مشكلة ابنه فقط دون ذكر حالات الجلد الأخرى والصفع على الوجوه، ورغم مشاهدة المحقق لآثار الجلد والتعذيب على جسد الطفل إلا أنه لم يتم اتخاذ أى إجراء تجاه هذا المدرس حتى الآن، بل على العكس دخل المدرسة مرة أخرى وسط زغاريد المدرسات مفتخرا بتطبيق الشريعة الإسلامية.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٢

..والقضاء الإدارى يقرر:

إلغاء قرارات استبعاد الطلاب من الانتخابات

كتب مجدى صالح:

قررت محكمة القضاء الإدارى امس برئاسة المستشار عبد العزيز حمادة نائب رئيس مجلس الدولة إلغاء قرارات جامعات القاهرة وحلوان وعين شمس الخاصة باستبعاد العشرات من الطلبة من قوائم الترشيح لعضوية اتحادات طلاب الجامعات المذكورة.

وذكرت المحكمة ان قرارات الجامعات الثلاثة لم تستند الى اسباب صحيحة فى القانون .. وأن قرارات الاستبعاد لم تستند الى دليل مقنع.

واضافت المحكمة انه قد تبين أن الطلبة المستبعدين من المشهود لهم بالكفاءة العلمية ولهم نشاط واضح فى مجال اتحاد الطلبة سواء اكان رياضياً أم ثقافيا.

وكانت المحكمة قد احتشدت بالمئات من طلبة الجامعات منذ الصباح الباكر حتى صدور الحكم الذى أمرت المحكمة بتنفيذه بموجب مسودته وبدون إعلان نظراً لحالة الاستعجال التى يتطلبها الأمر خاصة ان الانتخابات قد بدات بالفعل بالجامعات الثلاثة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

فضيحة في الانتخابات الطلابية بالجامعات

شطب مئات المرشحين رغم توافر شروط الترشيح

شهدت الجامعات فضيحة كبري في انتخابات الاتحادات الطلابية بالكليات فوجئ المرشحون بشطب المئات منهم من الكشوف النهائية للمرشحين بحجة عدم توافر شروط الترشيح وعدم ممارسة نشاط بالكلية التابع لها الطالب. تم شطب الطلاب رغم توافر شروط الترشيح وتفوقهم في الدراسة وحصولهم علي جوائز في الأنشطة ونجاحهم في الانتخابات خلال العام الماضي. أعطت الجامعات صلاحيات لأجهزة الأمن للتدخل في العملية الانتخابية وشطب العناصر المعارضة وأصحاب النشاط السياسي، خلت كشوف المرشحين من اعداد كبيرة من أسماء المرشحين المعارضين، هددت الجامعات الطلاب بالفصل من الكليات في حالة القيام بأي شكل من أشكال الاحتجاج داخل الجامعة أو تنظيم مسيرات اعتراضاً علي شطب المرشحين. لم يجد الطلاب أي وسيلة أمامهم الا اللجوء الي القضاء لوقف الانتخابات واعادة ترشيح المشطوبين الذين تتوافر فيهم شروط الترشيح حصل بعض المشطوبين علي أحكام لصالحهم وقررت الجامعات الاستجابة لتنفيذ أحكام القضاء واعادة

التزوير في الانتخابات البرلمانية يمتد للاتحادات الطلابية

قبول أوراق المرشحين المستبعدين. بلغ عدد المشطوبين في احدي الجامعات العريقة ١٢٠٠، طالب وطالبة موزعين علي كليات العلوم والطب ودار العلوم والأسنان والصيدلة والتجارة والطب البيطري والزراعة والعلاج الطبيعي والحقوق والآداب. تراجع رؤساء الجامعات عن تعهدهم بمنع التدخل في العملية الانتخابية وادارتها بشكل ديمقراطي وعدم شطب أي مرشح تتوافر فيه الشروط وحظر السماح لأي جهة من خارج الجامعة بالتدخل في الانتخابات واختيار المرشحين حرصاً علي استقلال الجامعة واجراء الانتخابات بشكل متحضر يتم فيه الحفاظ علي قيم الجامعة الأساسية وهي الاستقلال والحياد والموضوعية والحوار البناء. أعطت معظم الكليات اجازة اجبارية للطلاب من الدراسة يومي الانتخابات والاعادة لضمان عدم المشاركة في أعمال التصويت وعدم اكتمال النصاب لاختيار المرشحين بالتعيين بدلاً من الانتخاب. تمكنت الجامعات من منع الطلاب من التصويت في الانتخابات لتعيين المرشحين، انصرف الطلاب عن المشاركة في العملية الانتخابية لعدم جديتها ووجود تزوير وتلاعب خطير في ارادة الناخبين. جاءت انتخابات الاتحادات الطلابية نسخة مكررة من الألاعيب التي تشهدها أي انتخابات برلمانية في مصر.

أعلن الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة ان انتخابات اتحادات الطلاب بكليات الجامعة وفروعها بالفيوم وبني سويف قد تمت بهدوء واقبال ملحوظ من الطلاب.

وقال الدكتور فاروق اسماعيل ان جامعة القاهرة قد حرصت علي السماح لجميع الاتجاهات بالمشاركة في الانتخابات وبذلت ادارة الجامعة وعمداء الكليات جهوداً متواصلة في حث الطلاب علي التصويت والمشاركة في الانتخابات وأضاف رئيس جامعة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

القاهرة ان الانتخابات قد تمت في ١٢٠، كلية من بين ١٨٠، كلية في جامعة القاهرة واشتدت حرارة المنافسة في كليات الطب البيطري والعلاج الطبيعي والصيدلة والآداب والتجارة. فاز بالتزكية اتحادات طلاب كليات الآثار وطب الأسنان ومعهد التمريض وكلية الحاسب والعلوماتية بالاضافة الي كليات جامعة القاهرة فرع الفيوم ونصف كليات فرع بني سويف وستجري الاعادة يوم الثلاثاء بالنسبة للفرق التي لم تكتمل.

وقال الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة ان انتخابات هذا العام اتسمت بالالتزام بالقيم والتقاليد الجامعية وهناك ١٠٠، طعون تقدم بها عدد من الطلاب سينظرها القضاء خلال الأيام القادمة وان الجامعة سوف تنفذ علي الفور ما سوف تقضي به المحكمة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

وتستمر الأزمة بين وزير التعليم العالى الدكتور مفيد شهاب وبين فروع الجامعات الأجنبية فى مصر والتى بدأت نشاطها منذ عدة سنوات وانتظم الطلاب فى الدراسة بها. الأزمة جاءت نتيجة قرار اغلاق هذه الفروع لانها «تتاجر» فى منح الشهادات بمقابل مادى كبير ولا يهمها اى شيء سوى تحقيق الربح. ليس هذا فقط. بل ان الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى اضاف مبررات اخرى لاصدار هذا القرار منها ان التعليم من المسائل السيادية وفقا للدستور وان اى جامعة لا يحق لها العمل فى مصر بدون الحصول على قرار جمهورى وفيما عدا هذا الطريق يكون وجود فروع الجامعات الاجنبية منعدماً. والاسئلة تتزاحم حول اسباب وجود الفروع الاجنبية واهميتها. وهل تتاجر حقا بالشهادات؟ والأهم .. هو كيف بدات واستمرت لعدة سنوات؟ وما هى الاساليب الجديدة التى لجأت اليها فروع الجامعات المغلقة للضغط مرة اخرى على المسئولين لاعادة فتحها .. هذا ما نتعرف عليه خلال السطور القادمة.

• تمنح شهادات عليا فى ٢٧ يوما فقط... أولمن يدفع بالدولار!

أسرار جديدة فى قضية إغلاق فروع الجامعات الأجنبية

قرار الاغلاق اثار ازمة حادة وفتح ملفا ساخنا ازداد اشتعالا بعد تدخل اهالى الطلاب واغلبهم من الكبار والمسئولين واعتبروا قرار وزير التعليم العالى د. مفيد شهاب استفزازاً لاصحاب الاموال وضد توجه الدولة التى تشجع القطاع الخاص فى كل المجالات! اما الدكتور مفيد شهاب فقرر ان يواصل معركته حتى النهاية واتهم فروع الجامعات الاجنبية بانها تفرض نفسها على الساحة التعليمية كامر واقع من خلال التخفى وراء شعارات براقة عن الاستثمار فى التعليم واستخدام احدث تكنولوجيا وهى فى الواقع مجرد لافتات لمنشآت هدفها الاساسى تحقيق ارباح خيالية مقابل منح شهادات دراسية لابناء الاثرياء الذين فشلوا فى الالتحاق بالجامعات المعترف بها. ووصف الدكتور شهاب الجامعات الاجنبية بانها «وهمية» ولا تصلح لاعداد طالب جامعى يشارك فى مسيرة التنمية ويتحمل المسئولية فى بناء المستقبل.

داخل المجلس

ومع استمرار الازمة والتحدى المتزايد بين الوزير وفرعى جامعتى «سيتى» و«نورث» وصل الامر الى مجلس الشعب وتقدم النائب مصطفى قرشى ببيان عاجل لمعرفة اسرار قرار الاغلاق .. وكان طبيعيا ان يحمل الدكتور شهاب ملفاً كبيراً تضمن كل اسرار الجامعات الاجنبية واساليب عملها ، وكشف عن اتصالات ومحاولات يائسة لإلغاء القرار او التهاون فيه بدعاوى مصالح الطلاب ومستقبلهم.

وامام لجنة التعليم بمجلس الشعب كان القرار الشجاع بمراعاة ظروف الطلاب ومعادلة شهاداتهم حسب آخر موقف لهم بما يضمن تكافؤ الفرص بين الشباب بصرف النظر عن المستوى المادى والاجتماعى لكل الطلاب فالذين حصلوا على الثانوية العامة او ما يعادلها من حقه الالتحاق بالجامعات المعترف بها وفقا للشروط التى اعلنها مكتب التنسيق اما الذين يبحثون عن شهادة باى ثمن فعليهم البحث عن طريق آخر لان الحكومة - حسب وصف وزير التعليم العالى - لا تقبل «لوى» الذراع.. وبعد المواجهة التى شهدتها لجنة التعليم وتقديم المستندات القانونية وافقت اللجنة على قرار الاغلاق واعلنت تاييدها للوزير ولقراراته الشجاعة لاصلاح احوال التعليم الجامعى المصرى ومواجهة مافيا التعليم سواء المصرى او الاجنبى مؤكدة ان القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشان معادلة الدرجات العلمية يعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعات المصرية وفقا للقواعد والاجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية وبالتالى لا يحق لفروع الجامعات الاجنبية «بيع» شهادات ودرجات علمية بالثمن. حتى ان احدى الجامعات نشرت اعلاناً تقول فيه انها تمنح اى شهادة خلال ٢٧ يوماً .. المهم دفع المصاريف والتكاليف بالدولار.

بالأرقام

المبرر لافتتاح فروع جامعات اجنبية لم يكن جنى الارباح حسب زعم المسئولين عن هذه الجامعات رغم انهم لا يخفون ارقام وتكاليف ومصاريف الفصل الدراسى التى تتكلف مبالغ كبيرة اذا قورنت بمصاريف الطلاب فى الجامعات المصرية الحكومية .. ولكن وعندما نحسبها فانه بالارقام يصل عدد الطلاب المصريين الذين استوعبتهم الجامعات الاجنبية بالخارج الى ١٦ الف طالب كانوا يدفعون ٢٠٠ مليون دولار سنويا ورغم ذلك لم يكن الاقبال كبيرا! على فروع الجامعات الاجنبية بمصر لاسباب مختلفة اهمها عدم وضوح الرؤية التعليمية لمناهجها واستخدامها لبرامج امريكية واوروبية لا تناسب طبيعة النظام التعليمى المصرى. ويقول الدكتور محمد حسين مدير فرع جامعة «سيتى» الامريكية بالقاهرة عن بداية نشاط الجامعة فى مصر مؤكدا انها جامعة عريقة ومعترف بها عالمياً وتتبع اساليب حديثة فى اعداد خريجها فى مجال العلوم والاداب وفى عام ١٩٩٣ وقعت الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا اتفاقا للتعاون العلمى والتعليمى مع جامعة «سيتى» الامريكية فى اطار برامج خدمة المجتمع لتنفيذ برنامج التعليم عن بعد بالقاهرة والاسكندرية وذلك بهدف اتاحة الوسائل التعليمية المعاصرة امام الطلاب المصريين



وبامكانيات مالية تناسب الظروف السائدة حيث انها «جامعة لا تسعى للربح» ولكن تسعى لتقديم افضل الخدمات التعليمية وباحدث التقنيات!! انتهى كلام مدير جامعة سيتي» لكن تبقى الاسئلة والاسرار عن بداية النشاط وكيف مارست الجامعة عملها طوال السنوات الماضية رغم ان وجودها غير شرعي وما ذنب الطلاب الذين انتظموا في الدراسة وتخرجوا بالفعل وما هو مصير الشهادات التى حصلوا عليها؟! والدكتور مفيد شهاب سبق ان اوضح موقفه القانوني قائلا: ان اى جامعة تعمل فى مصر دون صدور قرار جمهورى يسمح لها بالعمل تعتبر غير قائمة حتى لو كانت قد تقدمت بطلب ترخيص. واضاف الوزير انه مع تشجيع الاستثمار فى مجال التعليم بشرط توافر ضمانات لمصلحة الطلاب ومستواهم التعليمي وان يكون الهدف العملية التعليمية فلا يصح ان يكون الاستثمار فى التعليم هدفه الاساسى تحقيق الربح وهذا التوجه بدا مع صدور القانون ٩٢ الخاص بانشاء الجامعات الخاصة والذى اشترط توافر اعضاء هيئة تدريس على مستوى لا يقل عن نظيره فى الجامعات الحكومية وان يكون راسمال الجامعات الخاصة مصريا نظيفا وان تخضع الجامعة لرقابة واشراف الحكومة وذلك بتواجد مستشار لوزير التعليم داخل هذه الجامعات حرصاً من الوزارة على مبدأ تكافؤ الفرص وعلى المستوى العلمي للجامعات التى يحق لها منح درجات علمية معترف بها. واضاف الدكتور مفيد شهاب ان استراتيجية وزارة التعليم العالى تهدف الى رفع مستوى التعليم الجامعي لان هذه القضية تدخل فى صميم قضايا الأمن القومي ولن يتحقق هذا الهدف بدون زيادة ميزانية التعليم الجامعي ورفع مستوى اعضاء هيئة التدريس ومشاركة القطاع الخاص فى تمويل الجامعات والنظر الى التعليم على انه الوسيلة المثلى للتقدم والرقى فى المجتمع.. والاصلاح بدأ فعلا بالمواجهة القانونية مع المنشآت المخالفة للدستور والقانون فارسلنا اليهم تحذيرات حتى يوضحوا موقفهم القانوني ويقدموا التصاريح التى حصلوا عليها والا فانهم يعملون بدون سند من القانون وبعد مشاورات مع جهات مختلفة صدر القرار باغلاق فروع الجامعات الاجنبية وبالتحديد لفرعي جامعتي «نورث» و«سيتي» وتستمر الأزمة حيث لجأت هذه الجامعات الى اسلوب دفاعي جديد من خلال نشر استغاثات للدكتور كمال الجنزورى فى الصحف القومية تناشده الحفاظ على مستقبل الطلاب.. وذلك بمجرد فشل طريقة اللجوء الى لجنة التعليم بمجلس الشعب وتستمر فروع الجامعات الخاصة فى ممارسة الحيل الدفاعية.. حيث بدأت فى التلويح بانتهاء تأجيل تجنيد طلابها مما يعنى حرمانهم من الاستمرار فى الدراسة لاداء الخدمة العسكرية. فهل تنجح هذه الجامعات فى الاستمرار وابتكار اساليب جديدة لممارسة ضغوطها الاسابيع القادمة تجيبنا على هذا السؤال مع بداية الفصل التشريعي بالبرلمان.

د. الجنزورى د. مفيد شهاب

تقرير:
أحمد الدسوقى



كلمة الأسبوع



إبراهيم صالح

الوزير.. الشهاب

أحسب أننا لا نجاوز الحقيقة فى القول بأن من حق وزير التعليم العالى علينا أن نشيد بوقفته الشماء والعصماء فى مواجهة فروع الجامعات الأجنبية وقراره الشجاع بإغلاقها إن القول بأن وزارة التعليم بجناحيها العام والعالى من وزارات الخدمات غير صحيح ذلك بأنها القوامة على التربية والتنشئة والتعليم فى مراحله المختلفة ومن ثم فإنها تتصدر الوزارات السيادية لأنها هى المنبع، وحجر الزاوية فى المجتمع.

إن الألفية الثالثة والقرن القادم هو قرن التحدى فهل نكون أو نسقط فى غيابات الجب والضياع. وقرار الإغلاق إذا وضعناه فى التقويم السليم يعد وبحق صرخة مدوية تصم آذان الذين اعتبروا التعليم وسيلة للكسب والإثراء خصماً من جميع حسابات المثل العليا.. إن مصر قد شهدت فى المرحلة التاريخية التى نطلق عليها «العهد البائد» هنالك منذ مطلع القرن الذى أوشك أن تذهب أو تغرب شمسه أن الرأسمالية المصرية أو بالأحرى الوطنيين الأحرار وضعوا أيديهم على منبع الداء وهو الجهل فشيدوا العقد الفريد الذى أطلق عليه «مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية والمعاهد الأزهرية ومدارس الأحد وسلاسل المدارس القبطية بل وجامعة فؤاد الأول فأضاءت مصر بقوافل التعليم والعلم ومنها انطلق حملة المشاعل.. طوال النصف الأول من القرن العشرين.. إن انهيار التعليم بمختلف مستوياته مرده أنه اعتبر سلعة للاتجار والاغتناء. إن الجامعات الخاصة التى تنتهج وتقتفى الاستثمار فى التعليم فى حاجة الى وقفة عصماء. وإن آفة الآفات فى حياتنا أننا لا نصحو إلا بعد فوات الأوان.. وحسبنا مأساة شركات توظيف الأموال التى شردت مئات الآلاف من العائلات ثم استيقظنا بعد خراب مالطة.. وكذلك الحال فى خصوص الجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية.. إن الأمل معقود على الوزير الشهاب فى الإقدام على جراحات شجاعة لا تخشى فى الحق لومة لائم ولا تتردد فى مواجهة جمعيات المنتفعين وحوارييهم من أصحاب الأقلام المأجورة. إنه إذا كان الأثرياء الجدد يجيدون لعبة كشوف البركة فإن مصر غنية بفرسان العصر والمناضلين الشرفاء..



المصدر : الــوفــــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١١/١٩٩٧

التعليم الجامعى ووجدان الأمــة

همة عظيمة تلك التى يبديها الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمي.. همة تستوجب بنا ان نحييه على صفحات هذه الجريدة التى حملت اليه من قبل عتابا، قرار الوزير بعد دراسة متأنية اغلاق فرعى جامعتين امريكيتين، كما انه بصدد مراقبة ما يدور داخل الجامعات الخاصة وبعض المعاهد وكليات التربية النوعية التابعة لوزارته. واعلن الوزير على الملأ عدم رضاه عن سير التعليم فى بعضها، وقال «الوفد ٩٧/٧/٣١» ان التعليم العالى فى حاجة الى تغيير جذرى لتخريج كفاءات مؤمنة بقضايا الوطن بعد ان اصبح التخريج هدفاً بدون رسالة. ونفى الرجل فى نفس الوقت عدم تحمسه للتعليم الاجنبى بشرط عدم التأثير على الارادة الوطنية للطلاب، كلام جميل حقا لم نسمعه منذ فترة طويلة فى حقل التعليم وسيظل صداه فى الاجواء كنغم مصرى اصيل.

الوزير فى سياسته لم يفرق بين تعليم اجنبى وتعليم وطنى. فهو ليس ضد هذا على طول الخط، وليس مع ذاك علي طول الخط، ولكنه مع الجدية والالتزام ومن ثم ضرورة اخضاعهما للتقييم والمراجعة والمراقبة. ولكن مصيبة المصائب فى هذه الايام ان اى عمل طيب يجد من يقفون له بالمرصاد من اصحاب المصالح الشخصية وقد حسبوا انهم تملكوا البلد وان اقداره رهن ارادتهم، فما ان اعلن الوزير عن عزمه على اصلاح المسار الا واطلقت بالونات الهواء وقنابل الافتراءات. فمن قائل انه ضد التعليم الاجنبى، ومن قائل انه على خلاف مع من سبقوه. ولكننا نطمئن الوزير بأن ما فعله لاقى ارتياحا لدى عامة الناس وخاصتهم وهم يرجون لسياسته حظا وافرا من النجاح. فالتعليم العالى فى مصر هو الذى يشكل وجدان الشباب، وقاعة الدرس والاستاذ هما آخر ما ومن يقع عليهما البصر قبل الخروج الى الحياة، وبهما يصاغ العقل اما صيغة طيبة واما سيئة.

هذه السياسة التى ينتهجها الوزير تذكرنا بما كتبه د. طه حسين في مؤلفه «مستقبل الثقافة فى مصر»... وكلمة الثقافة اشمل واعم، وما التعليم الا سبيل واحدة من السبل المؤدية الى الثقافة. قال طه حسين «مع بعض التصرف» «ان الدولة هى التى يجب ان يوكل اليها شئون التعليم، ولا يعنى هذا الوقوف ضد من يريد الاسهام فى هذا العمل الشريف، ولكن اسهامه يجب ان يتفق وشرف هذا العمل، الدولة هى التى يجب ان تضع برامج التعليم وتشرف عليها حتى لا تنحرف عن اهدافها وبمايحقق تنشئة الفتى المصرى على ان يحب وطنه ومواطنيه. ومما لاشك فيه ان التعليم الاجنبى يمثل نوافذ على الحضارات، ولكن لابد من مراقبته مراقبة دقيقة من جانب الدولة بما يكفل لابنائهاالذين يلتحقون به ما تكفله لابنائها الذين يلتحقون بمعاهدها».

ونحن من موقعنانؤكد ان تعليمناالعالي بحاجة الي مراقبة دقيقة فالعشوائية بدأت تزحف الى بعض مراكز التعليم الجامعى. فما اكثر الكليات الجديدة التى انشئت بلا اعضاء هيئة تدريس وبلا قاعات درس او معامل للبحث، وبدأ استاذ «الشنطة» فى الظهور بعدما افتقدناه! ان وضعا كهذا لا يمكن ان يحقق الآمال المرجوه من التعليم. فالجامعة ليست مستودعا للشهادات الممهورة والمدموغة، بل عليها مهمة غرس بذور العلم والمعرفة فى النفوس فى ظروف مواتية لتنمو فيما بعد ندوا يفئ بالخير على الجميع.

د . سعيد سلامة
جامعة قناة السويس



انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات:

اعلان النتائج فى ٣ جامعات .. واليوم انتخاب أمناء اللجان

كتب ـ محمد حبيب:

اجريت امس انتخابات الاعادة فى بعض الفرق الدراسية بالكليات الجامعية التى لم يكتمل فيها النصاب القانونى واعلنت الجامعات نتائج الانتخابات التى اكتملت فى معظم اللجان فى ساعة متأخرة من مساء أمس وانتهت الانتخابات فى ١٢ كلية بجامعة القاهرة ومثلها بحلوان و٦ بعين شمس واجريت اعادة الانتخابات فى عدد من الكليات امس وتستكمل الانتخابات اليوم حول امناء اللجان والأمناء والمساعدين.

وأعلن الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة ان الانتخابات تمت بهدوء وشاركت فيها جميع الاتجاهات وتمت فى ١٢ كلية من بين ١٨ كلية فى الجامعة الأم اشتدت المنافسة فى كليات الطب البيطرى والعلاج الطبيعى والصيدلة والأداب والتجارة، مشيرا إلى فوز اتحادات طلاب كليات الاثار والطب وطب الاسنان ومعهد التمريض والحاسبات والمعلومات وفرع الجامعة بالفيوم ونصف كليات فرع بنى سويف بالتزكية، وان هناك ١٠ طعون تقدم بها عدد من الطلاب سينظرها خلال الايام القادمة وان الجامعة ستنفذ قرار القضاء فورا.

واعلن الدكتور حسن غلاب رئيس جامعة عين شمس فوز مرشحى ٦ كليات بالتزكية وهى البنات والأداب والالسن والتمريض والحاسبات والمعلومات والاسنان وانتهاء الانتخابات فى ٥ كليات بجميع السنوات الدراسية بالصيدلة والزراعة والعلوم والتجارة والهندسة، والفرق الاعدادى والاولى والثانية والثالثة والرابعة بالطب، وقال ان انتخابات الاعادة اجريت امس فى السنتين الخامسة والسادسة وجميع السنوات فى التربية والحقوق.

وفى جامعة حلوان اعلن الدكتور عبد الحى عبيد نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب انتهاء الانتخابات فى جميع الفرق الدراسية فى ١٢ كلية.

وقال ان انتخابات الاعادة اجريت امس فى الفرقة الثالثة بكلية الفنون التطبيقية والأولى والثالثة بالتجارة والاعدادى والاولى والثانية بالفنون الجميلة والثالثة فى الخدمة الاجتماعية والأولى والثانية والثالثة بالأداب.

وتستكمل من اليوم بقية الانتخابات فى الجامعات بانتخاب أمناء اللجان والامناء المساعدين والسبت المقبل امناء مجالس الاتحادات الطلابية والامناء المساعدين بالكليات وتنتهى الأحد القادم بانتخاب الأمين والأمين المساعد لمجلس اتحاد طلاب لكل جامعة وامناء اللجان.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

الاستبعاد

الإجبار على التنازل

الحرمان من التصويت

الاجازة الإجبارية

ألاعيب الأمن في مسرحية انتخابات الطلاب



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ١١ / ١٩٩٧

حيثيات الفوز فى الانتخابات:

عضوية حورس

.. التقرب للأمن

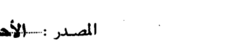
الفشل الدراسى

ممنوعات الحرم الجامعى: السياسة

.. الدين.. حرية الفكر..

حقوق الإنسان



المصدر :  الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

الانتخابات هذه المرة ليست انتخابات مجلسي الشعب ولا الشورى وليست المحليات.. ولا حتى انتخابات العمد والمشايخ في قرى الريف.. انها انتخابات الاتحادات الطلابية في الجامعات المصرية..ومع ذلك فالأمر لم يترك لأهله ولا لأصحابه .. ولم تتورع الادارة الجامعية والاجهزة الأمنية عن الدس بانوفها لتفرض على الطلاب من تشاء ليمثلهم رغماً عنهم.. حتى ولو لم يكن لهذا الشرف.. وسلاح الامن في المعركة اغلاق الجامعة يوم الانتخابات واعتبار هذا اليوم اجازة والنتيجة انتخابات بدون حضور.

اما عن الطلاب.. واصواتهم التي تذهب ادراج الرياح .. فليشربوا من البحر -كما يقول التعبير الدارج- وليفعلوا ما يحلو لهم إلا التطلع لنيل شرف تمثيل زملائهم .. فهذا المنصب الرفيع صار مقصوراً على اعضاء حورس والمقربين للأمن.. ومن والاهم.

ورغم مناضلة الطلاب وسعيهم لدى محاكم القضاء الاداري لنيل حقوقهم ورغم تاييد هذه المحاكم لمشروعية المطالب الطلابية وادانتها للجامعات بهذا الشأن.. إلا ان الجامعات لاتزال مصرة على المضي في معاداة طلابها ولي ذراعهم.. وتمهيد الطريق -بنفسها- لتكون هذه الانتخابات مدرسة كبرى لتعلم اساليب الغش والخداع ..والتزييف.. وهنيئاً للمجتمع بالجامعات!!

في البداية تقول الطالبة اسماء مصطفى جبر بالفرقة الثانية بحقوق عين شمس انه يتم استبعاد مئات الطلاب من الترشيح لانتخابات الاتحادات الطلابية بالكليات لانهم لم ينسقوا مع الامن قبل التقدم باوراق ترشيحهم وخاصة الذين ينتمون للتيارات السياسية الحزبية حيث يكون لهم نشاط سياسي واضح داخل الجامعة باعتبارها مرحلة تكوين للرأى والفكر وهي البوابة الرئيسية للحياة العملية.

وتشير اسماء الى ان كثيرا من الطلاب رشحوا انفسهم في الانتخابات العام الماضي ولكن بمجرد تضامنهم مع الطلاب المعاقين تم شطب اسمائهم من قوائم الترشيح.

وترى انه يجب ان يتوافر في رئيس الاتحاد المنتظر الامانة بالاضافة الى تمتعه بشخصية قوية يستطيع من خلالها فرض رايه واقناع المسئولين في الجامعة بمطلب الطلاب من خلال القنوات الشرعية.

تعتيم كامل

يؤكد الطالب شريف عبد العزيز -ثالثة آداب- انه لا توجد اية دعاية او قوائم خاصة بفتح باب القبول مشيرا الى انه عند ظهور نتيجة الانتخابات يتم اعطاء طلاب الجامعات يومين اجازة تلافيا لحدوث اية مصادمات او احتجاجات على النتيجة.

ويضيف في العام الماضي تم وضع ورقة تنازل داخل طلبات الترشيح فوقع الطلاب عليها

وعند نزول الكشوف النهائية فوجيء الطلاب بوضع كلمة «تنازل» مما جعل اغلب المرشحين يفوزون بالتزكية.

وفي كل عام كما يقول شريف يكون هناك تعتيم كامل على عملية الانتخابات فالجامعة تختار من تريده وليس لنا دور في ذلك ويؤكد ان اموال الاتحاد تلتهم ٢٥٪ من المصروفات الدراسية والتي تجاوزت هذا العام ١٠٠ جنيه للطالب.

انتهاك الحقوق

ويرى صلاح البحراوي -طالب بالفرقة الرابعة بكلية آداب عين شمس- ان الجامعة تحارب الطلاب في انتخابات الاتحادات الطلابية بسلاح الاستبعاد فقد تقدمت أربع مرات لخوض الانتخابات ولكن في كل عام يتم استبعادي وعندما سالت عرفت انهم يستبعدون كل التيارات الحزبية والاسلامية حتى يفوز باقي المتقدمين بالتزكية.

والغريب ان ادارة الجامعة تهدف كذلك الى اضاعة حقنا في رفع دعوى قضائية لانهم يجبروننا على تقديم تنازل عن الترشيح اثناء التقديم وإلا يتم رفض قبول الاوراق من البداية وزيادة في انتهاك ابسط حقوقنا فهي ترفض اعطاءنا مستنداً يفيد باننا تقدمنا باوراقنا للترشيح وعندما قلنا لهم ان هذا من حقنا.. اعطونا مستنداً غير مختوم بخاتم الكلية اى انه لا يساوي الحبر الذي كتب به ولا تعترف به الجهات القانونية ولأنهم يعشقون الديكتاتورية فانهم يقومون بغلق ابواب الجامعة يوم الانتخابات بحجة انها اجازة رسمية عن العمل وبذلك لا يستطيع الوصول الى صناديق الانتخابات سوى الذين نالوا الرضا ليتم اختيار ٤٠ طالباً وادارة الجامعة تضرب بالقوانين عرض الحائط فقد تم اختيار أمين اتحاد الطلاب في العام الماضي وكان راسباً وتم استبعاد الطلاب المتميزين والمتفوقين ووصل الأمر لاستبعاد الطالب المثالي على مستوى الجامعة في العام الماضي.

جماعة حورس

محمد احمد بالفرقة الثانية بحقوق عين شمس يؤكد انه لا توجد انتخابات منذ إلغاء لائحة عام ١٩٧٩ وما يتم الان هو صورة لما يتم ايضا بالنسبة لتعيين عمداء الكليات والعمد في القرى والكفور والنجوع فالجميع يتقدمون ثم يستبعدون إلا من يريدون اختيار من يشاء وفقا لشروط معينة تحددها الادارة مع الأمن.

ويشير الى انه بهذا الشكل فان اعضاء جماعة «حورس» هم الذين يمثلون الطلاب في اتحاداتهم ويتم اهمال المنتمين الى تيارات اخرى.

ويؤكد محمد احمد انه تقدم للترشيح العام الماضي ولكن تم استبعاده وعندما سال عن السبب قيل له «انت ناصري» وكان الناصرية اصبحت سبة في الجبين وكاننا لسنا مواطنين

الطلاب: نطالب بالإشراف القضائى

تحقيق:
سعد العبيدى
على تركى

مصريين وطنين!!

ويتساءل: لماذا يتم تقييد حرية الفكر فى الجامعة؟! ولماذا لا تجرى عملية الانتخابات فى اثناء اليوم الدراسى وداخل صناديق زجاجية حتى لا يتم تزويرها لصالح آخرين؟!

نحمده محمود تمام «طالبة بكلية الحقوق» تقول الطالبات محرومات تماماً من دخول الانتخابات رغم انهن يمثلن ٤٥٪ من عد طلاب الجامعة ومعظمهن يتميزن بنشاط ملحوظ وادارة الجامعة تشهد بذلك.

وتطالب بان يتم تمثيل الطالبات داخل الاتحادات الطلابية حقوقهن والبنت قادرة على خلق نوع من التناسق بين ادارة الجامعة وبين الطلاب وتستطيع ايضا ان تعبر عن رأى الجميع بصدق.

حلف الأمن

الطالب محمد عبد الله حسين بالفرقة الثالثة بكلية الآداب يؤكد ان الطلاب اصحاب الاتجاهات التى لا تتحالف مع الأمن مثل الاسلاميين والأقباط يتم استبعادهم من القوائم النهائية ويتم ترشيح الطلاب المحالفين لأمن الجامعة مثل طلاب حورس وبعض افراد الجوالة وبالتالى فانهم لا يكونون امناء على مصالح الطلاب وميزانية الاتحاد التى تذهب ادراج الرياح كل عام.

ويناشد المسئولين ان يضعوا الامر فى نصابه حتى يتم اختيار الاصلح والأكثر امانة وحرصا على المال العام وتقديم خدمات طلابية متميزة وان يكف المسئولون عن سياسة الاضطهاد المستمرة للطلاب اصحاب التوجهات الحزبية والاسلامية.

مسرحية هزلية

محمد فؤاد -طالب بتجارة الأزهر- يقول ان الانتخابات فقدت هيبتها وتحولت الى مسرحية هزلية ابطالها المسئولون عن الانتخابات والدليل على ذلك هو الاعلان عن فتح باب الترشيح ثم غلقه فى وقت قياسى ومن يتمكن يفاجأ بشطب اسمه من الكشوف بحجة انه ينتمى للتيارات الحزبية او عدم التميز فى النشاط والغريب ان من تمكن من رفع دعاوى قضائية وحصل على حكم قضائى لم يتم تنفيذه واننى اتساءل: ماذا يعود على الجامعة من شطب الطلاب ذوى الفكر المستنير؟! ولماذا تفرق الجامعة بين طالب وآخر؟!

محمد شمندى -طالب بنفس الكلية- يرى ان على الجامعة الا تعرقل اختيار الطلاب لمن يريدون وان تعتمد المنافسة فقط على السمعة الطيبة والتفوق العلمى وقوة الشخصية وبذلك نضمن ان يتم تمثيلنا بصدق وان يكون من يتم اختيارهم قادرين على حل مشاكلنا التى تتمثل فى دعم الكتاب والاقامة بالمدن الجامعية وخلق نوع من التعاون بين الاساتذة والطلاب.

مذبحة

خالد فهمى توفيق -طالب بكلية دار العلوم جامعة القاهرة- وصف ما جرى داخل الجامعة وبالتحديد فى كلية دار العلوم بانه مذبحة للديمقراطية ففى كل عام تتم عمليات هى أشبه بالافلام الهندية فنحن نتقدم بأوراقنا ولكننا نفاجأ باستبعادنا بل ومنع الدعاية الانتخابية داخل اسوار الجامعة وكاننا سنخوض معركة سرية ولذلك نفاجأ يوم الانتخابات بعدم حضور الطلاب والنسبة التى تحضر لا تقترب من صناديق الانتخابات بل تظل تراقب فقط.

نجلاء حمدى -طالبة بحقوق القاهرة- تقول كنت اتخيل الطالب فى الجامعة يمكنه ان يصنع شخصيته من خلال ممارسته لحقوقه السياسية داخل الجامعة وفوجئت بأن الاساتذة يقولون لنا ان العمل السياسى محظور فى الجامعة رغم ان انتخابات الاتحادات الطلابية جزء من النظام السياسى وفى كل عام نفاجأ بان الانتخابات تم تزويرها وبذلك يتم هدم شخصية الطالب الجامعى ومحو فكره وتحويله الى دمية يتم تحريكها حسب رغبة المسئولين ويتم منعنا

خبراء التعليم:

مهازل الانتخابات الجامعية وسيلة لتعلم الغش والتزييف



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

من عمل دعاية انتخابية وتمر الانتخابات ولا يشعر بها ٩٠٪ من الطلاب ويتساءل لماذا لا يتم الاشراف القضائى على انتخابات الاتحادات الطلابية وهل هى اقل اهمية من انتخابات المجالس المحلية ومجلس الشعب؟

تدريب

يقول د. محمد كمال القاضى استاذ الاعلام بكلية الاداب جامعة حلوان ان الانتخابات داخل الجامعة بمثابة تدريب للطلاب على ممارسة العمل السياسى وهذا التدريب يشمل عددا من العناصر المهمة فى مقدمتها سلوك المرشحين لهذه الانتخابات وسلوك الطلاب بالنسبة للعملية الانتخابية واخيرا حسن استخدام الطلاب لهذا الحق الانتخابى باعتباره احد اهم الحقوق الجامعية ويتطور بعد التخرج والانخراط فى الحياة العامة حتى يصبح حقاً من الحقوق السياسية يجب ان نحافظ عليه ونعطيه لمن يستحقه دون مجاملة على ان يكون معيار التفضيل الانتخابى هو الصالح العام.

ويشير د. القاضى الى ان البرنامج الانتخابى داخل الجامعة يعتبر احد المعايير الاساسية فى المفاضلة بين الطلاب المرشحين.

ويؤكد ان المظهر العام للعملية الانتخابية يعبر عن مظاهر التحضر فى اى دولة ولذلك يجب ان تخرج هذه العملية بصورة مشرفة وهذا يتطلب ان تكون الممارسات الانتخابية اخلاقية تتوافق مع اهمية هذا الحدث وعادات وتقاليد المجتمع المصرى.

ويرى د. القاضى ان جميع الطلاب اسرة واحدة يهنىء فيها الخاسر الفائز لان الانتخابات الطلابية تهدف فى النهاية الى تدريب الطلاب على الممارسات الديمقراطية فاذا ما نجحت هذه الممارسة فهذا مكسب لاعداد جيل ديمقراطى ناجح.

ديمقراطية

ويؤكد د. امام مختار حميدة رئيس قسم المناهج بتربية حلوان ان الجامعة منبر لتكوين الشخصية الناضجة ومن اهم عناصر بناء شخصية الطالب ديمقراطية التمثيل فى اتحاد الطلاب فاذا شعر الطالب ان هناك تسلطاً او انتقاصا من حقه فى الاختيار فان هذا يؤدى الى اهتزاز نظرته فى الحياة فيخرج من الجامعة متسلحاً باسلحة الغش والنفاق والخداع حتى يستطيع ان يحصل على حقه فى الحياة مشيرا الى ان اهمية الانتخابات داخل الجامعة تكمن فى انها مدرسة لاعداد اجيال صاعدة قادرة على العمل والعطاء فى الحياة العامة بالاضافة الى ان اتحاد الطلاب ضرورة لتمثيل الجامعة فى الندوات والمؤتمرات وبالتالى فان لم تفرز هذه الانتخابات اتحاداً قوياً قادراً على منافسة الجامعات العربية والاجنبية فسوف تهتز صورة التعليم فى مصر بالمقارنة مع نظيرها فى الدول المتقدمة.



المصدر : الأخبـــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣/١١/١٩٩٧



كل يوم

.. ومازالت الحرب الضروس مستمرة ضد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم.. الحرب بلا هوادة أو رحمة.. كان هذا العالم الجليل إرتكب فى حق الوطن جرما يستحق عليه المحاكمة.. أظن أن هذه الحرب هدفها إرهاب وزير وطني، مخلص يسعى حثيثا لتحسين جودة العملية التعليمية التى طالما كانت تئن وتصرخ وتتوجع بلا مجيب طوال سنوات طويلة مضت. حقا لن نغفر لهذا الوزير تنفيذه الأمين لتكليفات الرئيس مبارك بتطوير التعليم فى مشروع قومي أشادت به كل المؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية. شبكة سى إن إن الأمريكية أذاعت برنامجا أشارت فيه إلى ما يجرى على أرض مصر من تطوير للمؤسسة التعليمية

إننى أتساءل أين كانت تلك الحملات المنظمة عندما كانت معظم المدارس تعمل ٤ فترات، والتلميذ لا يقضى بمدرسته سوى ١٢٠ دقيقة يوميا؟! أين كانت سياطهم عندما كانت بعض المدارس لا ترفع العلم ولا يردد تلاميذها النشيد الوطنى؟! أين كانت كلماتهم النارية عندما إستشرى التطرف وكاد يستولى على المؤسسة التعليمية بمدارسها وجامعاتها؟! أين كانوا عندما كانت مدة العام الدراسى لا تسمن ولا تغنى؟! إن حرب التخويف والإرهاب قد تؤدى إلى إحباط المخلصين من العاملين بالمؤسسة التعليمية بأثرها وليس الوزير فقط الذين هاجموه لأنه وقع بصفته الوزير المسئول على قرار إحالة مشروع قانون إلغاء التحسين بالثانوية بأسبابه إلى مجلس الشعب.. إنهم يهاجمون الالتزام والانضباط.. فى زمن ندر فيه الالتزام والانضباط. وأخيرا يقول تعالى «إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا» صدق الله العظيم.

مصطفى بلال

ليس بالجامعة وحدها يتفوق الانسان

بقلم :
فايز فرح



لو كانت الدولة قد شجعت التعليم الفني والمهني وجعلت الشهادة الثانوية العامة نهاية مرحلة يمكن للطالب بعدها أن يجد عملا شريفا مفيدا محترفا يدر على صاحبه دخلا يكفيه للعيش الكريم، ما كنا نجد هذا الصراع على الالتحاق بالجامعة، بحثا عن اللقب ومجرد التميز في مجتمع مصاب بعقدة التخرج من الجامعة.

الواقع انه ليس بالجامعة وحدها يتعلم الانسان، وانما المدرسة والجامعة لا تعطى الانسان أكثر من مفاتيح المعرفة وطرق البحث عنها، أما المعرفة الحقيقية فهي في الكتب والحياة بعامة، واتذكر قول عالم الآثار الراحل كمال الملاخ: «في ربيع العمر نتعلم في كل لحظة، من كل نظرة، من كل كلمة مطبوعة نقرأها، وكل همسة نغم أو حوار، حتى كل ضحكة وابتسامة، كل حركة، حتى من النحل والنمل نتعلم».

هناك أمثلة كثيرة على التفوق والنجاح والعبقرية دون الالتحاق بالجامعة، أو حتى الحصول على شهادة الثانوية العامة، ولعل أبرز مثل على ذلك عملاق الفكر العربي استاذنا عباس محمود العقاد، الذي تفوق ككاتب وشاعر وأديب وباحث من الطراز الأول دون أن يدرس في الجامعة، أو يحصل على الثانوية العامة او شهادة البكالوريا على أيامه، ومع ذلك صار العقاد نجما في سماء الأدب والفكر بفضل عشقه للقراءة وحبه للمعرفة، وأهدى المكتبة العربية حوالى مائة كتاب في شتى ألوان المعرفة. في مصر أيضا الكاتب المستنير، أو كاتب الشباب سلامة موسى الذي تتلمذ على يديه ومن خلال كتبه (٤٨ كتابا) كل قادة الفكر المصري فيما بعد، ولم يلتحق بالجامعة اكتفاء بالشهادة الثانوية.

«توماس أديسون» المخترع الأمريكي المعروف، عندما ذهب في طفولته الى المدرسة اتهموه بالتخلف والغباء فتفرغت امه لتعليمه في البيت حتى تفوق وقدم للبشرية حوالي الف اختراع منها المصباح الكهربائي وأجهزة التسجيل الصوتي وغيرها.

الفيلسوف الفرنسي المعروف «جان جاك روسو» عاش فقيرا شريدا ولم يستطع الالتحاق بالجامعة، أو المدارس المعروفة، لكنه هوى القراءة منذ نعومة أظفاره، وكان الكتاب صديقه المخلص طوال حياته، ومن الكتب وتجارب الحياة تعلم الكثير واستطاع أن يصقل شخصيته ويصبح أحد الأدباء والمفكرين الفرنسيين والعالميين المشهورين.

وقدم أعماله المفيدة للانسانية، فكتب رسائله في أثر العلوم والفنون في تهذيب الأخلاق أو افسادها بين الانسان وأخيه الانسان، في الاقتصاد السياسي، أما درته الثمينة فهو كتابه المهم «العقد الاجتماعي»، وقد أثرت كتبه في الشعب الفرنسي حتى قال عنه نابليون: «لو لم يكن «روسو» ما حدثت الثورة الفرنسية».

ومن الأمثلة الطريفة في هذا المجال أيضا السيد جارفن الانجليزي الذي رأس تحرير الموسوعة البريطانية الشهيرة التي تبلغ صفحاتها أكثر من ثلاثين ألف صفحة تتناول شتى العلوم والفنون والآداب، هذا الرجل لم يدرس في الجامعة، ولم ينل من التربية المدرسية العادية ما ناله غيره. الاخوان «رايت» مخترعا الطائرة تخرجا في المدارس الثانوية فقط.

ولماذا نذهب بعيدا ولدينا في التراث العربي نماذج كثيرة لعل أهمها الأديب والفيلسوف والعالم «عمرو بن بحر بن محبوب» المعروف بلقب الجاحظ، الذي عاش أكثر من تسعين عاما في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين [٧٧٥ - ٨٦٨] وكتب ما يزيد على ثلاثمائة وخمسين كتابا في العلوم والآداب والفلسفة والجغرافيا والاجتماع والموسيقى والرقص

الجاحظ هذا كانت مدرسته الرئيسية الكتب والرحلات والحياة بعامة. النماذج كثيرة والمعرفة كالشمس متاحة لكل انسان، المهم أن تحاول وستجد نفسك سعيدا فخورا بثقافتك ونفسك حتى لو لم تتخرج في الجامعة.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٣/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

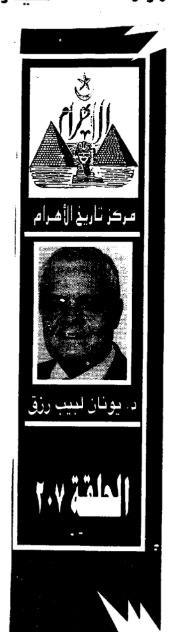
مدرسة الجدعان

- أولوية القبول فى مدرسة البوليس لأصحاب القامات الطويلة والأكتاف العريضة والرؤوس الضخمة!
- مدرسة البوليس تبدأ فى بولاق ثم تنتقل إلى القلعة وتستقر فى العباسية
- إصلاح عام ١٩٠٩: رفض الحاصلين على البكالوريا والاكتفاء بحاملى الابتدائية
- المتخرجون من قسم الكونستبلات: موضع استخفاف لحداثة سنهم وهيئتهم البدنية
- تلاميذ قسم الضباط: يتكفلون بنفقات ملابسهم التى يشتريها مدير المدرسة من انجلترا!



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣/ ١١/ ١٩٩٧



تحت عنوان "مدرسة البوليس" كتبت الأهرام في عددها الصادر يوم ٩ نوفمبر عام ١٩٠٥ تشكو من أكثر تلاميذ المدرسة الذين تخرجوا منها "وانبثوا في جهات البلاد تأتي إلينا أخبارهم وليس فيها ما ترتاح إليه النفس"، وكان رأيها أن "جلوس (جدعان) مدرسة البوليس على بنك هذه المدرسة سنتين أو ثلاث سنوات ينفخهم نفخا يعمى بصائرهم فيخرجون إلى الأقاليم والأرياف والأقسام في المدن الكبيرة ولم يتعلموا حرفا واحدا .. ولقد بتنا بعد هذه النتيجة التي ظهرت سيئة في يأس من نيل بوليس متعلم مهذب عادل فنحن نوجه هذه الكلمة إلى جناب مستشار الداخلية ليعمل رأيه في إصلاح التربية حتى يعرف كل (جدع) يخرج من تلك المدرسة ما له وما عليه حتى تصلح الإدارة بإصلاح هؤلاء (الجدعان) لا أن تزداد فسادا بفسادهم"!

المناسبة التي أثارت هذه الانتقادات انبعثت من الإعلان الذي كانت قد نشرته نظارة الداخلية قبل أيام تطلب فيه "٣٠ شابا من ذوي البنية السليمة لتعلمهم في مدرسة البوليس في بولاق لمدة ٦ أشهر بقصد تعيينهم أونباشية .. وتعطى الأولوية للذين يمتازون بالبنية القوية وكذلك الذين يكون لهم معرفة قليلة بإحدى اللغات الأوربية، والطالبون الذين يكونون حائزين على الشهادة الابتدائية يكون لهم الأولوية على غيرهم .. وينبغي أن لا ينقص سن الطالب عن ١٨ سنة ولا يزيد على ٢٤ سنة(!)"، وقد احتجت جريدتنا على ذلك ورأت ألا تكتفي الداخلية "بالقامات الطويلة والأكتاف العريضة والرؤوس الضخمة بل تنظر إلى الذكاء والقوى العقلية"!

على أي الأحوال انتهزت الأهرام الفرصة لتقدم لنا روايتها عن تاريخ "مدرسة البوليس".. قالت: "كان المتبع أن يؤخذ البوليس من رجال الجيش، وقد كان الجيش يعطي البوليس من رجاله غير الأكفاء (!)، فرأى كتشنر باشا سنة ١٨٩١ وهو يتولى يومئذ إدارة تفتيش عموم البوليس أن يدرب ضباط البوليس على أحكام القانون فكان يأتي بهؤلاء الضباط أفواجا ليتلقوا هذه الأحكام الابتدائية في مدرسة الحقوق وفتح بابا لقبول الشبان المتعلمين فدخل كثير منهم في صف ضباط البوليس وظل الحال كذلك حتى سنة ١٨٩٦ فامتنع الجيش عن إعطاء الضباط لتجريدة حملة السودان فزاد عدد المتطوعين ونقص عدد ضباط الجيش وقضت الحاجة على السير إلدون غورست - وهو يومئذ مستشار الداخلية - بزيادة عدد المتعلمين إلى أن كانت سنة ١٩٠٠ فعينوا بيتا في بولاق ليكون مدرسة وجمعوا فيها نحو عشرة أنفس لتعليمهم على الطريقة القديمة وفي سنة ١٩٠١ عين خليل بك حمدي من أركان حرب لواء البيادة قومندانا لهذه المدرسة".



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/ ١١/ ١٩٩٧

في تاريخ جريدتنا لمدرسة ((الجدعان)) تنبه إلى الدور الذي قامت به بعض العناصر الإنجليزية وهي على وجه التحديد المستر ميتشل مستشار الداخلية الذي ترى أن المدرسة تقدمت على عهده تقدما محسوسا كبيرا لما أولاه لها من عناية "ولأن قومندانها شاب ممتلىء نشاطا وحبا للنظام وغيرة!"

تذكر الأهرام أيضا إلى أنه في عام ١٩٠٤، وبعد أن ضاقت مدرسة بولاق بطلابها انتقلت إلى القلعة "وسارت على النظام الباقية عليه حتى الآن أي أنه يتعلم فيها ٣٠٠ نفر بوليس كل سنة"

وتختم الصحيفة هذه اللمحة التاريخية لمدرسة البوليس بتسجيل أحوال خريجيها .. فبعد تسعة أشهر من تعليمهم يترقون إلى رتبة "كونستبلات"، ويعطون رواتب أعلى من رواتب الأنفار الذين يؤخذون للبوليس من الجيش "لأن الذين يتخرجون كل عام من هذه المدرسة لا يكفون والقانون العسكري يقضي أن تكون الخدمة في الجيش عشر سنوات خمس في الجيش العامل وخمس في البوليس أو الرديف. ويتعلم فيها ٦٠ ضابطا فهي تخرج كل سنة ٣٠ ضابطا".

هذا هو تاريخ مدرسة البوليس فيما روته الأهرام في عددها الصادر يوم ١٦ ديسمبر عام ١٩٠٧، يزيد هذا التاريخ تفصيلا العمل الضخم الذي وضعه الدكتور عبدالوهاب بكر تحت عنوان "البوليس المصري ١٨٠٥ - ١٩٢٢" والذي يقدم فيه بعض المعلومات الهامة .. فقد كان من بين مسوغات التقدم للمدرسة تقديم شهادتين .. حسن السير والسلوك، وأخرى تثبت أن الطالب غير متزوج، منها أيضا أنه كان على الطالب أن يتلقى دروسا "في علم الحقوق تعطى في مدرسة الحقوق ودروسا في التعليمات العسكرية وقوانين البوليس، منها ثالثا أن يحصل الطالب على ٢٤ جنيها سنويا أثناء وجوده بالمدرسة وتصرف له الأسلحة والمهمات مجانا ولكنه يستحضر ملابسه حسب الترتيبات التي تجريها المدرسة كذلك يدفع مصاريف مأكولاته من طرفه حسب الترتيبات التي يجريها قومندان المدرسة!"

يضيف صاحب تاريخ البوليس المصري أيضا معلومات هامة منها أن المدرسة قد تشكلت أولا تحت اسم "مدرسة أساس البوليس" في الفترة البولاقية، تغيرت في عام ١٩٠٤ بعد أن انتقلت إلى القلعة إلى مسمى "مدرسة البوليس والإدارة". والتي أدخل عليها مجلس شورى القوانين الذي أحدث هذا التغيير جملة من التعديلات الهامة ..

أن تكون مدة الدراسة عامين بعد أن كانت تتراوح حول العام زيادة أو نقصانا، وما تبع ذلك من زيادة مواد التدريس، خاصة من المواد القانونية بعد أن خول خريجوها بعض الحقوق القانونية مثل إقامة الدعوى العمومية أمام محاكم المراكز في جميع المسائل الداخلة في اختصاص هذه المحاكم، اشتراط الحصول على شهادة دراسية لقبول الالتحاق بالمدرسة، وكان الشرط مرنا، فإما شهادة البكالوريا (إتمام الدراسة الثانوية)، وإما الشهادة الابتدائية، وإن كانت المدرسة قد ميزت بين أصحاب الشهادات المختلفة..

● الحاصل على البكالوريا يعفى من الامتحان المقرر للدخول ولا تزيد مصروفاته عن عشرين جنيها سنويا ويمنح عند تعيينه رتبة الملازم أول ويحصل على راتب قدره ٨٤ جنيها سنويا ..

● نوع آخر من الطلاب المقبولين أضافه هذا القانون، وهو نوع وسط بين الحاصلين على البكالوريا والحاصلين على الابتدائية، وهم الطلاب الذين حصلوا على الابتدائية وقطعوا كل الشوط في التعليم الثانوي غير أنهم لم يوفقوا في امتحان شهادة الدراسة الثانوية .. وكان صاحبها يسمى "ساقط بكالوريا"، وأصحاب هذا النوع بعد أن يثبتوا دخولهم لامتحان إتمام الدراسة الثانوية وفشلهم فيه كانوا يعفون أيضا من الامتحان المقرر لدخول "مدرسة الجدعان" وتزيد مصروفاتهم قليلا عن الحاصلين على البكالوريا فتصل إلى ثلاثين جنيها.

● النوع الأخير هم الطلاب الحاصلون على الشهادة الابتدائية فقط، وكان عليهم أداء امتحان الدخول، والمصروفات التي على ذويهم أن يؤدوها كانت أكبر من مصروفات النوعين الأولين .. خمسين جنيها بالتمام والكمال، ويعين هؤلاء بعد تخرجهم من المدرسة في وظيفة ملاحظ بوليس وبرتبة ملازم ثان وبمرتب ٧٢ جنيها في السنة.

●●●

في عام ١٩٠٦ تقرر نقل مدرسة البوليس من القلعة ولسبب غريب ساقته الأهرام في خبر لها في عددها الصادر يوم أول مايو، وقد جاء فيه "أخرج أول أمس طلبة مدرسة البوليس في القلعة من مدرستهم لتسكن فيها الأورطة الإنكليزية إلى أن يعدوا محلا لنزولها"، وتعلق جريدتنا على ذلك بقولها «ولقد دهش الناس لذلك إذ كان بإمكان الحكومة إعداد المكان اللازم لإنزال الجنود دون إقفال المدرسة».

بدأت منذئذ المرحلة الثالثة لمدرسة البوليس .. مرحلة الانتقال إلى العباسية، وكانت تواجهه عقبات عدة .. عقبة التمويل، إذ يذكر مكاتب الأهرام أنه حتى أواخر ذلك العام كان قد تم إنفاق نحو ٥٥ ألف جنيه على بناء المدرسة الجديدة وتقاعس المستشار الإنجليزي لوزارة المالية عن إمدادها بمزيد من الأموال مما كان مثارا لاحتجاج جريدتنا التي ذكرت أن المسئولين عن المدرسة "طلبوا هذا العام ٢٠ ألف جنيه لزيادة البناء فرفض مستشار المالية إعطاء هذا المال ولكن الضرورة تقتضي عليه غدا بإعطائه وإعطاء ما هو أكبر من هذا المبلغ لأنهم يعدون للمدرسة مشروعات جديدة تزيد من نفقة البوليس والمدرسة نحو مائة ألف لأن هذه المشاريع ستزيد عدد التلاميذ حتى ٦٠٠ تلميذ وتزيد رواتبهم ورواتب الضباط وتزيد عدد المعلمين".

في هذه المناسبة تعرب الأهرام عن توجساتها من عملية خلخلة المدرسة وذلك بعد أن علمت أن قومندانها القائمقام خليل بك حمدي سيحال إلى المعاش "فوقع الخبر موقع الدهشة عند الجمهور لأن الرجل نهض بالمدرسة منذ ٧ سنوات نهوضا كبيرا ولم يكن له عون ولا مساعد إلى أن عين الميجور إلجود Elgood مديرا للمدرسة بمرتب ٨٠٠ جنيها وظل قومندانها براتب القائمقام العسكري فقدر الناس أن الناظر الإنكليزي لم يعين إلا ليبتلع القومندان الوطني!"

خلال الفترة بين الانتقال من القلعة إلى العباسية استقرت المدرسة بشكل مؤقت في سراي شريف باشا، حيث قرر رئيس تحرير الأهرام زيارتها وإجراء تحقيق صحفي حولها، وكان من التحقيقات الصحفية القليلة التي أجريت حول "مدرسة الجدعان"، ونترك لصاحبنا رواية ما جرى .. قال:



دخلنا سراى شريف باشا الناطق صمتها وسكونها وعز توى فإذا بتلميذ على الباب مستل سيفه يذكرنا بأننا داخلون ثكنة عسكرية لا قصر شريف باشا، وفي حوش القصر التلامذة يتمرنون تمرنا عسكريا تحت رئاسة القومندان وبقيادة الضباط فقلنا هنا كان مسرح الخدم والحشم بمثل هذا العدد فمن كانوا يعدون لخدمة شخص يكونون الآن لخدمة أمة. فطلبنا مقابلة المستر إلجود مدير المدرسة فلم يكن إلا أن استأذن لنا أحد الضباط بالدخول عليه حتى أذن، فدخلنا غرفة هذا الناظر الأريب وهو مكب على عمله فانقطع عن الكتابة وأقبل هاشا إلينا باسما"، وبدأت بعد ذلك وقائع المقابلة الصحفية ..

كان أكثر ما يشغل الرأى العام المصرى، والذى عبر عنه داود بركات رئيس تحرير الأهرام، أحوال المدرسة بعد انتقالها من القلعة، وما أشيع عن النية على التخلص من القائمقام خليل بك حمدى، مما كان محور الجانب الأول من الحديث ..

رد إلجود جاء نافيا تماما لهذه الشائعة الأخيرة وأنه لم يعين ليكون رئيسا للقومندان أو ليكون مكانه فى يوم من الأيام "ولكنه عين ليكون مستشارا له فى المدرسة وعونا فى الأعمال لأن المدرسة كبرت ونمت وزادت والحكومة تنوى تكبيرها وزيادتها عما هى عليه الآن فليس باستطاعة شخص واحد أن يقوم بكل أعمالها فقد أخذت عن القومندان الأعمال الكتابية ووقفت ما عندى من الخبرة لمعاونته فى المسائل الأخرى فأنا هنا لا آمر ولكنى أشور!"

مع ذلك لم ينكر مدير المدرسة الإنجليزى حدوث خلافات بينه وبين القومندان المصرى "لأنه يستحيل أن يكون إثنان على رأى واحد دائما، ولكن إذا تباينت آراؤنا فى شىء أشركنا معنا فى الأمر بعض معلمى المدرسة فنقرر بالغالبية ومنذ سنة ونيف وأنا أشغل هذا المنصب لم يحدث خلالها خلاف يصح أن يكون خصاما!"

محور الجانب الثانى كان حول ما يتردد وقتذاك من اتجاه النية إلى إدخال تعديلات جذرية على المدرسة وما يتردد عن الإعداد لمشروع جديد لها، وهو ما لم ينكره الرجل، فقد اعترف بوجود هذا المشروع وإن كان قد أكد أنه لا زال قيد الدراسة غير أن ذلك لم يمنعه من أن يمد مندوب الأهرام بخطوطه الرئيسية، وكانت على النحو التالى ..

"أن تكون الخدمة فى الجيش خمس سنوات فقط وبعد السنوات الخمس يعطى لكل عسكرى قيمة البدل العسكرى ويصير حرا فإذا شاء التطوع فى خدمة البوليس كانت الحكومة حرة فى قبوله أو رفض طلبه ولكن الحكومة تنوى تكبير مدرسة البوليس وزيادة رواتب الكونستابلات وأخذ أنفار البوليس من القرعة ليخدموا بالبوليس كما يخدم زملاؤهم فى الجيش خمس سنوات وبعد هذه المدة يكونون أحرارا".

اعترف الميجور إلجود أيضا بالخلاف القائم بين نظارة الداخلية والمستشار الإنجليزى لنظارة المالية، وكيف أن الأولى فى سعيها لتكبير مدرسة البوليس قد طلبت اعتماد عشرين ألف جنيه، وهو ما رفضه المستشار المالى، وكان الرجل صريحا إلى حد دعا مكاتب الأهرام إلى أن يشكره على لطفه وأدبه، وإن لم ينس داود بركات قبل أن يغادر المدرسة مقابلة القومندان المصرى الذى بسط له بدوره حال المدرسة.

وفى تقديرنا أن هذا الاهتمام الأهرامى قد صدر فى جانب منه عما ظلت "مدرسة الجدعان" تلاقيه من انتقادات كان منها ما نشرته صحيفتنا تحت عنوا "مدرسة البوليس وشكوى الجمهور".

مثار الشكوى جاء مما لاحظه البعض من المصروفات الباهظة المفروضة على تلامذة المدرسة والمرشحين لوظائف الضباط والتى ثبت بالمقارنة أنها أغلى من اية مدرسة أخرى خاصة وأن خريج مدرسة البوليس "لا يكون معدا لخدمة أخرى غير خدمة الحكومة ولا يستطيع أن يتحول عن هذه المهمة إذا أراد أن يستخدم لأنه لم يتعلم فى تلك المدرسة غير خدمتها ومع ذلك فهى تكلفه دفع ٦٠ جنيها سنويا فى السنة مع أن تلميذ مدرسة الحربية الذى يخدم خدمته لا يدفع سوى ١٥ جنيها فى أول سنة من سنى تعليمه ثم يعفى من دفع الرواتب بعد ذلك!"

وخلصت الأهرام من ذلك إلى القول أن مثل هذا النظام سوف يجعل مدرسة البوليس حكرا على الأغنياء القادرين على دفع مثل هذه المصروفات الباهظة وانتقدت ذلك لأن "المعلوم أن الغنى لا يكون كالفقير فى الجد والكد والعمل لأن الأول إذا اجتهد وتعلم ثم ابتدأ بالخدمة وأحس بالتعب تراخت أعصابه وطلب الراحة بترك الخدمة. أما الثانى فانه يشتغل ليجد لنفسه مركزا ومرتزقا ومنزلة عالية!"

وكان مطلوبا مع استمرار الانتقادات "لمدرسة الجدعان" البحث عن التغيير مما حدث عام ١٩٠٩ الذى يعتبر عاما فاصلا فى تاريخ المدرسة العتيدة.

●●●

بقرار من ناظر الداخلية تشكلت خلال ذلك العام لجنة لدراسة حالة مدرسة البوليس واقتراح ما تراه لازما لتحسينها، وقد وضعت هذه اللجنة تقريرا طويلا نشرته الأهرام على امتداد ثلاثة من أعدادها، ويعترف الدكتور عبدالوهاب بكر أنه قد نتج عن أعمال تلك اللجنة "أول قانون للمدرسة منذ نشأتها"، مما يمكن اعتباره الميلاد الحقيقى للوضع المؤسسى لمدرسة البوليس.

كان أول ما طالب به التقرير بمثابة انقلاب فى طبيعة الطلاب المقبولين بالمدرسة، فقد رأى أعضاء اللجنة الاستغناء نهائيا عن قبول الطلاب الحاصلين على البكالوريا أو الراسبين فيها والاكتفاء بالطلاب الحاصلين على شهادة الابتدائية وساقوا حججا عديدة لإقناع المسئولين بهذا الرأى .. أن التلميذ الذى يحصل على الشهادة الثانوية ويرغب الاستمرار فى التعليم يميل إلى الدخول بإحدى المدارس العليا مثل الحقوق والطب والمهندسخانة "نظرا للمزايا الأدبية والمادية المقترنة بالشهادات التى تمنحها تلك المدارس فمن المشكوك فيه كثيرا أن يقصد مدرسة البوليس نفر كاف من حملة الشهادة الثانوية"، حجة أخرى وهى أن النظام العسكرى الشديد الذى يجب أن يكون تلامذة مدرسة البوليس خاضعين له "فضلا عن المبيت فى المدرسة لا يلتئم كثيرا مع ما يكون قد تعوده تلامذة الأقسام الثانوية بالمدارس من الحرية التى تجعل تطبيق مثل هذا النظام صعب على نفوسهم .. لذا كان من المحتم الاقتصار على الشهادة الابتدائية!"

حتى يكون هؤلاء على استعداد لتلقى العلوم العقلية المقررة بالبرنامج اقترحت اللجنة إنشاء "قسم تحضيرى بالمدرسة لتقوية مدارك التلاميذ قبل ولوجهم باب الفنون الإدارية والقضائية على أن يشمل الشىء اللازم من مقررات الشهادة الثانوية وعلى الحصص الكافية لدراسة اللغة العربية إذ لا يخفى أهمية ذلك بالنسبة لموظف تقتضى وظيفته إجراء التحقيقات الجنائية وكتابة التقارير"، على أن تكون مدة الدراسة فى هذا القسم عامين.

القسم الثانى مدته عامان آخران، أى تصل فترة الدراسة فى المدرسة إلى أربع سنوات، بعد أن كانت من قبل لا تزيد عن عامين فى أحسن الأحوال .. وفى هذا القسم الأخير يدرس الطلبة القوانين الجنائية والإدارية والمالية بالتوسع اللازم "وتكون قوى التلامذة قد أصبحت إذ ذاك أكثر استعدادا لفهم ما يلقى عليهم من الدروس وللقيام ببعض التمرينات القضائية العملية من نحو تحرير المحاضر والإطلاع على دوسيهات القضايا الجنائية وعمل ملخصات عنها لمعرفة مواضع الضعف والتحقيقات التى تبين من أحكام المحاكم".

وقد فندت اللجنة ما قد يتقول به البعض من أنه إذا أطيلت مدة الدراسة إلى أربع سنوات "تصبح كثيرة العناء نظرا للنظام العسكرى وأن يخشى لهذا السبب أن لا يقبل الطلاب كثيرا على المدرسة"، فردت على ذلك بأن البرنامج الجديد سيقتصر على الضرورى من التمرينات العسكرية "وإن من الواجب على إدارة المدرسة أن تهيىء للتلاميذ أسباب الانشراح كى لا يتطرق إليهم الملل والتعب!"



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣/١١/١٩٩٧

حيذ واضعو التقرير إعادة النظر فى قسم الكونستبلات الذى كانت قد أنشأته الداخلية بالمدرسة "لأنها أرادت إيجاد فريق من العساكر لا تقتصر وظيفتهم على أعمال التنفيذ المادية بل تتعدى ذلك إلى معاونة مأمورى الضبطية القضائية فى الإجراءات المترتبة على تطبيق القوانين الجنائية"، غير أن النتيجة، على حد تعبير تقرير اللجنة، لم تنطبق على ما كان ينتظر من إنشاء القسم المذكور فقد أجمعت التقارير الواردة من المديريات والمحافظات على أن المتخرجين من هذا القسم لم يكتسبوا الصفات اللازمة "سواء من حيث الكفاءة والنشاط أو من حيث الهيئة والسلوك، وان حداثة سنهم وهيئتهم البدنية كانت دائما موضع استخفاف!"

واستدل التقرير على ذلك بما جرى خلال السنوات الأخيرة من أن عددا كبيرا من الكونستبلات قد انتهى أمرهم بالرفت لسوء السلوك والباقون ما عدا القليل لم يظهروا فى عملهم براعة ولا اجتهاد، ومن ثم جاءت التوصية بأن يكون اختيار هؤلاء من بين أنفار الدرجة الأولى من المتطوعين الذين يوصى عليهم الحكمداريون والمديرون، وان قوة البوليس تحتاج منهم سنويا إلى نحو ١٥٠ يؤخذ اللازم منهم على دفعتين باعتبار ٧٥ كل خمسة أشهر.

القسم الثالث من التقرير عني بالتفاصيل الصغيرة الخاصة بالمدرسة .. المئونة، الملبوسات، كانتين المدرسة، وكانت على قدر كبير من الطرافة ..

بالنسبة (للمئونة) فقد كان على مسئولى المدرسة أن يوصوا فى ١٥ من كل شهر على القدر اللازم من الأصناف القابلة للحفظ مثل الأرز والفول والعدس والسلى بحسب ما تراه من احتياجاتها "أما باقى الأصناف وهى المعرضة للتلف كاللحوم والخبز والخضروات فهذه يستحضرها المتعهد فى كل صباح فالأصناف الأولى تستخرج من المخزن بعد وزنها فى الصباح وفى المساء بحضور أحد الضباط وترسل إلى المطبخ حيث يراقب استعمالها أحد تلاميذ الضباط ويحاسب المتعهد فى آخر الشهر بواقع القيمة المقررة لكل صنف فى الكشف العمومى، ويعمل فى آخر الشهر جرد عن الأصناف الباقية ويخصم هذا الباقى من كشف التوصية الذى يرسل للتعهد عن الشهر المقبل".

أما عن (الملبوسات) فقد تقرر أن يقوم تلاميذ قسم الضباط بنفقات ملابسهم كاملة وكافة ما يلزم من الأدوات الخاصة بهم، "والطريقة المتبعة الآن هى يوسط ناظر المدرسة مباشرة فى شراء ما يلزم للتلاميذ من هذا القبيل، أى أنه يتقاضى منهم القيمة إن شاء ويشترى هو بنفسه من إنكلترا كافة ما يحتاج إليه التلاميذ وما يصرف منها للتجار، وهو يقيد الآن فى دفتر خاص به المباع التى ترد إليه من التلاميذ وما يصرف منها للتجار".

(كانتين) المدرسة ظل معلما هاما من معالم مدرسة الجدعان وقد رأت اللجنة أن تبرم المدرسة "اتفاقا مع أحد الناس فى إقامة كانتين بها ويبنى المكان فعلا على نفقة المتعهد وأصبحت المدرسة مدينة بهذه النفقة التى تخصم أولا فأول من الأجرة المقررة وقدرها ٦٠ جنيها سنويا وتصرف المياه لهذا المتعهد مجانا. ويمنع التلاميذ من مشترى حوائجهم من الخارج متى وجد مثلها فى الكانتين"، وتعلق الأهرام على ذلك بقولها أن فى هذا ما يشبه الاحتكار منحته المدرسة للمتعهد المذكور.

أخذت نظارة الداخلية بما جاء فى تقرير اللجنة وأصدرت به أول قانون لمدرسة البوليس فيما أنبأت به الأهرام قراءها فى ٦ سبتمبر عام ١٩٠٩ على أن يعمل به ابتداء من أكتوبر التالى، وكان "البروجرام" الذى وضعته المدرسة وفقا لهذا القانون متنوعا بشكل مدهش، ففضلا عن اللغات: العربية والإنجليزية ولغة ثالثة، احتلت المواد القانونية مساحة عريضة: العقوبات، تحقيق الجنايات، قانون البوليس، اللوائح والقوانين الخاصة بالضرائب، الشريعة الإسلامية ومبادىء القانون المدنى، زد على ذلك ما تضمنه القانون من تسليح الطالب بلون من الثقافة العامة التاريخية .. سواء عن تاريخ مصر القديم والحديث أو عن التاريخ الأوربى، والجغرافية: طبيعية وفلكية وسياسية.

وكان تقنين العقوبات من أطرف ما تضمنه القانون، فقد تم التخلى عن العقوبة البدنية وتدرجت عقوبات التوبيخ، إما منفردا أو أمام طلبة الفصل أو أمام طلبة المدرسة، الخطوة الثانية زيادة الطوابير أو حجزه بالمدرسة يومى الخميس والجمعة، وتصل إلى مداها بحرمان الطالب من التقدم لامتحان آخر السنة أو رفته نهائيا. وهو نظام نظن أنه معمول به حتى يومنا هذا!

٥٥٤٩١٩



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/ ١١/ ١٩٩٧

هدوء فى انتخابات الأمناء بكليات جامعة أسيوط

انتخب أمناء وأمناء مساعدو اللجان بكليات جامعة أسيوط ، وقد تمت العملية الانتخابية فى هدوء شديد وفي جو جامعي منضبط رغم زيادة عدد الطلاب المتقدمين للترشيح للانتخابات وعددهم ١٤٧٢ طالبا وطالبة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ / ١١ / ١٩٩٧

ـــا في ندوة بالمجلس القومي للطفولة والأمومة:

بهاء الدين: رؤية مستقبلية للأجيال القادمة ورفع ميزانية التعليم إلى ١٤ مليار جنيه

شهاب: مليار جنيه للبعثات الخارجية بالجامعات وربط البحث العلمي بقضايا المجتمع

حول التعليم والتنمية الاجتماعية الشاملة في مصر دارت وقائع ومناقشات الندوة العلمية التي نظمها المجلس القومي للطفولة والأمومة تحت رعاية السيدة سوزان مبارك أمس وتناولت قضايا التعليم في مصر وارتباطها بالتنمية السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير التعليم في مصر ودور الدولة في جعل التعليم المشروع القومي لمصر خلال هذا القرن، والضوابط اللازمة للجامعات الخاصة، والقضاء على الدروس الخصوصية وقضية محو الأمية في مصر والقضاء عليها.

شارك في الندوة الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي والدكتورة أمينة الجندي أمينة عام المجلس القومي للأمومة والطفولة وعدد كبير من القيادات السياسية والتشريعية وخبراء التعليم والتربية في مصر.

وأعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم أنه تم رفع ميزانية التعليم هذا العام إلى ١٤ مليار جنيه بزيادة ٤٥٤٪ خلال ٥ سنوات ويرجع ذلك إلى حرص الرئيس مبارك على السلام الاجتماعي عن طريق الإصلاح الاقتصادي، الذي يتم بتطوير التعليم.

وأشار وزير التربية والتعليم إلى أن خطة التعليم المستقبلية تبنى على المفاهيم العلمية بعيدا عن الحفظ والتلقين، الذي لا يتيح التفكير النقدي ولا القدرة على الابتكار، وهذا النوع هو الذي يمهد للتطرف.

وأكد الدكتور بهاء الدين أن أي مصري يفخر بالانجاز الذي حدث خلال الفترة الماضية، حيث تم إنشاء ٧٥٠٠ مدرسة خلال ٥ سنوات بينما كان عدد المدارس التي انشئت من عام ١٨٨٢ إلى ١٩٩١ حوالي ٦٠٩٢ مدرسة وهذا انجاز لشعب ولقائد له رؤيته المستقبلية وأننا نفتقد إلى مكون المستقبل للتعليم وهو غائب عن العملية التعليمية، وإعداد جيل يعيش بعد ٢٠ سنة في القضايا التي نعيشها وله سيناريوهاته غير المعروفة وفي علم الغيب.

وأوضح الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن التربية هي استثمار قومي وأفضل رأسمالها هو الذي يستثمر في الإنسان ومن هنا يأتي الجهد البشري لإحراز التقدم وتحقيق التنمية الشاملة من خلال التعليم مدى الحياة، الذي يكسب الفرد المقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وتحقق ذاته.

وأشار د. مفيد شهاب إلى أنه يوجد بعض السلبيات في التعليم وهذا يحتاج لبعض عمليات التغيير خاصة أن الفترة الماضية اتاحت الفرصة للتوسع في القبول وحان الوقت للحفاظ على المستوى رغم التوسع والقضية الآن الارتقاء بمستوى الخريجين وأن القضية الآن هي الإمكانات فلابد من التفكير في زيادة دخول القطاع الخاص وإسهامات الأهالي من القادرين خاصة الجمعيات الخيرية في دعم التعليم وإنشاء مدارس وجامعات خاصة شريطة ضمانات هامة تكون متوافرة تضعها الوزارة لأن الدولة مسئولة عن التعليم بجميع مراحله وأشكاله وأنه لا يقبل التجارة في التعليم.

وأكد وزير التعليم العالي أنه يجري حاليا تطوير الدراسات العليا بالجامعات وأن هناك مشروعا أمام مجلس الوزراء يقضي بالا تكون الدراسات العليا مجانية إلا بقدر ٢٥٪ للمتفوقين والباقي مقابل مصاريف.

وتحدثت الدكتورة فرخندة حسن عن دور الاستثمار في تعليم البنات، والذي لا يفوقه أي مردود آخر، والذي سيؤدي إلى تخفيف وفيات مواليد الأطفال واقلال نسبة الزيادة السكانية.

وقال المستشار علي حسين محافظ المنوفية إن هناك مشكلات يحس بها القائمون على التعليم بالمحافظات، وهي التسرب من التعليم ومحو الأمية وأهمية الوقوف على أساس هذه المشكلات والوقوف على حلها وأشار إلى أن مجانية التعليم أكذوبة من الناحية العلمية وأن أولياء الأمور يتكلفون حوالي ألف جنيه على الطالب الواحد.

ثم تحدث بعد ذلك الدكتور حامد عمار حول المحاور الأساسية التي يعتمد عليها التعليم مطالبا بحرية النقاش حول زيادة النشاط السياسي داخل الجامعات وردا على ذلك أعلن الدكتور مفيد شهاب أنه جاري الآن اعداد خطة قومية للبحث العلمي وتم إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي برئاسة الرئيس مبارك لايجاد آليات ربط البحث العلمي والمجتمع والجامعة ووزارة البحث العلمي وأن الدولة مسئولة عن ربط التعليم باحتياجات العمل ولكن ليست مسئولة عن التوظيف.

وأوضح أنه تم اعتماد مليار جنيه للمنح الدراسية خلال خطة خمسية بمعدل ٢٠٠ مليون جنيه كل عام، بالإضافة إلى ما تقدمه الدول والهيئات الأجنبية من منح كل عام وقال إنني مؤمن بالنشاط السياسي داخل الجامعة أنا ضد الأحزاب داخل الجامعة، وأن هناك تغييرا في المجالات وإقامة الندوات والحوار الديمقراطي ونحن محتاجون إلى التربية والتثقيف السياسي ثم نسمح له بالحوار الديمقراطي.

وقال الدكتور حسين كامل بهاء الدين إن الأمية تناقصت في مصر من ٤٩٪ إلى ٣٨٪ وهذا انجاز ضخم وأن نسبة الالتزام في التعليم الأساسي ارتفعت إلى ٩٦٪ ونحن في حاجة إلى عدة سنوات وأن نقص الأغذية يقلل نسب الاستيعاب إلى ٣٠٪ وأن القضاء على الدروس الخصوصية يحتاج إلى تضافر الأسرة والإعلام مع المدرسة.

سيد مصطفى



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/١١/١٩٩٧

بدعم من صندوق التكافل

١٠٠ مجموعة دراسية لطلاب بورسعيد

فى بادرة أبوية لرعاية الطلبة والطالبات من أبناء بورسعيد قام المحافظ مصطفى صادق يرافقه محمد عبد المنعم القماش رئيس المجلس الشعبى للمحافظة ومحمد وجدى الريس مدير عام التعليم بمتابعة ميدانية للاطمئنان على حسن سير العملية التعليمية ودعم الطلبة معنويا وماديا.

كما قام بصرف وسداد المصروفات للطلبة غير القادرين من صندوق التكافل وصرف زى مدرسى للطلبة غير القادرين فى جميع المراحل الى جانب تجهيز ودعم مدارس المحافظة مما كان له الاثر الكبير فى انتظام العملية التعليمية بجميع مدارس المحافظة.

واستمرارا لرعايته لأبناء بورسعيد تقدم المحاسب عبد العزيز حمدى نائبا عن الاباء والمعلمين وعضو المجلس المحلى الى المحافظة بدعمه محمد القماش رئيس المجلس الشعبى بمشروع لفتح فصول تقوية مدعمة لطلبة شهادة الثانوية العامة والتعليم الفنى لمحدودى الدخل.. يقول عبد العزيز حمدى مقدم الاقتراح أن المستهدف من المشروع عدد ٢٠٠٠ طالب وطالبة مقسمين على ١٠٠ مجموعة تقوية فى المواد العلمية المختلفة داخل المدارس الثانوية بالمحافظة ويتولى التدريس بهذه المجموعات نخبة من أكفأ المعلمين والموجهين.

ويهدف المشروع الى رعاية ٢٠٠٠ طالب وطالبة من محدودى الدخل ورفع مستواهم العلمى والتحصيلى والحد من ظاهرة الدروس الخصوصية التى تسعى الدولة للقضاء عليها وتشجيع مجموعات التقوية التى ترعاها وزارة التربية والتعليم. ومدة المشروع ٦ شهور اعتبارا من شهر نوفمبر والتكاليف التقديرية كما يقول المحاسب عبد العزيز حمدى يساهم صندوق التكافل الاجتماعى بمبلغ ١٠ جنيهات لكل طالب شهريا بمعدل ١٠ الف جنيه شهريا ليصبح اجمالى المدفوع من المحافظة صندوق التكافل ١٢٠ الف جنيه فى الـ ٦ شهور وباقى القيمة يردها الطلاب كرسم جدية.

وتقرر أن يشرف مجلس الاباء والمعلمين بالمحافظة على متابعة المشروع وكذلك لجنة التعليم بالمجلس الشعبى المحلى للمحافظة برئاسة مصطفى حسن ويشرف على التوجيه العام للتربية الاجتماعية برئاسة فاروق عنانى والتوجيه المالى برئاسة فاروق حسنى بالمديرية بأجر، على أن يتم توجيه الاعتماد اللازم باسم حساب مجلس الاباء والمعلمين بمديرية التربية والتعليم..

وأضاف محمد عبد المنعم القماش رئيس المجلس المحلى أن اللواء مصطفى صادق محافظ بورسعيد قد وافق على المساهمة بـ ١٠ جنيه لكل طالب من ال ٢٠٠٠ طالب شهرياً على أن يدفع الطالب رسم جدية جنيهين للثانوى العام (الثانية والثالثة)...

بورسعيد - حامد الألفى

٥٠٤٥٢٢



تصاعد أزمة الانتخابات الطلابية بالجامعات

كتب هاني المكاوي :

تصاعدت امس ازمة الانتخابات الطلابية بالجامعات رغم موافقة بعض رؤساء الجامعات علي تطبيق احكام القضاء بعودة مئات من الطلاب المشطوبين الي قوائم الترشيح. ففي جامعة القاهرة تمت اعادة الانتخابات في عشر كليات هي الحقوق والعلوم والتجارة والعلاج الطبيعي والهندسة والزراعة والطب البيطري والطب البشري وطب الاسنان والصيدلة وقد اسفرت النتائج عن فوز طلاب التيار الاسلامي في كليات «دار العلوم والهندسة والعلاج الطبيعي والعلوم» بعد ان تمت اعادة الطلاب المشطوبين الي قوائم الترشيح.

وتعاد اليوم الانتخابات في كليات التجارة والطب البشري والطب البيطري والصيدلة وطب الاسنان والزراعة.. وفي جامعة المنصورة استمرت المظاهرات احتجاجا علي شطب الطلاب من انتخابات اتحاد الطلاب.

ندد الطلاب بالتدخل السافر لحرس الجامعة في شئون الانتخابات وطالبوا بحمايتهم من التهديدات المستمرة بالاعتقال. وفي جامعة حلوان واصل الطلاب احتجاجاتهم لاعتقال اكثر من ٩ طلاب من كلية الهندسة فيما اضطر الدكتور حسن حسني رئيس الجامعة الي تنفيذ حكم القضاء بعودة ما يقرب من ٣٠ طالبا من المشطوبين من الانتخابات الي قوائم الترشيح.

وفي جامعة عين شمس قرر الدكتور حسن غلاب رئيس الجامعة تنفيذ حكم القضاء بعودة بعض الطلاب لقوائم الترشيح فيما قام الحرس الجامعي بعرقلة دخول عدد كبير من الطلاب لمنعهم من انتخابات التصعيد.

وفي جامعة الزقازيق واصل الحرس الجامعي امس عرقلة الانتخابات الطلابية بعد ان قام بشطب جميع مرشحي التيارات المعارضة.

وفي جامعات الصعيد اسفرت المؤشرات الاولية للانتخابات عن فوز الطلاب الذين رشحهم الامن بعد امتناع طلاب التيارات الاخري عن ترشيح انفسهم بسبب التهديدات الامنية التي تمت ممارستها علي اهاليهم قبل بدء الانتخابات.



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٣/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمانة شباب الاحرار:

انتقال البلطجة للمدارس كارثة لابد من مواجهتها

كتب عصام هادى

عقدت أمانة الشباب حزب الاحرار اجتماعها الاسبوعي برئاسة محمود منصور أمين الشباب لمناقشة عدد من القضايا الهامة المثارة حاليا على الساحتين الداخلية والخارجية.

اكد محمود منصور ان مشكلة التعليم الجامعي الخاص تعد من اهم المشاكل الحالية لما احدثه قرار وزير التعليم العالي بالغائه من الاضرار بمصالح طلاب هذه الجامعات رغم أن الدولة هي التي اقرت هذا النظام وبالتالي هناك تخبط في القرارات من جانب المسئولين عن التعليم يجب تداركها.

وتحدث برعي عبد الله - نائب امين الشباب فاشار الى التباعد الواضح بين المواطن ورجل الشرطة وحالة فقدان الثقة نتيجة تجاوزات بعض رجال الشرطة ضد المواطن وطالب وزير الداخلية بالتدخل لايقاف هذه التجاوزات مشيرا الى اهمية تطبيق قانون البلطجة والحد من تجاوزات بعض الضباط وتطرق الى قانون الاسكان الخاص بالعقارات القديمة حيث طالب بضرورة عرض القانون على المؤسسات الحزبية في مصر قبل تطبيقه.

واضاف ممدوح شبل- وكيل الامانة بان غياب الوجود الأمني الامن الفعال في المنطقة المكتظة بالمدارس نتج عنه تفشي ظاهرة البلطجة داخل المدارس من قبل الطلبة تجاه مدرسيهم ومعلميهم وطالب بتدخل المسئولين بوزارة الداخلية بوقف هذه المهازل التي يتعرض لها المدرسون.

وطالب أحمد حمدى عضو الامانة بضرورة إيجاد حلول جذرية لمشكلة تاخر الكتاب الجامعي خاصة بجامعة حلوان الامر الذى يؤثر بشكل كبير على الطلاب والطالبات في ظل تطبيق نظام التيرم في الامتحانات.

ومن ناحية اخرى عقدت لجنة البيئة بامانة الشباب بحزب الاحرار برئاسة.. عاصم السروجي - اجتماعا ناقشت فيه مشاكل البيئة في التجمعات السكنية الناتجة عن وجود مسابك ومصانع تنشر التلوث بين المواطنين وتهدد حياتهم بالامراض الصدرية والامراض الخبيثة.

وطالبت اللجنة بضرورة وضع برامج إيجابية لمعالجة نواتج مخلفات المصانع التي تصرف في نهر النيل والتي يشرب منها المواطنون وتركيب الفلاتر اللازمة للمصانع وبصفة خاصة مصانع الاسمنت التي ينتج عنه دخان ملوث للبيئة ومصنع السيارات التي ينتج عنها عوادم كثيفة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١١/١٩٩٧

بهاء الدين وشهاب فى ندوة بمجلس الطفولة:

دعم وتطوير التعليم الفنى لتشجيع الطلاب على الالتحاق به

٢٥٪ من الدراسات العليا بالجامعات مجانا للمتفوقين و ٧٥٪ بمصروفات

كتب - أيمن المهدى:

اكد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أن اللجنة الوزارية الخاصة بتطوير التعليم ستعمل على تلافى سلبيات السياسات التعليمية السابقة وخاصة عمليات التحويل بين التعليم العام والفنى والمساواة بين طلاب المرحلتين فى الالتحاق بالجامعات.

وقال إن الدولة ستزيد من دعم التعليم الفنى لتطويره ولزيادة الأقبال عليه، ومن جانبه أشار الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم إلى أنه يتم حاليا دراسة تخصيص ٢٥٪ من مقاعد الدراسات العليا للطلاب المتفوقين مجانا وجعل ٧٥٪ بمصروفات.

جاء ذلك خلال الندوة التى أقامها المجلس القومى للطفولة والأمومة حول «التعليم والتنمية الاجتماعية الشاملة فى مصر» برئاسة الدكتورة أمينة الجندى الأمين العام للمجلس.

واتفق الوزيران على عدم وجود أى خلافات بين وزارتى التربية، والتعليم العالى وأنهما يعملان معا فى إطار سياسة الدولة العامة. وقال الدكتور بهاء الدين إن الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن التعليم سواء الخاص او العام وطالب باستمرار اشراف الدولة الكامل على كل انواع التعليم حتى لايتحول الى تجارة.

وناشد الدكتور شهاب أصحاب رءوس الاموال بالتبرع للاسهام فى العملية التعليمية. واعلن ان دعم الجامعة للانشطة الطلابية سيزداد كما رفض تدخل الاحزاب السياسية.


Bibliotheca Alexandrina
0304672